



**A CRITICAL EDITION OF SHARH AL-JAMI
AL-SAGHIR OF IMAM MUHAMMED BIN
HASAN SHAYBANI**

BY

IMAM IBN MAZAH (D. 536 AH/1140-41 AD)

A Thesis submitted for the Award of

Ph. D. Degree

[Vol. 3]

BY

OTHMAN IBRAHIM ALI ABU BAKER

Under the Supervision of

Prof. Muhammad Yasin Mazhar Siddiqui

Chairman/Director

**DEPARTMENT & INSTITUTE OF ISLAMIC STUDIES
ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY
ALIGARH, (INDIA)**

1998



شرح الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسن الشيباني

للإمام ابن مازة البخاري (536 هـ - 1140 م)

دراسة وتحقيق

قدمت هذه الأطروحة لنيل درجة الدكتوراه (Ph.D.)

في

الدراسات الإسلامية

الجزء الثالث

للتأليف : عثمان إبراهيم علي أبوبكر

إشراف : البروفيسور محمد ياسين مظهر صديقي

رئيس ومدير قسم الدراسات الإسلامية

قسم ومعهد الدراسات الإسلامية - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة علي كره الإسلامية - الهند

لسنة 1998 م



T5222

T-5222



- كتاب السرقة -

- باب ما يقطع فيه وما لا يقطع -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - : رجل سرق صيدا ، أو فاكهة تفسد ، أو طيرا ، أو لحما ، أو خشب غير الساج ، أو مصحفاً مفضضاً أو نورة ، أو مغرة ، أو زرنixa ، أو أبواب المساجد ، أو بربطاً ، أو طبلاً ، لم يقطع ، وكذلك لو سرق شراباً ، وهو من خواص هذا الكتاب ، وإن سرق من خشب الساج ويساوي عشرة دراهم ، أو سرق باباً من أي خشب كان

- كتاب السرقة -

- باب ما يقطع فيه وما لا يقطع -

رجل سرق صيدا ، أو طيرا ، لم يقطع ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : ((لا قطع في الطير)) (1) . وكذلك لو سرق فاكهة أو لحماً لنقصان إحرازهما ، وكذلك لو سرق خشباً غير الساج ، أو مصحفاً مفضضاً ، أو زرنixa ، أو مغرة ، أو نورة ، أو ميزاباً ، أو أبواب المساجد ، أو بربطاً ، أو طبلاً ؛ لنقصان إحرازهما . ولو سرق من خشب الساج ما يساوي عشرة دراهم قطع ، لأنه أعز الخشب بالحق . وكذلك لو سرق باباً من خشب ؛ لأنه صار هذه الصفة ملحقاً بالذي يحرز على الكمال ، وكذلك لو سرق من الفصوص الخضر والياقوت والزبرجد ؛ لأنها محرزة على

(1) الحديث أخرجه الزيلعي فقال : غريب مرفوعاً ، رواه عبدالرواق وابن أبي شيبة في مصنفيهما مرفوعاً على عثمان ، قال الأول حدثنا ابن المبارك ، وقال الثاني : حديثاً وكيع ، قال : حدثنا سفيان الثوري ، عن جابر الجعفي ، عن عبدالله بن يسار ، قال : أتى عمر بن عبدالعزيز في رجل سرق دجاجة ، فأراد أن يقطعه ، فقال له سلمة بن عبدالرحمن : قال عثمان : لا قطع في الطير ، انتهى . (نصب الراية : ج3/ص361) .

أو سرق من الفصوص الخضر ، أو الياقوت ، أو الزبرجد ، قطع .
رجل له على رجل عشرة دراهم ، فسرق منه مثلها ، لم يقطع ، وإن
سرق منه عروضاً ، قطع .

رجل سرق سرقة ، فردّها قبل الارتفاع إلى الحاكم ، لم يقطع ،
ولا يقطع في أقل من عشرة دراهم ، فإن أقر سارق بسرقة مرة ،

الكمال . رجل له على رجل دراهم ، فسرق منه مثلها ، لم يقطع ؛ لأن له ولاية
التملك ؛ لحديث (1) هند (2) .

ولو سرق سرقة فردّها قبل الارتفاع إلى الحاكم ، لم يقطع لقوات الخصومة
ولا يقطع في أقل من عشرة دراهم ، وقال الشافعي : لا يقطع في أقل من ربع دينار .
واختلفت الأخبار في المقدار ، فأخذنا بالأكثر احتياطاً

-
- (1) حديث هند قال لها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ((خذي من مال زوجك مايكفيك
وولدك بالمعروف)) ، أخرجه الزيلعي : فقال أخرجه الجماعة إلا الترمذي ، عن هشام بن عروة ،
عن أبيه ، عن عائشة أن هنداً أم معاوية قالت : يا رسول الله إن أباسفيان رجلاً شحيحاً ، وليس
يعطيني مايكفيني ولدي إلا ما أخذت منه ، وهو لا يعلم ، فقال لها رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
: ((خذي مايكفيك وولدك بالمعروف)) ، انتهى . (نصب الراية : ج3/ص271-272) .
(2) هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف ، أم معاوية ، أسلمت عام الفتح بعد إسلام
زوجها أبوسفيان بن حرب ، كانت لها نفس وأنفة ، وشهدت مع زوجها أحد ، وتوفيت في خلافة
عمر بن الخطاب . (الاستيعاب : ج4/1922-1923) .

مرة قطع ، وهو قول محمد - رحمه الله - وقال أبو يوسف - رحمه الله - :
لا يقطع حتى يقر مرتين .

وإن سرق من ذي رحم محرم ، لم يقطع ، وإن سرق ، وإبهامه
اليسرى مقطوعة ، أو إصبعان منها سوى الإبهام ، لم يقطع ، وإن كانت
أصبعاً واحدة ، فقطع . رجل سرق سرقة ، ولم يخرجها من الدار فيها
مقاصير ، وأخرجها من مقصورة إلى الدار قطع . وإن أغار إنسان من أهل
المقاصير على مقصورة ،

في الحدود . ولو أقر سارق بسرقة مرة يقطع ، وهذا قول محمد - رحمه الله - ، وقال
أبيوسف - رحمه الله - : لا يقطع ما لم يقرر مرتين امتيازاً عن سائر الخواص استدلالاً
بالبينة . ولهما حديث صفوان (1) (2) ، وليس فيها شرط العدد . ولو سرق وإبهامه
اليسرى مقطوعة أو شلاء أو إصبعان منها سوى الإبهام لم يقطع وإن كانت إصبعاً
سوى الإبهام قطع ؛ لأن الإصبعين منها سوى الإبهام تنزلان منزلة الإبهام في نقصان
البطش ، ولا كذلك إصبع واحدة . رجل سرق سرقة ، فلم يخرجها من الدار لم يقطع
؛ لنقصان في ركن السرقة ، فإن كانت دار فيها مقاصير ، فأخرجها من مقصورة إلى
الدار قطع ؛ لأن كل مقصورة بمنزلة دار على حدها . ولو أغار إنسان من أهل
المقاصير على مقصورة ، فسرق فيها قطع ، لما قلنا .

(1) حديث صفوان : روى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قطع رجلاً سرق رداء صفوان من
تحت رأسه ، وهو نائم في المسجد . أخرجه الزيلعي ، فقال : أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه ،
عن صفوان بن أمية به ، أن صفوان بن أمية طاف بالبيت ، وصلى ، ثم لف رداء له من برد ،
فوضعه تحت رأسه ، فنام ، فأتاه لص ، فاستله من تحت رأسه ، فأخذه ، فأتى به النبي - صلى الله
عليه وسلم - ، فقال : إن هذا سرق رداي ، فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((أسرفت
رداء هذا)) ؟ قال : نعم ، قال : ((اذهب به ، فاقطعاً يده)) ، فقال صفوان : ما كنت أريد أن
تقطع يده في رداي قال : ((فلولا كان قبل أن تأتي به)) ؟ ! ،

.....

= انتهى . وزاد النسائي ، فقطعه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . انتهى . قال في التنقيح :
حديث صفوان حديث صحيح . (نصب الراية : ج3/ص 369) .
(2) صفوان بن أمية بن عمرو السلمي حليف بني أسد بن خزيمه ، قتل شهيدا باليمامة (أسد الغابة
: ج3/ص 23) .

فسرق منها ، قطع . رجل سرق ، فرمى به خارجا ، ثم اتبعه ، فأخذه ،
 قطع . وإن ناوله صاحباً له خارجا ، لم يقطع . وإن سرق من القطار بعيراً ،
 أو حملاً ، لم يقطع ، وإن شق جوالق ، فسرق ما فيه ، قطع ، وإن سرق
 جوالقا فيه متاع ، وصاحبه يحفظه ، أو نائم عليه ، قطع ، وإن صر صرة
 خارجة من الكم ، لم يقطع . وإن أدخل يده في الكم ، قطع ، وإن سرق
 قوم فولى أحدهم أخذ المتاع ، قطعوا استحساناً ، والقياس أن يقطع الحامل
 وحده . ذكره في السرقة ، وإن سرق رجل ثوبه ⁽¹⁾ ، فشقه في الدار
 بنصفين ، ثم أخرجه ، وهو يساوي عشرة دراهم ، قطع . وإن سرق شاة
 ، فذبحها ، ثم أخرجها ، لم يقطع . للمستودع والغاصب وصاحب الربا أن
 يقطعوا السارق منهم ،

رجل سرق سرقة ، فرمى بها خارجا ، ثم اتبعه ، فأخذه ، قطع ؛ لأنه معهود في
 فعل السرقة .

وإن ناول آخر خارجا ، لم يقطع واحد منهما ؛ لعدم كمال الهتك من كل واحد
 منهما

رجل سرق من القطار بعيراً لم يقطع ؛ لأن السائق والقائد يقصدان قطع المسافة
 والسوق دون الحفظ ، فلم يصير محرزاً به مقصورياً .

ولو سرق جوالقا فيه متاع ، وصاحبه يحفظه أو هو نائم عليه ، قطع ؛ لأنه صار
 محرزاً بصاحبه .

ولو صر صرة خارجة من الكم ، لم يقطع ؛ لأنه لم يهتك الخرز ، وهو الكم . وإن
 أدخل يده في الكم يقطع ؛ لأنه قد هتك الخرز ، وهو الكم . ولو سرق قوم ، وتولى
 أحدهم أخذ المتاع ، قطعوا استحساناً ، والقياس أن يقطع الحامل وحده ؛ لوجود فعل
 السرقة منه حقيقة ، وجه الاستحسان أن هذه سرقة معهودة ، فوجب بها الحد ، كما

(1) لعل الصواب (ثوبا) وهو الأصح ، وبه يستقيم المعنى .

ولرب الودیعة والغصب أن یقطعه أيضا ، وإن قطع سارق بسرقة ،
فسرقت منه ، لم یکن له ولا لرب السرقة أن یقطع السارق الثاني . والله
أعلم .

لو تولى الكل .

رجل سرق ثوبا فشقه فی الدار نصفین ، ثم أخرجہ ، وهو یساوی عشرة دراهم
، قطع ، وعن أبی یوسف - رحمه الله - أنه لا یقطع ؛ لأنه أخرجہ ، وله قید الملك ،
ولهما أن الشق إنما یصیر سببه الملك إذا أوجب الملك فی القيمة ، ومثله لا یخلع کنفس
الأخذ .

ولو سرق شاة ، فذبحها ، ثم أخرجها ، لم یقطع ؛ لأنها تمت السرقة وهي لحم
، وللمستودع وصاحب الربا والغاصب أن یقطعوا السارق منهم ، وقال رفر - رحمه
الله - : لا یقطع ، أجمعوا أن لرب الودیعة أن یقطعه ، وأجمعوا أن السارق من السارق
بعد قطع ید السارق الأول لا یقطعه . له أن ولاية الخصومة فی حق الاسترداد ضرورة
الحفظ ، فلا یظهر فی القطع ؛ لأن فیہ تفویت الصيانة . ولنا أن السرقة موجبة للقطع
نفسها ، وقد ظهرت عند القاضي بحجة شرعية ، وهي شهادة رجلین والمقصود من
الخصومة إحياء حقه وسقوط العصمة ضرورة الاستيفاء ، فلم یعتبر ولا معتبر لشبهة
موهومة الاعتراض ، كما إذا حضر الملك وغاب المؤمن ، فإنه یقطع بخصومته ، وإن
كان فیہ شبهة الإذن فی دخول الحرز .

- باب ما يقطع فيه -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم -: في رجل سرق فضة ، أو ذهباً فطبعها دراهم أو دنانير ، فإنه يقطع ، ويرد للدراهم والدنانير إلى المسروق منه ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله -: لا سبيل للمسروق منه عليها ، فإن سرق ثوباً ، فصبغه أحمر قطع ، لم يؤخذ منه الثوب ، ولم يضمن ، وقال محمد - رحمه الله - يؤخذ منه الثوب ، ويعطى ما زاد الصبغ فيه ، وإن صبغه أسود أخذ منه الثوب في المذهبين .

- باب ما يقطع فيه -

رجل سرق ذهباً أو فضة يجب القطع فيها ، فإن صنعها دراهم أو دنانير ، فإنه يقطع وترد الدراهم والدنانير إلى المسروق منه عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - . وقالوا : لا سبيل للمسروق منه عليها ، بناء على أنه لو كان مكانه غاصباً لا يقطع حق المغصوب منه عنده ، خلافاً لهما ، وإقامة القطع عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - لا يشكل ؛ لأنه لم يملك ، واختلف المشايخ على قولهما والأصح أنه يقطع ؛ لأنه لم يملك عين المسروق . ولو سرق ثوباً ، فصبغه أحمر ، فقطع ، لم يؤخذ منه الثوب ، ولم يضمن قيمة ، وقال محمد - رحمه الله - : يؤخذ منه الثوب ، ويعطيه ما زاد الصبغ فيه اعتباراً بالغاصب . ولهما أن صبغ السارق في الثوب قائم صورة ومعني وحق المالك فيه قائم صورة لا معنى ، فما استويا في الوجود ، فلا يرجح بالبقاء ، ولا كذلك الغاصب ، ولو صبغه أسود أخذ منه الثوب في المذهبين وأراد به مذهب أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله - ؛ لأن عنده السواد نقصان ، وعند أبي يوسف هذا والأول سواء ؛ لأن عنده السواد زيادة كالخمرة فاستويا . رجل قطع في سرقة وهي قائمة ردت على صاحبها ، وإن كانت مستهلكة ، لم يضمن ، وقال الشافعي - رحمه الله - : يضمن ؛

رجل قطع في سرقة ، وهي قائمة ردت على صاحبها ، وإن كانت
مستهلكة ، لم يضمن .

لأنهما حقان ، وقد اختلف سببا هما فلا يمتنعان ، فالقطع حق الشرع ، وسببه ترك
الانتهاء عما نهى عنه ، والضمان حق العبد ، وسببه أخذ المال ، فصار كاهلاكصيد
مملوك في الحرم أو شرب خمر مملوكة للذمي ، لنا قوله عليه الصلاة والسلام : ((لا غرم
على السارق بعد ما قطعت يمينه)) (1) ؛ ولأن وجوب الضمان ينافي القطع ، لأنه
بتمليكه بأداء الضمان مستندا إلى انتفائه فهو المنتفى .

(1) حديث ((لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه)) أخرجه الزيلعي ، فقال : غريب بهذا
اللفظ ، وأخرجه الدارقطني في سننه من طريق ابن عوف به ، بلفظ : ((لا غرم على السارق بعد
قطع يمينه)) ، انتهى . وقال : المسور لم يدرك ابن عوف ، فإن صح الإسناد ، فهو مرسل ، وقال :
سعد بن إبراهيم مجهول . (نصب الراية : ج3/ص 375) .

- باب في قطع الطريق -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم -: في رجل قطع الطريق ليلاً أو نهاراً بالبصرة ، أو بين الكوفة والحيرة ، فليس بقاطع طريق استحساناً ، والقياس أن يكون هو قاطع الطريق ، ذكره في السرقة . رجل قطع الطريق فأخذ المال ، ولم يقتل ، فقطعت يده ، ورجله من خلاف ، وإن قتل ، لم يأخذ المال ، قتله الإمام ، وإن قتل وأخذ المال ، قطعت يده ورجله من خلاف ، ويقتل أو يصلب ، وإن شاء

- باب قطع الطريق -

رجل قطع الطريق ليلاً أو نهاراً بالمصر أو بين الكوفة والحيرة ، فليس بقاطع استحساناً ؛ لأن قطع الطريق بانقطاع المارة يكون وذلك لا يتحقق إلا في المفازة . والقياس أن يكون قاطع الطريق ؛ لوجود حقيقة . رجل قطع الطريق وأخذ المال ، ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ، وإن قتل ولم يأخذ المال قتله الإمام ، هكذا قضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في أصحاب أبي بردة (1) . وإن أخذ المال وقتل ، قطعت يده ورجله من خلاف ، وقتل أو صلب ، وإن شاء الإمام لم يقطعه وقتله أو صلب ، وقال محمد - رحمه الله -: يقتل أو يصلب ولا يقطع ؛ لأنها جناية واحدة ، فلا يجمع بين الحدين ، ولهما أن قطع الطريق واحدة في التقدير ،

(1) حديث أصحاب أبي بردة ، لعله أراد به حديث العرنين ، وقد سبق تخريجه في كتاب الصلاة . كذا ذكره القرطبي ، وابن كثير ، والسيوطي في تفسيرهم للآية (33) من سورة المائدة .

الإمام لم يقطعه ، وقتله أو صلب ، وقال محمد - رحمه الله - : يصلب ولا يقطع ، وإذا قتل الإمام قاطع الطريق ؛ فلا ضمان منهم ، قتلوا جميعا .
 وإن كان في الذين قطع ذو رحم محرم من أحدهم ، لم يقيم عليهم الحد ، وقتل الذي ولي القتل ، وذلك إلي الأولياء ، والقتل إن كان بحجر أو عصا أو سيف ، فهو سواء ، وإن لم يقتل ، ولم يأخذ المال حتى أخذ ، وقد جرح أقتص منه مما فيه القصاص ، وأخذ الأرض مما فيه الأرض وذلك إلي الأولياء ، وإن أخذ مالا ، ثم جرح قطعت يده ورجله من خلاف ، وبطلت الجراحات ، وإن لم يجرح ، ولم يأخذ المال طلب وأجع ضربا ، ولم يبلغ به أربعين سوطا وأودع في السجن حتى

لكن الذي انقطع به الطريق متفرق ، فوجب التخيير ، وإذا قتل أو قطع فلا ضمان عليه في مال أخذه ؛ لأنه من جنس السرقة ، فإذا وجب به الحد ، بطل حق العبد في النفس والمال جميعا . ولو ولي القتل واحد منهم ، قتلوا جميعا ؛ لأنه شرط فيكفئ بوجوده من البعض ، فإن كان في الذين قطعوا عليهم الطريق صبي أو مجنون أو ذو رحم محرم من أحدهم ، لم يقيم عليهم ؛ لأن الجنابة واحدة ، فإذا لم يكن موجبة في حق أحدهم لمعني لا تكون موجبة في حق الباقي ، وإذا لم يقيم الحد ، فإن كان القتل موجب للقصاص يجب القصاص ويستوفيه الولي وإذا كان المال هلك في يده يضمن . ولو كان القتل بعصا أو بحجر أو بسيف فهو سواء ، لأن هذا القتل لم يجب قصاصا ، ليشترط التساوي . ولو لم يقتل ولم يأخذ المال حتى أخذ وقد جرح اقتص منه فيما فيه القصاص ، وأخذ منه الأرض وذلك إلي الأولياء ؛ لأنه متى لم يجب الحد ظهر حق العبد في النفس والمال جميعا ، ولو أخذ مالا ثم جرح ، قطعت يده ورجله من خلاف وبطلب الجراحات لما قلنا ، ولو لم يجرح ولم يأخذ المال أوجع ضربا ، ولم يبلغ به أربعين سوطا وأودع في السجن

يحدث توبة ، وإن أخذ بعد ما تاب ، وقد قتل بحديده عمدا ، فإن كان
شاء الأولياء قتلوه ، وإن شاءوا عفوا عنه .

رجل شهد على رجل سلاحا ليلا أو نهارا ، أو شهر عليه عصا باليل
أو في غير المصر نهارا ، فقتله المشهور عليه فلا شيء عليه ، وإن شهد عليه
عصا نهارا في مصر ، فقتله المشهور عليه ، قتل به . والله أعلم .

حتى يحدث التوبة ؛ تحقيقا لمعنى الزجر ، ولو أخذ بعد ما تاب ، وقد قتل بحديدة عمدا
، قال : إن شاء الأولياء قتلوه ، وإن شاءوا عفوا عنه ؛ لأن الحد بطل ، فظهر حق العبد
فيه .

رجل شهر على رجل سلاحا ليلا أو نهارا أو شهر عليه ليلا في مصر أو في غير
مصر نهارا فقتله المشهود عليه عمدا فلا شيء عليه وإن شهد عليه عصا نهارا في مصر
فقتله المشهود عليه عمدا ، فقتله به ، لأن السلاح لا يلبث ، والعصا
تلبث لكن في الليل لا يغيثه ، والطريق مثل الليل بكل حال .

- كتاب السير -

- باب الإرتداد واللحاق بدار الحرب -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - رجل وامرأته إرتدا ، ولحقا بدار الحرب ، فحبلت المرأة في دار الحرب ، وولدت ولدا ، وولد لولدها ولد ، فظهر عليهم جميعا . قال : الولدان فئ ، ويجبر الولد الأول على الإسلام ، ولا يجبر ولد الولد . قوم عرب من أهل الحرب من أهل الكتاب ، أرادوا أن يؤدوا ، ويكون ذمة ، فلا بأس بذلك ، وإن ظهر عليهم قبل ذلك

- كتاب السير -

- باب الإرتداد واللحاق بدار الحرب -

رجل وامرأته إرتدا - والعياذ بالله - ، ولحقا بدار الحرب ، فحبلت المرأة في دار الحرب ، ولدت ولدا وولد لولدها ولد ، فظهر عليهم جميعا ، فالولدان فئ ؛ لأن المرتدة تسبى ، والولد يتبع الأم في الرق و الحرية ويجبر الولد الأول على الإسلام ؛ لأنه تبع الوالدين ، ولا يجبر ولد الولد ؛ لأنه لا يتبع الجد . قوم عرب من أهل الحرب من أهل الكتاب أراد أن يؤدوا الخراج ويكون ذمة لنا ؛ فلا بأس بذلك ، لأن النبي - عليه الصلاة والسلام - صالح بني نجران على ألف ومائتي حلة (1) ، وهم نصاري العرب وإن ظهر عليهم قبل ذلك ، فهم و نساؤهم وصبيانهم فئ ؛ لأنه

(1) ورى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صالح بني نجران على ألف ومائتي حلة ، أخرجه الزيلعي فقال : أخرجه أبوداود في كتاب الخراج ، عن إسماعيل بن السدي ، عن ابن عباس

.....

= قال : صالح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بني نجران على ألف ومائتي حلة ، النصف في صفر ، والبقية في رجب ، يؤدونها للمسلمين ، إلى آخر الحديث . قال المنذري : في سماع السدي من ابن عباس نظر . (نصب الراية : ج3/ص445) .

فهم ونساؤهم وصبيانهم فئ . وإن أراد مشركوا العرب أن يصروا ذمة ، ويعطوا الخراج لم يفعل ذلك ، وإن ظهر عليهم ، فنساؤهم وصبيانهم فئ ، ومن لم يسلم من رجالهم قتل ، فيثا . وكذلك إن إرتد قوم ونساؤهم ، فصاروا أهل حرب إلا أن نساؤهم وصبيانهم يجيرون على الإسلام . وإن رأى الإمام موادة أهل الحرب ، وأن يأخذ على ذلك مالا فلا بأس ، وأما المرتدون ، فيوادعهم حتى ينظروا في أمرهم ، ولا يأخذ عليهم مالا

لما صح تقديرهم على الكفر بالجزية ، صح تقديرهم بضرب الرق ؛ لأنهما سواء في المعنى ، وإن أراد مشركوا العرب أن يعطوا الجزية ويكونوا ذمة لنا ، لم نفعل ذلك ، لقوله عليه الصلاة والسلام : ((لا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف)) وإن ظهر عليهم ، فصبيانهم ونساؤهم فئ ، ولا يجيرون على الإسلام ؛ لأن النبي - عليه الصلاة والسلام - سبى ذرية أوطاس (1) ، ولأن قتل هؤلاء حرام ، فصح استرقاقهم ؛ لأنه لما لم يجر تقديرهم على الكفر بالجزية ، لم يجر تقديرهم عليه بالاسترقاق ، وكذلك المرتدون إذا غلبوا على مدينة ، فهم ومشركوا العرب سواء ، ونساؤهم وصبيانهم يجيرون على الإسلام (2) بخلاف ذراري المشركين لما قلنا . ولو رأى الإمام موادة أهل الحرب ، وأن يأخذ على ذلك مالا ، فلا بأس به ؛ لأنها ثابتة بالسنة ، لكن إنما يجوز عند الحاجة إلى الاستعداد للقتال ، وأما المرتدون فنوادعهم حتى ينظروا في أمرهم إذا غلبوا ؛ لأنه

(1) رواه عبد الرزاق في مصنفه من طريق الشعبي به ، قال : أصاب المسلمون نساء يوم أوطاس ، فأمرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - أن لا يقعوا على حامل حتى تضع ، ولا على غير حامل حتى تحيض . انتهى . (نصب الراية : ج4/ص252) .

(2) الحديث روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عباس ، قال : النساء لا تقتلن إذا ارتددن عن الإسلام ، ولكن يجسن ، ويدعين إلى الإسلام ، ويجيرون عليه ، انتهى . (نصب الراية : جت3/ص457) .

فإن أخذه لم يردده . رجل أرتد ولحق بدار الحرب ، فإنه يقضى بعق أمهات أولاده ، ويعتق مدبريه من الثلث ، ويحل ما عليه من الدين ، ويقضى عنه ، ويقسم ماله بين ورثته ، فإن جاء مسلما بعد ذلك نفذ ذلك كله ، فإن وجد شيئا من ماله بعينه في يد ورثته ، أخذه ، وإن جاء مسلما قبل أن يقضى بذلك ، فكأنه لم يزل مسلما . مرتد لحق بماله ، ثم ظهر على ذلك المال ، فهو فئ . فإن لحق ثم رجع وأخذ مالا ، ثم ظهر على المال ، فوجدته الورثة قبل أن يقسم ، رد عليهم .

مرتد أعتق أو وهب أو باع أو اشتري ، ثم أسلم ، جاز ما صنع . وإن

وقع رجاء الإسلام لكن لا تأخذ على ذلك مالا ؛ لأنه يشبه الجزية ، فإن أخذه ، لم يرده ؛ لأنه مال لاعصمة له . رجل إرتد - والعياذ بالله - ولحق بدار الحرب ، فللقاضي أن يقضى بعق أولاده ، ويعتق مدبريه من الثلث ، وإذا قضى بذلك تحل ديونه ، ويقسم ماله بين ورثته ؛ لأنه باللاحق بدار الحرب ، صار كالميت ، لكنه غير مستقر ، فإذا إتصل القضاء بعق أمهات أولاده ومدبريه استقر ، فثبت أحكامه ، فإذا جاء مسلما بعد ذلك ، فما كان قائما من ماله في يد ورثته له أن يأخذه منهم ؛ لأن الوارث خلفه لاستغنائه عنه ، فإذا جاء مسلما احتاج إليه ، وما زال الوارث على ملكه ، لا سبيل له عليه ، ولا على أمهات أولاده ومدبريه ؛ لأن القاضي قضى بعقهن في وقت كان القضاء جائز ، فنفذ قضاؤه ، ولو جاء مسلما قبل أن يقضى بذلك ، فكأنه لم يزل لما قلنا .

مرتد لحق بدار الحرب بماله ، ثم ظهر على ذلك المال ، فهو فئ ؛ لأنه مال الحربي ، فإن لحق ، ثم رجع ، وأخذ مالا ، فظهر على ذلك المال ، فوجدته الورثة قبل القسمة ، رد عليهم ؛ لأنه لما قضى بلحاظه ، وقسم ماله بين ورثته

لحق ، أو مات على رده ، بطل ذلك كله ، وقال أبو يوسف ومحمد -
 رحمهما الله - : يجوز ما صنع في الوجهين وقال محمد - رحمه الله - : هو في
 ذلك بمنزلة المريض ، ويعرض على المرتد حراً كان أو عبداً الإسلام ، فإن
 أبى قتل . تجبر المرتدة على الإسلام ، ولا تقتل حرة كانت أو أمة ، والأمة
 يجبرها مولاه . وإرتداد الصبي الذي يعقل إرتداد عند أبي حنيفة ومحمد -
 رحمهما الله - ، ويجبر على الإسلام ، ولا يقتل ، وإسلامه إسلام ، ولا
 يرث أبويه إن كانا كافرين ، وهو

الموجودين ، صار ملكاً لهم ، فيصير المرتد آخذاً مال الورثة ، وهذا حكم الحربي متى
 أخذ مال المسلم . مرتد أعتق ، أو وهب ، أو باع ، أو اشترى ، ثم أسلم ، جاز ما
 صنع ، وإن قتل أو مال على رده أو لحق بدار الحرب وقضى بلحاقه ، بطل ذلك كله
 ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : يجوز ما صنع في الوجهين لكن عند محمد
 - رحمه الله - : كما يجوز تصرف المريض ، وعند أبي يوسف - رحمه الله - : كما
 يجوز تصرف الصحيح . لهما أن الصحة تعتمد الأهلية ، والنفاز تعتمد الملك ، وقد
 وجد ، فوجب أن ينفذ . ولأبي حنيفة - رضي الله عنه - أن المرتد حربي مقهور تحت
 أيدينا ، والحربي متى قهر توفقت يده ، حتى يتوقف تصرفاته بالإجماع ، فكذا هذا ،
 ويعرض على المرتد الإسلام ، حراً كان أو عبداً ، أبى قتل ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام
 : ((من بدل فاقطلوه)) (1) . وتجبر المرأة المرتدة على الإسلام ، ولا تقتل حرة كانت
 أو أمة ، وقال الشافعي - رحمه الله - يقتلان ؛ لأن ردة الرجل مبيحة للقتل من حيث
 أنها جنائية متغلظة ، فينأط بها عقوبة متغلظة ، وردة المرأة تشاركها في ذلك ،
 فتشاركها في حق موجبها . ولنا أن النبي - عليه الصلاة والسلام - نهى عن قتل
 النساء (2) ؛ لأن الأصل تأخير الأجزية إلى دار الآخرة ، إذ تعجيلها يخل معنى

(1) حديث ((من بدل فاقطلوه)) ، قال الزيلعي : أخرجه الطبراني في معجمه من طريق معاوية بن
 حيدة به ، قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ((من بدل دينه

.....

= فاقتلوه)) وزاد ((إن الله لا يقبل توبة عبد كفر بعد إسلامه)) ، وأخرجه البخاري من طريق ابن عباس به ، وبنفس اللفظ دون الزيادة . (نصب الراية : ج3/ص456) .

(2) الحديث روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عباس ، قال : النساء لا تقتلن إذا ارتددن عن الإسلام ، ولكن يحسن ، ويدعين إلى الإسلام ، ويجبرن عليه ، انتهى . (نصب الراية : ج3/ص457)

قول محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : إرتداده ليس بإرتداد ، وإسلامه إسلام . ذمي نقض العهد ولحق فهو بمنزلة المرتد . مرتد لحق ، وله عبد ، فقضى به لابنه ، فكاتبه ، ثم جاء المرتد مسلما ، فالكاتبه جائزة ، والولاء للمرتد الذي أسلم .

الابتلاء ، وإنما عدل عنه ؛ دفعا لشر ناجز ، وهو الحراب ، ولا يتوجه ذلك من النساء ؛ لعدم البيئة بخلاف الرجال ، فصارت المرتدة كالأصلية . والأمة يجبرها مولاهما جميعا بين حق الشرع وحق المولى في المراجعة . وإرتداد الصبي الذي يعقل إرتداد عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - ، ومحمد - رحمه الله - ويجبر على الإسلام ، ولا يقتل ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : إرتداده ليس بإرتداد وإسلامه إسلام ، وقال زفر والشافعي - رحمهما الله - : إسلامه ليس بإسلام ، لهما في الإسلام أنه تبع لأبويه فيه ، فلا يجعل أصلا ، ولأنه يلزمه أحكام تشوبها المضرة ، فلا يؤهل له . ولنا فيه أن عليا أسلم في صباه وصح النبي - عليه الصلاة والسلام - إسلامه وافتخاره بذلك مشهور (1) ، ولأنه أتى بحقيقة الإسلام والحقائق لا ترد وما يتعلق به سعادة أبدية ونجاة عقبوية وهي من أجل المنافع ، وهو الحكم الأصلي . ولهم في الردة أنها مضرة محصنة بخلاف الإسلام على أصل أبي يوفى ؛ لأنه تعلق به أعلى المنافع ، ولأبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله - أنها موجودة حقيقة ولا مرد للحقيقة كما في الإسلام إلا أنه يجب على الإسلام ، لما فيه من النفع ، ولا يقتل ؛ لأنه عقوبة والعقوبات موضوعة عن الصبيان مرحة عليهم . ذمي نقض العهد ولحق بدار الحرب ، فهو بمنزلة المرتد ؛ لما قلنا إلا أنه إذا

(1) روى أن عليا أسلم في صباه ، وصح النبي إسلامه ، وافتخاره بذلك مشهور : سبقتكم إلى الإسلام طرا غلاما ما بلغكم آوان حلمي ، ولو لم يصح لما افتخر به . (نصب الراية : ج3/ص459) .

مرتد له مال اكتسبه في حال الإسلام ، ومال اكتسبه في حال الردة ، فأسلم ، فهو له ، وإن لحق بدار الحرب ، أو مات علي رده ، فما كان له في حال الإسلام ، فهو لورثته ، وما كان في حال الردة فهو فئ ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله : جميع ذلك لورثته . مرتد وطئ جارية نصرانية كانت له في الإسلام ، فجاءت بولده لأكثر من ستة أشهر بعد ما أرتد ، فدعاه ، فهي أم ولد له ، والولد حر

أسر صار فئاً ، بخلاف المرتد ، لأن تقديره علي الكفر جائز ، لأنه لم يلتزم الإسلام . مرتد لحق بدار الحرب وله عبد فقضي به لابنه ، فكاتبه ، ثم جاء المرتد مسلماً ، فالكتابة جائزة ؛ لما قلنا ، والمكاتبه والولاء للمرتد الذي أسلم ؛ لأنه لما ثبت له حكم الإحياء صار الابن بحكم الخلافة كوكيله فيما تصرف في ماله . مرتد له مال اكتسبه في حال الإسلام ، ومال اكتسبه في حال الردة ، فأسلم ، فهو له . وإن لحق بدار الحرب ، أو مات على الردة ، فما كان له في حال الإسلام ، فلورثته من المسلمين . وما كان له في حال الردة ، فهو فئ ، وقال أبو يوسف ومحمد : الكسيان للورثة . وقال الشافعي : الكسيان فئ ، لقوله عليه الصلاة والسلام : (لا يرث المسلم والكافر) (1) ، ولهما أنه لما صح تصرفه عندهما بلا توقف ، صح ملكه ، فوجب النقل للوارث ، ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن الإرث مستند إلى حالة الردة ؛ ليكون فيه توريث المسلم من المسلم

(1) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير ، من طريق أسامة به ، قال : قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - ((لا يرث الكافر المسلم ، ولا المسلم الكافر ، ولا يوارث أهل ملتين)) . (المعجم الكبير للطبراني : ج1/ص163 ، ص168) .

وهو ابنه ، ولا يرثه ، وإن كانت الجارية مسلمة ورثه الابن مات على رده ، أو لحق .

مرتد قتل رجلا خطأ ، ثم قتل على رده ، أو لحق ، فالدية فيما اكتسبه في حال الإسلام خاصة ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : فيما اكتسبه في حال الإسلام ، والردة . مسلم قطعت يده ، ثم إرتد ، فمات من ذلك على رده ، أو لحق ، ثم جاء مسلما ، فمات من ذلك ، فعلى القاطع نصف الدية في ماله لورثته ، وإن لم يلحق ، فأسلم ، ثم مات ، فعليه الدية كاملة ، وقال محمد وزفر - رحمهما الله - : عليه في جميع ذلك نصف الدية .

وهذا لايتأتى فيما اكتسبه بعد الردة . مرتد وطئ جارية نصرانية كانت له في حال الإسلام ، فجاءت بولد لأكثر من ستة أشهر منذ إرتد ، فادعاه ، فهي أم ولده له ، والولد حر ، وهو ابنه ، ولا يرثه . فإن كانت الجارية مسلمة ورثه الابن إن مات على رده ولحق بدار الحرب ؛ لأن الأمة إذا كانت نصرانية كان الولد مرتدا تابعا لأبيه ، والمرتد ليس بأهل للإرث ، وإن كانت مسلمة كان الولد مسلما تابعا لها والمسلم أهل للإرث . مرتد قتل رجلا خطأ ، ثم لحق ، أو قتل على رده ، فالدية في مال اكتسبه في الإسلام خاصة ، وقالوا : الدية فيما اكتسبه في الإسلام والردة ، لأن العاقلة لا تعقل عن المرتد وإنما تجب في ماله ، وعند أبي حنيفة رضي الله عنه - ماله كسب الإسلام وعندهما الكسبان جميعا ماله . مسلم قطعت يده عمدا ، ثم إرتد ، ثم مات من ذلك على رده ، أو لحق بدار الحرب ، ثم جاء مسلما ، فمات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية في ماله لورثته ، فإن لم يلحق ، ثم أسلم ، ثم مات ، فعليه الدية كاملة . وقال زفر ومحمد - رحمهما الله - : يجب في الجميع نصف الدية ؛ لأن اعتراض الردة أوجب إهدار الجناية ، فإذا أسلم أوجب أن لاينقلب إلي الضمان . ولهما أن الجناية وقعت في محل معصوم وتمت في محل معصوم ، فوجب ضمان الدية كما إذا لم يتدخل الرد

مكاتب إرتد ولحق ، وكسب مالا ، فأخذ مع المال ، فأبى أن يسلم ، فقتل ، فإنه يوفي مولاه كتابته ، وما بقي فللورثة .
 رجل وامرأته إرتدا معا ، وأسلما معا ، فهما على نكاحهما ، وإن إرتد أحدهما قبل الآخر ، فسد النكاح ، وإن إرتد الزوج وحده ، فهو فرقة بغير طلاق ، وإن أسلمت نصرانية وأبى زوجها أن يسلم ، فرق بينهما ، وهي تطليقة بائنة ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : هي فرقة بغير طلاق . وقال محمد - رحمه الله - : هي فرقة بطلاق في الوجهين .

مكاتب إرتد ، ولحق ، وكسب مالا ، وأخذ مع المال وأبى أن يسلم ، وقتل ، فإنه نهى مولاه مكاتبته ، وما بقي فلورثته ؛ لأن المكاتب إنما يملك اكتساب بسبب الكتابة ، والكتابة لم يتوقف بالردة ، فلا نتوقف الملك ، وإذا إرتد الزوجان معا ، ثم أسلما معا ، فهما على نكاحهما . وقال زفر : تبطل النكاح ؛ لأن المرتد ليس من أهل النكاح ، وبقاء الشئ لغير الأهل مستحيل . ولنا إجماع الصحابة ، فلو إرتد أحدهما قبل الآخر أو إرتدا ، ثم أسلم أحدهما قبل الآخر ، فسد النكاح إلا أن في الردة يتعجل الفساد قبل الدخول وبعده ، وفي إسلام أحدهما لا يتعجل قبل الدخول وبعده غير أنه إن كان في دار الإسلام و يتوقف على قضاء القاضي أيهما أسلم . وإن كان في دار الحرب يتوقف على معنى ثلاث حيض ، وهي مسألة آخر الباب ، وعند الشافعي - رحمه الله - في الفصلين يتعجل إن كان قبل الدخول بها . وإن كان بعد الدخول لا يفسد حتى تنقضى العدة وهي تعرف في كتاب النكاح ، ثم الفرقة بالردة والإباء إذا كان هو المرتد أو هو الأبى عند أبي حنيفة - رحمه الله - في الوجه الأول فرقة بغير طلاق ، وفي الوجه الثاني فرقة بطلاق . وعند أبي يوسف هما جميعا فرقة بغير طلاق ، وعند محمد - رحمه الله - فرقة بطلاق . لأبي يوسف - رحمه الله - أن هذه فرقة وقعت بسبب يشترك فيه الزوجان ، فلا يكون طلاقا ، ولمحمد - رحمه الله - أن هذه فرقة من جهة

حربي أسلم وله امرأة ، فهي امرأته ما لم تحض ثلاث حيض ، فإذا
حاضتها بانت . والله أعلم .

الزوج ، فصار طلاقا ، ولأبي حنيفة أن الفرقة بالردة تقع بمعنى التنافي والتنافي لا يصلح
مستقادا بالملك ، ليكون طلاقا ، وفي الإباء وقعت بسبب فوات الثمرات، وذلك
يضاف إلى الزوج ، فشابه الفرقة بسبب الجب والعنة .

- باب الأرض يسلم عليها أهلها أو تفتح عنوة -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم -: جيش
ظهروا على مدينة من الروم ، فإن شاء الإمام جعلهم ذمة ، ووضع عليهم
وعلى أراضيهم الخراج ، وإن شاء خمسهم ، وقسم ما بقي بين الذين
أصابوه ، وكل أرض فتحت عنوة ، فوصل إليها ماء الأنهار ، فهي أرض
خراج ، وما لم يصل إليها ماء الأنهار ، فاستخرج منها

- باب الأرض التي يسلم عليها أهلها أو تفتح عنوة -

جيش ظهروا على مدينة من الروم ، فإن شاء الإمام جعلهم ذمة ، ووضع عليهم
، وعلى أراضيهم الخراج ، وإن شاء خمسهم ، وقسم ما بين الذين أصابوه؛ لأن الأول
فعله عمر - رضي الله عنه - بأهل السواد (1) ، والثاني فعله رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - بأهل خيبر (2) ، فكان كل واحد منهما مأثورا ، وكل أرض خراج
استدلالات بسواد العراق ، وما لم يصل إليها ماء الأنهار واستخرج منها عين في أرض
عشرية لقوله عليه الصلاة والسلام : ((ما سقته السماء ، ففيه العشر)) (3) ، وماء
العين بمعنى ماء السماء

(1) وضع على أراضي العراق الخراج فعله عمر - رضي الله عنه - بموافقة الصحابة ، قال الزيلعي
: رواه ابن سعد في الطبقات : عن محمد بن الميسر أن عمر بن الخطاب وجه عثمان بن حنيف على
خراج السواد إلى آخر الحديث . (نصب الراية : ج3/ص400) .

(2) الحديث أخرجه الزيلعي فقال : أخرجه أبو داود في سننه من طريق سهل بن خثمة به ، فقال :
قسم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خيبر نصفين ، نصفاً لنوابه ، ونصفاً بين المسلمين ،
قسمها بينهم على ثمانية عشر سهماً ، انتهى . قال صاحب التنقيح : إسناده جيد . (نصب الراية :
ج3/ص397) .

(3) قوله عليه الصلاة والسلام : ((ما سقته السماء ، ففيه العشر)) قال الزيلعي : أخرجه
البخاري من طريق ابن عمر به ، فقال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ((فيما سقت
السماء والعيون ، أو كان عثريا العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر)) انتهى . (نصب
الراية : ج2/ص385) .

عين ، فهي أرض عشر وما أسلم عليها أهلها ، فهي أرض عشر ، ومن
أحي أرضا بغير إذن الإمام ، لم تكن له حتى يجعلها الإمام له . وقال
يعقوب ومحمد -رحمهما الله - : هي له ، وإن لم يجعلها الإمام

وما أسلم عليه أهل الذمة ، فهي أرض عشرية ، يريد به إذا لم يبق بماء الأنهار التي
يكون تحت ولاية السلطان ، لما قلنا في كتاب الزكاة . ومن أحيأ أرضا بغير إذن الإمام
، لم يكن له إلا أن يجعلها له الإمام . وقالوا : هي له ، وإن لم يجعلها الإمام ؛ له لقوله
عليه الصلاة والسلام : ((من أحيأ أرضا ميتة فهي له)) (1) ، ولأبي حنيفة - رحمه
الله - قوله عليه الصلاة والسلام : ((ليس للمرء إلا ما طابت نفس إمامه)) (2) ،
وبه تبين أن الحديث كان إذنا لاشرعا للحكم ، فلا يصح حجة .

(1) حديث ((من أحيأ أرضا ميتة فهي له)) ، قال الزيلعي : أخرجه البخاري في
صحيحه من طريق عائشة به ، قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ((من
أحيأ أرضا ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق)) انتهى . (نصب الراية :
ج4/ص288) .

(2) الحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير والوسط من طريق جنادة بن أمية به ، فقال : نزلنا
دابق ، وعلينا أبو عبيدة بن الجراح ، فبلغ حبيب بن مسلمة أن به صاحب قبرص ، خرج يريد
أذربيجان ، ومعه زمرد ، وياقوت ، ولؤلؤ ، وغيرها ، فخرج إليه فقتله ، وجاء بعمامته ، فأراد
أبو عبيدة أن يخمسه ، فقال : له حبيب : لا تخرمي رزقا رزقنيه الله ، فإن رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - جعل السلب للقاتل ، فقال معاذ : يا حبيب إنني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم
- يقول : ((إنما للمرء إلا ما طابت نفس إمامه)) ، انتهى . وهو معلول بعمر بن واقد . (نصب
الراية : ج3/ص430-431) .

- باب فيما يحرزه العدو من عبيد المسلمين ومتاعهم -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - : عبد أسره العدو ، فاشتراه رجل ، فأخرجه ، ففقت عينه ، فأخذ أرشها وقال أبو يوسف ومحمد -- رحمهما الله - : يأخذ العبد وما معه بالثمن . فدخل دار الحرب ، فأخذه المشركون فاشتراه . رجل أخذه صاحبه بالثمن . عبد أسره المشركون ، فاشتراه رجل بألف درهم ، فأسروه ثانيا فاشتراه آخر بألف ، فليس للمولى الأول أن يأخذه من الثاني ، و للمشتري الأول أن يأخذه من الثاني بالثمن ، ثم يأخذه المولى الأول بألفين إن شاء .

- باب استيلاء الكفار -

عبد أسره العدو ، فاشتراه رجل ، فأخرجه ، ففقت عينه ، فأخذ أرشها ، فإن المولى يأخذه بالثمن الذي أخذه به من العدو ولا يأخذ الأرش . عبد أبق إلى دار الحرب ، وذهب معه بفرس ومتاع ، فأخذ المشركون كله ، فاشترى رجل ذلك كله ، فاشتراه رجل ، وأخرجه ، فإن المولى يأخذ العبد بغير شيء ، والفرس والمتاع بثمنه إن شاء ، وهذا قول أبي حنيفة . وقالوا : يأخذ المولى العبد وما معه بثمنه إن شاء ؛ لأن العصمة لحق المالك لقيام يده ، وقد زالت ، ولهذا لو أخذ من دار الإسلام ملكوه ، وله أنه ظهرت يده على نفسه بالخروج من دارنا ؛ لأن سقوط اعتباره لتحقق يد المولى عليه تمكينا له من الانتفاع ، وقد زالت يد المولى ، فظهرت يده على نفسه ، فصار معصوما بنفسه ، فلم يبق محلا للملك بخلاف التردد ؛ لأن يد المولى لقيام يد أهل الدار ، فمنع ظهور يده ، وكذلك البعير إذا أُنذ إليهم ، فأخذوه ، ثم اشتراه . رجل منهم وادخل في دار الإسلام ، فإن صاحبه يأخذه بالثمن إن شاء بالإجماع ؛ لأنهم ملكوه بالإجماع . عبد أسره المشركون ، فاشتراه رجل بألف درهم ، فأسروه ثانيا ، وأدخلوه ، فاشتراه رجل ،

حربي دخل دارنا بأمان ، فاشترى عبدا ، وأدخله دار الحرب ، عتق ،
 ، وقال يعقوب ومحمد -رحمهما الله - : لا يعتق . عبد حربي أسلم ، ثم
 خرج إلينا أو ظهر على الدار ، فهو حر .

آخر بألف ، فليس للمولى الأول أن يأخذه من الثاني ، وللمشتري الأول أن يأخذه من
 الثاني بالثمن ؛ لأن الأمر في المرة الثانية وجد في يد المشتري الأول ، ثم يأخذ المالك
 القديم بألفين إن شاء ؛ لأن العبد إنما قام عليه بألفين .

حربي دخل دارنا بأمان فاشترى عبدا مسلما ، فأدخله دار الحرب ، عتق ، وقال
 : لا يعتق ؛ لأن استحقاق الإزالة كان بطريق البيع ، وانتهى ذلك بالرجوع إلى دار
 الحرب ؛ لعجز الإمام . ولأبي حنيفة - رضي الله عنه - ، أن تعين البيع كان لقيام
 الأمان ، فلما انتهى أمانه ، تعين العتق مخلصا للعبد . عبد لحربي أسلم ، ثم خرج إلينا
 ، فهو حر ؛ لأنه ملك نفسه . وكذلك لو ظهر المسلمون على تلك الدار بعد ما أسلم
 هو ؛ لأن إحرازه نفسه أسبق ، فكان أولى .

- باب من الديون والغصب وغيرها من الأحكام -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - : مسلم دخل دار الحرب بأمان ، فأدان حربي ، أو أدان هو حربيا ، أو غصب أحدهما صاحبه ، ثم خرج إلينا واستأمن الحربي ، لم يقض لواحد منهما على صاحبه بشئ ، وكذلك لو كانا حربين ، ففعلا ذلك ، ثم استأمنا ، فإن خرج قضيت بالدين بينهما ، ولم أقض بالغصب . مسلم دخل دار الحرب بأمان ، فغصب حربيا ، ثم خرجا إلينا مسلمين أمر برد الغصب ، ولم أقض عليه . حربي أسلم في دار الحرب ، فقتله مسلم عمدا ، أو خطأ ، وله ورثة مسلمون في دار الحرب ،

- باب المستأمن -

مسلم دخل دار الحرب بأمان ، فأدانه حربي ، أو أدان هو حربيا ، ثم خرج الحربي علينا مستأمنا ، لم يقض لواحد منهما على صاحبه ؛ لانقطاع الولاية وكذلك لو كانا حربيين أدان أحدهما صاحبه ، ثم خرجا مستأمنين ، فإن خرجا مسلمين قضيت بينهما ؛ لقيام الولاية ، ولو اغتصب أحدهما صاحبه غصبا في المسألتين جميعا ، ثم خرجا مسلمين ، لم أقض بشئ منه ؛ لأن الغصب صادق مالا مباحا ، فصار ملكا له ، إلا أن أمر المسلم الذي دخل إليهم بأمان ، واغتصب شيئا من أموالهم من رجل منهم ، ثم خرجا مسلمين لن يرد عليهم ، ولا أقضي عليه ؛ لأن الملك ثبت ؛ لما قلنا ، لكنه فسد ؛ لما فيه من نقض العهد ، فأشبهه المشتري شرا فاسدا . حربي أسلم في دار الحرب ، فقتله فيها مسلم عمدا أو خطأ ولو ورثه مسلمون هناك ، فلا شئ عليه إلا الكفارة في الخطأ . وقال الشافعي : عليه دية في الخطاء ، والقصاص في العمد ؛ لأنه أراق دما معصوما ، لوجود العاصم وهو الإسلام ، لكونه مستجلبا للكرامة ، وهذا لأن العصمة أصلها المؤتمه بحصول أصل الزجر بها ، وهي ثابتة إجماعا ، والمقومة كمال فيه لكمال الامتناع

فلا شيء عليه إلا الكفارة في الخطأ . رجل قتل مسلماً لا ولي له خطأ ، أو حربياً دخل دارنا بأمان ، فأسلم ، فالدية على عاقلته للإمام ، وعليه الكفارة في الخطأ ، أو إذا قتل اللقيط ، قال أبو يوسف - رحمه الله - لا قصاص على قاتله . وقال أبو حنيفة ومحمد - رحمهما الله - : عليه القصاص إن كان عمداً ، فإن شاء الإمام قتله ، وإن شاء أخذ الدية ، وليس له أن يعفو . مسلمان دخلا دار الحرب بأمان ، فقتل أحدهما صاحبه عمداً أو خطأ ، فعلى القاتل الدية في ماله ، وعليه

به ، فيكون وصفاً ، فتعلق بما علق به الأصل ، ولنا قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مَوْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ الآية . جعل التحرير كل الموجب رجوعاً إلى حرف الفاء ، أو إلى كونه كل المذكور ، فينتفى غير ؛ ولأن العصمة المؤتممة بالآدمية ، لأن الآدمي خلق متحملاً أعباء التكالييف والقيام بها ، لحرمة التعرض ، والأموال تابعة لها ، أما المقومة فالأصل فيها الأموال ؛ لأن التقدم يؤذن بغير الفائق ، وذلك في الأموال دون النفوس ؛ لأن من شرطه التماثل وهو في المال دون النفس ، فكانت النفوس تابعة ، ثم العصمة المقومة في الأموال بالإحراز بالدار ؛ لأن العبرة بالمنعة ، فكذلك في النفوس إلا أن الشرع أسقط اعتبار منعة الكفر لما أنه أوجب إبطالها ، والمرتد والمستأمن في دارنا من أهل دارهم حكماً ، لقصد هما الانتقال إليها . رجل قتل مسلماً خطأ لا ولي له ، أو قتل حربياً دخل دارنا بأمان ، فأسلم ، فالدية على عاقلته ، يأخذها الإمام ، وعليه الكفارة ، أما الوجوب للعصمة

(1) سورة النساء (4) الآية (92) ، ونماها : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصْلَحُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُمْ مَوْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنْ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ .

الكفارة في الخطأ ، وإن كانا أسيرين ، فلا شئ على القاتل إلا الكفارة في الخطأ ، وقال أبو يوسف ومحمد -رحمهما الله-: في الأسيرين أيضا الدية في العمد والخطأ .

حربي دخل إلينا فأودع رجلا أو أقرضه ، ثم لحق بدار الحرب ، فأخذ أسيرا أو ظهر على الدار ، فقتل فالوديعة فئ ، وبطل القرض . وإن قتل ، ولم يظهر على الدار ، فالقرض والوديعة لورثته . حربي دخل إلينا بأمان ، وله امرأة في دار الحرب وأولاده صغار وكبار ، ومال أودع بعضه حربيا ، وبعضه ذميا ، وبعضه مسلما ، فأسلم هاهنا ، ثم ظهر على الدار ، فهو فئ كله .

سبق يد من عليه يه ، فملك ، فسقط عنه . ولو قتل ، ولم يظهر على الدار فالقرض والوديعة لورثته ؛ لأنه لم يصير مغنوما ، فكذلك ماله . حربي دخل دارنا بأمان وله امرأة في دار الحرب وأولاد صغار وكبار ومال أودع بعضه حربيا ، وبعضه ذميا ، وبعضه مسلما ، فأسلم هاهنا ، ثم ظهر على الدار ، فذلك كله فئ ، أما الأولاد ، لأنهم ليسوا تحت ولاية أبيهم ، ليصروا في معنى نفسه ، وأما الأموال ، فلأنها ليست بمعسومة . والوضع في بيت المال ، لعدم الوارث ، وإن كان عمدا في المسألتين يجب القصاص ؛ لأن المقتول معصوم ، والولي معلوم ، فإن نه الإمام قتله بولاية ثابتة له على العامة ، وإن شاء أخذ الدية ؛ لأن منعهم فيها أكثر ، وليس له أن يعفو ؛ لأن القود للعامة لا له . مسلمان دخلا دار حرب بأمان ، فقتل أحدهما صاحبه عمدا أو خطأ ، فعلى القاتل الدية في ماله ، وعليه الكفارة في الخطأ ، وإن كانا أسيرين ، فلا شئ على القاتل إلا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - ، وقالوا : في الأسيرين أيضا الدية في العمد والخطأ ؛ لأن هذا أمر عارض ، وليس بأصلي ، فلا يبطل العصمة كالدخول بأمان ، ولأبي حنيفة - رضي الله عنه - : أن الأسير مقهور في دار الحرب ، فصار تابعا لهم ، فبطل به الإحراز أصلا . حربي دخل دارنا بأمان

وإن أسلم في دار الحرب ، و ظهر على الدار ، فما كان في يده من مال ، فهو له ، إلا العقار فإنه فيئ ، ما ليس في يده فيئ ، و ما في يد مودعه الحربى ، فهو فيئ ، و أولاده الكبار ، و امرأته ، و ما في بطنها فيئ ، و من قاتل من عبيده فيئ . و أولاده الصغار أحرار مسلمون .

رجل قتل رجلا ، و هما من عسكر أهل البغى ، ثم ظهر عليهم ، فليس عليه شيء ، وإن غلبوا على مصر ، فقتل رجل من أهل المصر ، عمدا ، ثم ظهر على المصر ، فإنه يقتص منه له .
رجل من أهل العدل قتل باغيا ، فإنه يرثه .

فأودع رجلا أو أقرضه ، ثم حرق بدار الحرب ، فأخذ أسير أو ظهر على الدار ، فقتل فالوديعة فيئ ؛ لأنه صار مغنوما فكذلك ماله والقرض باطلاً لأنه و لو أسلم في دار الحرب ، ثم جاء ، فظهر على الدار ، فولده الصغار أحرار مسلمون تبعاً لأبيهم ، و ما كان من ماله وديعة في يد مسلم أو ذمى ، فهو له ؛ لأنه في يدها حرمة ، فلا يصير فيئا ، و ما سوى ذلك فهو فيئ ؛ لأنها لم تصر معصومة . و لو أسلم في دار الحرب ، فلم يهاجر إلينا حتى ظهر على الدار ، فما كان له في يده من ماله ، فهو له ؛ لأن يده سبقت أيدي المسلمين إلا العقار ، فإنه فيئ ؛ لأنه تابع لدار الحرب محفوظ بيد سلطانهم ، و التابع لا يفارق الأصل ، و ما ليس في يده إن كان في يد مسلم وديعة أو في يد ذمى فهو له أيضا ؛ لأن يدهما محترمة كيده ، فيكون ما في أيديهما كأنه في يده . وإن كان في يد حربى ، يكون فيئا ؛ لما قلنا . و إن كان في يد المسلم غصباً أو في يد الذمى ، فهو فيئ عند أبي حنيفة - رحمه الله - ، و عندهما لا يكون فيئا ، فأولاده الكبار ، و امرأته ، و ما في بطنها فيئ ، أما أولاده الكبار ؛ فلأنهم كفار ، و أما المرأة ؛ فلأنها كافرة حربية ، و أما الجنين ، فعندنا فيئ ، و قال الشافعى - رحمه الله - : لا يكون فيئا ؛ لأن الولد مسلم تبعاً لأبيه ، قلنا بلى ،

وإن قتل الباغي فقال : كنت على حق ، وأنا الآن على حق ، ورثه . وإن قال : قتلته وأنا أعلم أنى على باطل ، لم يرثه ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، و قال أبو يوسف - رحمه الله - : لا يرث الباغي الوجهين جميعا ، و يكره بيع السلاح من أهل الفتنة فى عساكرهم . و ليس ببيعه فى الكوفة ممن لم يعرفه من أهل الفتنة بأس .

و يكره أن يتدئ الرجل أباه من المشركين فيقتله ، و إن أدركه ، امتنع عنه حتى يقتله غيره .

و لكنه رقيق تبعا لأمه ، و المسلم محل للملك فى الجملة إذا كان رقيقا ، و من قاتل من عبيده ، فهو فيح ؛ لأنه لما تمرد على مولاه ، صار تابعا لهم ، و أولاده الصغار أحرار مسلمون ؛ لأن المنفصل لا يتبع الأم فى الرق .

رجل قتل رجلا مسلما وهما من عسكر أهل البغى ، ثم ظهر عليهم ، فليس عليه شئ ؛ لأنه حين قتله لم يكونوا تحت يد إمام أهل العدل ، ولو غلبوا على مصر ، فقتل رجل من أهل المصر رجلا عمدا ، ثم ظهر على المصر ، فإنه يقتص له ؛ لأنه لم تقطع ولاية أهل العدل عنهم ، يريد به إذا لم يجر فيها أحكامهم .

رجل من أهل العدل قبل باغيا فإنه يرثه ؛ لأنه بحق . وإن قتل الباغي العادل ، فقال : كنت على حق و أنا الآن على حق ، ورثه . وإن قال : قتلته و أنا أعلم أنى على الباطل ، لم يرثه ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، و قال أبو يوسف - رحمه الله - : لا يرث الباغي فى الوجهين جميعا ؛ لأن التأويل الفاسد لا ينتزل منزلة الصحيح فى حق استحقاق الميراث . ولهما أن هذا القتل ساوى الحق فى حق أحكام الدنيا حتى لم يجب به الضمان ، فلا يجب به الحرمان . و يكره بيع السلاح من أهل الفتنة و فى عسكرهم ؛ لأنه إعانة على المعصية ، و ليس ببيعه بالكوفة و ممن لم يعرفه من أهل الفتنة بأس ؛ لأنه محمول على الجهاد .

و يكره أن يتدئ الرجل أباه من المشركين فى قتله ؛ لأنه أمر بالمعروف فى مصاحبته بنص الكتاب ، فإن أدركه ، امتنع عليه حتى يقتله غيره ؛ كيلا يلحقه مأثم .

ولا بأس أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو .

ولابأس بأن يسافر بالقرآن في أرض الحرب . حاجته إليه ، قال الطحاوي: النهي
كان عند قلة المصاحف .

- باب الإسهام في الخيل -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمه الله - : في رجل جاوز الدرب فارسا ، فنفق فرسه ، أو عقر ، فله سهم فارس .
وإن دخل أرض العدو راجلا ، ثم اشترى فرسا ، فله سهم راجل .
رجل مات قبل الخروج إلى دار الإسلام ، فلا شيء له في الغنيمة ، وإن مات بعد الخروج ، فله سهمه .

- باب الإسهام للخيال -

رجل دخل دار الحرب فارسا ، فنفق فرسه ، أعطى له سهم فارس ، وإن دخلها راجلا ، ثم اشترى فرسا ، فله سهم راجل ، وقال الشافعي - رحمه الله - : على العكس ؛ لأن السبب هو القهر والقتال ، فيعتبر حال الشخص عنده ، والمجاوز وسيلة إلى السبب كالخروج من البيت ، ولنا أن المجاوزة نفسها قتال ؛ لأنه يلحقهم الخوف بها ، والحال بعدها حالة الدوام ولا معتبر بها ، ثم عند أبي حنيفة ومحمد يسهم لفرس واحد ، ولا يسهم لأكثر من ذلك . وقال أبو يوسف : يسهم لفرسين ، ولا يسهم لأكثر من ذلك ، وهو نظير مسألة المرأة مع خادمها في النفقة في كتاب النكاح .
رجل مات قبل الخروج إلى دار الإسلام فلا شيء له من الغنيمة . وإن مات بعد الخروج إلى دار الإسلام ، فلا شيء له من الغنيمة . وإن مات بعد الخروج ، فله سهمه . وقال الشافعي - رحمه الله - : إذا مات بعد استقرار أمر الهزيمة يورث ؛ لأن سبب الملك الاستيلاء ، وإذا ورد على مال مباح كما في الصيد ولا معنى للاستيلاء إثبات اليد ، وقد تحقق . ولنا أن النبي - عليه الصلاة والسلام - ((نهى عن بيع الغنيمة في دار الحرب)) (1) .

(1) حديث ((نهى عن بيع الغنيمة في دار الحرب)) ، قال الزيلعي : غريب جدا . (نصب الراية : ج3/ص 408) .

رجل مات فى نصف السنة ، فلا شئ له فى العطاء ، يكره الجعل ما
كان للمسلمين فىئ ، فإذا لم يكن ، فلا بأس بأن يقوى المسلمون
بعضهم بعضا .

والخلاف ثابت فيه ، والقسمة بيع معنى ، فتدخل تحته ؛ ولأن الاستيلاء إثبات اليد
المحافظ والناقلة ، والثانى منعدم ؛ لقدرتهم على الاستنقاذ ، ووجوده ظاهر .
رجل مات فى نصف السنة ، فلا شئ له من العطاء ؛ لأنه تبرع ، فلاملك قبل
القبض ، وأهله من يعمل لعامة المسلمين كالمقضى والمدرس والمفتى ، وهذا فى
زماننا ، وفى الابتداء كان يعطى لمن كان له مزية حرمة فى الإسلام مثل: أزواج النبى
- عليه الصلاة والسلام - ، وأولاد المهاجرين والأنصار .
ويكره الجعل مادام للمسلمين فى يريد به أن يضرب الإمام الجعل على الناس
للغزاة ، وإنما كره لما فيه من شبهة الأجرة ، فإذا لم يكن لا بأس بأن يقوى بعض
المسلمين بعضا ؛ لوقوع الحاجة إلى الجهاد .

- باب الحربى يدخل بأمان متى يصير ذميا -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة - رحمهم الله - فى حربى دخل بأمان ، فتقدم إليه الإمام فى أن يخرج ، أو يكون ذميا فمكث بعد ذلك سنة ، فهو ذمى ، و عليه الخراج .
حربى دخل بأمان ، فاشترى أرض خراج ، فإذا وضع عليه الخراج ، فهو ذمى .

حربية دخلت بأمان ، فتزوجت ذميا ، صارت ذمية . وإن دخل حربى ، فتزوج ذمية ، لم يكن ذميا . والله أعلم .

- باب الحربى يدخل [دارنا] (1) بأمان -

حربى دخل دارنا بأمان ، فقدم الإمام إليه فى أنه يخرج أو يكون ذميا ، فمكث بعد ذلك سنة ، فهو ذمى ، و عليه الخراج . أصل هذا أن الحرب لا يمكن أن يطيل المكث فى دارنا ، فيصير عوننا للكافر علينا بل يمكن بقدر ما يقضى حاجته ، ثم يرجع ، فإن دخل ينبغي للإمام أن يتقدم إليه فى أول ما دخل ، ويضرب له مدة معلومة على ما يقضى رايه ، و يقول له : إن جاوزت مدة المدة جعلتك من أهل الذمة ، فإذا جاوز ماسماه ، جعله ذميا ؛ لأنه التزم أحكامنا ، فاستأنف الجزية بحول بعده عليه ، أى أن يكون شرط عليه أنه : إن مكث سنة ، أخذ منه الجزية ، فبأخذها منه حيثنذ .
حربى دخل دارنا بأمان ، فاشترى أرض خراج ، فإذا وضع عليه الخراج ، فهو ذمى ؛ لأنه إذا وُضف عليه ، فقد لزمه حكم يتعلق بالمقام فى دارنا .
حربية دخلت دارنا بأمان ، فتزوجت ذميا ، صارت ذمية ؛ لأنها التزمت المقام معه ، وإذا دخل حربى ، فتزوج ذمية ، لم يصير ذميا ؛ لأنه لا يلزمه المقام معها .

(1) زيادة المحقق .

- كتاب البيوع -

- باب السلم -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : فى رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم فى كرّ حنطة ، فقال المسلم إليه : شرطت لك رديا ، وقال رب السلم : بل لم تشرط شيئا فالقول قول المسلم إليه ، وإن قال المسلم إليه : لم يكن فيه أجل ، وقال رب السلم : بل كان فيه أجل ، فالقول قول رب السلم ، رجل أسلم إلى رجل مائتى درهم فى كر حنطة ، مائة منها دين على المسلم إليه ، و مائة نقد ، فالسلم فى حصة الدين باطل . رجل أسلم إلى رجل فى حنطة بقفيز لا يعلم معياره ، فلا خير فيه ، وإن باعه بهذا القفيز ، جاز .

وكل شئ فيه له حمل ومؤنة ، ولم يشرط مكان الإيفاء ،

- كتاب البيوع -

- باب السلم -

رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم فى كر حنطة ، قال المسلم إليه : شرطت لك رديا ، وقال رب السلم : لم أشرط شيئا ، فالقول قول المسلم إليه ؛ لأن الطالب متعنت ، لأنه ينكر ما هو حقه ، فإن قال المسلم إليه : لم يكن له أجل ، وقال رب السلم : بل كان له أجل ، فالقول قول رب السلم ؛ لأن المطلوب متعنت بإنكاره ما هو حقه .

رجل أسلم إلى رجل مائتى درهم فى كر حنطة ، مائة منها دين على المسلم إليه ، و مائة نقد ، فالسلم فى حصة الدين باطل ؛ لعدم القبض .

رجل أسلم إلى رجل فى كر حنطة بقفيز لا يعرف معياره ، فلا خير فيه ، وإن باعها بهذا القفيز ، جاز ؛ لأن فى السلم يتأخر التسليم ، فرمما يهلك القفيز فيؤدى إلى المنازعة ، بخلاف البيع ، فإن القبض يوجد فى الحال .

فهو فاسد ، و ما لم يكن له حمل و مؤنة ، فهو جائز و يوفيه في المكان الذي أسلم فيه ، وهذا قول أبي حنيفة - رحمه الله - ، و قال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : و كذلك ما له حمل و مؤنة ، فهو جائز ، وإن لم يشترط مكان الإيفاء ، ولا بأس بالسلم في البيض والجوز والفلس عددا ، وفي السمك المالح وزنا وضربا معلوما ، و صغير البيض وكبيره سواء ، و لا خير في السمك الطري إلا في حينه و زمانه وزنا وضربا معلوما ، و لا خير في السلم في اللحم ، و قال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : إذا وصف من اللحم موضعا معلوما بصفة معلومة جاز . ولا بأس بالسلم في طشت أو قمقم أو خفين أو نحو ذلك ، إن كان يعرف ، وإن كان لا يعرف لا خير فيه . و إن استصنع رجل شيئا من ذلك بغير أجل فهو بالخيار ،

وكل شيء أسلم فيه ، وله حمل و مؤنة ، و لم يشترط مكان الإيفاء ، فهو فاسد . وما لم يكن له حمل و مؤنة ، فهو جائز ، و يوفيه في المكان الذي أسلم فيه ، و قالوا : وكذلك ماله حمل و مؤنة ؛ لوجود سبب وجوبه فيه وله أن التعيين موجب التعيين أو ضرورة و جوب التسليم ، فلا يتعين ، وفيما ليس له حمل و مؤنة ذكر أيضا في كتاب الإجازات أنه يوفيه في أى مكان شاء ، و به أخذ أخذ مشايخنا - رحمهم الله - . ولا بأس بالسلم في البيض ، و الجوز عددا ، و صغير البيض وكبيره سواء ؛ لاصطلاح الناس على إهدار التفاوت ، و لا بأس بالسلم في الفلس عددا ؛ لأن ثمنية بطلت باصطلاح المتعاقدين ، و هذا قول أبي حنيفة و أبي يوسف - رحمهما الله - ، و قال محمد - رحمه الله - : تبطل ، فلا يجوز السلم . ولا بأس بالسلم في السمك المالح وزنا معلوما و ضربا معلوما ؛ لاستجماع شرائط السلم ، و لا خير في السمك الطري وزنا معلوما وضربا معلوما ؛ لأنه قد ينقطع في زمان الشتاء ، و لا خير في السلم في اللحم ، و قال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : إذا وصف من اللحم موضعا بصفة معلومة ، جاز ؛ لانه في موزون معلوم ، ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن المسلم فيه مجهول ؛ لتفاوت يقع باختلاف العظم . ولا بأس بالسلم في الطشت و القمقة والخفين و نحو ذلك ، إن

إن شاء أخذه ، و إن شاء تركه .

رجل أسلم في كره حنطة ، فلما حل الأجل اشترى المسلم إليه من رجل كراً ، فأمر رب السلم بقبضه لم يكن قبضا . وإن أمره له ، ثم يقبضه لنفسه ، فأكتاله له ، ثم اكتاله لنفسه ، جاز . وإن لم يكن سلما وكان قرضا ، فأمره بقبض الكره ، جاز .

رجل أسلم في كره ، فأمر رب السلم المسلم إليه أن يكيه في غرائر رب السلم ففعل ذلك ، ورب السلم غائب ، لم يكن ذلك قبضا . ولو اشترى الكره معينا فأكاله في غرائر المشتري ، والمسألة

كان يعرف بالوصف ، وإن كان لا يعرف ، فلا خير فيه ؛ لأنه يباع دينا ، و اللين لا يعرف إلا بالوصف ، ولو استصنع رجل شيئا من ذلك بغير أجل ، جاز استحسانا ؛ لإجماع المسلمين ، فإذا رآه ، فهو بالخيار إن شاء أخذه و إن شاء تركه ؛ لأنه اشترى شيئا لم يره ، و المشتري في حكم العين ، لكنه معدوم صح العقد عليه ، فالحق بالموجود ، فثبت الخيار ، وأما الصانع قال أبو يوسف - رحمه الله - : أولا ، وهو قول أصحابنا في المبسوط : لا يخير و يخير على العمل ؛ لأنه باع شيئا لم يره .

رجل أسلم في كره ، فلما حل الأجل اشترى المسلم إليه من رجل كراً ، فأمر رب السلم بقبضه فقبضها ، لم يكن قضاء حتى يكيل مرتين مرة للمسلم إليه بأمره و مرة لنفسه ، لاجتماع صفتين بشرط الكيل . وإن لم يكن سلما و كان قرضا ، فأمره المستقرض بقبض الكره ، جاز ؛ لأن القرض إعارة ، فكان المقبوض عين حقه في التقدير ، فصح القبض من غير كيل ، فوجب كيل واحد للمشتري بحق الوكالة .

رجل أسلم في كره ، فأمر رب السلم أن يكيه المسلم إليه في غرائر رب السلم ، ففعله ، وهو غائب ، لم يكن قضاء ؛ لأن الأمر تناول عينا مملوكا للمسلم إليه ، فلم يصح ، فصار المسلم إليه مستعيرا

بجائها كان قبضا .

رجل دفع إلى الصائع ينارا ، وأمره أن يزيد من عنده نصف دينار ،
فزاد ، جاز .

رجل أسلم جارية في كر ، وقبضها المسلم إليه ، ثم تقايلا فماتت
في يد المسلم إليه ، فعليه قيمتها يوم قبضها ، وكذلك لو تقايلا بعد
موتها ، فعليه القيمة أيضا . وإن اشترها بألف درهم ، فقبضها ، ثم
تقايلا ، فماتت في يد المشتري ، بطلت الإقالة ، وإن تقايلا بعد موتها ،
فالإقالة باطلة .

رجل أسلم إلى عشرة دراهم في كر حنطة ، ثم تقايلا ، لم يكن له
أن يشتري من المسلم إليه براس المال شيئا حتى يقبضه .

رجل باع دينارا بعشرة دراهم فلم يقبض العشرة حتى اشترى بها
ثوبا ، فالبيع في الثوب فاسد .

لامودعا ، فانقطع يد رب السلم عن الغرائر . رجل أسلم جارية في كر ، و
قبضها المسلم إليه ، ثم تقايلا ، فماتت في يد المسلم إليه ، فعليه قيمتها يوم
قبضها . ولو تقايلا بعد هلاك الجارية ، جاز ، و عليه قيمتها ؛ لأن المسلم فيه مبيع ،
فصححت إضافة الإقالة إليه بعد هلاك الجارية ابتداء وبقاء ، فينفسخ المسلم فيه ،
فينفسخ في الجارية ضرورة ، وهو عاجز عن ردها ، فيجب عليه قيمتها . ولو
اشترى جارية بألف درهم ، ثم تقايلا ، فماتت في يد المشتري بطلت الإقالة ،
وإن تقايلا بعد موتها ، فالإقالة باطلة ؛ لأن محل العقد في الجارية ، فإذا ماتت ،
فلم يبق محلا للعقد ، فلا يصح الفسخ ابتداء وبقاء .

رجل أسلم عشرة دراهم في كر ، ثم تقايلا ، لم يكن له يفعل ذلك . والمسلم
إليه برأس المال شيئا حتى يقبضه ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام لرب السلم : ((لا
تأخذ إلا سلمك أو راس مالك)) (1) ، ولأن رأس المال أخذ شبها بالمبيع ، فثبت

(1) قوله عليه الصلاة والسلام لرب السلم : ((لا تأخذ إلا سلمك أو راس مالك)) : قال
الزيلعي : أخرج أبوداود وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري به ، قال : قال رسول الله - صلى

= الله عليه وسلم - : ((من أسلم في شيء فلا يصرف إلى غيره)) ، انتهى . ورواه الترمذي في علله الكبير ، وقال : لأعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه ، وهو حديث حسن . (نصب الراية : ج4/ص51) .

له على آخر عشرة دراهم ، فباعه الذى عليه العشرة دينار بعشرة دراهم ، ودفع الدينار ، وتقاصا بالعشرة ، فهو جائز . والله أعلم بالصواب .

فيه حرمة الاستبدال ، وإن عدم وجوب القبض فى المجلس .
 رجل باع دينارا بعشرة دراهم وسلم الدينار ، ولم يقبض العشرة حتى اشترى بها ثوبا ، فالبيع فى الثوب فاسد ؛ لأن القبض واجب فى بدلى الصرف والاستبدال يبطل القبض . رجل له على آخر عشرة دراهم ، فباعه الذى عليه العشرة دينار بعشرة دراهم - يريد به مطلقا لابهـا - ودفع الدينار ، ولم يقبض العشرة وتقاصا بالعشرة ، فهو جائز ؛ لأن من شروط صحة المقاصة فسخ العقد الأول ، وإضافة العقد إلى الدين ، فثبت بطريق الاقتضاء ، فصار كما لو باع بها . ولو باع بها صح ؛ لأنه لا يجب به قبض معين ، فكذلك هاهنا .

- باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمه الله - قال : لا يجوز بيع المراعى ، ولا إجارتهما ، ولا بيع سمك في حظيرة لا يستطيع الخروج منها ، ولا يؤخذ إلا بصيد ، فإن قدر عليه يغير صيد ، جاز بيعه ، ولا يجوز بيع النحل ، ولا بيع الآبق . ولا يجوز بيع لبن امرأة في قدح حرة كانت أو أمة . ولا شعر الخنزير ويجوز الانتفاع به . ولا بيع جلود الميتة قبل أن تدبغ فإذا دبغت فلا بأس ببيعها والانتفاع

- باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز -

ولا يجوز إجارة المراعى ولا بيعها ؛ لأنهما وردا على ما ليس بملك البائع والآجر . ولا يجوز بيع سمك في حظيرة لا يستطيع الخروج منها ، ولا تؤخذ إلا بصيد ؛ لأنه غير مقدور التسليم ، ومعنى المسألة إذا أخذه البائع ، ثم القاه في الحظيرة ، فإن قدر عليه بغير حيلة ، جاز بيعه ؛ لأنه مقدور التسليم . ولا يجوز بيع النحل ؛ لأنه من الهوام فشابه الزنابير ، ويجوز عند محمد - رحمه الله - والشافعى - رحمه الله - إذا كان محرزا ؛ لأنه منتفع به . وإن كان لا يؤكل كالحمار . ولا يجوز بيع دود القز عند أبي حنيفة ، ويجوز عند محمد ، وكذلك عند أبي يوسف إذا ظهر القز فيه ، وبيع بذره عند أبي حنيفة - رحمه الله - ولا يجوز ، وعندهما يجوز ؛ لمكان العادة والضرورة . وكذلك بيع الآبق ؛ لأن النبي - عليه الصلاة والسلام - نهى عن ذلك (1) ؛ ولأنه معجز التسليم . وكذلك بيع لبن امرأة في قدح ، وقال الشافعى - رحمه الله - يجوز ؛ لأنه مشروب طاهر . ولنا أنه جزء الأدمى وهو بجميع أجزائه مكرم مصون عن الابتذال بالبيع ولا فرق في ظاهر الرواية بين لبن الحرة والأمة . وكذلك شعر الخنزير ويجوز الانتفاع به للخرز ؛ لأن فيه ضرورة لأن ذلك العمل لا يتأتى بغيره ولا ضرورة إلى تجويز البيع . وكذلك بيع شعور الناس ؛ لأنه جزء من الأدمى كاللبن ، وكذلك الانتفاع بها ؛ لأن الأدمى مكرم ، ولا يجوز أن يكون شئ منه مبتذلا . وكذلك بيع جلود الميتة قبل أن تدبغ ؛ لأنه

(1) قال الزيلعي : حديث نهى النبي عن بيع الآبق رواه ابن ماجه في سننه من طريق أبي سعيد الخدري به ، قال : إن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن شراء ما في بطون الأنعام حتى

.....

= تضع ، وعن بيع ما في ضروعها ، وعن شراء العبد وهو آبق ، وعن شراء المغنم حتى تقسم ،
وعن شراء الصدقات حتى تقبض ، وعن ضربة القانص . انتهى . (نصب الراية : ج4/ص

. (14)

بها . ولا بأس ببيع عظام الميتة ، وعصبها ، وعقبها ، وصوفها ، وشعرها ،
وقرنها ووبرها ، والانتفاع بذلك كله .

عبد آبق ، فباعه مولاه من رجل زعم أنه عنده ، فهو جائز ، فإن
قال : هو عند فلان ، فبعتى ، صدقه فلان ، فباعه منه ، لم يجوز .
رجل باع جارية ، فإذا هو غلام ، فلا بيع بينهما . ولو اشترى بهيمة
على أنها ذكر ، فإذا هي أنثى ، صح البيع ، وله الخيار .
رجل باع إلى النيروز ، أو إلى المهرجان ، أو إلى الحصاد ، والدياس ،
أو إلى الجزاز ، فالبيع فاسد ، فإن كفل إلى هذه الأوقات ، جاز .

محرم الانتفاع ، فإذا دبغت فلا بأس ببيعها ، والانتفاع بها ؛ لحديث ميمونة (1) . و
لا بأس ببيع عظام الميتة ، وعصبها ، وعقبها ، وصوفها ، وقرنها ، وشعرها ،
والانتفاع بذلك كله ؛ لأنه لحياء فيه ، ولا يخلها الموت ، ولا يتنجس .

عبد آبق ، فباعه من رجل زعم أنه عنده ، جاز ؛ لأن النهى ورد فى الآبق
المطلقة ، والمأخوذ ليس بآبق فى حق الأخذ ، وإن قال : هو عند فلان ، فبعتى ،
فصدقه ، فباعه منه ، لم يجوز ؛ لأنه عبد آبق فى حقهما .

رجل باع جارية فإذا هي غلام ، فلا بيع بينهما ؛ لأن الذكر والأنثى من بنى
آدم جنسان ، فيتعلق بالمسمى ، وهو معدوم .

رجل باع إلى النيروز ، أو إلى المهرجان ، أو إلى الحصاد ، أو إلى الدياس ، أو
إلى الجزاز ، فالبيع فاسد ، فإن كفل إلى شئ من هذه الأوقات ، فهو جائز ؛ لأن
الأجل صفة الدين ، والأصل فى البيع هو الثمن ، وهو لا يحتمل شيئاً من الجهالة ،
فكذا ما جعل وصفاً له ، و الدين فى الكفالة يحتمل جهالة مستدركة ، فكذا ما
جعل وصفاً له .

علو لرجل وسفل لآخر ، فسقطا ، فباع صاحب العلو علوه ، لم يجوز ؛ لأن الهواء
ليس بمال عند الناس . و بيع الطريق وهبته جائز ؛ لأنه معلوم ، وبيع مسيل

(1) الحديث سبق تخريجه فى كتاب الصلاة .

(2) ميمونة بنت الحارث اهلالية ، زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وكان اسمها برة ، وكانت قبله عند أبي رهم بن عبد العزى بن أبي قيس ، وماتت بسرف ، وذلك سنة إحدى وخمسين ، وقيل : ست وستين ، وقيل غير ذلك . (الاستيعاب : ج4/ص 1914-1918) .

سفل وعلو بين رجلين انهدما ، فباع صاحب العلو علوه ، لم يجز ،
 وبيع الطريق وهبته جائز ، وبيع مسيل الماء وهبته باطل .
 إذا اشترى عبدا بخمر أو خنزيرا ، فقبضه ، وأعتقه ، أو وهبه ،
 فهو جائز ، وعليه القيمة .
 مسلم أمر نصرانيا ببيع خمر أو شرائها ، فهو جائز ، وقال أبو يوسف
 ومحمد - رحمهما الله - : لا يجوز على المسلم .
 رجل اشترى جارية يباع فاسدا أو تقايضا ، فليس للبائع أن يأخذها
 حتى يرد الثمن ، وإن مات البائع فالمشترى أحق بها حتى يستوفى

الماء ، وهبته باطل ؛ لأنه مجهول . ولو باع حق المرور فيه روايتان .
 رجل اشترى عبدا بخمر أو خنزير ، فقبضه ، وأعتقه ، أو وهبه ، فهو جائز ،
 وعليه القيمة . وقال الشافعي - رحمه الله - : هو باطل ، وهذه المسألة مبنية على
 أن البيع الفاسد بإذن البائع ، هل يفيد الملك ؟ عنده لا يفيد ؛ لأنه محذور ، فلا
 تنال به نعمة الملك ؛ لأن النهي فسخ للمشروعية للتضاد ؛ ولهذا لا يفيد قبل
 القبض ، وصار كما إذا باع بالميتة ، أو باع الخمر بالدراهم . ولنا أن ركن البيع
 صدر من أهله مضافا إلى محله ، فوجب القول بانعقاده ، ولا خفاء في الأهلية
 والمحلية ، والنهي يقرر المشروعية عندنا ؛ لاقتضائه التصور ، فنفس البيع مشروعة ،
 وبه تنال نعمة الملك ، وإنما المحذور ما يجاوره ، كما في البيع وقت النداء ، وإنما لا
 يثبت الملك قبل القبض ؛ كيلا يؤدي إلى تقرير الفساد المجاور ، إذ هو واجب الرفع
 بالاسترداد بالامتناع عن المطالبة أولى .

مسلم أمر نصرانيا ببيع خمر أو بشرتها ، فهو جائز ، وقال أبو يوسف ومحمد -
 رحمهما الله - : لا يجوز ؛ لأن المسلم ليس من أهل الخمر والخنزير وتملكهما ،
 وحكم تصرف الوكيل يقع للموكل فلا يجوز ، كما إذا وكل بنكاح امرأة مجوسية .
 وله أن التملك من جه للذمي ، هو أهل لذلك ، وإنما يثبت الملك للمسلم حكما
 لا قصدا بتملكه ، والمسلم ومن أهل ذلك كما ورث الخمر والخنزير ، وصار كما
 إذا كان للمسلم .

الثلثين . رجل باع دارا بيعا فاسدا ، فبناها المشتري ، فعليه قيمتها ،
شك يعقوب - رحمه الله - في الرواية ، وقال يعقوب ومحمد - رحمهما
الله - : ينقض البناء ، ويرد الدار .

رجل اشترى دارا ، فباعها قبل القبض ، فهو جائز ، وهو قول أبي
يوسف - رحمه الله - وقال محمد - رحمه الله - لا يجوز .
سلطان أكره رجلان حتى باع عبدا له ، أو وهب ، لم يجز .
وإن أكره على طلاق أو عتاق أو نكاح ، فهو جائز .
رجل اشترى جارية بألف درهم ولم ينقد الثمن ، ثم باعها من
البائع بخمسمائة درهم ، قال :

عبد مأذون نصراني ، أو مكاتب ، فاشترى الخمر والخنزير ، يثبت الملك
للمولى ببيعته .

رجل اشترى جارية بيعا فاسدا ، وتقابضا ، فليس للبائع أن يأخذها حتى
يؤدى الثمن ، فإن مات البائع فالمشتري أحق بها حتى يستوفى الثمن ؛ لأن المبيع
مقابل بالثمن ، فيصير محبوسا به كإرهن .

رجل باع دارا بيعا فاسدا ، فبناها المشتري ، فعليه قيمتها ، ثم يعقوب شك في
هذه الرواية . وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : ينقض البناء ويرد الدار على
صاحبها ؛ لأن حق البائع فوق حق الشفيع ، ثم ذلك الحق لا ييطل بالبناء ، بل
ينقض لحق الشفيع ، فهذا أولى ، ولأبي حنيفة - رضي الله عنه - إن هذا أمر
حصل بتسليط البائع ، وهو من جنس ما يدوم ، فيقطع الاشتداد ، ولا كذلك
الشفيع .

رجل اشترى دارا فباعها قبل القبض ، فهو جائز ، وثو قول أبي يوسف وقال
محمد ، وزفر ، والشافعي - رحمهم الله - : لا يجوز ؛ لأن النبي - عليه الصلاة و
السلام - نهى عن بيع ما لم يقبض (1) ؛ رجوعا إلى إطلاق الحديث ، واعتبارا

(1) حديث أن النبي - عليه الصلاة والسلام - نهى عن بيع ما لم يقبض : قال الزيلعي
أخرجه أبو داود من طريق ابن عمر به ، فقال : ابتعت زيتا في السوق ، فلما استوجبتني لقيني

.....

— رجل ، فأعكاني فيه ربنا حسنا ، فأردت أن أضرب على يده ، فأخذ رجل من خلفي بذراعي ، فالتفت ، فإذا زيد بن ثابت ، قال : لاتبعه حيث ابتعته حتى تحوزه إلى رحلك ، فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى أن تباع السلع حيث يتبع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم ، انتهى. ورواه ابن حبان في صحيحه ، والحاكم في المستدرک وصححه . (نصب
 الرأي : 4/ص 32) .

البيع الثاني باطل .

رجل اشترى جارية بخمسمائة ، وقبضها ، ثم باعها ، وأخرى معها من البائع قبل أن ينقده الثمن بخمسمائة ، فالبيع جائز في التي لم يشترها من البائع ، ويبطل في الأخرى .

رجل اشترى جارية شراءً فاسداً ، وتقابضا ، فباع الجارية

بالمنقول ، وصار كالإجارة . ولهما أن ركن البيع صدر من أهله في محله ، ولا غرر فيه ؛ لأن هلاك في العقار نادر ، بخلاف المنقول ، والغرر المنهي غرر انفساخ العقد ، والحديث معلول به عملاً بدلائل الجواز ، والإجارة ، قيل على هذا الخلاف . ولو سلم ، فالمعقود عليه في الإجارة المنافع وهلاكها غير نادر . سلطان أكره رجلاً حتى باع عبداً لم يميز ، وإن أكره على طلاق أو عتاق أو نكاح جاز ، وقال الشافعي - رحمه الله - : لا يجوز ، وإذا لم يميز البيع عندنا ، فإذا اتصل به القبض ، أفاد الملك ، وقال زفر : لا يفيد ؛ لأن البيع وقع فاسداً ، فلا ينقلب جائزاً ، كما إذا باع وشرط فيه الخمر أو أسقطها . ولنا أن القبض في البيع الفاسد يفيد الملك ، وقد مر بقليله ، والشافعي في الطلاق ، وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام : ((لا طلاق في إغلاق)) (1) . والإغلاق هو الإكراه ، هكذا فسرهُ أبو عبيدة (2) ، و المعنى أن الإكراه يسلب القصد والطوعية ، فصار كالنائم ، ولنا قوله عليه الصلاة والسلام : ((كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي المجنون)) (3) . و المعنى أن الطلاق مشروع في حق المكروه بالدلائل المطلقة من النص والعقل ، وما روى من الحديث قلنا : فسرهُ غير أبي عبيدة بالمجنون لا بالإكراه .

(1) الحديث : أخرجه أبو داود وابن ماجه عن صفية بنت شيبة ، عن عائشة ، سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول ((لا طلاق ولا عتاق في إغلاق)) ، انتهى . قال أبو داود : أظنه الغضب - يعني الإغلاق - ، ورواه الحاكم ، وقال : على شرط مسلم .
(2) أبو عبيدة هو عبد الواحد بن واصل الحداد (معجم الحفاظ والمفسرين للسيوطي : ص 124 ، التاريخ الكبير للبخاري ج 6/ص 61 ، ولسان الميزان ج 4/ص 84) .

= (3) قال عليه الصلاة والسلام : ((كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي المجنون)) :
 قال الزيلعي : حديث غريب ، أخرجه الترمذي من طريق أبي هريرة به ، قال : قال رسول
 الله - صلى الله عليه وسلم - : ((كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله)) ،
 انتهى . قال : هذا حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث عطاء بن عجلان ، وهو ضعيف
 ذاهب الحديث . انتهى . وروى ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق ابن عباس به قال : لا يجوز
 طلاق الصبي . انتهى . (نصب الراية : ج3/ص221-222) .

وربح فيها ، تصدق بالربح ، ويطيب للبائع ما ربح في الثمن .
وكذلك رجل أدعى على آخر مالا ، فقضاه إياه ، وتصادقا إنه لم
يكن عليه شئ ، وقد ربح المدعى فى الدراهم .
رجل اشترى جارية فى عنقها طوق قيمته ألف مثقال ، وقيمة
الجارية ألف مثقال بألفى مثقال فضة ، و نقده من الثمن ألف مثقال ،
ثم افترقا ، فالذى نقد ثمن الفضة .
وكذلك لو اشترى لهما بألفى مثقال ألف نسيئة ، وألف نقد ،
فالنقد ثمن الطوق .

رجل اشترى جارية بخمسمائة ، وقبضها ، ثم باعها وأخرى معها من البائع
قبل أن ينقد الثمن بخمسمائة ، فالبائع جائز فى التى لم يشتريها من البائع ، ويطل
فى الأخرى ؛ لأن الفساد فى التى اشتراها كان ؛ لأجل الربا من حيث الشبهة
على ما يعرف فى المختلف ، فلم يظهر ذلك فيما ضم إليها .
رجل اشترى جارية شراء فاسدا ، وتقابضا ، فباع الجارية ، وربح فيها ،
تصدق بالربح ، ويطيب للبائع ما ربح من الثمن ؛ لأن الشبهة الخبيث بسبب
الفساد تعمل فيما تعين .

وكذلك لو أن رجلا أدعى على آخر ألفا ، فقضاه إياه ، ثم تصادقا أنه لم يكن
عليه شئ ، وقد ربح المدعى فى الدراهم ، فالربح يطيب له ؛ لأنه ملك فاسد لأنه
بمنزلة مثقال ، وقيمة الجارية ألف مثقال بألف درهم فضة ، فنقد من الثمن ألف
مثقال ، ثم افترقا ، فالذى نقد ثمن الفضة ؛ لأن القبض حصّة الفضة فى المجلس
واجب شرعا ، ولاتعارض بين الواجب وغيره ، وكذلك لو اشتراها بألفى مثقال
فضة ، ألف منها نسيئة ، وألف نقد ، فالنقد ثمن الطوق ؛ لما قلنا .

رجل باع أم ولده أو مدبرته ، فماتتا في يد المشتري ، فلا ضمان عليه ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : عليه قيمتها .

رجل باع أم ولده أو مدبره فماتا في يد المشتري ، فلا ضمان عليه ، و قال يضمن قيمتهما ؛ لأن هذا مقبوضة بجهة البيع ، فكان مضمونا كسائر الأموال ، ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن جهة البيع ملحقه بالحقيقة ، لكن فيما يحتمل حكم الحقيقة ، حلفا عن ذلك ، أما فيما لا يحتمل لا ، كالمكاتبه .

- باب البيع فيما يكال أو يوزن -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمه الله - : رجل باع رطلين من شحم البطن برطل من إلية ، أو باع رطلين من لحم برطل من شحم البطن ، أو بيضة ببيضتين ، أو جوزة بجوزتين ، أو فلسا بفلسين ، أو قمره بتمرتين ، يدا بيد بأعيانها ، يجوز ، وهو قول أبي يوسف - رحمه الله - ، وقال محمد - رحمه الله - : لا يجوز فلس بفلسين ، ويجوز قمره بتمرتين ، وكل شيء ينسب إلى الرطل فهو وزني .

- باب [البيع] (1) فيما يكال أو يوزن أو يذرع أو يعد -

رجل باع رطلين من شحم برطل من إلية لأبس به ، وكذلك لو باع رطلين من لحم برطل من شحم البطن ؛ لأنه أجناس مختلفة ، وكذلك لو باع بيضة ببيضتين ، أو جوزة بجوزتين ؛ لأنها عدديان ، وكذلك لو باع فلسا بفلسين أو قمره بتمرتين يدا بيد بأعيانها ، وهو قول أبي يوسف وقال محمد - رحمه الله - : لا يجوز فلسا بفلسين ويجوز قمره بتمرتين ؛ لأن الثمنية ثبتت باصطلاح الكل ، فلا يطل باصطلاحهما ، وإذا بقيت أثمانا لاتعين ، فصار كما إذا كانا بغير أعيانها ، وكبيع الدرهم بدرهمين . ولهما أن الثمنية في حقهما ثبتت باصطلاحهما ، وإذا بطلت الثمنية يتعين بالتعين ولا يعود فساد العقد ، فصار كالجوز بالجوزتين إذ في نقضه في حق العد فساد العقد ، فصار كالجوز بالجوزتين ، بخلاف النقود ؛ لأنها للثمنية خلقة ، وبخلاف ما إذا كانا بغير أعيانها ؛ لأنه كالي بالكالي ، وقد نهى عنه ، وبخلاف ما إذا كان أحدهما بغير عينه ؛ لأن الجنس بإنفراده يحرم الناسأ و كل شيء ينسب إلى الرطل فهو وزني ، وتفسير هذا كل شيء يباع بالأواقى فهو وزني ؛ لأن الأواقى قدرت بطريق الوزن ، فصار وزنيا .

(1) زيادة المحقق .

رجل اشترى شيئا مما يكال أو يوزن ، أو يعد ، فباعه قبل أن يكيّله ، أو يزنه ، أو يعدّه ، فالبيع فاسد فيما يكال أو يوزن .
 وإن اشترى شيئا مذارعة ، فباعه قبل الذروع ، جاز .
 رجل اشترى شيئا مما يكال ويوزن ، فوجد بيعه عيبا ، رده كله ، أو أخذه كله ، وإن استحق بعضه ، فلا خيار له في رد ما بقي . وإن كان ثوبا ، فله الخيار .
 رجل اشترى زيتا على أن يزنه بظرفه ، فطرح عنه مكان كل ظرف خمسين رطلا ، فهو فاسد ،

رجل اشترى مما يكال أو يوزن ، أو يعد ، فباعه قبل أن يكيّله أو يزنه أو يعدّه ، فالبيع فاسد فيما يكال أو يوزن ، والمعنى أنه إذا اشترى على أنه كذا قفيزا أو كذا منّا ، وهو مشار إليه ؛ وإنما فسر لنهي النبي - عليه الصلاة والسلام - عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان (1) ، صاع البائع و صاع المشتري ، وهما لم يجر فيه صاع المشتري ؛ ولأن الكيل من تمام القبض ، فيفسد التصرف قبله .
 ولو اشترى شيئا مذارعة ، فباعه بعد القبض قبل الذرع ، جاز ؛ لأن الذرع صفة . وأما العدييات لم يذكر جوابها في الكتاب ، وروى عن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه أبطل قبل العدد . وروى عنهما أنهما أجازا .
 رجل اشترى شيئا مما يكال أو يوزن ، فوجد بيعه عيبا رده كله أو أخذه كله ، وتأويله إذا كان في وعاء واحد ؛ لأن تمييز المعيب عن غيره يوجب زيادة عيب في المبيع ، فيصير ردا بعيب حادث . أما إذا كان في وعائين فوجد بأحدهما عيبا ،

(1) الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه من طريق جابر به فقال : ((نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان ، صاع المشري ، وصاع البائع)) ، انتهى . ورواه البيهقي والدارقطني في سنتهما ، ورواه ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه و البزار في مسانيدهم ، وهو معلول بابن أبي ليلى . (نصب الراية : ج4/ص 34) .

وإن اشترى على أن يطرح عنه يوزن الظرف ، جاز .
 رجل اشترى عشرة أذرع من مائة ذراع من دار أو حمام ، فالباع فاسد ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : هو جائز وإن اشترى عشرة أسهم من مائة سهم ، جاز في قولهم جميعا . رجل اشترى دارا على أنها ألف ذراع فوجدها أكثر ، فهي كلها له .
 ولو اشتراها على أنها ألف كل ذراع بدرهم ، فزادت ، فهو بالخيار إن شاء أخذها ، وزاد في الثمن بحساب ذلك ، وإن شاء تركها ، وإن نقصت أخذها بحصتها إن شاء . وقال يعقوب ومحمد -

فلا بأس أن يرد إذا كان قبضهما ، وإذا اتحد الوعاء ، فاستحق بعضه ، فلا خيار له في رد ما بقي ؛ لأن الشركة فيه لاتعد عيبا ، حتى لو كان ثوبا كان له الخيار .
 رجل اشترى زيتا على أن يزنه بظروفه ، فيطرح عنه ، فكان كل ظرف خمسين رطلا ، فهو فاسد ؛ لأن هذا شرط يخالف حكم العقد .
 ولو اشترى على أن يطرح عنه يوزن الظرف ، جاز ؛ لأنه شرط يوافق حكم العقد .

رجل اشترى عشرة من مائة ذراع من دار أو حمام ، فالباع فاسد ، وقالوا: هو جائز إذا كانت الدار مائة ذراع .
 ولو اشترى سهما من عشرة أسهم ، فهو جائز بالإجماع . لهما أنهما عبارة عن بيع عشر الدار وبيع عشر الدار جائز ، ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن الذراع اسم لما يذرع به المسوح ، وقد استعير بما يحمله الذراع ، وهو العين ، وأنه مجهول ، ولا كذلك السهم .

رجل اشترى دارا على أنها ألف ذراع فوجدها أكثر ، فهي كلها له .
 ولو اشتراها على أنها ألف ذراع كل ذراع بدرهم ، فزادت ، فهو بالخيار إن شاء أخذها ، وزاد في الثمن بحساب ذلك ، وإن شاء تركها ، أصله إن الذراع فيما يذرع بمنزلة الصفة تابعة ، فتستحق باستحقاق المتبوع ، لكنه يحتمل أن يصير مقصودا ، فإذا قابل كل ذراع بكذا ، صار أصلا ، فإذا زاد خير المشتري ؛ لأنه

رحمهما الله - : بمنزلة الدار.

رجل باع ذراعا من ثوب من أوله على أن يقطعه البائع أو المشتري
أو لم يذكر قطعا ، فالبيع باطل .

رجل اشترى ثوبا كل ذراع بدرهم ولا يعلم عدد الذراعان ، فالبيع
فاسد . فإذا علم فهو بالخيار إن شاء أخذ و إن شاء ترك و قال أبو
يوسف و محمد رحمهما الله يلزمه الثوب كل ذراع بدرهم علم أو لم
يعلم رجل اشترى طعاما كل قفيز بدرهم فالبيع وقع على قفيز فإن
كاله و دفع إليه كل قفيز بدرهم جاز وقال أبو يوسف و محمد -
رحمهما الله - : البيع جائز على جميع الطعام كل قفيز بدرهم .

نفع يشوبه ضرر ، وإن انتقص خير المشتري ؛ لأنه وإن قل الثمن فقد انتقص المبيع،
فكان نفعاً يشوبه ضرر . وكذلك هذا في الثوب والخشب وسائر ما يذرع ، فإن
لم يقابل كل ذراع بدرهم ، بقي تبعا ، فإن زاد في الذراعان سلم للمشتري من
غير خيار ، وإن انتقص المشتري من غير حط شيء .

رجل باع ذراعا من ثوب من أوله على أن يقطعه البائع أو المشتري ، أو لم
يذكر قطعا ، فالبيع باطل ؛ لأن البائع لا يقدر على تسليمه إلا بضرر .

رجل اشترى ثوبا كل ذراع بدرهم ، و لم يعلم قدر الذراع ، فهو فاسد .
فإذا علم ، فهو بالخيار ، إن شاء ترك ، وإن شاء أخذ ، وقالوا : يلزمه الثوب كل
ذراع بدرهم علم أو لم يعلم ؛ لأن طريق المعرفة قائم . ولأبي حنيفة - رحمه الله -
أن الثمن كله مجهول ، وهما اعتبرا طريق المعرفة ، و أبي حنيفة - رحمه الله -
اعتبر حقيقة المعرفة .

رجل اشترى طعاما كل قفيز بدرهم ، فالبيع واقع على قفيز واحد ، فإن كاله
ودفعه إليه كل قفيز بدرهم ، جاز ، وقالوا : البيع جائز في جميع الطعام كل قفيز
بدرهم ، فأبو حنيفة - رحمه الله - جوز البيع في قفيز واحد ، وأفسد البيع ثمة
في الذراعان ؛ لأنه لما لم يصح البيع في الكل في الوجهين جميعا ، وجب صرفه إلى
الأدنى إلا أن البيع في ذراع من ثوب لا يصح و في قفيز من طعام يصح ، وخير
المشتري في مسألة القفران ؛ لتفرقة الصفقة عليه .

رجل اشترى سمنا فى زق ، فرد الظرف ، وهو عشرة أرتال ،
 فقال البائع : الزق غير هذا ، أو هو خمسة أرتال ، فالقول قول
 المشتري ،

رجل اشترى سمنا فى زق ، فرد الظرف ، وهو عشرة أرتال ، فقال البائع :
 الظرف غير هذا ، أو هو خمسة أرتال ، فالقول قول المشتري ؛ لأن الاختلاف
 وقع فى تعيين المقبوض ، فكان القول قول القابض كما لمودع والغاصب .

- باب اختلاف البائع و المشتري في الثمن -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - : رجل اشترى عبدين ، و قبضهما ، فمات أحدهما ، فاختلفا في الثمن ، فالقول قول المشتري ، إلا أن يشاء البائع أن يأخذ الحى ، ولا شئ له ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : القول قول المشتري في الهالك ، ويتحالفان على الباقي ويتزادان ، وقال محمد - رحمه الله - يتحالفان عليهما ، وعلى المشتري قيمة الهالك .

رجل اشترى جارية ، وقبضها ، ثم تقايلا ثم اختلفا في الثمن ،

- باب اختلاف البائع والمشتري [في الثمن] (1) -

رجل اشترى عبدين وقبضهما ، فمات أحدهما ، واختلفا في الثمن ، وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : القول قول المشتري مع يمينه إلا أن يشاء البائع أن يأخذ الحى ، ولا شئ له من ثمن الميت . وقال أبو يوسف - رحمه الله - : القول قول المشتري في حصة الهالك ، ويتحالفان على الباقي ويتزادان ، وقال محمد - رحمه الله - : يتحالفان عليهما ، ويرد القائم وقيمة الهالك ، محمد - رحمه الله - مر على أصله أن الهالك لا يمنع التحالف ، لأبى يوسف - رحمه الله - المانع هو الهالك ، فيكون الامتناع بقدره ، ولأبى حنيفة - رحمه الله - أن التحالف بعد القبض ثبت نصا عند قيام السلعة ، وهو اسم لجميع أجزائها ، ولم يوجد إلا إن شاء البائع أن يأخذ الحى و لا شئ له من ثمن الهالك ، فحيث يتحالفان ؛ لأنه حيث صار الحى كل المبيع ، ثم تفسير الاستحلاف على قول أبى يوسف - رحمه الله - أن يحلف المشتري بالله ما اشتراهما بما يدعيه البائع ، فإن نكل ثبت ما أدعاه ، وإن حلف يحلف البائع بالله ما باعهما بالثمن الذى يدعيه المشتري ، فإن حلف يفسخان العقد فى القائم ، ويسقط حصته من الثمن ، و يلزم المشتري حصة الهالك . رجل اشترى جارية وقبضها ، ثم تقايلا ، ثم

(1) زيادة الحق .

فإنهما يتحالفان ، و يترادان ، ويعود البيع الأول.

رجل اشترى عشرين وقبضهما ، ثم رد أحدهما بالعيب ، وهلك
الآخر عند المشتري ، فعليه ثمن الهالك ، ويسقط ثمن الذى رد ، إذا لم
يؤد ، وينقسم الثمن على قيمتها .

رجل أسلم عشرة دراهم فى كر حنطة ، ثم تقايلا ، ثم اختلفا فى
الثمن ، فالقول قول المسلم إليه ، ولا يعود السلم .

اختلفا فى الثمن ، فإنهما يتحالفان ، ويعود البيع الأول ؛ لأن التحالف قبل قبض
المبيع معقول المعنى ، فتعدى إلى ما هو فى معناه .

رجل أسلم عشرة دراهم فى كر حنطة ، ثم تقايلا ، ثم اختلفا فى رأس المال ،
فالقول قول المسلم إليه ، ولا يعود السلم ؛ لأن الإقالة فى السلم لا يحتتمل الفسخ ؛
لأن المعقود عليه قد سقط ؛ فلا يحتتمل العود .

– باب فى خيار الرؤية و خيار الشرط –

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة – رحمهم الله – : رجل اشترى طعاما لم يره ، و قال : قد رضيت ، ثم رآه ، فلم يرضه ، فله أن يرده ، فإن وكل وكيلا بقبضه ، فقبضه ، ونظر إليه ، لم يكن له أن يرده إلا من عيب . و إن أرسل رسولا و قبضه ، فله أن يرده ، و قال أبو يوسف و محمد – رحمهما الله – : الوكيل بمنزلة الرسول ، وله أن يرده ، و إبطال الخيار ليس من القبض .

رجل اشترى عدل زطى و لم يره ، فباع منه ثوبا ، أو وهبه ، و سلمه ، لم يرد شيئا منها إلا من عيب ، و كذلك خيار الشرط .
رجل أعمى اشترى ، فنظره جسده إن كان مما يحبس ، و قال

– باب فى الخيار –

رجل اشترى طعاما لم يره ، فقال : قد رضيت ، ثم رآه ، فله أن يرده ؛ لأن الرضا بالشئ قبل العلم بأوصافه لا يتحقق ، فلم يعتبر ، فلم يلزم ؛ لأنه بناء عليه . ولو وكل وكيلا بقبضه فقبضه ، ونظر إليه ، لم يكن له أن يرده إلا من عيب . و إن أرسل رسولا فقبضه ، فله أن يرده ، و قالوا : الوكيل بمنزلة الرسول ، وله أن يرده ؛ لأنه وكيل بالقبض ، و إبطال الخيار ليس من القبض ، ولأبى حنيفة – رحمه الله – أن الوكيل بالقبض مالك للقبض ، فيملك إتمامه ، و إتمام القبض هاهنا بإبطال الخيار ، فيبطل الخيار مقتضى تميم القبض ، كما لو قبض الموكل وهو ينظر إليه ، و لا كذلك الرسول ؛ لأنه نائب عنه ، فصار إليه إتمامه .
رجل اشترى عدل زطى ، و لم يره ، فباع منه ثوبا ، أو وهبه ، فسلمه ، لم نرد منها شيئا إلا بعيب ، و كذلك خيار الشرط ؛ لأن خيار الرؤية والشرط يمنعان تمام الصفقة فتحرمان التفريق ، و لا كذلك خيار العيب .

الأعمى إذا اشترى شيئا ، جاز ، وله خيار الرؤية ، وإنما يبطل

أبو يوسف - رحمه الله - : إن كان الأعمى فى موضع لو كان بصيرا لراه ، فقال : قد رضيته ، لم يكن له أن يرده .

رجل اشترى عبدا واشترط الخيار لغيره ، فأيهما أجاز ، جاز ، وإيهما نقض ، انتقض .

رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ، فقال فى الثالث : قد رددته بغير محضر من المشتري ، لم يكن ذلك نقضا ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : هو نقض . فإن مات فى الثالث ، فعليه

خيار الرؤية بما يعمل عمل العيان فى حقه واختلفوا فيه ، قال أبو حنيفة ومحمد - رضي الله عنهم - : الجنس فيما يجس ، والشم فيما يشم ، والنوق فيما يذاق ؛ ولأن هذه الأسباب تعمل عمل العيان فى حقه ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : إذا وقف فى مكان لو كان بصيرا لراه ، وقال : قد رضيت يعنى بعدما وصف له ، بطل خياره ، ولم يعتبر به على صفته ، فلا يصير فى معنى الرؤية .

رجل اشترى عبدا ، وشرط الخيار لغيره ثلاثة أيام ، فأيهما أجاز جاز ، وأيهما نقض انتقض ؛ لأن شرط الخيار للأجنبى لا يصح إلا بطريق النيابة عن العاقد ، فوجب تقديمه عليه مقتضى صحته ، فيثبت لكل واحد منهما الخيار ، فأيهما أجاز جاز ، أو نقض جاز .

رجل باع عبدا على الخيار ثلاثة أيام ، فقال فى الثلاثة : رددته بغير محضر من المشتري ، يريد به بغير علم من المشتري ، لم يكن ذلك نقضا ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : هو نقض ؛ لأنه مسلط على الفسخ من جهة صاحبه ، فلا يتوقف على علمه كالإجازة ، ولهذا لا يشترط رضاه ، وصار كالوكيل بالبيع . ولهما أن الفسخ نوع ضرر فتوقف على علمه ، وصار كعزل الوكيل بخلاف الإجازة ؛ لأنه لا إلزام فيه ، وكيف يقال أنه مسلط وصاحبه لا يملك الفسخ ، ولاتسليط فى غير ما يملكه المسلط ، وإن مات فى الثالث بعد القبض ، فعلى المشتري القيمة ، وإن مات بعد الثالث ، فعليه الثمن . وإن كان الخيار للمشتري ، فمات فى الثالث أو مضت الثالث ، ولم يقل

الثلث ، وإن كان الخيار للمشتري ، فمات في الثالث ، أو مضت الثالث ، ولم يقل شيئا ، أو أجاز في الثالث ، فعليه الثلث ، وإن اشترط الخيار أربعة أيام ، فالبيع فاسد ، وإن أجاز في الثالث ، جاز ، وكذلك إن كان الخيار للبائع وقال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : إن اشترط الخيار عشرة أيام أو أكثر ، جاز ، فلو أسقط هذا الخيار قبل مضى الثالث عند أبي حنيفة - رحمه الله - ينقلب جائز .

رجل اشترى امرأته على أنه بالخيار ثلاثة أيام ، لم يفسد النكاح . وإن وطئها ، فله أن يردّها ، وقال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - يفسد النكاح . وإن وطئها ، لم يردّها .

رجل باع عبيدين بألف على أنه بالخيار في أحدهما ثلاثة أيام ، فالبيع فاسد ، وإن باع كل واحد منهما بخمسمائة

شيئا ، أو أجاز في الثالث ، فعليه الثلث ، وحققها كتاب البيوع من المبسوط ، و إذا شرط الخيار أربعة أيام ، فالبيع فاسد ، وهو قول زفر ، و قال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : إن اشترط الخيار عشرة أيام أو أكثر ، جاز ، فلو أسقط هذا الخيار قبل مضى الثالث عند أبي حنيفة - رحمه الله - ينقلب جائزا ، خلافا لزفر . لهما أن الخيار إنما شرع للحاجة إلى التزوي ؛ ليندفع الغبن ، وقد تمس الحاجة إلى الأكثر ، فصار كالتأجيل في الثمن ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن شرط الخيار يخالف مقتضى العقد وهو اللزوم ، وإنما جوزناه بخلاف القياس ، فيقتصد على المدة المذكورة فيه ، و انتفت الزيادة ، إلا أنه إذا أجاز في الثالث ، جاز عند أبي حنيفة - رحمه الله - خلافا لزفر ؛ لأنه انعقد فاسدا ، فلا ينقلب جائزا ، وله أنه أسقط المفسد قبل تقدره ، فيعود جائزا كما إذا باع بالرقم و علمه في المجلس .

رجل اشترى امرأته على أنه بالخيار ثلاثة أيام ، لم يفسد النكاح ، وإن وطئها ، لم يردّها ، بناء على أن الخيار المشتري لا يمنع دخول السلعة في ملكه عندهما ، خلافا له . لهما أنه لما خرج عن ملك البائع ، فلو لم يدخل في ملك المشتري يكون زائلا ، لا إلى مالك ، ولا عهد لنا به في الشرع ، وله أنه لم يخرج الثمن عن

على أنه بالخيار فى أحدهما بعينه ، جاز .
رجل باع عبداً أو أحدهما بالخيار ، فصدقة الفطر على الذى
العبد له .

رجل اشترى أحد ثوبين على أن يأخذ أيهما شاء بعشرة ، وهو
بالخيار ثلاثة أيام ، فهو جائز ، وكذلك الثلاثة ، وإن كان أربعة
أثواب ، فالبيع فاسد .

ملكه ، فلو قلنا بأنه يدخل المبيع فى ملكه لاجتماع البدلان فى ملك رجل واحد
حكما للمعاوضة ، و لا أصل له فى الشرع ؛ لأن المعاوضة يقتضى المساواة ؛
ولأن الخيار شرع نظرا للمشتري ليتروى ، فيقف على المصلحة فيه ، ولو ثبت
الملك ربما يعتق عليه من غير اختياره بأن كان قرينه فيه ، و لو ثبت الملك ربما يعتق
عليه من غير اختياره بأن كان قرينه ، فيفوت النظر .

رجل باع عبيدين على أنه بالخيار فى أحدهما ثلاثة أيام ، فالبيع فاسد ؛ لجهالة
المبيع و الثمن ، ولو باع كل واحد منهما بخمسمائة على أنه بالخيار فى أحدهما
بعينه ، فالبيع جائز ؛ لأنهما معلومان . رجل باع عبداً ، و شرط الخيار ثلاثة أيام ،
فصدقة الفطر على الذى يصير العبد له ، وقال زفر - رحمه الله - : على من له
الملك يوم الفطر ؛ لأنها وظيفة الملك ، قلنا بلى ، ولكن الملك موقوف ، فكذا ما
نبتنى عليه .

رجل اشترى ثوبين على أن يأخذ أيهما شاء بعشرة دراهم ، وهو بالخيار ثلاثة
أيام ، فهو جائز ، وكذلك الثلاثة ؛ لأن الحاجة ماسة ، والجهالة غير مقتضية إلى
المنازعة ، فكان بمعنى ما جاءت به السنة و هو شرط الخيار و إن كانت أربعة
أثواب فالبيع فاسد لأن الحاجة اندفعت بالثلاث ، ثم اختلف المشايخ فيه ، قال
بعضهم : يشترط أن يكون فى هذا العقد الخيار الشرط مع خيار التعيين ، وهو
مذكور فى الكتاب ، وقال بعضهم : لا يشترط وهو المذكور فى الجامع الكبير .

رجل اشترى دارا على أنه بالخيار ، فبيعت دار بجنبها ، فأخذها بالشفعة ، فهو رضى .

رجلان اشترى غلاما على أنهما بالخيار ، فرضى أحدهما ، فليس للآخر أن يرده ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : له أن يرده . رجل اشترى جارية على أنه لم ينقده الثمن إلى ثلاثة أيام ، فلا بيع بينهما ، فهو جائز وإن اشترط أربعة أيام ، فالبيع فاسد عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله - فإن نقد الثمن في الثلاث ، فالبيع جائز ، وقال محمد - رحمه الله - : يجوز أربعة أيام وأكثر منه .

رجل اشترى دارا على أنه بالخيار ، فبيعت دار بجنبها ، فأخذها بالشفعة ، فهو رضا ؛ لأن طلب الشفعة دليل اختيار الملك .

رجلان اشترى غلاما على أنهما بالخيار ، فرضى أحدهما ، فليس للآخر أن يرده ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : له أن يرده ، وكذلك لو كان لهما خيار العيب أو خيار الرؤية ؛ لأن إثبات الخيار لهما إثباته لكل واحد منهما ، ولا يسقط بإسقاط صاحبه ، لما فيه من إبطال حقه ، وله أن المبيع خرج عن ملكه ، غير معيب بعيب الشركة ، فلو رده أحدهما ، رده معيبا به ، وفيه إلزام ضرر زائد ، وليس من ضرورة إثبات الخيار . لهما الرضا يرد أحدهما ؛ لتصور اجتماعهما على الرد .

رجل اشترى جارية على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام ، فلا بيع بينهما فهو جائز ، وإن اشترط أربعة أيام ، فالبيع فاسد عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله - أما عند أبي حنيفة اعتبارا بالملحق به ، وهو خيار الشرط ، فإن نقد الثمن في الثلاثة ، فالبيع جائز اعتبارا بالملحق به أيضا . وقال محمد - رحمه الله - : يجوز أربعة أيام أو أكثر اعتبارا بأصله ، وأبو يوسف - رحمه الله - اتبع السنة فيهما جميعا .

- باب فى المراجعة والتولية -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة - رحمه الله - : رجل اشترى ثوبا ، فباعه بربح ، ثم اشتراه ، فإن باعه بربح طرح عنه كل ربح ربح فيه قبل ذلك ، وإن كان استغرق الثمن لم يبيعه مراجعة ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : يبيعه مراجعة على الثمن الآخر .

عبد ماذون - عليه دين يحيط برقبته - اشترى ثوبا بعشرة دراهم ، فباعه من المولى بخمسة عشر ، فإن المولى يبيعه مراجعة على عشرة ، وكذلك إن كان المولى اشتراه ، فباعه من العبد .

مضارب معه عشرة دراهم بالنصف اشترى بها ثوبا ، فباعه من رب المال بخمسة عشر ، فإنه يبيعه مراجعة على اثني عشر

- باب المراجعة و التولية -

رجل اشترى ثوبا ، فباعه بربح ، ثم اشتراه ، فإن باعه بعد ذلك مراجعة طرح عنه كل ربح ربحه قبل ذلك ، ولكن لا يقول : اشتريته بكذا ، وإنما يقول قام عليّ بكذا ، والآن أبيعته مراجعة ، فإن كان استغرق بالثمن ، لم يبيع مراجعة ، وقالوا : يبيعه مراجعة على الثمن الأخير ؛ لأن هذا شراء جديد ، فوجب أن يتنى عليه المراجعة ؛ لأن المراجعة بيع لما اشترى وزيادة ، ولأبى حنيفة أنه استفاد بهذا العقد تأكيد ذلك الربح مع الثوب بعشرة ، فيصير الخمسة بالخمسة ، فبقى الثوب بخمسة ، فبيعه مراجعة عليه .

عبد ماذون عليه دين يحيط برقبته ، فاشترى ثوبا بعشرة ، وباعه من المولى بخمس عشر ، فإن المولى يبيعه مراجعة على عشرة ، وكذلك لو كان المولى اشتراه ، فباعه من العبد ؛ لأن العقد الذى جرى بين المولى وبين العبد صحيح له شبهة العدم ، فصار العبد بالعقد الأول مشترى للمولى ، كأنه اشتراه للمولى بالوكالة ، فاعتبر العقد الأول والثمن الأول .

مضارب معه عشرة دراهم بالنصف اشترى بها ثوبا ، فباعه من رب المال بخمسة عشر درهما ، جاز البيع عندنا ، وعند زفر لا يجوز بيع

ونصف ، وقال زفر - رحمه الله - : لا يجوز بيع المضارب من رب المال ، ولا بيع رب المال من المضارب .

رجل اشترى جارية فاعورت ، أو وطنها وهي ثيب ، فإنه يبيعها
مراجعة ، ولايين ، وإن فقأ عينها ، أو فقأها أجنبى ، فأخذ أرشها ، أو
وطنها وهي بكر ، لم يكن له أن يبيعها مراجعة حتى يبين .

رجل اشترى غلاما بألف درهم نسيئة ، فباعه بربح مائة درهم ولم
يبين ، فعلم المشتري ، فإن شاء أخذه ، وإن شاء رده ، وإن استهلكه ،
ثم علم ، لزمه ألف ومائة ، وإن ولاه أياه ولم يبين ، إن شاء رده ،

المضارب من رب المال لا يبيع رب المال من المضارب ، يريد به إذا لم يكن فى
المال ربح ، وهى تعرف فى المضاربة ، فإذا أجاز البيع لو أراد رب المال أن يبيعه
مراجعة فإنه يبيعه على اثنى عشر درهما ونصف ؛ لأن المضارب و كيل رب المال
من وجه ، فصار يبيعه مع رب المال بخمسة عشر درهما فى حق نصف الربح
باطلا .

رجل اشترى جارية ، فاعورت ، فإنه يبيعها مراجعة ، ولايين ؛ لأنه لم يحبس
شيئا يقابله الثمن ؛ لأنه تبع ولو فقأ عينها بنفسه ، أو فقأها أجنبى ، فغرم له
الأرش ، لم يبيعها مراجعة حتى يبين ؛ لأنه صار مقصودا ، فصار مما يقابله الثمن .
ولو اشترى جارية ثيبا ، فوطئها ، و باعها مراجعة ، و لم يبين ، صح .
و إن كانت بكرا ، لم يبيعها مراجعة حتى يبين ؛ لأن وطئ الثيب لا يوجب
حبس شيء يقابله الثمن ، ولا كذلك البكر ؛ لأنه قد حبس العذرة وهى جزء من
العين .

رجل اشترى غلاما بألف نسيئة ، فباعه بربح مائة ، ولم يعين ، فعلم
المشتري ، إن شاء أخذه ، وإن شاء رده ؛ لأن للأجل شبهة بالمبيع ، فإذا منع
الأجل ، فقد منع بعض المبيع ، وذكر المراجعة دلالة على السلامة عن مثله ، فإذا
أظهر الخلاف كان فى حكم العيب ، فوجب الخيار . ولو استهلكه المشتري ، ثم

و إن شاء أخذه ، فإن استهلكه ، ثم علم ، لزمه ألف حالة .
 رجل ولى رجلا شيئا ، ولم يعلم المشتري بكم يقوم عليه ، فالبيع
 فاسد ، و إن أعلمه إن شاء أخذه ، و إن شاء تركه . والله أعلم .

علمه لزمه بألف ومائة ، و لا يرجع بشئ ؛ لأن المتنوع وهو الأجل ، ولاحظه له
 من الثمن على ضيق الحقيقة ، وكذلك لو كان مكانه تولية ؛ لأنه يبيع ما اشترى
 بمثل ما اشترى ؛ فصارت الخيانة فيها مثلها فى المراجعة .

ولو استهلكه ، ثم علم ، لزمه بألف حالة ، و لا يرجع بشئ ؛ لما قلنا .
 رجل ولى رجلا شيئا لما قام عليه ، و لا يعلم المشتري بكم قام عليه ، فالبيع
 فاسد ؛ جهالة الثمن ، فإذا أعلمه البائع فى مجلس البيع ، صح البيع ، و يخير ، إن
 شاء أخذه ، و إن شاء تركه ؛ لأن ساعات المجلس بمنزلة ساعة واحدة ، فيصير
 التأخير إلى آخر المجلس عفوا ، كتأخير القبول ، فيصح على تقدير الإبتداء .

T-5222



- باب العيوب -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمه الله - : جارية بالغة لا تحيض ، أو هي مستحاضة ، أو زانية ، أو ذمية ، قال : هو عيب ، وإن كان عبدا لا يردده بالزنا . والجنون في الصغر عيب أبدا . والإباق والبول عيب ما دام صغيرا ، فإن اشتراه وقد أبق و هو صغير أو بال ثم أبق عنده أو بال بعد البلوغ ، لم يكن له أن يردده .

رجل اشترى عبدا ، وقبضه ، فأدعى عيبا لم يجبر المشتري على دفع الثمن حتى يحلف البائع ، أو يقيم المشتري اليينة ؛ لأنه بدعوى العيب أنكر وجوب دفع الثمن . ولو قال : شهودى بالشام ، استحلف البائع ، ودفع المشتري الثمن .

- باب العيوب -

رجل اشترى بالغة ، فوجدها لا تحيض ، فهو عيب ؛ لأنه دلالة داء في الباطن ، وكذلك لو وجدها مستحاضة ؛ لأنه آية المرض ، وكذلك لو وجدها ذمية ؛ لأن المسلم قلما يرغب في صحبتها ، وكذلك لو وجدها زانية ، ولو كان عبدا ، لم يرد بالزنا ؛ لأن الزنا يفسد الفراش ، وذلك يقصد بالإماء دون العبيد ، وهو كالبحر يعد عيبا في الجارية دون الغلام ، والجنون في الصغر عيب أبدا ، ومعناه أنه متى جن عند البائع مرة ثم أصابه ذلك عند المشتري ، فهو الأول ، وإن تقدم العهد ، لإتحاد السبب ، وهو فساد الباطن ، والإباق ، والبول في الفراش عيب مادام صغيرا ، معناه أنه متى حدث ذلك عند البائع في صغره ، ثم زال ، فإن حدث ذلك عند المشتري في صغره ، رده على البائع ، وإن حدث ذلك بعد ما بلغ ، لم يردده ؛ لأن الإباق في حالة الصغر مادة الجهل ، وبعد البلوغ مادة الخبث والبول في حالة الصغر الضعف ؛ لضعف في المثانة ، وبعد البلوغ لداء في الباطن ، فكان الثانى غير الأول ، ولا كذلك الجنون ؛ لأن في الحالين لفساد الباطن ، فكان الثانى عين الأول .

رجل اشترى عبدا ، فأدعى إباقا ، لم يحلف البائع حتى يقيم المشتري أنه أبق عنده ، فإذا أقامها حلف بالله لقد باعه وقبضه وما أبق قط .

رجل اشترى جارية ، وتقابضا ، فوجد بها عيبا ، فقال البائع : بعتك هذه وأخرى معها ، و قال المشتري : بعتنى هذه وحدها فاقول قول المشتري . رجل اشترى جوزا ، أو بطيخا ، أو خيارا ، أو قثاء ، أو بيضا ، فكسره ، فوجده فاسدا ، فإن لم ينتفع به رجع بالثمن كله ، وإن انتفع به رجع بنقصان العيب .

رجل اشترى عبدين صفقة ، فقبض أحدهما ، ووجد بالآخر عيبا ،

رجل اشترى عبدا ، فقبضه ، فأدعى عيبا ، لم يجز المشتري على دفع الثمن حتى يحلف البائع ، أو يقيم المشتري البينة ؛ لأنه بدعوى العيب أنكر وجوب دفع الثمن ، ولو قال : شهودى بالشام استحلف ، ودفع إلى البائع الثمن ؛ لأن فى الانتظار ضررا بالبائع ، ولا ضرر على المشتري فى الدفع ؛ لأنه على حجته . رجل اشترى جارية ، وتقابضا ، فوجد بها عيبا ، فقال البائع : بعتك هذه وأخرى معها ، و قال المشتري : بعتنى وحدها ، فاقول قول المشتري ؛ لأن الاختلاف وقع فى مقدار المقبوضة ، فيكون القول قول القابض .

رجل اشترى عبدا ، فأدعى أباقا ، لم يحلف البائع حتى يقيم المشتري البينة أنه أبق عنده ؛ لأنه لا يعتبر إنكار البائع للإباق ما لم يثبت الإباق عند المشتري ، فإذا أراد المشتري أن يحلف البائع بالله ما يعلم أنه أبق عندى ، ذكر فى الجامع الكبير أنه يحلف على رأى أبى يوسف و محمد - رحمهما الله - ، و لم يذكر قول أبى حنيفة - رحمه الله - ، و اختلف المشايخ على قوله ، فلو أقام المشتري البينة على أنه أبق عنده ، يحلف البائع بالله لقد باعه وقبضه ، وما أبق قط ؛ لأنه لو حلف بالله لقد باعه وما به هذا العيب كان فيه ترك للمشتري ؛ لأنه حيثئذ يتعلق الحنث بقيام العيب فى الحالين ، والمعلق بالشرطين لا ينزل إلا عند وجودهما جميعا .

رجل اشترى بيضا ، أو بطيخا ، أو قثاء ، أو خيارا ، أو جوزا ، فكسره ، فوجده فاسدا ، فإن لم ينتفع به ، رجع بالثمن كله ؛ لأنه تبين أنه ليس بمال ، وإن

فإنه يأخذهما ، أو يدعهما .

رجل اشترى جارية ، فوجد بها قرحا ، فداواها . أو دابة ، فركبها في حاجته ، فهو رضا ، وإن ركبها ؛ ليردها ، أو ليسقيها ، أو ليشترى لها علفا ، فليس برضا .

رجل اشترى ثوبا ، فقطعه ، ولم يخطه ، فوجد به عيبا ، رجع بالعيب ، فإن قال البائع : أنا أقبله ، كذلك كان له ذلك ، وإن باعه المشتري ، لم يرجع بشئ علم أو لم يعلم ، فإن اشترى ثوبا ، فصبغه أحمر ، ثم وجد به عيبا ، رجع بنقصان العيب ، وليس للبائع أن يقول :

انتفع به ، لم يرده ؛ لأن الكسر عيب ، و قال الشافعي - رحمه الله - : يرده ؛ لأنه بتسليط البائع ، و إذا لم يرده عندنا ، يرجع بنقصان العيب .

رجل اشترى عبيدين صفقة واحدة ، فقبض أحدهما ، ووجد بالآخر عيبا فإنه يأخذهما أو يردهما ؛ كيلا يكون تفريقا للصفقة قبل تمامها . و إن وجد بالمقبوض عيبا اختلف المشايخ فيه .

رجل اشترى جارية ، فوجد بها قرحا ، فداواها ، أو كانت دابة ، فركبها في حاجته ، فهو رضا أنه دليل إمساك ، ولو ركبها ؛ ليردها ؛ أو ليسقها ؛ أو ليشترى لها علفا ، فليس برضى ، فالجواب في الركوب للرد مجرى على الإطلاق ، و فيهما محمول على ما إذا لم يجد يدا منهما .

رجل اشترى ثوبا ، فقطعه ، ولم يخطه ، فوجد به عيبا ، رجع بالعيب ، فإن قال البائع : أنا أقبله كذلك كان له ذلك ؛ لأن حق الرد قائم لقيام المبيع ، لكنه امتنع لحق البائع ، فإذا رضى زال المانع ، وإن باعه المشتري ، لم يرجع بشئ علم أو لم يعلم ؛ لأنه صار ممسكا لقيام حق المشتري مقامه ، فصار مبطلا للرد ، و هو الحق الأصلي ، ولا يرجع بشئ ، وإن خاطه المشتري ، ثم وجد به عيبا ، رجع بنقصان العيب ، و ليس للبائع أن يقول : أنا أقبله ؛ كذلك لأن الرد امتنع حكما بهذه الزيادة .

ولو اشترى ثوبا ، فصبغه أحمر ، ثم وجد به عيبا ، رجع بنقصان العيب ، و ليس للبائع أن يقول : أنا أقبله ؛ كذلك لأن الرد امتنع حكما بهذه الزيادة ،

أنا أقبله ، كذلك إن باع بعده ما رأى العيب ، رجع بالنقصان .
 رجل اشترى عبدا قد سرق ، ولم يعلم ، فقطع في يد المشتري ،
 وله أن يرده ، يأخذ الثمن ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله -
 ليس له ذلك و يرجع بما بين قيمته سارقا إلى غير سارق رجل رد عليه
 عبده بعيب بقضاء قاض بإقراره أون بإباء مبن أو بينة فله أو يخاصم
 الذى باعه و إن رد عليه بغير قضاء بعيب لا يحدث مثله لم يكن له أن لا
 يخاصم الذى باعه .

فصار بمنزلة الهلاك ، ولو باعه بعد ما رأى العيب ، يرجع بالنقصان ؛ لأن الرد
 كان ممتنعا قبل البيع ، فلا يصير بالبيع ممسكا .
 رجل اشترى عبدا قد سرق ، ولم يعلم ، فقطع عند المشتري ، فله أن يرده
 ويأخذ الثمن ، و قالوا: ليس له ذلك ، لكنه يرجع بنقصان العيب ما بين قيمته
 سارقا إلى قيمته غير سارق ، فالخاصل أن أبا حنيفة - رحمه الله - أجرى هذا
 مجرى الاستحقاق ، فكان عيبا فى الباقي مضافا إلى ضمان البائع ، و هما جعللا
 هذا بمنزلة العيب ، وإنما يضاف إلى ضمان البائع الوجوب لا غير ، لهما أن الموجود
 فى يد البائع سبب القطع والقتل ، و أنه لا ينافى المالية ، فنفذ العقد فيه ، لكنه
 متعيب ، فيرجع بنقصانه عند تعذر رده ، و صار كما إذا اشترى جارية حاملا ،
 فماتت فى يده بالولادة ، فإنه يرجع بفضل ما بين قيمتها حاملا إلى غير حامل ، و
 له أن سبب الوجوب فى يد البائع الوجوب يقضى إلى الوجود ، فيكون الوجود
 مضافا إلى السبب السابق ، و صار كما إذا قتل المغصوب ، أو قطع بعد الرد بجناية
 وحدث فى يد الغاصب وما ذكر من المسألة ممنوعة .
 رجل رد عليه عبد بقضاء قاض بإقراره أو بإباء يمين ، فله أن يخاصم بائعه ؛
 لأن البيع الثانى انفسخ بحكم القاضى ، فصار كأن لم يكن ، فهلك الخصومة
 ويستوى فى مسألة الكتاب الجواب فيما يحتمل الحدوث وما لا يحتمل ، وإن رد
 عليه بغير قضاء قاض بعيب لا يحدث مثله ، لم يكن له أن يخاصم الذى باعه وعلى
 قياس ما ذكر فى بعض روايات البيوع له حق الخصومة .

رجل اشترى عبدا ، فاعتقه على مال ، فوجد به عيبا ، لم يرجع به .
والله أعلم .

رجل اشترى عبدا ، فاعتقه على مال ، ثم وجد به عيبا ، لم يرجع به ؛ لأنه
صار حابسا بدله . ولو حبس عنه ، لم يرجع ، وكذلك إذا اجتس بدله .

- باب الوكالة بالشراء والبيع -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمه الله - : رجل دفع إلى آخر دراهم ، فقال : اشتر بها طعاما ، فهو على الحنطة ودقيقها .
رجل أمر رجلا ببيع دار ، فباع نصفها ، فهو جائز ، وقال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : لا يجوز حتى يبيع النصف الآخر .
و إن أمره بشراء دار ، فاشترى نصفها ، لم يجوز ، وإن اشترى شقصا جاز .

رجل أمر رجلا بشراء عبد بألف درهم فقال : قد فعلت ، و مات عندي ، و قال الأمر اشتريته لنفسك ، فالقول قول المأمور .
رجل قال لآخر : بعني هذا العبد لفلان ، فباعه ، ثم أنكر

- باب الوكالة بالبيع والشراء -

رجل دفع إلى آخر دراهم ، فقال : اشتر لي بها طعاما ، فهو على الحنطة والدقيق ؛ لأنه هو المتعارف من الطعام في باب البيع والشراء .
رجل أمر رجلا ببيع داره ، فباع نصفها ، فهو جائز و قالوا : لا يجوز حتى يبيع النصف الآخر ، و إن أمره بشراء دار بعينها ، فاشترى نصفها ، لم يجوز بالإجماع ، و أصل ذلك أن أبا حنيفة - رحمه الله - يعتبر العموم في التوكيل بالبيع ، و يعتبر المعارف في التوكيل بالشراء ، و قالوا : هما سواء والحجج من الجانبين تعرف في المختلف . و لو أمر بشراء دار بعينها ، فاشترها شقصا شقصا جاز يريد به قبل أن يريد الموكل ، وإنما جاز ؛ لأنه قد لا يتفق الشراء من الباعة إلا شقصا شقصا .

رجلا أمر رجلا بشراء عبد بألف درهم ، فقال : قد فعلت ومات عندي ، وقال الآخر : اشتريته لنفسك ، فالقول قول الأمر إذ غرضه الرجوع بالثمن و الأمر منكر ، فإن كان قد دفع إليه الثمن ، فالقول قول المأمور ؛ لأن الثمن كان أمانة ، و قد أدعى الخروج عن الأمانة ، وكان القول قوله .

رجل قال لآخر : بعني هذا العبد لفلان ، فباعه ، ثم أنكره المشتري أن يكون فلان أمره بذلك ، ثم جاء

أن يكون فلان أمره ، فإن فلانا يأخذه ، فإن قال فلان : لم أره ، لم يكن له إلا أن يسلمه المشتري له ، فيكون بيعا ، ويكون العهدة عليه .
 رجل أمر رجلا ببيع عبده ، فباعه ، و قبض الثمن ، أو لم يقبضه ،
 فرد المشتري عليه بعيب لا يحدث مثله بيينة ، أو بإباء يمين ، أو بإقرار ،
 فإنه يرده على الأمر ، و كذلك إن رده عليه بعيب يحدث مثله بيينة أو
 بإباء يمين ، فإن رده بإقرار لزم المأمور ،
 رجل قال لعبد : اشتر لي نفسك من مولاك ، فقال : نعم ،

فلان ، فقال : أنا أمرته ، فإن فلانا يأخذه ؛ لأن قوله : بعني لفلان إقرار بالوكالة .
 ولو قال : فلان لم أمره بذلك ، لم يكن لفلان أن يأخذه إلا أن يسلمه المشتري إليه
 فيكون بيها منه ، ويكون العهدة عليه ؛ لأن المشتري له لما جحد الأمر أولا ، لقد
 بطل إقرار المقر ، فلزم المشتري للمشتري ، فإذا سلمه وأخذه صار بيعا بالتعاطي ،
 كمن اشترى لغيره بغير أمره لزم المشتري ، و إن طلبه المشتري له ، فسلمه المشتري
 إليه وأخذ ، كان بيعا بالتعاطي .

رجل أمر رجلا ببيع عبده ، فباعه ، و قبض الثمن أو لم يقبضه ، فرده عليه
 المشتري بعيب لا يحدث مثله بيينة ، أو بإباء يمين ، أو بإقرار ، فإنه يرده على الأمر ؛
 لأن الرد غير مستند إلى هذه الحجج ؛ لعلم القاضى يقينا بكونه عند البائع . و
 معنى شرط البيينة و الإباء و الإقرار فى الكتاب : أن يعلم القاضى أنه لا يحدث فى
 مدة شهر مثلا ، لكن يشتبه عليه تاريخ البيع ، ماحتجج إلى هذه الحجج ، فكان
 هذا ردا على الموكل ، فلا يحتاج الوكيل إلى رد و خصومة . و أما إذا كان العيب
 يحدث مثله إن رده عليه بيينة أو بإباء يمين ، وهو لازم للموكل ؛ لأن البيينة حجة
 فى حق الناس كافة ، والوكيل مضطر فى النكول ، و إنه رد عليه بإقراره ، لزم
 المأمور ؛ لا نعدام العلتين ، لكنه له أن يخاصم الموكل ، فيلزمه بيينة أو بنكولة .
 رجل قال لعبد : اشتر لي نفسك من مولاك ، فقال : نعم ، فقال للمولى :
 بعني نفسك لفلان بكذا ، ففعل ،

فقال للمولى : بمعنى نفسى بكذا ، فهو الأمر . و إن قال : بمعنى نفسى ،
و لم يقل لفلان ، فهو حر .

رجل وكل رجلا بقبض مال ، فأدعى الغريم أن صاحب المال
استوفاه ، فإنه يدفع المال إلى الوكيل ، و يتبع رب المال فيستحلفه جمعا
بينهما . و إن وكله بعب في جارية ؛ ليردها ، فأدعى البائع رضى
المشتري لم ترد عليه حتى يحلف المشتري . و الله أعلم .

فهو لازم للأمر . ولو قال : بمعنى نفسى ، و لم يقل لفلان ، فهو حر ؛ لأن عقده
لنفسه لا يصلح للامتنال أمر به ؛ لأنه إعتاق فلم يصر مستحق عليه ، فبقيت ولايته
فى ذلك ، فإذا أضلق ، فالمطلق يصلح لهذا ؛ و لهذا فلا يصلح للامتنال ، فبقى
لنفسه ، بخلاف ما إذا أضاف .

رجل وكل وكيلا بقبض مال ، فأدعى الغريم أن صاحب المال قد استوفى ،
فإنه يدفع المال ، و يتبع رب المال فيستحلف ، جمعا بينهما . وإن وكله برد جارية
بعب ، فأدعى البائع رضا المشتري ، لم يرد عليه حتى يحلف المشتري ؛ لأن
التدارك ثمة ممكن لو وقع الخطأ باسترداد ما قبضه الوكيل ، وهو غير ممكن هاهنا ؛
لأن القاضى لو فسخ البيع ، ثم ظهر الخطأ فى القضاء بالفسخ ، كان الفسخ ماضيا
عند أبى حنيفة - رحمه الله - حتى إن عن محمد - رحمه الله - يجب أن يكونا سواء
؛ لأن التدارك ممكن فى هذا كما فى مسألة الدين ، و أما أبو يوسف - رحمه الله -
- قال : إن كان المشتري حاضرا استحلف بالله ما رضى ، وإن كان غائبا ، فهو
كما قال محمد - رحمه الله - .

- باب الحقوق التي تتبع الدار والمنزل -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : رجل اشترى منزلا فوقه منزل ، فليس له الأعلى إلا أن يشتريه بكل حق هو له ، أو بمرافقة ، أو بكل قليل وكثير هو له فيه ، أو منه . وإن اشترى بيتا فوقه بيت بكل حق ، لا يكون له الأعلى . وإن اشترى دارا بمحدودها ، فله العلو ، والكنيف ، وليس له الظلة ، إلا أن يقول : بكل حق هو لها ، أو بمرافقتها ، أو بكل قليل وكثير هو فيها ، أو منها ، فيكون له الظلة ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : له الظلة ، وإن لم يشترط شيئا من ذلك . وإن

- باب الحقوق [التي تتبع الدار والمنزل] (1) -

رجل اشترى منزلا فوقه منزل ، فليس له الأعلى إلا أن يقول : بكل حق هو له أو بمرافقه أو بكل قليل وكثير هو له فيه أو منه . ولو اشترى دارا بمحدودها ، فله العلو ، وإن لم يقل بكل حق هو لها . أما الدار ؛ فلا تسمى اسم لكل ما يدار عليه الخواطر ، والعلو من توابع الأصل وأجزائه ، وأما البيت فلا تسمى اسم لما يبات فيه ، والعلو مثله ، فلم يكن من أجزائه وتوابعه ، فلا يدخل اسم التبع فيه ، وعلو المنزل شبه السفلى من وجهه ، لكن لا يعادله في احتمال السكنى ، فصار تبعا من وجهه ، فإن ذكره باسم الإتيان دخل ، وإن سكته عنه لم يدخل ، ثم باسم الدار يدخل الكنيف ، ولا يدخل الظلة ما لم يقل : بكل حق له ، عند أبي حنيفة - رحمه الله - وقالوا : إن كان مفتوحا إلى الدار دخلت الظلة أيضا ؛ لأن هاهنا هي من الدار ، وله أنها خارجة عن المحدود ، فاشبه الطريق الخارج ، وهذا كله في عرفهم . أما في عرفنا فالعلو يدخل من غير ذكر الفصول الثلاثة . ولك مسكن يسمى خانة صغيرا كان أو كبيرا .

(1) زيادة الحق .

اشترى بيتا فى دار أو منزلا أو مسكنا ، لم يكن له الطريق إلا أن يشتره بكل حق ، أو بمرافقه ، أو بكل قليل و كثير . والله أعلم بالصواب .

و لو اشترى بيتا فى دار أو منزلا أو مسكنا لم يكن له الطريق إلا أن يشتره بكل حق له ، أو بمرافقه ، أو بكل قليل و كثير هو له ؛ لأنه خارج عن الحدود ، لكنه تبع من التوابع ، فلا يدخل إلا بذكر التوابع ، و كذا الشرب والمسيل ، و هذا بخلاف الإجارة ؛ لأنها تفقد للانتفاع ، و لا يمكن الانتفاع إلا بالطريق . والمستأجر لا يشترى الطريق عادة . أما البيع ، فإنه ينعقد للانتفاع فى الجملة ، وفى الجملة يمكن الانتفاع من غير الطريق ، فلا يدخل إلا بالذكر .

- باب الاستحقاق -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : رجل اشترى جارية ، فولدت عنده ، فاستحقها رجل بيينة ، فإنه يأخذها وولدها . و إن أقرّ بها لرجل ، لم يتبعها الولد .
رجل اشترى غلاما ، فشهد رجل على ذلك وختم ، فليس ذلك بتسليم وهو على دعواه .

رجل اشترى عبدا ، فإذا هو حر ، وقد قال للمشتري : اشترني فإنني عبد ، قال : إن كان البائع حاضرا أو غائبا غيبة معروفة ، لم يكن له على العبد شيء ، وإن كان البائع لا يدري أين ، لم يرجع شيء ، و إن إدعاها كلها ، فصالحه على مائة ، فاستحق منها شيء ، رجع بحسابه.

- باب الاستحقاق -

رجل اشترى جارية ، فولدت عنده ، فاستحقها رجل بيينة ، فإنه يأخذها وولدها . و إن أقرّ بها لرجل ، لم يأخذ ولدها ؛ لأن البينة حجة مطلقة ، فثبت بها البيان مطلقا ، فظهر ملك المستحق من الأصل ، والوالد متصل يومئذ ، فثبت الاستحقاق فيهما ، ولا كذلك الإقرار ؛ لأنه حجة فاسدة .
رجل اشترى غلاما ، فشهد رجل على ذلك ، وختم به ، فليس ذلك بتسليم، فهو على دعواه ؛ لأن الإنسان يبيع مال غيره كما يبيع ما نفسه ؛ فلا يكون شهادته على البيع إقرارا أن الغلام ملك البائع .
رجل اشترى عبدا ، فإذا هو حر ، وقد قال العبد للمشتري : اشترى ، فإنني عبد ، فإن كان البائع حاضرا أو غائبا غيبة معروفة ، لم يكن على العبد شيء ، و إن كان البائع لا يدري أين هو ، رجع المشتري على العبد ، ورجع العبد على البائع وعن أبي يوسف - رحمه الله - قال : لا يرجع .

رجل باع عبدا ولد عنده ، و باعه المشتري من آخر ، ثم ادعى
البائع الأول أنه ابنه ، فهو جائز ، و يبطل البيع أجمع .

رجل باع عبدا ولد عنده ، و باعه المشتري من آخر ، ثم ادعاه البائع الأول أنه
ابنه ، فهو جائز ، و يبطل بيع الأول والثاني ، و قال زفر - رحمه الله - : أنه لا
يصدق ؛ لأنه مناقض ، قلنا بلى ، ولكن في أمر بناءه على الخفاء أغنى العلو ف ،
والتناقض عفو في مثله .

- باب فى الرجل يغصب شيئاً فيبيعه أو يبيع

عبداً لغيره بغير أمره -

محمد عن يعقوب عن أبى حنيفة رحمهم الله رجل غصب عبداً فباعه فاعتقه المشتري ثم أجاز المولى البيع فالتق جائر استحسنانا وقال محمد رحمه الله لا يجوز وأن قطعت يد العبد ، فأخذ أرشها ، ثم أجاز بيع ، فالأرش للمشتري ، ويتصدق بما زاد على نصف الثمن . وإن باع المشتري من آخر ، ثم أجاز المولى البيع ، لم يجز البيع الثانى ، وإن لم يبعه المشتري ، ومات فى يده ، أو قتل ، ثم أجاز البيع لم يجز . رجل باع عبد رجل بغير أمره ، فأقام المشتري البينة على إقرار البائع ، أو رب العبد إذ أقر البائع بذلك ، بطل البيع إن طلب المشتري ذلك .

- باب [الرجل] (1) يبيع عبد غيره -

رجل غصب عبداً ، فباعه ، ثم أعتقه المشتري ، ثم أجاز المولى البيع ، جاز العتق ، وهو قول أبى يوسف - رحمه الله - ، وقال محمد - رحمه الله - : لا يجوز .

وإن قطعت يد العبد ، فأخذ المشتري إرشها ، ثم أجاز البيع ، فالأرش للمشتري ويتصدق بمأزاد على نصف الثمن ، ولو باعه المشتري من آخر ، ثم أجاز المولى البيع ، لم يجز البيع الثانى ، فإن لم يبعه المشتري ، فمات فى يده ، أو قتل ، ثم أجاز البيع ، لم يجز له ؛ أنه لا عتق بدون الملك ، والموقوف لا يفيد الملك ، ولو ثبت فى الأخرة ، ثبت مستنداً ، وهوثابت من وجه دون وجه ، والمصحح الإعتاق الملك الكامل ، فصار كما لو أعتق الغاصب ، ولهما أن الملك ثبت موقوفاً بتصرف مطلق موضوع بإفادة الملك ، ولا ضرر فيه ، فيتوقف الإعتاق ، وصار كإعتاق المشتري من الراهن ، وإعتاق الوارث عبداً وهو مستغرق بالدين إذا قضى الدين بعد ذلك ، بخلاف إعتاق الغاصب ؛ لأن غير موضوع لإفادة الملك الإجماع .

(1) زيادة المحقق .

رجل غصب أم ولد أو مدبرة فماتا في يده ضمن قيمة المدبرة ،
ولم يضمن قيمة أم الولد . وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - :
يضمن قيمتها .

رجل باع دارا لرجل ، فأدخلها المشتري في بنائه ، لم يضمن
البائع ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : يضمن قيمتها ، ثم
رجع أبو يوسف - رحمه الله - إلى قول أبي حنيفة - رحمه الله - .
والله أعلم .

رجل باع عبد رجل بغير أمره ، وأقام المشتري البيعة على إقرار البائع أو رب
العبد أنه لم يأمره بالبيع ، وأراد البيع لم تقبل بيته ؛ لبطلان الدعوى بالتناقض ،
ولو أقر البائع بذلك عند القاضى ، بطل البيع ، إن طلب المشتري ذلك ؛ لأن
التناقض لا يمنع صحة الإقرار ، فصح ، فكان للخصم أن يساعده على ذلك .
رجل غصب أم ولد أو مدبرا ، فماتا في يده ، يضمن قيمة المدير ، ولا يضمن
قيمة أم الولد ، وقالوا: يضمن قيمتها وقد مرت الحجج من الجانبيين في كتاب
العناق من هذا الكتاب .

رجل باع دارا لرجل بغير أمره ، فأدخلها المشتري في بنائه ، لم يضمن البائع ،
وهو قول أبي يوسف الآخر ، وقال أبو يوسف أولا وهو قول محمد - رحمهما الله - :
يضمن البائع ، وهى تعرف فى المختلف .

— باب الشفعة —

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : خمسة اشترؤا من رجل جاراً ، فللشفيع أن يأخذ نصيب أحدهم . وإن اشترأها رجل من خمسة أخذها كلها أو تركها .

رجل اشترى أرضاً ونخل فيها ثمر ، أخذ الشفيع جميع ذلك ، وكذلك إن اشترأها ، وليس في النخل ثمر ، فأثمرت في يد المشتري ، ولم يقطعها ، فإن كان قد قطعها ، أخذها الشفيع بالثمن سوى الثمر . رجل اشترى نصف دار غيره مقسوم ، فقاسمه البائع ، أخذ الشفيع النصف الذي صار للمشتري ، أو يدع .

رجل اشترى داراً ، فقال الشفيع : اشتريتها بألف ، وقال المشتري : بألفين فأقاما البينة ، فالبينة للشفيع .

— باب الشفعة —

خمسة اشترؤا داراً من رجل ، فللشفيع أن يأخذ نصيب أحدهم ، يريد به إذا كان الثمن منقوداً ؛ لأنه حيثئذ يقوم مقامه ، فلا ضرر على أحد ، فلو اشترأها رجل من خمسة أخذها كلها أو تركها ؛ لأن في أخذ نصيب أحدهم تفريق الصفقة على المشتري ؛ فلا يصح إلا برضاه .

رجل اشترى أرضاً وفيها نخل فيه ثمر ، أخذ الشفيع جميع ذلك من يد المشتري بجميع الثمن ؛ لأن التمر كان متصلاً وتابعا للعقار ، وكذلك لو اشترأها ، ولم يكن في النخل ثمر ، فأثمر في يد المشتري ، ولم يقطعها ، لم يكن له أن يقطعها ؛ لأنه تبع للعقار بعد ، فإن قطعه أخذ الشفيع جميع ذلك سوى الثمر بجميع الثمن ، أما عدم أخذ الثمر ؛ فلأنه صار أصلاً وأما عدم سقوط شيء من الثمن شيئاً بخلاف الفصل الأول .

رجل اشترى نصف دار غير مقسومة ، فقاسمه البائع أخذ الشفيع النصف الذي صار للمشتري أن يدع ؛ لأن القسمة تكميل القبض و الشفيع لا ينقض القبض ، فكذا ما جعل تكميلاً له .

رجل باع دارا وله عبد مآدون عليه دين ، فله الشفعة ، وكذلك
 إن كان العبد هو البائع ، فللمولى الشفعة ، ولا يكون الرجل
 بالجدوع في الحائط شفيع شركة ، ولكنه شفيع جوار ، ولا شفعة في
 قسمة ، ولا خيار رؤية . وتسليم الأب والوصى الشفعة على الصغير
 جائز ، وهو قول أبى يوسف - رحمه الله - ، وقال محمد وزفر -
 رحمهما الله - : هو على شفيعته إذا بلغ . والشريك في الطريق بالشفعة
 من الجار ، فأما الشريك في الخشبة تكون على حائط الدار ، فهو جار
 . والله أعلم .

رجل اشترى دارا ، فقال الشفيع : اشتريتها بألف ، وقال المشتري : بألفين ،
 فالقول قول المشتري ؛ لأن الشفيع يدعى استحقاق الشفعة بألف وخصمه منكر ،
 فإن أقاما البينة ، فالبينة بينة الشفيع ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : البينة بينة
 المشتري ؛ لأنها تثبت الزيادة ، ولهما أن بينة الشفيع ملزمة وبينة المشتري لا ؛ لأنه
 بعدما ثبت ذلك كان للشفيع الخيار إن شاء ترك وإن شاء أخذ ، فكانت بيته
 أحق .

رجل باع دارا وله عبد مآدون عليه دين ، فله الشفعة ، وكذلك إن كان
 العبد هو البائع ، فللمولى الشفعة ؛ لأنه في معنى الشراء ، ولكل واحد منهما أن
 يشتري من صاحبه ، ولا يكون الرجل بالجدوع على الحائط شفيع شركة ، لكنه
 شفيع جوار ؛ لأنه العلة هي الشركة في العقار ، ولم يوجد . ولا شفعة في
 القسمة ؛ لأنها ليست ببيع محض ، ولا خيار رؤية ، يريد به إذا اشترى دارا لم يرها ،
 فأبطل الشفيع شفيعته ، ثم ردها المشتري بخيار الرؤية ، لم يتجدد الشفعة ؛ لأنه
 فسخ محض ، وتسليم الأب والوصى الشفعة على الصغير جائز ، وهو قول أبى
 يوسف - رحمه الله - ، وقال محمد وزفر - رحمهما الله - : هو على شفيعته إذا
 بلغ ؛ لأنه إبطال حق ثابت فشابه الإعتاق . ولهما أن هذا امتناع من التملك ؛ لا
 إبطال للملك ثابت ، ولهذا لم يورث ، والشريك في الطريق أحق بالشفعة من
 الجار ، والشريك في البقعة أحق من الشريك في الطريق ، لأن الشفعة بالجوار
 والجوار متفاوت ، والشريك بالخشبة التي على حائط الدار جار ؛ لما قلنا .

- باب المأذون يبيعه مولاه أو يعتقه -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : عبد مأذون عليه دين يحيط برقبته باعه مولاه ، وقبضه المشتري ، ففيه ، فإن شاء الغرماء ضمنوا البائع قيمته ، وإن شاء ضمنوا المشتري ، وإن شاؤا جاز البيع وأخذوا الثمن ، فإن ضمنوا البائع القيمة ، ثم رد على المولى بعب ، فللمولى أن يرجع بالقيمة ، ويكون حق الغرماء في العبد .

عبد مأذون له قيمته ألف ، وله عبد قيمته ألف ، عليه دين ألف ، فأعتق المولى عبد المأذون ، جاز عتقه ، وإن كان الدين مثل قيمتها ، لم يجز عتقه ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : يجوز عتقه في الوجهين ، و عليه قيمته . والله أعلم .

- باب المأذون [يبيعه مولاه أو يعتقه] (1) -

عبد مأذون عليه دين يحيط بالرقبة باعه مولاه ، وقبضه المشتري ، ففيه ، فإن شاء الغرماء ضمنوا البائع قيمة العبد ، وإن شاؤا ضمنوا المشتري ، وإن شاؤا أجازوا البيع وأخذوا الثمن ؛ لأن هذا حقهم ، وهو في معنى المرهون ، والجواب في المرهون كذلك ، فإن ضمنوا البائع القيمة ، ثم رد على المولى بعب ، فللمولى أن يرجع بالقيمة ، ويكون حق الغرماء في العبد ؛ لأن سبب الضمان البيع والتسليم وقد زال .

عبد مأذون قيمته ألف درهم ، وله عبد قيمته ألف ، وعليه دين ألف ، فأعتق المولى عبد المولى ، جاز عتقه ، فإن كان الدين مثل قيمتهما ، لم يجزه عتقه ، وقالوا : جاز عتقه في الوجهين جميعا ، وعليه قيمته ، فالحاصل أن الدين إذا كان مستغرقا لرقبته وكسبه منع الملك للمولى عنده ، وخلافا لهما ؛ لأن ما هو علة الملك لم يحتل ، فهو ملك الرقبة ، ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن ملك الرقبة علة ، ولكن بشرط الفراغ عن حاجة العبد ، وقد عدم الشرط ، فلم يصح علة .

(1) زيادة المحقق .

- مسائل من كتاب البيوع لم تشاكل الأبواب -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : رجل قال لآخر بع عبدك من فلان بألف على أنى ضامن لك من الثمن خمسمائة سوى الألف ، فهو جائز ، و يأخذ الألف من المشتري ، والخمسمائة من الضامن . و إن قال : على أنى ضامن لك خمسمائة سوى الألف ، و لم يقل : من الثمن ، جاز البيع بالألف ، ولاشئ على الضامن . رجل اشترى جارية بألف ، وقبضها ، أقال البائع بخمسمائة ، أو بألف وخمسمائة ، فالإقالة بالثمن الأول ، فإن كان قد حدث بالجارية عيب ، جازت الإقالة بأقل من الثمن .

- باب مسائل متفرقة -

رجل لآخر : بع عبدك من فلان بألف على أنى ضامن لك خمسمائة من الثمن سوى الألف ، فهو جائز ، و يأخذ الألف من المشتري و الخمسمائة من الضامن ، و قال زفر و الشافعي - رحمهما الله - : جازا البيع بألف ولا شئ على الضامن ، و هى فرع الزيادة فى الثمن والمثمن .

ولو قال : على أنى ضامن لك خمسمائة سوى الألف ، و لم يقل من الثمن ، جاز البيع بألف ، ولاشئ على الضامن بالإجماع ؛ لأنه زيادة فى الثمن ، فلا يستحقه من غير مال يقابله تسمية و صورة ، و لم يوجد .

رجل اشترى جارية بألف ، و قبضها ، ثم أقال البيع بخمسمائة ، أو بألف وخمسمائة ، فالإقالة بالثمن الأول ، فالخاصل أن الإقالة فسخ عند أبي حنيفة - رحمه الله عليه - : إلا أن لا يمكن بأن يحدث بالمبيع ما يمنع الفسخ ، فبطل ، فلا يكون شيئاً آخر ، وقال محمد - رحمه الله - : هو فسخ ! لا أن لا يمكن ، فيجعل بيعاً جديداً ، إلا أن لا يمكن بأن كان المبيع غير مقبوض فيبطل ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : بيع جديد إلا أن لا يمكن ، فيجعل فسخاً إلا أن لا يمكن فيبطل ، لمحمد إن لفظة الإقالة موضوعة للفسخ ، فوجب الجرى على ذلك إلا أن يتعذر فينتقل إلى البيع ؛ لأنه محتمل ، ولأبي يوسف - رحمه الله - أن الإقالة تمليك المال بالتراخي ، وذلك جد البيع ، فوجب الجرى على ذلك إلا إذا تعذر ، فينتقل إلى

ولم تجز بأكثر من الثمن ، فإن أقاله بأكثر من الثمن ، فهو بالثمن الأول .
 رجل فى يده دار أقام البينة أنه اشتراها من فلان بألف ونقده
 الثمن ، وأقام فلان البينة أنه اشتراها منه بألف ونقد الثمن ، فهي
 للذى فى يده فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف - رحمهما الله . وقال
 محمد - رحمه الله - : هي للمدعى ، والألف بالألف قصاص .
 رجل اشترى جارية بالغة ، فلم يقبضها حتى زوجها ، فوطئها
 الزوج ، فالنكاح جائز ، وهذا قبض ، وإن لم يطأها ، يقبض

الفسخ ؛ لأنه يحتمله ولأبى حنيفة - رحمه الله - أن يشتري من له رفع وإسقاط ،
 فلا يحتمل معنى الابتداء بحال ، إذا ثبت هذا ، فنقول : إذا قال بألف وخمسائة ،
 صحت الإقالة بألف عند أبى حنيفة - رحمه الله - ، وقالوا : صحيحة بألف
 وخمسائة ، وإن أقال بخمسائة إن لم يكن فى المبيع عيب ، فالإقالة بألف ، ويلغو
 ذكر خمسائة ، وإن كان فى المبيع عيب ، فالإقالة بخمسائة ، ويصير المخطوط
 بإزاء النقصان ، وهذا قول أبى حنيفة - رحمه الله - ، وقالوا : الإقالة بخمسائة فى
 الوجهين .

رجل فى يده دار ، وأقام بينة أنه اشتراها من فلان بألف ، ونقده الثمن ،
 وقام فلان البينة أنه اشتراها منه بألف ، ونقده ، فهي للذى فى يده عند أبى حنيفة
 وأبى يوسف - رحمهما الله - ، وعند محمد - رحمه الله - هي للمدعى والبيعان
 جائزان ، والألف قصاص ؛ لأن الأصل عند تعارض الحجج الجمع مهما أمكن ،
 وقد أمكن ها هنا ؛ لأنه قام دلالة الترتيب لأننا بدأنا بشراء المدعى الخارج ، لم
 يصح بيعه عندي ؛ لعدم اليد ، ولو قدمنا شراء صاحب اليد ، صح بيعه ، فكان
 الجمع فى هذا ، فتعين هذا الوجه ، ولهما أن الخصمين اتفقا على أنهما ، لم يجر
 بينهما إلا عقد واحد ، فيكون القضاء بالعقدين قضاء بغير دعوى ، فتعذر الجمع و
 الترجيع ، فتعين بيع ؛ لعدم الأولية التهاثر . وقوله الألف بالألف قصاص ، فذلك
 قولهما ؛ لأنه لما لم يصح البيعان بقى قبض المالكين ، فيجب على كل واحد منهما
 رده إن كان قائمين ، وإن كانا هالكين ، فالألفان يقاصان .

رجل اشترى جارية ، و لم يقبضها حتى زوجها ، فوطئها الزوج ، فالنكاح
 جائز ، وهذا قبض من المشتري ؛ لأن الوطئ استيلاء ، وقد فعل الزوج بتسليط

رجل اشترى عبدا ، فغاب قبل إيفاء الثمن ، فأقام البائع البيئة أنه باعه إياه ، فإن كانت غيبته معروفة ، لم يبع فى دين البائع ، وإن لم يدر أين هو يبع ، وأوفى الثمن .

رجلان اشترى عبدا ، فغاب أحدهما ، فللحاضر أن يدفع الثمن كله ، و يقبضه ، فإذا حضر الآخر ، لم يأخذ نصيبه حتى ينقد شريكه الثمن ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : إذا دفع الحاضر الثمن كله ، لم يقبض إلا نصيبه ، وكان متطوعا فيما أدى عن صاحبه .

رجل تزوج امرأة بغير أمرها ، ثم ظاهر منها ، ثم أجازت النكاح فالظهار باطل .

المشتري ، فصار كفعل المشتري بنفسه ، فإن لم يطأها ، فليس يقبض ؛ لأن النكاح أمر حكيم لا استيلاء فيه .

رجل اشترى عبدا ، فغاب قبل أداء الثمن ، فأقام البائع البيئة أنه باعه إياه ، فإن كان غيبته معروفة لم يبع فى دين البائع ؛ لأنه يمكن إيصاله إلى حقه من غير بيع ، فإذا لم يدر أين هو ، يبع ، وأوفى الثمن ؛ لأن العبد فى يد البائع ، فإذا أقر بذلك ظهر أن الملك لغيره مشغولا بحقه ، ولا يمكن إيصاله إلى حقه إلا بالبيع .

رجلان اشترى عبدا ، فغاب أحدهما ، فللحاضر أن يدفع الثمن كله ، و يقبضه ، فإذا حضر الآخر ، لم يأخذ نصيبه حتى ينقد شريكه الثمن ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : إن دفع الحاضر الثمن كله لم يقبض إلا نصيبه ، فكان متطوعا بما أدى عن صاحبه ؛ لأنه أدى دين غيره بغير أمره ، ولهما أن الحاضر مضطر فى أداء نصيب شريكه من الثمن ؛ ليتمكن من قبض نصيبه من المبيع ، لأن الصفقة واحدة ، فيثبت له ولاية الأداء بطريق الضرورة ، فصار بمعنى الوكيل بالشراء .

رجل اشترى جارية بألف مثقال ذهب و فضة ، فهما نصفان .
 رجل له على آخر عشرة دراهم ، فقضاه زيوفا ، وهو لا يعلم ،
 فأنفقها أو هلك ، فهو قضاء ، و قال أبو يوسف - رحمه الله - : يرد
 مثل زيوفه ، ويرجع بدراهمه .

طير فرخ فى أرض رجل ، فهو لمن أخذه .
 وكذلك إن تكس فيها ظبي .

عبدا بين رجلين ، اشترى أبو العبد نصيب أحدهما ، وهو موسر ،
 فللشريك الذى لم يبع أن يضمن الأب ، ولا بأس ببيع من يزيد فى
 السلعة .

رجل اشترى دارا ، فرأى خارجها ، أو اشترى ثيابا ، فرأى
 ظهورها ، و مواضع الطى منها ، فلا خيار له .

رجل تزوج امرأة بغير أمرها ، ثم ظاهر منها ، ثم أجازت النكاح ، فالظهار
 باطل ؛ لأن الظهار ليس بحق من حقوق الملك ؛ ليتوقف به وينفذ فيه .
 رجل اشترى جارية بألف مثقال ذهب و فضة ، فهما نصفان ؛ لأنه أضيف
 إليهما سواء ، فيكون منهما سواء .

رجل له على آخر عشرة دراهم جياذ ، فقضاه زيوفا ، وهو لا يعلم فأنفقهما
 أو هلك ، فهو قضاء ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، و قال أبو يوسف -
 رحمه الله - : يرد مثل زيوفه ، ويرجع بدراهمه ؛ لأن المقبوض غير حقه فى الجودة
 ، ولا يمكن تداركهما إلا بضمان الأصل ، و القضاء بالضمان على القابض حقا له
 ممتنع .

طير فرخ فى أرض لرجل وهو لمن أخذه ؛ لأنه مباح سبقت إليه يد الآخذ ،
 فيكون أحق به .

وكذلك إن تكس فيها ظبي ، فمن أخذه ، فهو له ؛ لما قلنا .
 عبيد بين رجلين اشترى أب العبد نصيب أحدهما ، وهو

رجل اشترى من رجل جارية بألف ، وقبضها ، ثم باعها منه قبل
أن ينقده الألف بخمسمائة ، فإنه لا يجوز . والله أعلم .

موسر ، فشريكه الذى لم يبع أن يضمن الأب ، و قد ذكرنا فى كتاب العتاق .
رجل اشترى دارا فرأى خارجها ، أو اشترى ثيابا ، فرأى ظهورها مواضع
الطى منها ، فليس له الخيار ؛ لأن الرؤية لا تستوعب ؛ لاستحالة ذلك ، و تعذره ،
فيعتبر عيان ما يعرف حاسد الأجزاء ، و لو كانت مختلفة ، فغاب عن بصره طرف
منها ، فله الخيار فى الكل .

– كتاب الكفالة –

– باب الكفالة بالنفس –

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : رجل أخذ من رجل كفيلا بنفسه ، ثم ذهب ، فأخذ منه كفيلا آخر ، فهما كفيلان .

رجل كفل بنفس رجل لم يقل : إذا دفعت إذا دفعت إليك ، فأنا برئ ، فدفع إليه ، فهو برئ ، ولا كفالة في الحدود و القصاص ، و لا يجبس فيها حتى يشهد شاهدان ، أو شاهد عدل يعرفه القاضي . و الرهن و الكفيل جائز في الخراج .

– كتاب الكفالة –

– [باب الكفالة بالنفس] (1) –

رجل أخذ من رجل كفيلا بنفسه ، ثم أخذ كفيلا آخر ، فهما كفيلان ؛ لأن حكمهما التزام المطالبة ، وأن يحتمل التعدد ، فالتزام الأول لا يمنع التزام الثاني .
رجل كفل بنفس رجل و لم يقل : إذا دفعته إليك فأنا برئ ، فدفعه إليه ، فهو برئ ؛ لأن ذلك موجه ، فيثبت وجد النص عليه أم لا ، ولا كفالة في الحدود و القصاص و قال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : لا بأس به ؛ لأن موجبها التزام بتسليم النفس هاهنا أوجب ، ولأبي حنيفة أنها شرعت استيثاقا محضا ، فلا يلزم القاضي فيما بنى على الدرء بخلاف سائر الحقوق ، والخلاف في جبر القاضي . أما لو سمعت نفسه بذلك ، فهو جائز ، ولا يجبس فيها حتى يشهد شاهدان مستوران ، أو رجل عدل يعرفه القاضي ؛ لأنهما يصلحان لإثبات التهمة ، والرهن و لكفالة جائزان في الخراج ؛ لأنه دين .

(1) زيادة المحقق .

رجل له على آخر مائة درهم ، فكفل رجل بنفسه على أنه إن لم يواف به غدا ، فعليه المائة ، فهو جائز . فإن لم يواف به ، فعليه المال . رجل كفل بنفس رجل على أنه إن لم يواف به ، فعليه المال ، فإن مات المكفول ضمن الكفيل .

رجل أدي على آخر مائة دينار و بينها أو لم بينها ، وكفل رجل به ، إن لم يواف به غدا ، فعليه المائة ، فلم يواف به غدا ، فعليه المائة ، وهو قول يعقوب - رحمه الله - ، وقال محمد - رحمه الله - : إن لم بينها حتى كفل له ، لم يلتفت إلى دعواه .

رجل له آخر مائة درهم ، فكفل رجل بنفسه على أنه إن لم يواف به غدا ، فعليه المائة ، فالكفالتان جائزتان . و قال الشافعي - رحمه الله - : لاتصح الثانية وهو الكفالة بالمال ؛ لأن الكفالة بالنفس لايتصور عنده ، له أن هذا تعليق سبب وجوب المال بالشرط ، فلايجوز كالبيع ، و لنا أن الكفالة تشبه النذر و تشبه البيع ، فلشبهه بالنذر صح تعليقها بما هو متعارف ، و تعليق الضمان بعدم الموافاة متعارف .

رجل كفل بنفس رجل على أنه إن لم يواف به ، فعليه المال ، فمات المكفول عنه ضمن الكفيل ؛ لتحقيق الشرط ، وهو عدم الموافاة . رجل أدي على آخر مائة دينار سوداء أو بيضاء و بينها ، أو لم بينها ، فكفل رجل إن لم يواف به غدا ، فعليه المال ، فإن لم يواف به غدا ، فعليه المال ، وهو قول أبي يوسف ، و قال محمد : إن لم بينها حتى كفل به رجل ، لم يلتفت إلى دعواه ؛ لأنه لم يستوجب الإحضار إلى مجلس القاضى ، فلم تصح الكفالة بالنفس ، ولايصح الكفالة بالمال لأنه خلف ، و لهما أنه أهمل الدعوى ، فصح ذلك على احتمال البيان من جهته ، فإذا بين ، انصرف أنه إلى أصل الدعوى ، فظهر به صحة الكفالة بالنفس ، وصحة الثانية خلفا عنه .

– باب الكفالة بالمال –

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة – رضي الله عنهم –: رجل كفل عن رجل بمال ، فأخره صاحب المال ، فهو تأخير عن كفيله ، وإن آخر عن الكفيل لم يكن تأخيرا عن الذى عليه الأصل رجل كفل عن رجل بالف عليه بأمره فقضاه الألف قبل أن يعطى هو صاحب المال فليس له أن يأخذها منه فإن ربح ربحا فهو له ولا يتصدق به فإن كانت الكفالة بكر حنطة ، فقبضها ، وباعها ، فربح فيها ، فالربح له فى الحكم ، ويستحب أن يرده على الذى قضاه الكر ، ولا يجب عليه ، ولا يرده على الذى قضاه .

رجل قال : لكفيل ضمن له مالا :

– باب الكفالة بالمال –

رجل كفل عن رجل بالمال ، فأخره صاحب المال ، فهو تأخير عن كفيله ، وإن أخر الكفيل ، لم يكن تأخيرا عن الذى عليه الأصل اعتبارا بالإبراء . رجل كفل عن رجل بألف عليه بأمره ، فقضاه الألف قبل أن يعطيه صاحب المال ، فليس له أن يرجع فيها ؛ لأن ذلك صار حقا للقباض عن احتمال أن يؤدى الدين بنفسه ، لم يتنف هذا الإحتمال بأداء الأصيل بنفسه ، فليس له أن يرجع ، فإن ربح ربحا ، فهو له ، ولا يتصدق به ؛ لأن ملك المقبوض يوم قبض ، كان ثابتا ، فالربح حصل على ملك صحيح ، فإن كانت الكفالة بكر حنطة ، فقبضها الكفيل ، فباعها ، وربح فيها ، فالربح له ، ويستحب له أن يرده على الذى قضاه الكر فى رواية هذا الكتاب ، وقال فى كتاب الكفالة من الأصل : يتصدق به ، وقال فى كتاب البيوع : يطيب له ، وفى قولهما يطيب له ، ولا يرده ، ولا يتصدق به ؛ لأن ملك المقبوض يوم قبض كان ثابتا ، فالربح حصل على ملك صحيح ، ولأبى حنيفة – رحمه الله – أن اقتضاء قاصر غير خال عن الشبهة ؛ لأن المكفول عنه بسبيل من أن يقضيه بنفسه ، فيسترد منه عين ما أعطى ، فتمكنت الشبهة ، فوجب الخبث ، إلا أن هذا الخبث ثبت لحق الأصيل ، فسييله أن يرد عليه .

برئت إلى من المال رجع الكفيل على المكفول عنه . و إن قال : قد أبرأتك ، لم يرجع على المكفول عنه ، ولو قال : برئت ، فعند أبي يوسف - رحمه الله - يرجع ، وعند محمد - رحمه الله - لا يرجع ، رجل كفّل عن رجل بأمره أن يتعين عليه حريرا ، فالشراء للكفيل ، و الربح الذى ربحه البائع فهو عليه .
 رجل كفّل عن رجل بما ذاب له عليه ، أو ما قضى له عليه ، فغاب المكفول عنه ، فاقام المدعى بينة على الكفيل بألف ، لم تقبل .
 رجل أقام البينة أن له على فلان كذا

رجل قال لكفيل ضمن له مالا : برئت إلى من المال رجع الكفيل عن المكفول عنه ؛ لأن البراءة التى ابتدأها من الكفيل ، وانتهاؤها من الطالب لا يكون إلا بالأداء ، فيكون هو إقرارا بالقبض .
 ولو قال : أبرأتك ، لم يرجع ؛ لأن البراءة التى تثبت من جهة صاحب الدين لا يكون إلا بالإسقاط ، فلا يكون هذا إقرارا بالقبض ، وهذا كله إذا غاب الطالب .

أما إذا كان حاضرا يرجع إليه أنك قبضت المال أو لم تقبض .
 رجل كفّل عن رجل بألف بأمره ، فأمره أن يتعين عليه حريرا ، ففعل فالشراء للكفيل ، والربح الذى ربحه البائع ، فهو عليه ، وتفسير هذا أن المكفول عنه أمر الكفيل بالعينة ، و العينة : أن يأتى الرجل آخر ؛ ليستقرضه عشرة ، فلا يرغب المقرض المقرض فى الإقراض ؛ طمعا فى الفضل الذى لا يناله بالقرض ، فيقول : ليس يتيسر لى القرض لكن أبيعك هذا الثوب يائتى عشر إن شئت ، و قيمته عشرة ، لتبيعه بعشرة ، ففعلا كذلك ، فيحصل لصاحب الثوب درهمان بطريق البيع ، فسمى عينة ؛ لأنه أعرض عن الدين إلى بيع العين إذا ثبت هذا ، فنقول :

وإن هذا كفيل عنه بأمره ، فإنه يقضى على الكفيل ، وعلى مكفول عنه ، وإن كانت الكفالة بغير أمره ، قضى على الكفيل خاصة كفيل صالح رب المال من ألف على خمسمائة ، فقد برئ الكفيل ، والذي عليه الأصل .

رجل باع داراً أو كفيل رجل بالدرك ، فهو تسليم ، وإن لم يكفل ، ولكنه شهد ، فحتم ، لم يكن تسليمًا .

فالمكفول عنه لما أمر الكفيل بالعينة كان الشراء للكفيل ؛ لأنه هو المشتري ، والربح للبائع عليه .

رجل ضمن عن رجل بما ذاب له عليه ، أو لما قضى له عليه ، فغاب المكفول عنه ، فأقام المدعى البينة على الكفيل بألف درهم لاتقبل حتى المكفول عنه ، ويقضى عليه ؛ لأنه ضمن بهذه الكفالة ما يقضى للطالب عليه بعد عقد الكفالة ، ولم يوجد القضاء .

رجل أقام بينة أن له على فلان كذا ، وإن هذا كفيل عنه بأمره ، فإنه يقضى على الكفيل لما أدعى الكفالة بأمره ، لم يصح القضاء بغير أمره ، ومن ضرورة القضاء بهذا السبب التعدى إلى الغائب ؛ لأن أمره إقرار بالمال و فى الفصل الثانى لم يكن من ضرورة صحتها التعدى إلى الغائب .

كفيل صالح رب المال عن الألف على خمسمائة ، فقد برئ الكفيل ، والذي عليه الأصل ؛ لأن إضافة الصلح إلى الألف إضافة إلى [ما على الأصيل ، فبرئ الأصيل عن خمسمائة بالإضافة] (1) إليه ، فبرئ الكفيل ، ثم برئ بإيفاء الخمسمائة ، ويرجع الكفيل عن الأصيل [خمسمائة] (2) .

رجل باع داراً وكفيل رجل بالدرك ، فهو تسليم ؛ لأنه لو صح منه الدعوى بعد ذلك كان المشتري أن يرجع عليه بحق الضمان فلا يفيد ، ومسألة الختم قد مرت . والله أعلم .

(1) زيادة جميع النسخ عدا (بر) .

(2) زيادة جميع النسخ عدا (بر) .

- باب الرجلين بينهما المال فيقبضه أحدهما -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمه الله - : في متفاوضين افترقا ، فلأصحاب الديون أن يأخذوا أيهما شاؤا بجميع الدين ، ولا يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف . رجلان كفلا عن رجل بمال على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحب ؛ فكل شيء أداه أحدهما رجع على شريكه بنصفه ، وإن شاء رجع بالجميع على المكفول عنه ، وإن أبرأ رب المال أحدهما أخذ الآخر بالجميع .

رجلان اشتريا عبدا بألف ، و كفل كل واحد منهما عن صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف .

- باب شركة المتفاوضين -

متفاوضان افترقا ، فلأصحاب الديون أن يأخذوا أيهما شاؤا بجميع الدين ؛ لأن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ما على صاحبه ؛ ولا يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف ، فيرجع بالزياة لأنه لا تعارض بين ما عليه بحق الأصل ، وبين ما عليه بحق الكفالة ، فيقع الأداء بحق الأصل ، فإذا زاد على النصف ، فليس في الفضل على النصف معاوضة ، فوقع ذلك عن صاحبه . رجلان اشتريا عبدا بألف درهم ، و كفل كل واحد منهما عن صاحبه ؛ لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من نصف ؛ لما قلنا . رجلان كفلا عن رجل بمال على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ؛ يريد به إذا كفل كل واحد منهما بالمال كله عنه الأصيل ، ثم عن صاحبه أيضا ، فكل شيء أداه أحدهما يرجع صاحبه بنفسه ؛ لأن المؤدى وقع شائعا عن الدينين إذ ليس بعضه فوق بعض ، بل هو كفالة كله ، بخلاف ما سبق ، وإن شاء المؤدى رجع على الأصيل بجميع ما أدى ؛ لأن ما أدى عن صاحبه أدى دينه بأمره .

مكاتبان كتابة واحدة كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ، فكل
شيء أداه أحدهما رجع على صاحبه بنفسه ، وإن لم يؤدي شيئا حتى
عتق المولى أحدهما ، جاز العتق ، وللمولى أن يأخذ بحصة الذى لم يعتق
أيهما شاء . قال فى العتاق : القياس إن الضمان باطل و يصير عبد
عتقه لاحدهما كحر ضمن ما على المكاتب و لكنى استحسن فى
المكاتبين كتابة واحدة فإن أخذ الذى اعتق رجع على صاحب بما يؤدي
و إن أخذ الآخر لم يرجع بشئ متفاوضان كفل أحدهما بمال لزم
صاحبه ، وقال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : لا يلزم صاحبه .

ولو أبرأ رب المال أحدهما أخذ الآخر بجميع الدين بحكم الكفالة عن الأصل .
مكاتبان كتابة واحدة ، وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ، وكل شيء أداه
أحدهما رجع على صاحبه بنصفه ؛ لأن كل واحد منهما أصيل فى الكل كفيل
عن صاحبه فى حقه بالكل ، فإذا أدى أحدهما شيئا ، وقع عن جميع البدل لاحتالة ،
فيقع على صاحبه نصف ذلك ؛ لاستوائهما ، فإن لم يؤدي شيئا حتى أعتق المولى
أحدهما ، جاز العتق ؛ لأنه ملكه ، وبرئ عن النصف ؛ لأن المال فى الحقيقة
مقابل برقيتهما ، وإنما جعل على كل واحد منهما احتيالا ؛ لتصحيح الضمان ،
فإذا جاء العتق استغنى عنه ، فاعتبر مقابلا برقيتهما الضمان ، فإذا جاء العتق
استغنى عنه ، فاعتبر مقابلا برقيتهما ، وعلى الآخر النصف ، وللمولى أن يأخذ
بحصته أيهما شاء ، أما المعتق بحق الكفالة ، والآخر بحق الأصل ، فإن أخذ من
لمعتق يرجع على صاحبه ؛ لأنه أدى دينه بأمره .

وإن أخذه من الآخر ، لم يرجع على المعتق بشئ ؛ لأنه أدى دين نفسه .
متفاوضان كفل أحدهما بمال لزم صاحبه ، و قالوا : لا يلزم ؛ لأنه دين وجب
بما ليس بتجارة ، فشابه أورش الجناية ، ولأحنيفة - رحمه الله - أن الكفالة تقع
تبرعا ، وتبقى معاوضة ؛ لأن الأداء لا ينفك عن عوض ، ولزوم صاحبه يلاهى بقاء
الكفالة ، وكان فى معنى التجارة ، فأخذ به صاحبه .

- باب الكفالة العبد والكفالة عنه -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : رجل أَدعى على عبد مالا ، فكفل عنه رجل بنفسه ، فمات العبد ، برئ الكفيل ، وإن أَدعى رقبة العبد ، فكفل عنه رجل ، فمات العبد ، فأقام المدعى البينة إنه كان له ، ضمن الكفيل قيمته .

عبد كفل عن مولاه بأمره ، فعتق ، فأدى أو كان المولى كفل عنه ، فأداه بعد العتق ، لم يرجع و احد منهما على صاحبه . والله أعلم .

- باب كفالة العبد و [الكفالة] (1) عنه -

رجل أَدعى على عبد مالا وكفل له له رجل بنفسه ، فمات العبد ، برئ الكفيل ؛ لأنه برئ الأصيل عن تسليم نفسه ، فيبرأ الكفيل ، فإن أَدعى رقبة العبد ، فكفل به رجل ، فمات العبد ، فأقام المدعى البينة أنه كان له ضمن الكفيل قيمته ؛ لأنه غرم الأصيل قيمة المملوك ، فغرم الكفيل ؛ لأنه قام مقامه .

عبد كفل عن مولاه بأمره ، فعتق ، فأداه أو كفل المولى عنه بأمره ، فأداه بعد العتق لم يرجع أحدهما على صاحبه بشئ ، وقال زفر - رحمه الله - : يرجع كل واحد منهما ؛ لأن الموجب للرجوع قد وجود ، والمانع عنه قد زال . ولنا أن الكفالة غير موجبة للرجوع ، فلا يلبث فيه الرجوع كمن كفل عن رجل بدين بغير أمه ، ثم بلغه ، فأجاز ، فإنه لا يرجع عليه .

(1) زيادة المحقق .

- كتاب الحوالة -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : رجل أحال
رجلا على رجل بألف درهم ، فقال المحيل : هو مالى ، وقال المحتال :
هو مالى ، فالقول قول المحيل رجل أودع رجلا ألفا وأحال بها
عليه آخر ، فهو جائز ، فإن هلك برئ المودع . والله أعلم.

- كتاب الحوالة -

رجل أحال رجلا على رجل بألف درهم ، فقال المحيل : هو مالى ، وقال
المحتال له : هو مالى فالقول قول المحيل ، ومعناه أن المحيل قال : لاشئ لك عليّ ، و
إنما أنت وكيلى فى قبض مالى على فلان ، وقال المحتال له : بل هو دينى عليك
احتلنى به على فلان ، ولك على فلان مثله دين على أن تؤديه إلى ، وإنما جعل
القول قول المحيل ؛ لأن الإحالة قد تستعمل فى نقل التصرف على سبيل التوكيل
أشار إليه فى المضاربة ، وقد تستعمل فى الديون ، فلم يكن حجة للمحتال له على
أن المحيل صار معترفا بالدين .

رجل أودع رجلا ألفا وأحال بها عليه آخر ، فهو جائز ، فإن هلك برئ
المودع ؛ لأن المودع التزم الإداء من عين المال ، فيبرأ بهلاك العين

- كتاب الضمان -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : رجل باع
 لرجل ثوبا ، وضمن له الثمن ، أو مضارب ضمن ثمن ما باع ، أو
 رجلان باعا عبدا في صفقة واحدة ، وضمن أحدهما لصاحبه حصته
 من الثمن ، فالضمان باطل .
 رجل ضمن عن عبد مالا ، لا يجب عليه حتى يعتق ، ولم يسم حالا ،
 ولا غير ، فهو حال .
 رجل ضمن عن آخر خراجة و ثوابه وقسمته ، فهو جائز .
 رجل قال لآخر : لك على مائة إلى

- كتاب الضمان -

رجل باع لرجل ثوبا ، وضمن له الثمن ، أو مضارب ضمن ثمن المتاع لرب
 المال ، فالضمان باطل ؛ لأن حق القبض للوكيل والمضارب ، فلو صح الضمان
 صار ضامنا لنفسه ، وأنه باطل ، وكذلك رجلان باعا عبدا صفقة واحدة ،
 وضمن أحدهما صاحبه حصته من الثمن ؛ لأن لاوجه إلى تصحيح الضمان مع
 الشركة حتى يصير ضامنا لنفسه ، ولا إلى تقديم القسمة ؛ لأن قسمة الدين قبل
 القبض باطل .
 رجل ضمن عن عبد مالا لا يجب عليه حتى يعتق ، ولم يسم حالا ولا غيره ،
 فهو حال ؛ لأن الدين على العبد غير مؤجل ؛ لكن لا يطالبه لعسرته ، ولا عسرة
 في حق الكفيل .
 رجل ضمن عن آخر خراجة و ثوابه وقسمته ، فهو جائز ، أما الخراج ،
 فإنه دين كسائر الديون ، و أما النوائب ، إن كان بحق ككرى نهر مشترك ، فهو
 دين كسائر الديون ، و إن كان بغير حق كالجبايات تختلف المشائخ فيه ، وأما
 القسمة يريد بها ما وظف عليه من النوائب الراتبية ، ومن النوائب أو مالاينوبه مما
 هو غير متعارف ، وأنه يحتمل أن يقع .
 رجل قال لآخر : لك عليّ مائة إلى شهر ، فقال المقر له : هي حالة ، فالقول

شهر ، فقال المدعى : هى حالة ، فالقول قول المدعى ، وإن قال :
 ضمنت لك عن فلان مائة إلى شهر ، فالقول قول الضامن .
 رجل اشترى جارية وكفل له رجل بالدرك ، فاستحقت ، لم يأخذ
 الكفيل حتى يقضى له على البائع .
 رجل اشترى عبدا ، فضمن له رجل بالعهد ، فهو باطل .
 مسلم كسر لمسلم بربطا أو دفا ، أو أهراق له سكرا ، أو منصفاً ،
 فهو ضامن ، وبيع هذه الأشياء جائز ، وقال أبو يوسف ومحمد -
 رحمهما الله - : لا يضمن كاسره ، ولا يجوز البيع

قول المدعى . و لو قال : ضمنت لك من فلان مائة إلى شهر ، وقال المدعى :
 هى حالة ، فالقول قول الضامن . وقال الشافعى : القول قول المقر فى الفصل
 الأول ؛ لأنه أقر بأحد نوعى الدين كما فى الكفالة . و لنا أن الأجل عارض فى
 الديون ، و لذلك لا يثبت بغير شرط ، فمن أدعى العارض ، فقد أدعى شرطاً
 زائداً ، و الآخر منكر ، فكان القول قوله ، و لا كذلك يثبت الأجل فى ذلك بغير
 شرط حتى لو ضمن ديناً مؤجلاً ، كان مؤجلاً فى حقه من غير شرط ، فقبل قوله
 فى بيانه .

رجل اشترى جارية و كفل له رجل بالدرك ، فاستحقت ، لم يأخذ الكفيل
 حتى يقضى به على البائع ؛ لأنه ما لم يقض به على البائع لا ينتضى البيع ، فلم يلزم
 البائع رد الثمن ، فلا يحل ذلك على الكفيل .
 رجل اشترى عبدا ، وضمن له رجل بالعهد ، فالضمان باطل ؛ لأنه مجهول ،
 بخلاف الدرك ؛ لأنه صار مستعملاً فى ضمان الاستحقاق خاصة .
 مسلم كسر لمسلم بربطا أو طبلا أو دفا أو مزماراً أو أهراق سكراً أو منصفاً ،
 فهو ضامن ، و يبيع هذه الأشياء جائز ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - :
 لا يضمن ، ولا يجوز البيع ؛ لأنه أعد للمعصية ، فسقط ما ليتها كالخمر ، ولأبى
 حنيفة - رحمه الله - أنها أعدت للمعصية ، لكن مع صلاحته لغيره ، فصار
 كالأمة المغنية ، و الحمامة الطيارة .

- كتاب القضاء -

- باب الدعوى -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمهم الله - : في رجل أودع رجلا ألف درهم ، فخلطها المودع بألف له فالألف دين عليه لا سبيل للمودع عليها ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : إن شاء صار شريكا له .

رجل في يده صبي يعبر عن نفسه ، فقال : أنا حر ، فالقول قوله . وإن قال : أنا عبد فلان ، فهو عبد للذي هو في يده .

- كتاب القضاء -

- [باب الدعوى] (1) -

رجل أودع رجلا ألف درهم ، فخلطها بألف له أخرى ، فالألف دين على المودع ، ولا سبيل عليها ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : شرکه إن شاء ؛ لأنه إن تعذر التمييز من حيث الحقيقة لم يتعذر من حيث الحكم بالقسمة ، والقسمة فيما يكال أو يوزن إقرار ، فلم يتحقق الهلاك ، لكن المغايرة قائمة حقيقة ، فخبرناه ، ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن الخلط فيما لا يحتمل التمييز استهلاك ، فينقطع الحق إلى الضمان ، والقسمة حكم الشرکه ، تستحق بالشرکه ، فلا تصلح علة لوجوب الشرکه .

رجل في يده صبي يعبر عن نفسه ، فقال : أنا حر ، فالقول قوله ، وإن كان لا يعبر عن نفسه ، وقال : أنا حر ، فهو عبد للذي هو في يده ؛ لأنه إذا كان يعبر عن نفسه ، فهو في يد نفسه ، فلا ينقض يده بغير حجة ، وإذا لم يعبر عن نفسه ، فليس في يد نفسه ، فشابه البهيمة . ولو كان يعبر عن نفسه ، فقال : أنا

(1) زيادة المحقق .

حائط لرجل عليه جزوع ، أو متصل بينائه ، ولآخر عليه هراى ،
فهو لصاحب الجذوع أو الإتصال .

نهر لرجل إلى جانبه مسناة ، وخلف المسناة أرض لرجل ملاصقة
لها ، وليست المسناة فى يد واحد منهما ، فهى لصاحب الأرض ،
ولا يحفرها حتى يسيل الماء ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - :
هى لصاحب النهر حريماً الملقى طينه وغير ذلك .
دار فى يد رجل منها عشرة أبيات ، وفى يد آخر بيت ، فالساحة
بينهما نصفان .

عبد لفلان ، فهو عبد للذى فى يده ؛ لأنه أقر أنه ليس فى يد نفسه ، بل هو فى
يد ذى العبد ، فيكون القول قوله ، ولا ينقطع يده إلا بحجة ، وشهادة المقر ليس
بحجة .

حائط لرجل عليه جذوع أو متصل بينائه ، و الآخر عليه هراى ، فهو
لصاحب الجذوع والإتصال ؛ لأن صاحب الجذوع والإتصال مستعمل للحائط لما
وضع له ، وصاحب الهراى صاحب تعلق ، فكان صاحب الاستعمال أحق .
نهر لرجل إلى جنبه مسناة وأرض لرجل خلف المسناة تلزمها ، و ليست
المسناة فى واحد منهما ، يريد به أنه لم يكن لصاحب الأرض غرس عليها ، و لا
لصاحب النهر تراب ملقى عليها ، فهى لصاحب الأرض ، ولا يحفرها حتى يسيل
الماء ، وقالوا : هى لصاحب النهر حريماً الملقى طينه ، وغير . لهما أن الظاهر شاهد
لصاحب النهر ؛ لأنه لا ينتفع بالنهر إلا بالحریم ، وله أن الحریم أشبه بالأرض
صورة ومعنى ، أما صورة ، فإنهما مستويان ، ومعنى ، فإن كل واحد منهما
يصلح للغرس والزرع ، فكان الظاهر يشهد له .
دار عشرة أبيات منها فى يد رجل ، وبيت فى يد واحد ، فالساحة بينهما
نصفان ؛ لأن استعمالهما الساحة على السواء .
أرض أدعاها رجلان يريد به كل واحد منهما يدعى أنها فى يديه لم يقض

أرض أدها رجلان لم نقض أنها فى يد أحدهما حتى يقيما البينة
 أنها فى أيديهما ؛ فإن أقام أحدهما البينة ، ولم يقيمها الآخر قضى أنها
 فى الذى أقام البينة ، وإن أراد القسمة ، لم تقسم حتى يقيما البينة أنها
 هما ، وكل شئ فى أيدهما سوى العقار ، فإنه يقسم ، وإن كان
 أحدهما قد بين فى الأرض ، أو بنى ، أو حضر ، فهى فى يده .
 ثوب فى يد رجل ، وطرف منه فى يد آخر ، فهو بينهما نصفان ،
 وإن كان فى يد أحدهما أكثر .
 علو لرجل ، وسفل لآخر ، فليس لصاحب السفل أن يتد فيه

أنها فى يد أحدهما حتى يقيما البينة أنها فى أيديهما ؛ لأن اليد حق مقصود يدعيه
 كل واحد منهما ، ولعل ذلك فى يد غيرهما ، فإن أقام أحدهما البينة ، ولم يقم
 الآخر جعلت فى يده ، ويجعل الآخر خارجا ، فإن أقاما البينة أنها فى أيديهما
 قضى باليد لهما .

ولو طلبا القسمة لم يقسم حتى يقيما البينة على الملك وكل شئ فى أيديهما
 سواء العقار ، فإنه يقسم ؛ لأن القسمة ضربان بحق الملك تكميلا للمنفعة وبحق
 اليد للحفظ ، ولم يثبت الملك حتى تكون للتكميل ، ولا حاجة إلى الحفظ ، بخلاف
 المنقول ، فإنه يجب قسمته للحفظ ، والمسألة على الإتفاق .
 ولو كان أحدهما قد لبن فى الأرض أو بنى أو حفر فهى فى يده ؛ لأن هذا
 استعمال الأرض .

ثوب فى يد رجل وطرف منه فى يد آخر ، فهو بينهما نصفان ، وإن كان
 فى يد أحدهما أكثر ؛ لأن الزيادة من جنس الحجة ، لا يوجب زيادة فى
 الاستحقاق .

علو لرجل وسفل لآخر ، فليس لصاحب السفل أن يتد فيه ، ولا يثقب كوة ،
 وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : يصنع ما لا يضر

وتدأولا أن يثقب كوة ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - :
يصنع ما يضر بالعلو زائغة مستطيلة ينشعب منها زائغة مستطيلة ، وهي
غير نافذة ، فليس لأهل الزائغة الأولى أن يفتحوا بابا في الزائغة
القصوى ، فإن كانت مستديرة قد لصق طرفاها ، فلهم أن يفتحوا .
عبد في يد رجل أقام رجلا عليه البينة أحدهما بغصب ، والآخر
بوديعة ، فهو بينهما .
رجل أدعى في دار دعوى ، فأنكرها الذي في يده ، ثم صالحه
منها ، فهو جائز .

بالعلو ، فما حكى عنهما تفسير قول أبي حنيفة - رضى الله عنه - أنه أنما منع لما
فيه من ضرر ظاهر ، فيكون فصلا مجععا عليه ؛ لأن التصرف حصل في ملكه ،
فيكون المنع بعلة الضرر .

زائغة مستطيلة تشعب منها زائغة مستطيلة أخرى ، وهي غير نافذة ، فليس
لأهل الزائغة الأولى أن يفتحوا بابا في الزائغة القصوى ؛ لأنه ليس لهم حق المرور
فيها ، وإن كانت مستديرة قد لزق طرفاها ، فلهم أن ؛ لأن لهم حق المرور في
كل الزائغة .
عبد في يد رجل أقام عليه البينة رجلان أحدهما بغصب ، والآخر بوديعة ،
فهو بينهما لاستوائهما في الدعوى والحجة .
رجل أدعى في دار دعوى ، فأنكره الذي في يده ، ثم صالحه منها فهو جائز ،
خلافًا للشافعي - رحمه الله - وهي تعرف في المختلف .
رجل أدعى دارا في يد رجل أنه وهبها له في وقت ، فسئل البينة ، فقال :
جحدني الهبة ، فاشتريتها ، وأقام البينة قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة

رجل أدعى دارا فى يد رجل أنه وهبها له فى وقت ، فسئل البينة، فقال : جحد الهبة ، فاشتريتها منه ، فأقام بينة على الشراء قبل الوقت الذى أدعى فيه الهبة ، لم يقبل بينته .

رجل فى يده دار أدعى رجل أنه اشتراها من فلان ، وأقام بينة وقال الذى هى فى يده : فلان ذلك أودعنيها ، فلا خصومة بينهما .
رجل قال لآخر اشتريت منى هذه الجارية ، فانكر ، فأجمع على ترك خصومته ، وسعه أن يطأها .
رجل أقر أنه قبض من فلان عشرة دراهم ، ثم أدعى أنها زيوف صدق .

رجل قال لآخر : لك على ألف درهم ، فقال : ليس لى عليك شئ، ثم قال فى مكانه : بل لى عليك ألف ، فليس عليه شئ .

لم تقبل بينته ؛ لأنه أمر مناقض .

رجل فى يده دار أدعى رجل أنه اشتراها من فلان ، و أن له بينة ، وقال الذى فى يده : فلان أو دعيته ، فلا خصومة بينهما ؛ لأنهما اتفقا أن الدار ملك الغير ، فيكون هو غاصبا أو مودعا ، وكلاهما لا يكون خصما لمدعى الملك المطلق.

رجل قال لآخر : اشتريت منى هذه الجارية ، وأنكر الآخر الشراء ، فأجمعا على ترك الخصومة ، وسعه أن يطأها ؛ لأن المشتري لما جحد جعل ذلك فسخا فى حقه فإذا عزم البائع على ترك الخصومة فقد وجحد منه ما يدل على الفسخ إذا اتصل ذلك بفعله و هو الإمساك و النقل ختم الفسخ رجل أقرانه قبض من فلان عشرة دراهم ثم أدعى أنها زيوف صدق لأن اسم الدراهم يقع على الجياد و الزيوف والمقبض ؛ لاختصاص له بالجياد ، فلم ينافى الدعوى ، فيقبل قوله ؛ لأنه منكر قبض حقه .

رجل أدعى على آخر مالا ، فقال : ما كان لك علي شيء قط ،
 فأقام المدعى البينة ، وأقام هويته على القضاء ، قبلت بينته ، وإن قال :
 ما كان لك علي شيء قط ، و لا أعرفك ، لم تقبل بينته على القضاء .
 رجل أدعى على آخر أنه باعه جاريته ، فقال : لم أبيعها منك قط ،
 فأقام بينة على الشراء ، فوجد بها إصبعاً زائدة ، فأقام البائع البينة أنه
 برئ إليه من كل عيب ، لم يقبل بينة البائع . والله أعلم بالصواب ،
 وإليه المرجع والمآب .

رجل قال لآخر لك على ألف ، فقال : ليس لي عليك شيء ، ثم قال مكانه :
 بل لي عليك ألف ، فليس عليه شيء ؛ لأن رد الإقرار يقرر به المقر له ، فبطل
 بتكذيبه .

رجل أدعى على آخر مالا ، فقال : ما كان لك علي شيء قط ، فأقام المدعى
 البينة ، فأقام هو البينة على القضاء ، قبلت بينته ؛ لوضوح التوفيق ، لعله قضى دفعا
 لخصومته مع أنه لم يكن عليه .
 ولو قال : ما كان لك علي شيء قط لا أعرفك ، لم يقبل بينته على القضاء ؛
 لأنه لو لم يعرفه ، لم يمكنه دعوى القضاء ، فبطل التوفيق ، فبطلت البينة .
 رجل أدعى على آخر أنه باعه جارية ، فقال : لم أبيعها منك ، وأقام المشتري
 بينة على الشراء ، فوجد بها إصبعاً زائدة ، وأقام البائع البينة أنه برئ إليه من
 عيب ، لم تقبل بينة البائع ؛ لأن البراءة عن العيب تغير فلا يتصور بلا عقد ، فإذا
 بطل التوفيق ، لزم التناقض .

- باب القضاء في الإيمان -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمهم الله - قال : لا يمين في حد إلا أن السارق يستحلف ، إن نكل عن اليمين ضمن ، ولم يقطع ، ولا يمين في نكاح ، ولا رجعة ، ولا في إدعاء نسب ، ولا في الاستيلاء ، ولا في فيئ الإيلاء ، ولا في اللعان ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : في ذلك كله يمين إلا اللعان .

امرأة ادعت طلاقا قبل الدخول ، استحلف الزوج ، فإن نكل ضمن نصف المهر في قولهم .

وكل شيء ادعى على رجل من عمد دون النفس ، فنكل ، اقتص منه . فإن نكل في النفس ، حبس حتى يقر ، أو يحلف ، وقال

- باب القضاء في الإيمان -

لا يمين في حد إلا أن السارق يستحلف ، فإن نكل ، ضمن ، ولم يقطع ؛ لأن الاستحلاف شرع للنكول ، وأنه يصلح حجة في الأموال دون الحدود ، ولا يمين في نكاح ولا رجعة ، ولا إدعاء نسب ، ولا في إيلاء ، ولا لعان ، وقال في ذلك كله يمين إلا اللعان ؛ لأن النكول إقرار لأنه يدل على كونه كاذبا في الإنكار ، فكان إقرارا أو بدلا عنه ، والإقرار يجري في هذه الأشياء ، لكنه إقرار فيه شبهة ، والحدود تدرئ بالشبهات ، واللعان في معنى الحد ، ولأبي حنيفة - رحمه الله - أنه بدل ؛ لأنه معه لا تبقى اليمين واجبة ؛ لحصول المقصود ، وإنزاله باذلا أولى ؛ كيلا يصير كاذبا في الإنكار ، والبذل لا يجري في هذه الأشياء ، وفائدة الاستحلاف ؛ لقضائه بالنكول ، فلا يستحلف إلا أن هذا بذل لرفع الخصومة ، فيملكه المكاتب ، والعبد المأذون بمنزلة الضيافة اليسيرة .

امرأة ادعت طلاقا قبل الدخول استحلف الزوج ؛ لأن المقصود به المال ، والنكول حجة في المال ، فإن نكل غرم نصف المهر بالإجماع ، وكل شيء ادعى على رجل من عمد دون النفس ، فنكل ، اقتص منه ، فإن نكل في النفس حبس حتى يقر أو يحلف ، وقالوا : في النفس وغيرها إذا نكل قضى عليه الإرش ولم

أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : في النفس وغيرها يقضى عليه بالأرش ، ولم يقتص منه .

رجل ورث عبدا ، فأدعاه آخر استحلف على علمه ، وإن وهب له ، فقبضه أو اشتراه ، فاليمين على البتات .
رجل أدعى على آخر مالا ، فاقتدى يمينه ، أو صالحه منها على عشرة دراهم ، فهو جائز ، وليس له أن يستحلف على تلك اليمين أبدا .

يقتص ؛ لأن النكول إقرار فيه شبهة عندهما ، فلا يثبت به القصاص ويجب به المال خصوصا إذا كان امتناع القصاص لمعنى من جهة من عليه ، كما إذا أقر بالخطأ ، والولى يدعى العمد ، ولأبى حنيفة - رحمه الله - أن الأطراف يسلك منها مسلك الأموال ، فيجرى فيها البذل بخلاف الأنفس ، فإذا امتنع القصاص في النفس ، واليمين حق مستحق عليه ، يحبس به كما في القسامة .

رجل ورث عبدا ، فأدعاه آخر ، استحلف على علمه . وإن وهب له عبداً ، وقبضه أو اشتراه ، فأدعاه آخر ، فاليمين على البتات ؛ لأن المشتري والموهوب له مالك بسبب شرعى وضع له ، وهذا يفيد علما بأنه ملكه ، فصح تحليفه ، فإذا أبى عما هو مطلق صار باذلا ، فأما الوارث فلا علم له بما صنع الموروث ، فطولب بعلم ما كان له ، فإذا لم يفعل مع الإمكان صار باذلا .

رجل أدعى على آخر مالا ، فاقتدى يمينه ، أو صالح منها على عشرة ، فهو جائز ، وليس له أن يستحلف على تلك اليمين أبدا ، أما الافتداء والصلح ، فروى عن عثمان - رضى الله عنه - (1) . وليس له أن يستحلف ؛ لأنه أبطل خصومته .

(1) أخرجه البيهقي في المعرفة ، فقال : قال الشافعي : بلغني أن عثمان بن عفان ردت عليه اليمين ، فافتداه بمال ، وقال : أخاف أن يوافق قدر بلاء ، فيقال : هذا يمينه . (نصب الراية : ج4، ص103) .

– باب القضاء فى الشهادة –

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة – رحمهم الله –: فى رجل فى يد شئ سوى العبد والأمة فإنه يسعك أن تشهد أنه له .

رجلان شهدا أن أباهما أوصى إلى فلان ، و الوصى يدعى ، فهو جائز استحسانا ، ذكره فى الوصايا . وإن أنكر الوصى ، لم يجوز ، وإن شهدا أن أباهما وكله بقبض ديونه بالكوفة ، و أدعى الوكيل ، أو أنكر ، لم يجوز شهادتهما .

رجل أقام البينة أن المدعى استأجر الشهود ، لم تقبل ، و شهادة العمال جائزة .

رجل شهد ، ولم يبرح حتى قال : أو همت بعض شهادتى ، فإن

– باب القضاء فى الشهادات –

رجل فى يده شئ سوى العبد والأمة وسعك أن تشهد أنه له ؛ لأن أقصى ما استدل به على الملك قيام يد التصرف بلا منازعة والعبد والأمة إن كان يعرف أنه رقيق كذلك ؛ لأن الرقيق لا يكون فى يد نفسه ، وإن كان لا يعرف لا ؛ لأن فى يد نفسه .

رجلان شهدا أن أباهما أوصى إلى فلان ، والوصى يدعى ، فهو جائز استحسانا ، ذكره فى الوصايا . وإن أنكر الوصى ، لم يجوز ، ولو شهدا أن أباهما وكله بقبض ديونه بالكوفة ، و أدعى الوكيل ، أو أنكر ، تجز شهادتهما ، و القياس أن لاتقبل فى الإيضاء أيضا ؛ لأن هذه شهادة قامت للشاهد أو لأبيه ، وجه الاستحسان أن القاضى يملك نصب الوصى إذا كان طالبا ، والموت معروف ، فلا يثبت للقاضى بهذه الشهادة ولاية لم تكن ، وإنما أسقطا عنه مؤنة التعيين ، بخلاف التوكيل ؛ لأنه لا يملك نصب الوكيل على الغائب ، فلو ثبت ، إنما يثبت بهذه الحجة .

كان عدلا جازت شهادته ، ومن رأى أن يسأل عن الشهود ، لم يقبل قول الخصم أنه عدل ، حتى يسأل عن الشهود .

رجلان شهدا على رجل بقرض ألف درهم ، وشهد أحدهما أنه قضاها ، فالشهادة جائزة على القرض .

شاهدان شهد أحدهما بألف و الآخر بألف وخمسمائة والمدعى يقول : لم يكن لى إلا الألف ، فشهادة الذى شهد بألف وخمسمائة باطلة .

رجل أقام البينة أن المدعى استأجر الشهود ، لم تقبل ؛ لأن البينة إنما تقبل على ما يدخل تحت الحكم ، والجرح المجرد لا يدخل تحت الحكم ، وذكر الخصاف - رحمه الله - فى الجرح المجرد أنه مقبول ، وتأويله إذا شهدوا بإقرار المدعى بذلك ، وذلك مقبول . شهادة العمال جائزة ، أراد به عمال السلطان ؛ لأن نفس العمل للسلطان ليس بفسق .

رجل شهد فلم يبرح حتى قال : أو همت بعض شهادتى ، فإن كان عدلا جازت شهادته ؛ لأن اه - : أن الإقالو مهابة مجلس القضاء ، فإن برج ثم عاد ، لم يقبل ؛ لأنه يوهم الزيادة من المدعى بتسليس (1) ، فوجب الاحتياط ، وهو قول من رأى أن يسأل عن الشهود ، يريد به أبا يوسف و محمد - رحمهما الله - لا يقبل قول الخصم أنه عدل ، يريد به تعديله حتى يسأل عن الشهود غير الخصم ؛ لأن من زعم المدعى وشهود أن الخصم فى الجحود كاذب فلا يصح تركيته .

رجلان شهدا على رجل بقرض ألف درهم ، فشهدا أحدهما أنه قضاها ، فشهادتهما جائزة على القرض ؛ لأنهما اتفقا عليه .

(1) بتليس (بر) .

شاهدان أقرأ أنهما شهدا بزور ، لم يضربا ، وقال أبو يوسف

ومحمد - رحمهما الله - : يضربان

شاهدان شهدا على رجل أنه سرق بقرة ، واختلفا في لونها قطع.

وإن قال أحدهما : بقرة والآخر ثور ، لم يقطع ، وقال أبو يوسف

ومحمد - رحمهما الله - : لا يقطع في الوجهين جميعا .

وشهادة الرجال مع النساء ، والشهادة على الشهادة ، وكتاب

شاهدان شهدا أحدهما بألف و الآخر خمسمائة ، و المدعى يقول : لم يكن
إلا الألف ، فشهادة الذى شهد على ألف وخمسمائة باطلة ؛ لأن المدعى أكذبه فى
بعض ما شهد به .

شاهدان أقرأ أنهما شهدا بزور لم يضربا ، و قال أبو يوسف ومحمد - رحمهما

الله - : يضربان ؛ لحديث عمر رضى الله عنه أنه ضرب شاهد الزور (1) ، ولأبى

حنيفة - رحمه الله - أن شريحا كان يشهر ولا يضرب (2) ؛ ولأن الضرب إن كان
يصلح زاجرا فى حق من لم يياشر لا يصلح زاجرا فى حق من باشر ؛ لأنه يصدّه
عن الرجوع ، فأوجبنا التخفيف بإعتبار هذا القسم .

شاهدان شهدا على رجل أنه سرق بقرة ، فاختلفا فى لونها ، قطع .

وإن قال أحدهما : بقره ، والآخر : ثور ، لم يقطع ، وقالوا : لا يقطع

فى الوجهين جميعا ؛ لأن هذا اختلاف يمنع الحكم بالمال ، أعنى به الغصب فلأن
يمنع الحكم فى الحد كان أولى كالاختلاف فى الجنس ، ولأبى حنيفة - رحمه الله -
أن البقرة قد يجتمع فيها لونان ، فيكون أحد طرفيها أسود ، وأحدهما من هذا

(1) أخرجه الزيلعي فقال : أخرجه ابن أبي شيبة فى مصنفه من طريق القليد بن أبي مالك به .
(نصب الراية : ج4/ص 88) .

(2) أورده الزيلعي ، فقال أخرجه الشيباني فى الآثار من طريق ابن أبي هيثم به . (نصب
الراية : ج4/ص 88) .

القاضى إلى القاضى جائز إلا فى الحدود و القصاص . و لا يجوز
 الشهادة على الشهادة حتى يكون الشهود على شهادته على مسيرة
 ثلاثة أيام و لياليهن ؛ أو يكون مريضاً بالمصر .
 رجل قال : أشهدنى فلان على نفسه بكذا ، لم يشهدا السامع
 على شهادته حتى يقول : أشهد على شهادتى .

الجانب ، فوق بصره عليه ، والآخر أبيض ، والآخر من هذا الجانب ، فوق بصره
 عليه ، فيصح التوفيق ، و الداعى إليه موجود ، و هو التحمل فى الليالى من بعيد ،
 ولا كذلك الغصب ؛ لانعدام الداعى ، ولا كذلك الذكورة والأنوثة ؛ لأن الحيوان
 لا يشتمل على الذكورة والأنوثة ، وشهادة النساء مع الرجال ، والشهادة
 على الشهادة ، كتاب القاضى إلى القاضى جائز إلا فى الحدود و القصاص ، وقال
 الشافعى - رحمه الله - : الشهادة على الشهادة حجة فى الحدود و القصاص ؛
 لأنها شهادة الرجال ، فأشبهت شهادة الأصول . ولنا أن هذه الحجة فيها شبهة
 زائدة ، و هو أنها هل أخذت من الأصول أم لا ، فلا يثبت بها شئ من العقوبات
 كشهادة رجل وامرأتين ، ولا يجوز الشهادة على الشهادة حتى يكون المشهود على
 شهادتهم فى مسيرة ثلاثة أيام ولياليهن ، أو يكون مريضاً لا يستطيع إتيان مجلس
 القاضى ؛ لتحقق العجز ، وعن أبى يوسف - رحمه الله - أنه قال : إن كان مسافة
 لو غدا إلى القاضى للشهادة لم يستطيع أن يبيت بأهله صح الإشهاد ؛ إحياءً لحقوق
 الناس .

رجل قال : أشهدنى فلان على نفسه بكذا ، لم يسمع للسامع أن يشهد على
 شهادته حتى يقول له : أشهد على شهادتى ؛

ولو قال لرجل : أشهد على شهادتي ، فسمع رجل آخر ، لم يشهد على شهادته ، ولا يسأل القاضي عن الشهود حتى يطعن المشهود عليه ، فإن طعن ، سأل عنهما في السر ، وزكاهما في العلانية إلا شهود الحدود و القصاص فإنه يسأل عنهما في السر ، و يزكيهما في العلانية ، و إن لم يطعن الخصم . و قال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : يسأل في ذلك كله طعن الخصم أو لم يطعن . رجل شهد لرجل أنه اشترى عبد فلان بألف وشهد الآخر أنه اشتراه بألف وخمسمائة ، و المدعى يدعى شراه بألف وخمسمائة ، فالشهادة باطلة . وكذلك الكتابة ، والعق على مال ،

لأن الشهادة على الشهادة تحميل و توكيل ، فلا يصح من غير تحميل .
ولو قال لرجل أشهد على شهادتي ، فسمعه آخر ، لم يشهد على شهادته ؛ لما قلنا أن التحميل شرط .

ولا يسأل القاضي عن الشاهدين حتى يطعن المشهود عليه إلا في شهود الحدود والقصاص ، وقالوا : يسأل في ذلك كله طعن الخصم أو لم يطعن ؛ لأن الظاهر لا يصلح للإثبات ؛ فوجب إثبات العدالة بدليلها ، ليجب الحكم ، ولأبي حنيفة - رحمه الله - حديث عمر - رضی الله عنه - ؛ ولأن العدالة ثابتة ظاهراً ، وأنها حجة تامة في هذا الباب ، فإذا طعن عارض دليل الظاهر ، فوجب الترجيح بالسؤال بخلاف الحدود و القصاص ؛ لأنها يندرى بالشبهات ، و في هذا شبهة ، فإذا طعن سأل عنهما في السر ، وزكاهما في العلانية ، وقد تركوا العلانية في زماننا ؛ ليكون المزكى خفياً فلا يُخدع ولا يُخوف .

والخلع . فأما النكاح ، فإن الشهادة تجوز بألف ، و ذكر في الدعوى في الأمالى قول أبى يوسف - رحمه الله - مثل قول أبى حنيفة - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : الشهادة في النكاح أيضا باطلة .

رجلان شهدا على شهادة رجلين على فلانة بنت فلان الفلانية بألف درهم ، وقالوا : أخبرانا أنهما يعرفانها ، فجئى بامرأة ، فقالا : لا ندرى هى هذه أم لا ، فإنه يقال للمدعى : هات شاهدين أنها فلانة . وكذلك كتاب القاضى ، فإن قالوا فى هذين البابين : فلانة التميمية ، لم يجز حتى ينسبها إلى فخذها .

رجل كتب على نفسه ذكر حق ، وكتب فى أسفله :

رجل شهد لرجل أنه اشترى عبد فلان بألف ، و شهد آخر أنه اشتراه بألف و خمسمائة ، و المدعى هكذا ، فالشهادة باطلة ، وكذلك الكتابة ، والعق على مال إذا أدعاه العبد وأنكر المولى ، والخلع إذا أدعت المرأة وأنكر الزوج ؛ لأن المقصود بهذه الدعوى كلها إثبات السبب ، وهو مختلف ، فلا يمكن إثباته لمقصود الحجة عن كمال العدد على ما يدعيه المدعى . و أما النكاح فسواء أكان المدعى الزوج أو المرأة إذا اختلف الشاهدان فى قدر المهر والمدعى يدعى الأقل أو الأكثر يقضى بالنكاح بأقل المالين وقالوا : لا يقضى بالنكاح أيضا ؛ لما قلنا فى تلك المسائل ، ولأبى حنيفة - رحمه الله - أن المال فى النكاح تابع والازدواج و الملك أصل ، والشاهدان اتفقا على الأصل واختلفا فى التبع ، فوجب القضاء بالمتفق عليه ، لما كان المدعى يدعى ذلك وهو الأزواج و الملك ، ووجب الألف ؛ لأنهما اتفقا عليه .

رجلان شهدا على شهادة رجلين على فلانة بنت فلان الفلانية بألف ، وقالوا : أخبرنا أنهما يعرفانها بعينها ، وجئى بامرأة ، وقالوا : لاندري أهى أم لا ، فإنه يقال للمدعى : هات شاهدين أنها فلانة حتى يثبت لهما المعرفة بالشهادة ، فيصح الإشارة إليها ؛ لأن الشهادة على الحاضر لاتصح إلا بالإشارة ، وكذلك كتاب

ومن قام بهذا الذكر ، فهو ولي ما فيه ، إن شاء الله ، أو كتب في شراء: فعلى فلان خلاص ذلك و تسليمه - إن شاء الله - ، بطل ذلك كله ، وقال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : إن شاء الله هو على الخلاص ، وعلى من قام بالذكر الحق ، قولهما هذا استحسان، ذكره في كتاب الإقرار .

القاضى إلى القاضى ؛ لأنه شهادة على الشهادة ، فإن قالوا فى هذين البابين : فلاتة التيمية ، لم يجز حتى ينسبوا إلى فخذها ؛ لأن بنى تيمم لا يحصون ، فيكثر الأعيان بهذه المسألة ، فلا يحصل التعريف ما لم ينضم إليه الفخذ .

رجل كتب على نفسه ذكر الحق ، وذكر فى أسفله : ومن قام بهذا ذكر الحق ، فهو ولي ما فيه إن شاء الله ، أو كتاب شراء ، فكتب فى أسفله : ما أدرك فلانا من درك ، فعلى فلان خلاصه و تسليمه إن شاء الله ، بطل ذلك كله ، و قالوا: الشراء جائز ، و الدين لازم ، و قوله : إن شاء الله على من قام بذكر الحق ، وعلى الخلاص ؛ لأن الصك يكتب للاستيثاق ، فصار ذلك دلالة الخرف إليه، و له أن الصك بمنزلة شئ واحد ، فإذا لحقه الاستثناء يعمل فى الكل .

- باب القضاء فى الموارىث والوصايا -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة - رضى الله عنهم - : فى نصرانى مات ، فجاءت امرأته مسلمة ، فقالت : أسلمت بعد موته ، وقالت الورثة : أسلمت قبل موته ، فالقول الورثة .
رجل مات وله فى يد رجل ألف درهم وديعة ، فقال المستودع : هذا ابن الميت لا وارث له غيره ، فإنه يدفع المال إليه ، وإن قال لآخر : هذا أيضا ابنه ، وقال الأول : ليس له ابن غيرى ، قضى بالمال للأول .
ميراث قسم بين الغرماء ، فإنه لا يؤخذ منهم كفيل ، ولا من وارث ، وهذا شئ احتاط بعض القضاة ، وهو ظلم .
دار فى يد رجل ، فأقام الآخر البينة أن أباه مات وتركها ميراثا بينه وبين أخيه فلان ، قضى له بالنصف ، وترك النصف فى يد الذى هو فى يده ، ولا يستوثق منه - قال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله :

- باب القضاء فى الموارىث [والوصايا] (1) -

نصرانى مات ، فجاءت امرأته مسلمة ، فقالت : أسلمت بعد موته ، وقالت الورثة : أسلمت قبل موته ، فالقول قول الورثة تمسكا بالحال فى معرفة الماضى فى حكم الدفع . رجل مات وله فى يد رجل أربعة آلاف درهم وديعة . وقال المستودع : هذا ابن الميت لا وارث له غيره ، فإنه يدفع إليه ؛ لأنه يقر على نفسه بتسليم عين ماله إليه ، وإن قال لآخر : هذا ابنه أيضا ، وقال الأول : ليس له ابن غيرى ، قضى المال للأول ؛ لأنه شهادة على الأول بعد انقطاع يده عن المال ، فلا يصح . ميراث قسم بين الغرماء ، فإنه لا يؤخذ منهم كفيل ولا من واؤصن وهذا شئ احتياط به بعضى القضاة ، وهو ظلم ، وقال أبو يوسف ومحمد : يؤخذ منهم الكفيل ، ونمعى المألة : أن لبينة قامت تنعلى الموارىث ، ولم يشهدوا أنهم لا يعلمون

إن كان الذى فى يده حاجد أخذ منه ، وجعل فى يد أمين ، وإن لم
يجحد ترك فى يده .

رجل أقام البينة على دار أنها كانت لأبيه أعارها ، أو أودعها
الذى هى فى يده ، فإنه يأخذها منه ، ولا يكلف البينة أنه مات ، وتركها
ميراثا ، وإن شهدوا أنها كانت فى يد أبيه فلان مات ، وهى فى يده
جازت الشهادة ، وإن قالوا : الرجل حى أنها كانت فى يد المدعى لم
تقبل ، وإن أقر بذلك المدعى عليه ، دفعت إلى المدعى ، وقال

له وارثا غيره ، ولهما إن الموت قد يقع بغتة فلا يخلو الورثة والغرماء عن غائب ،
فكان موضع الاحتياط ، ولأبى حنيفة - رضى الله عنه - أن الحق ظهر للحاضر ،
ولا يجوز تعطيله ؛ صيانة لحق موهوم .

لواحد يد رجل أقام الآخر البينة أن أباهم مات ، وتركها ميراثا بينه وبين أخيه
فلان الغائب ، قضى له بالنصف ، وترك النصف الآخر فى يد الذى هو فى يده ،
ولا يستوثق منه ، وقالوا : إن كان الذى فى يده حاجدا أخذ منه ، وجعل فى يد
أمين ، وإن لم يجحد ترك فى يده لهم ، لهما أن الجاحد متعد بالجحود ، فيوجب
الأخذ منه كالعروض . ولأبى حنيفة - رضى الله عنه - أن القضاء وقع للميت ،
وقد ثبت الائتمان من الميت ، فيبطل جحوده بقضاء القاضى ، ولا ضرورة إلى
الأخذ ؛ لأن العقار محفوظ بنفسه ، فلا يؤخذ منه ، ولا كذلك العروض ؛ لأنها
محتاجة إلى الحفظ .

رجل مات ، وأقام وارثه بينة على دار أنها كانت لأبيه أعارها وأودعها للذى
فى يده ، فإنه يأخذها ، ولا يكلف البينة على أنه مات وتركها ميراثا له ؛ لأن
الإعارة، والإيداع إثبات اليد من جهة الميت ، فيصير ذلك إثباتا ليد الميت عند
الموت ، وذلك بمنزلة التنصيب على الانتقال إلى الوارث ، وإن شهدوا أنها كانت
فى يد فلان مات وهى فى يده جازت الشهادة ؛ لأنهم قد شهدوا بالملك له وقت
الموت ، فيثبت النقل إلى الورثة ضرورة ، ولو شهدوا الرجل حتى إنها

أبويوسف ومحمد - رحمها الله - : إن شهد شاهدان أنه أقر أنها كانت في يد المدعى ، دفعت إليه .

رجل قال : مالى فى المساكين صدقة ، فهو على مافيه الزكاة ، وإن أوصى بثلث ماله ، فهو على كل شئ .

رجل أوصى اليه ، ولم يعلم حتى باع شيئاً من التركة، فهو وصى ن البيع جائز ، ولا يجوز بيع الوكيل حتى يعلم ، وإن أعلمه نسان جاز ، ولا يجوز النهى عن الوكالة حتى يشهد عنده عدل ، أو شاهدان ،

كانت فى يده منذ أشهد ، لم تقبل ، وعن أبى يوسف أنه تقبل ؛ لأن اليد حق مقصود ، فصار كما لو شهدوا على إقراره أنها كانت فى يده ، ولهما أن الشهادة قامت المجهول وهى اليد ، فلا تقبل ، بخلاف الشهادة على الإقرار ؛ لأن الشهادة قامت لعلوم ، وهو الإقرار بالمجهول . رجل قال : مالى فى المساكين صدقة ، فهو على مافيه الزكاة ، وإن أوصى بثلث ماله ، فهو على كل شئ ؛ لأن إيجابه معتبر بإيجاب الشرع ، وإيجاب الشرع فى الأموال انصرف إلى الأموال الفاصلة ، وفى الموارث انصرف إلى كل مال ، فكذا إيجاب العبد .

رجل أوصى إليه ، ولم يعلم حتى باع شيئاً من التركة ، فهو وصى ، والبيع جائز ، فلا يجوز بيع الوكيل حتى يعلمه إنسان ؛ لأن الوصى يتصرف بحكم الخلافة، فشابه الوارث ، ثم لنا الوارث يصير خلفاً من غير علم ، فكذا الوصى والوكيل يتصرف بحكم النيابة ، والنائب متبرع بمنافعه على المنوب عنه ، فلا يتصرف إلا بعلمه ، فإذا أعلمه إنسان بالوكالة صح ؛ لأنه ليس فيه إلزام ؛ ليتوقف ، فإن أعلمه إنسان بالعزل ، فلا يصح حتى يشهد عبده .

رجل عدل يعرفه القاضى أو شاهدان وقالوا: تقبل قول واحد عدلاً كان أو غير عدل ، وعلى هذا الخلاف مولى العبد من جنس المعاملات ، فلا يتوقف على شرائط الشهادة كما لو كان المخير رسولاً ، ولأبى حنيفة - رضى الله عنه - أن المخير بهذه الأمور يشبه الإلزامات من وجه ، لما فيه من ضرر يلزم الآخر، فوجب أن يشترط أحد وجهى الإلزام وهو العدد أو العدالة ، ولا كذلك السؤل ؛ لأن

وكذلك المولى يخبر بجناية عبده ، فيعتقه .

لسانه كلسان المرسل . ولو أخيره بنفسه ، يقع العلم ، فكذا هذا .

- باب من القضاء -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - : كل
شيء قضى القاضى فى الظاهر بتحريم فهو فى الباطن كذلك ،
ويقرض القاضى أموال اليتامى ، ويكتب فيها ذكر الحقوق وإن أقرضى
الوصى ضمن ، ولا يجوز للقاضى أن يأمر إنسانا يقضى بين اثنين إلا أن
يكون الخليفة ، جعل عليه أن يولى القضاء ، وما اختلف فيه الفقهاء ،
فقضى به القاضى ، ثم جاء قاضى آخر يرى غير ذلك أمضاه أب أو

- باب من القضاء -

كل شيء قضى به القاضى فى الظاهر بتحريم ، فهو فى الباطن كذلك ، وهو
قول أبى يوسف الأول ، وقال أبو يوسف آخره وهو قول محمد وزفر والشافعى -
رحمهم الله - : لا يكون كذلك ، وهو تعرف فى المختلف ، ويقرض القاضى أموال
اليتامى ويكتب ذكر الحق ، فإن أقرض الوصى ضمن ؛ لأن القرض تبرع حالا
ومعاوضة مآءلا ، فاعتبر تبرعا فى حق الوصى معاوضة فى حق القاضى ؛ لمكنته
من الاستخراج نظرا لليتيم والأب فى هذا الحكم بمنزلة الوصى ، ولا يجوز للقاضى
أن يأمر إنسانا يقضى بين اثنين إلا أن يكون الخليفة إليه أن يولى غيره القضاء ؛ لأن
القاضى جعل رسولا عن جماعة المسلمين ، والوكيل لا يملك التوكيل إلا بإطلاق
الموكل ، فالرسول به أولى ، وما اختلف فيه القضاة فقضى به قاض ، ثم جاء قاض
آخر يرى غير ذلك أمضاه ؛ لأن اجتهاد الأول اتصل به العمل ، فلا ينقضه بمالم
يتصل به العمل ، فإذا قال القاضى : قد قضيت على هذا بالرجم فارجمه ، أو
بالقطع فاقطعه ، أو بضرب فاضربه ، وسعك أن تفعله ؛ لأن أمرنا بطاعته ، ومن
الطاعة تصديقه ، وعن محمد أنه رجع ، وقال :

وصى سلم شفعة الصغير جاز ، وهو قول أبى يوسف - رحمه الله -
 ، وقال محمد وزفر - رحمهما الله - : لا يجوز ، والصغير على الشفعة إذا
 بلغ .

وإذا قال القاضى : قضيت على هذا بالرجم فارجمه ، أو بالقطع
 فاقطعه ، أو بالضرب فاضربه ، وسعك أن تفعل .
 قاض عزل ، فقال لرجل : أخذت منك ألفا ، ودفعت إلى فلان ،
 قضيت له بها عليك ، فقال الرجل : أخذتها بغير حق ، فالقول قول
 القاضى ، وكذلك إن قال : قضيت ، يقطع يدك فى حق ، إن كان
 الذى قطعت يده ، أو الذى أخذ منه إلا مقرا بأنه فعل ذلك ، وهو
 قاض ، وإذا كان رسول القاضى الذى يسأل عن الشهود واحد أجاز ،
 والاثنان أفضل ، وهو قول أبى يوسف - رحمه الله - ، وقال محمد -
 رحمه الله - : لا يجوز . رجل أقر عند قاض يدين ، فإنه يجسه به ثم يسأل
 عنه ، فإن كان معسرا خلى سبيله ، وإن كان له دراهم أو دنائير باعها
 ، وأوفى صاحب الدين حقه ، وإن كان له عروض لم يبيعها ،

لا يقبل قول القاضى ، ولا يعمل به إلا أن يعين الحجة ، وبه أخذ مشايخنا ؛ لأن
 القضاة قد فسدوا ، فلا يؤتمنون عزل ، فقال لرجل : أخذت منك ألفا ، قد دفعتها
 إلى فلان ، قضيت نهاله عليك ن فقال المأخوذ منه : بل أخذتها ظلما ، فالقول
 قول القاضى ؛ لأن المأخوذ منه لما أقر أنه فعل ذلك فى حال القضاء صار معترفا
 بشهادة الظاهر للقاضى ، وكذلك لو قال : قد قضيت بقطع يدك فى حق ، كان
 القول قول القاضى بكل ، ورسول القاضى الذى يسأل عن الشهود ، وإذا كان
 واحدا جاز ، والاثنان أفضل ، وهو قول أبى يوسف - رحمه الله - وقال محمد -
 رحمه الله - : لا يجوز إلا اثنان ؛ لأن التزكية بمعنى الشهادة ، ولهما أن التزكية
 ليست بشهادة محضة ، وشرط زائد فى الشهادة بالنص فلا يصح تعديته إليه كلفظة
 الشهادة .

رجل أقر عند قاض يدين ، فإنه يجسه به ، ثم يسأل عنه إن

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : بيع العروض أيضا .
 قاض أو أمينه باع عبدا للغرماء ، وأخذ المال فضاع ، واستحق
 العبد ، لم يضمن ، ويرجع المشتري على الغرماء ، وإن أمر القاضى
 انوصى يبيعه للغرماء ، ثم استحق أو مات قبل القبض ، أو ضاع المال ،
 رجع المشتري على الوصى ، ويرجع الوصى على الغرماء .
 ويكره تلقين الشاهد . والله أعلم .

كان إن كان أبد الحبس ، وإن كان معسرا خلى سبيله ، ومعناه إذا ظهر للقاضى
 جحوده عند غيره أو مماثلة بعدما أقر عنده مرة ؛ لأن الحبس جزاء الظلم ،
 وبالمطل يصير ظالما .

رجل حبسه القاضى فى دين عليه دراهم ، وله تأثير يبيعه القاضى ، ويوفى
 صاحب الدين دينه ، فإن كانت له عروض لم يبيعها ، وقال أبو يوسف ومحمد -
 رحمه الله - يبيع العروض والعقار أيضا ، وهى من فروع بطلان الحجر على الحر
 عند أبى حنيفة - رضى الله عنه - .

قاض أو أمينه باع عبد للغرماء ، وأخذ المال ، فضاع ، فاستحق العبد لم
 يضمن ، ورجع المشتري على الغرماء ، ولو أمر القاضى الوصى يبيعه ، فباعه
 للغرماء ، ثم استحق أو مات قبل القبض ، فضاع الثمن ، رجع المشتري على
 الوصى ، ورجع الوصى على الغرماء ؛ لأن الوصى عاقد بحكم النيابة عن الميت ،
 وحقوق العقد كانت إليه لو تصرف لهم . فأما القاضى ، فنائب عن الإمام ،
 والإمام نائب عن العامة ، لكن فى معنى الرسول ، لا فى معنى الوكيل ، فلا يرجع
 الحقوق عليه ، بل ترجع إلى من توقع العقد له .

ويكره تلقين الشاهد ومعناه أن يقول القاضى اتشهد بكذا وكذا ؛ لأنه إعانة
 لأحد الخصمين ، واستحسن أبو يوسف فى غير موضع التهمة ؛ لأنه من باب
 الأحياء كالأشخاص .

- مسائل من كتاب القضاء لم تدخل في الأبواب -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم -: يجبر ذوالرحم المحرم على النفقة على قدر موارثهم . رجل رجل أدعى أن فلانا وكله يقبض ماله على فلان ، فصدقه الغريم ، دفع المال إليه ، فإن ضاع في يده ، فجاء صاحب المال ، وأنكر الوكالة أخذ المال من الغريم ، ولم يرجع الغريم على الوكيل ، إلا أن يكون قد ضمنه عند الدفع ،

- باب مسائل متفرقة -

ويجبر ذوالرهم المحرم على النفقة على قدر موارثهم ؛ لأن نفقة المحارم ما عدا الوالدين والمولودين تعلقت بالإرث ؛ لقوله تعالى : ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ (1) ، فيتقدر بقدر الإرث .

رجل اشترى جارية ، فولدت منه ، فاستحقها .
رجل غرم الأب قيمة الولد ، فإن جاء المولى ، وقدمات الولد ، وترك عشرة آلاف درهم ، فليس على الأب قيمته الولد ، فولدت عنده ، فاستحقها .
رجل غرم الأب قيمة الولد ؛ لأنه ولد المغرور ، وولد المغرور حر بالقيمة بإجماع الصحابة ، فلو جاء المولى ، ومات الولد ، فليس على الأب شيء ؛ لأن الولد جعل عبدا في حق المستحق وإنما يصير المنع والقصر حاصلًا يوم الخصومة ، فمتى مات قبل ذلك لم يجب فيه شيء ، كولد المغصوبة ، ولو مات ، وخلف مالا كان ذلك لأبيه ؛ لأنه علقَ حرا في حقه ، ولا شيء عليه من قيمته ؛ لأن الميراث ليس بعوض عن الولد ، فلم يصير الولد سالما بسلامته ، ولو قتل الولد ، وأخذ الأب ديته غرم قيمته ؛ لأنه بدل عنه ، فصار سالما بسلامته .

(1) سورة البقرة (2) الآية (233) .

ولو كان الغريم لم يصدقه على الوكالة ، ودفعه إليه على ادعائه ، فإن رجع المال على الغريم رجع الغريم على الوكيل .

متفاوضان أذن أحدهما لصاحبه أن يشتري جارية فيطأها ، ففعل فهي له بغير شيء ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمها الله - : يرجع عليه بنصف الثمن .

رجل أودع رجلا ألفا ، فخلطها بألف أخرى له ، فلا سبيل للمودع عليها ، وهي دين على المستودع ، وقال أبو يوسف ، محمد - رحمهما الله - : يشركه إن شاء . والله أعلم .

رجل أدعى أن فلاتا وكله بقبض ماله على فلان ، فصدقه الغريم ، ورفع المال ، فضاع في يده ، فجاء صاحب المال ، فأنكر الوكالة ، وأخذ المال من الغريم ؛ لفساد الأداء ، ولم يرجع الغريم على الوكيل ، إل أن يكون ضمنه عند الدفع ؛ لأنه إذا صدقه في زعمه أن صاحب المال ظلمني ، فليس لي أن أظلم غيري إلا إذا ضمنه ؛ لأن معنى التضمن أن يقول إنك وكيل ، وقبضك جائز لكن لعل يضممني الغائب ، وإذا فعل صار غاصبا ، فهل أنت كفيل عنه بما يجب لي عليه ، فكانت هذه الكفالة بمنزلة الكفالة بالدرك ، ولو كان الغريم لم يصدقه على الوكالة ودفعه إليه على ادعائه ، فإن رجع صاحب المال على الغريم يرجع الغريم على الوكيل ؛ لأنه لم يعترف بأنه محق ، وإنما أداه رجاء إجازة الغائب ، فإذا لم يجز ظهر أنه قبض بغير حق ، فصار ضامنا .

متفاوضان أذن أحدهما لصاحبه أن يشتري جارية ، فيطأها ، ففعل ، فهي له بغير شيء ، وقالوا : يرجع عليه بنصف الثمن ؛ لأن العقد وقع للمأمور والضمن قضى من مال الشركة ، فيرجع عليه صاحبه بنصفه ، ولأبي حنيفة - رضي الله عنهم - أن العقد وقع لعقد الشركة ، والضمن قضى من مال الشركة ، فلا يثبت الرجوع وحل الوطئ يحتمل ثبوته بعقد الهبة ، والهبة جائزة في الشائع الذي لا ينقسم ، فأحيل إليه . والله أعلم .

– كتاب الوكالة –

– باب الوكالة يقبض مال أو عبد –

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة – رضى الله عنهم –: رجل وكل رجلا بقبض عبد له ، فأقام الذى هو فى يده البينة .
أن الموكل باعه إياه ، وقف الأمر حتى يحضر الغائب ، وكذلك الطلاق والعتاق وغير ذلك ، إى الدين ، فإن وكله بقبض دين ، فأقام المدعى عليه بينة أنه قد أوفاه ، قبلت بينته ، وبرئ ، وقال أبو يوسف ومحمد – رحمهما الله –: هذا والأول سواء .

رجل كل بخصومة فى مال ، فأقر عند القاضى أن الموكل قد قبضه قضى على الموكل بذلك ، وإن يكون إقراره عند القاضى ، وعند غير القاضى سواء مثل

– كتاب الوكالة –

– [باب الوكالة بقبض مال أو عبد] (1) –

رجل وكل رجلا بقبض عبد له فأقام البينة الذى هو فى يده أن الموكل باعه إياه ، وقف الأمر حتى يحضر الغائب ، وكذلك الطلاق والعتاق ، ولا يقضى ببيع ولا طلاق ولا عتاق بالإجماع ، ولو وكله بقبض دين ، فأقام المدعى عليه البينة أنه قد أوفاه ، قبلت بينته وبرئ من عليه الدين ، وقالوا: هذا والأول سواء ؛ لأن التوكيل حصل بالقبض لا بالخصومة ، والبينة قامت على غير الخصم ، لكن يوقف الأمر احتياطاً ، كما فى الفصل الأول ، ولأبى حنيفة – رحمه الله – أن هذا توكيل بتمليك الدين ، وتملك العين ، فصار خصماً كالوكيل بالشراء ولا كذلك الوكيل بقبض العين .

رجل وكل وكيلاً بالخصومة فى مال ، فأقر عند القاضى أن الموكل قد قبض المال ، قضى على الموكل بذلك . ولو أقر عند غير قاض لم يقض عليه ، وهذا قول

(1) زيادة المحقق .

قول أبى يوسف - رحمه الله - ، قاله فى الشفعة ، إلا أنه لا يقضى للوكيل بدفع المال ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : إقراره عند القاضى ، وغير القاضى سواء .

رجل كفّل عن رجل بمال ، فوكّله صاحب المال بقبضه من الغريم لم يكن وكّلا فى ذلك أبداً ، أو الوكيل بالخصومة وكيل بقبض الدين . رجلان وكلا بالخصومة فى دين وفى قبضه ، فلا أحدهما أن يخاصم ، ولا يقبضان إلا معا .

رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم ينفقها على أهله ، فأنفق عليهم

محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : إقراره جائز عند قاض وغير قاض ، وقال زفر والشافعى - رحمهما الله - : لا يجوز إقراره عند قاض ، ولا عند غير قاض ؛ لأنه مأمور بالخصومة ، وهى منازعة والإقرار يضاده ؛ لأنه مسألة ، والأمر بالشئ لا يتناول ضده ، ولهذا لا يملك الصلح والإبراء ، ولنا أن التوكيل صحيح قطعاً وصحته يتناول ما يملكه قطعاً ، وذلك مطلق الجواب دون أحدهما عينا ، وطريق المجاز موجود ، فيصرف إليه تحرياً للصحة قطعاً ، لأبى يوسف أن الوكيل قائم مقام الموكل وإقراره لا يختص بمجلس القضاء ، فكذا قرار نائبه ، ولهما التوكيل يناول جواباً سمي خصومه حقيقة أو مجازاً ، والإقرار فى مجلس القاضى خصومة مجازاً ؛ لأن الظاهر إتيانه بالمستحق عند طلب المستحق ، وهو الجواب فى مجلس القضاء ، فيختص به .

رجل كفّل عن رجل بمال ، فوكّله صاحب المال بقبضه عن الغريم ، لم يكن وكّلا فى ذلك كله أبداً ؛ لأنه لو صحت التوكيل صار الوكيل عاملاً لنفسه ، فلا يصلح وكّلا ، والتوكيل بالخصومة توكيل بقبض الدين لكن لا يفتى فى زماننا ؛ لأنه لا يؤتمن على المال الذى يؤتمن على المخصومة .

رجلان وكلا بالخصومة فى دين وفى قبضه ، فلا أحدهما أن يخاصم ، ولا يقبضان إلا معا ، وقال زفر - رحمه الله - : لا يخاصمان إلا معا ؛ لأنه تصرف مفتقر إلى الرأى ، فلا يَحْتَمِلُ الانفراد كالتوكيل بالقبض . ولنا أن المعهودين

عشره من عنده ، فالعشرة بعشرته ، ولا يجوز وكالة باستيفاء حد أو قصاص إلا فى إقامة الشهود ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : لا يجوز فى إقامة الشهود أيضا ، والله أعلم بالصواب .

الناس الاجتماع فى تسوية الأمر والانفراد بالتكلم ؛ صيانة لمجلس القضاء ، فصار الانفراد مرادا بدلالة العقل ، ولا كذلك القبض ؛ لأنه ضرورة ، فلا يصح الانفراد . رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم ؛ لينفقها على أهله ، فأنفق عليهم عشرة من عنده ، فالعشرة بعشرته ؛ لأن الإنفاق لا يكون إلا بالشراء ، والوكيل بالشراء يملك ذلك ، ولا يجوز الوكالة فى استيفاء حد أو قصاص عند غيبة المقذوف والمسروق منه وولى القصاص ؛ لأنه شرطت حضرة صاحب الحق احتيالا لدرء الحدود ، وأما التوكيل بالإثبات بإقامة الشهود جائز عند أبى حنيفة - رضى الله عنهم - : وقال أبو يوسف - رحمه الله - لا يجوز ، وقول محمد - رحمه الله - مضطرب فالأظهر أنه مع أبى حنيفة - رحمه الله - له أن التوكيل بمنزلة البديل عن الأصل ، ولا مدخل للبديل فى هذا الباب ، ولهما أن الخصومة شرط محض لاحظ لها فى الجوب والظهور فأشبهت سائر الحقوق .

- باب الوكالة بالبيع والشراء -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - : رجل أمر رجلا أن يشتري له عبيدين بأعيانهما ، ولم يسم له ثمن ، فاشترى له أحدهما ، جاز ، وإن أمره أن يشتريهما بألف وقيمتيهما سواء ، فاشترى أحدهما بخمسمائة وأقل ، جاز ، وإن اشترى بأكثر من خمسمائة لم يلزم الأمر إلا أن يشتري الباقي ببقية الألف ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمه الله - : إن المشتري أحدهما بأكثر من نصف الألف بما يتغابن الناس فيه ، وقد بقى من الألف ما يشتري بمثله الباقي ، جاز .

رجل أمر رجلا أن يبيع عبدا له ، فباعه بقليل أو كثير أو بعرض أو باع نصفه جاز ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمه الله - : لا يبيعه إلا بدراهم أو دنانير بما

- باب الوكالة بالبيع والشراء -

رجل أمر رجلا بأن يشتري له عبيدين بأعيانهما ، ولم يسم ثمن ، فاشترى له أحدهما ، جاز ؛ لأنه قد لا يتفق الجمع ، ولو أمره بأن يشتريهما بألف وقيمتيهما سواء ، فاشترى أحدهما بخمسمائة أو بأقل ، جاز ، ولو اشتراه بأكثر من خمسمائة ، لم يلزم الأمر إلا أن يشتري الباقي ببقية الألف قبل أن يختصمان وقالوا : إذا اشترى أحدهما أكثر من نصف الألف فيما يتغابن الناس فيه ، وقد بقى من الألف ما يشتري بمثله الباقي ، جاز ؛ لأن التوكيل حصل مطلقا ، فيحمل على المتعارف ، وذلك فيما قلنا ، ولأبي حنيفة - رضى الله عنه - أن هذه المقابلة وجبت التنصيف دلالة ، والنص على خمسمائة لكل واحد منهما حجر عن الزيادة ، فكذا هذا إلا إذا اشترى الباقي قبل أن يختصمان ؛ لأن العمل بالصريح أحق من العمل بالدلالة ، والموكل صرح بتحصيل العبد بل لألف . رجل أمر رجلا ببيع عبد له فباعه بقليل أو كثير أو بعرض ، أو باع نصفه جاز ، وقالوا : لا يبيعه إلا

يتغابن الناس فيه، ولا يجوز أن يبيع نصفه إلا أن يبيع النصف الآخر منه قبل أن يختصما . رجل أمر عبدا محجورا عليه ، أو صبيا يبيع عبدا فباعه ، جاز ، والعهد على الأمر .

عبد قال لرجل اشترى نفسى من مولاي بألف ودفعتها إليه ، فإن قال الرجل للمولى : اشترته لنفسه ، فباعه على هذا فهو حر ، والولاء للمولى ، وإن لم يبين للمولى ، فهو عبد للمشتري والألف للمولى ، وعلى المشتري ألف مثلها .

رجل قال لآخر : أمرتك ببيع عبدى بالنقد فبعته بالنسيئة ، وقال المأمور : أمرتنى ببيعه ، ولم تقل شيئا ، فالقول قول الأمر . وإن اختلف فى ذلك مضارب ورب المال ، فالقول قول المضارب . رجل له على رجل ألف ، فأمره أن يشتري له بها هذا العبد

بالدراهم والدنانير . بما يتغابن الناس فيه ، ولا يجوز بيع النصف إلا أن يبيع النصف الآخر قبل أن يختصما ، الحجج تعرف فى المختلف .

رجل أمر عبدا محجورا عليه أو صبيا يبيع ؛ فباعه ، جاز ، العهد على الأمر ؛ لأن صحة العبارة نظر ، والعهد ضرر ، فأطلقنا البيع ودفعنا العهد . عبد قال لرجل : اشترى نفسى من المولى بألف ، ودفعتها إليه ، فإن قال المشتري للمولى : اشترته لنفسه ، فباعه على هذا ، فهو حر ، والولاء للمولى ؛ لأن بيع العبد من نفسه إعتاق ، وإن لم يعين للمولى ، فهو عبد للمشتري عملا بحقيقة اسم الشراء ، والألف للمولى ؛ لأنه كسب عبده . رجل قال لآخر : أمرتك ببيع عبدى بنقد فبعته نسيئة ، وقال : أمرتنى ببيعه ، ولم تقل شيئا ، فالقول قول الأمر ؛ لأنه ليس على أحد الوجهين دليل ، والأمر يستفاد من جهته ، وإن اختلف فى ذلك المضارب ورب المال ، فالقول قول المضارب ؛ لأن الإطلاق فيها أصل ، فالقول قول من تمسك بالأصل .

رجل له على آخر ألف وأمره أن يشتري به هذا العبد ، فاشتراه جاز ، وإن أمره أن يشتري به عبدا بغير عين فاشتراه ، فمات فى يده قبل أن

فاشتراه ، جاز ، وإن أمره أن يشتري بها عبدا بغير عينه فاشتراه ، فمات في يده قبل أن يقبضه الأمر مات من مال المشتري ، وإذا قبضه الأمر ، فهو له ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : هو لازم للأمر إذ قبضه المأمور . رجل دفع إلى رجل ألفا ، وأمره أن يشتري بها جارية فاشترها ، فقال الأمر : اشتريتها بخمسائة ، وقال المأمور : اشتريتها بألف ، فالقول قول المأمور ، هذا إذا كانت الجارية تساوي ألفا ، وإن كانت تساوي خمسمائة فالقول قول الأمر ، وإن لم يكن دفع ثمن الجارية للمأمور ، فهو مشتر لنفسه . رجل قال لرجل : اشتر لي ثوبا أود اية أو دارا فاشترى له فالوكالة باطلة ، وإن سمي ثمن الدار

بقبضه الأمر ، مات من مال المشتري ، فإذا قبضه الأمر ، فهو له ، وقالوا : هو لازم للأمر إذا قبضه المأمور ؛ لأن عقد الشراء لا يتعلق بغير الدراهم ، فيصير التقيد بها والإطلاق سواء ، كما لو عين البائع ، ولأبي حنيفة - رضي الله عنه - أن الدراهم تعيين في الوكالات ، فكان هذا توكيلا بتمليك الدين من غير من عليه الدين ، وذلك باطل ، أما إذا عين انتصب البائع وكيلا بالقبض ، ثم الشراء والقبض بحكم الشراء بعده .

رجل دفع إلى رجل ألفا ، وأمره أن يشتري به جارية فاشترها ، فقال الأمر : اشتريتها بخمسمائة ، وقال المأمور : اشتريتها بألف ، فالقول قول المأمور يريد به إذ كانت تساوي ألفا ، فالأمر يدعى عليه ضمان خمسمائة ، وهو منكر ، فإن لم يكن دفع إليه الألف ، والمسألة بجاهها ، فالقول قول الأمر ، يريد به : أنهما يتخالفان ، وتلزم الجارية للمشتري ؛ لأن الوكيل بالشراء مع الموكل ينزل البائع مع المشتري ، والاختلاف بينهما يوجب التحالف ، وإذا تحالفا ، فسخ البيع ، وتلزم الجارية للمأمور .

رجل أمر رجلا أن يشتري له جارية ، ولم يسم ثمن الجارية للمأمور ، فهو مشتر ، وأمر الأمر باطل ، وكذلك الدار ؛ لأن هذه الجهالة بين الجنس والنوع ، فإذا سمي الثمن ألحق بالتنوع ، وإنه يحتمله الوكالة ، فإذا لم يسم الثمن ، ألحق بالجنس ، فلا يحتمل الوكالة ، وإن وكله بشراء الثوب والدار لا يصح ، وإن هو

ووصف جنس الدابة والثوب ، جاز .

رجل أمر آخر أن يشتري له هذا العبد بألف درهم ، أو لم يسم
الثمن ، فاشتراه ، فقال الأمر : اشتريته بخمسمائة ، وقال المأمور : بألف
وصدق البائع المأمور ، فالقول قول المأمور . رجل وكل رجلا ببيع عبد ،
فأمر الوكيل رجلا لبيعه ، فباعه والوكيل حضر أو باعه رجل ، فبلغ
الوكيل ، فأجاز ، فهو جائز ، وإن وكله بشراء ثوب هروى ، فأمر
الوكيل رجلا ، فاشتراه والوكيل حاضر فهو جائز ، وإن كان غائبا ، لم
يجز .

مكاتب أو عبد أو ذمي زوج ابنته وهي صغيرة حرة مسلمة ، أو
باع لها ، أو اشترى ، لم يجز ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - :
المرتد إذا قتل على رده والخربي كذلك .
وصى احتال بمال اليتيم ، فإن كان ذلك خيرا لليتيم ، جاز .

سمى الثمن ، إلا إذا وصف جنس الدار والثوب ؛ لأن هذه الجهالة في الجنس
فلا يحتمل الوكالة ؛ لأن القدر يصلح لأجناس كثيرة .

رجل وكل رجلا ببيع عبد ، فأمر الوكيل رجلا ببيعه ، فباعه والوكيل حاضر ،
أو باعه رجل ، فبلغ الوكيل ، فأجاز ، فهو جائز ؛ لأنه حضر رأيه ، وإن وكله
بشراء ثوب هروى ، فأمر الوكيل رجلا فاشتراه والوكيل حاضر ، فهو جائز ؛ لما
قلنا ، وإن كان غائبا لم يجز ؛ لأنه عدم رأيه ، زاد في كتاب الوكالة : إذا قدر
الأول الثمن للثاني جاز .

مكاتب أو ذمي أو عبد زوج البنت وهي صغيرة حرة مسلمة أو باع أو اشترى لم
يجز العقد ؛ لفقد الولاية ، وقالوا : المرتد إن اقتل على رده والخربي المستأمن كذلك لما
قلنا ف كتاب السير من هذا الكتاب . وحى احتال بمال اليتيم
فإن كان ذلك خيرا لليتيم جاز ؛ لأن ما هو المقصود من الحوالة ؛ وهو التوثيق
لا يحصل إلا أن يكون المحتال عليه أملى من المحيل .

رجل أمر رجلا ببيع عبده ، فباعه ، وأخذ بالثمن رهن ، فضاع فى يده أو أخذ به كفيلا ، جاز ، ولا ضمان عليه .

رجل وكل رجلين ببيع عبد بألف ، فباع أحدهما بذلك ، لم يجوز وكذلك الخلع . والله أعلم بالصواب .

رجل أمر رجلا ببيع عبد فباعه ، وأخذ بالثمن رهنا ، فضاع فى يده ، فلا ضمان عليه اعتبارا بالاستيفاء ، وكذلك لو أخذ به كفيلا وتَوَيَّ (1) على الكفيل .

رجل وكل رجلين ببيع عبد له ، فباعه أحدهما لم يجوز ، وكذلك الخلع ، وإن قدر الثمن وبدل الخلع ؛ لأنه رضى برأيهما ، فإذا انفرد أحدهما ، بطل غرضه .
 رجل أمر رجلا بأن يشتري له هذا العبد ، ولم يسم له ثمننا فاشتراه ، فقال الأمر: اشتريت بخمسائه ، وقال المأمور : بألف ، فصدق البائع المأمور ، فالقول قول المأمور ؛ لأنه لما صدق صار كإنشاء البيع ، فبطل الاختلاف ، وفيما تقدم البائع غائب فاعتبر الاختلاف .

(1) أى هلك .

- كتاب الدعوى -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - : جارية
حملت فى ملك رجل ، فباعها ، فولدت فى يد المشتري ، فادعى البائع
الولد وقد أعتق المشتري الأم . فهو ابنه يرد عليه بجميع الثمن
وعندهما يرد عليه بحصته من الثمن ، وإن كان المشتري أعتق الولد ،
فدعواه باطل .

صبي فى يد رجل هو قال : هو ابن عبدى فلان العائب ، ثم قال :
هو ابنى ، لم يكن ابنه أبدا . وإن جحد العبد أن يكون ابنه ، وقال
أبيوسف ومحمد - رحمهما

- كتاب الدعوى -

جارية فى ملك رجل ، فباعها ، فولدت فى يد المشتري ، فادعى البائع الولد ،
وقد اعتق المشتري الأم ، فهو ابنه ، يرد عليه بحصته من الثمن ، فإن كان المشتري
أعتق الولد دون الأم ، فدعواه باطل ، والقياس أن لا يصح دعوته فى الوجهين
جميعا ، وبه أخذ زفر - رحمه الله - ؛ لأنه ناقض كلامه ، والتناقض يبطل الدعوى
ولانسب بغير دعوى ، وجه الاستحسان أن التناقض معفو فى مثله ؛ لخفاء أمر
العلوق من مائه ، إلا أن الأصل فى استحقاق النسب الولد ، والأم تابعة له ، وفى
الفصل لم تحل بالأصل ما يمنع الدعوى ، فصح ، وفى الفصل الثانى حل به ما يمنع
الدعوى ، فلا يصح .

صبي فى يد رجل ، فقال : هو ابن عبدى فلان الغائب ، ثم قال : هو ابنى ،
لم يكن ابنه أبدا ، وإن جحد العبد أن يكون ابنه ، وقالوا : إذا جحد ، فهو ابن
المولى ؛ لأن الإقرار قد بطل بالجوحد والتكذيب ، فصار كأن لم يكن ،
ولأبى حنيفة - رضى

الله عنهم - : إذا جحد العبد أن يكون ابنه ، فهو ابن المولى .
رجل فى يده غلامان توأمان ولدا عنده ، فباع أحدهما ، فأعتقه
المشتري ، ثم ادعى البائع الغلام الذى هو فى يده ، فهما ابناه ، وبطل
عتق المشتري ، والبيع أيضا .

صبي فى يد مسلم ونصراني ، قال النصراني : هذا ابني ، وقال
المسلم : هو عبدى ، فهو ابن النصراني .
امراة أدعت صبيا أنه ابنها ، لم يجز دعواها حتى تشهد امراة على
الولادة ، فإن كان لها زوج ، فزعمت أنه ابنها منه

الله عنه - أن هذا إقرار بما لا يحتمل النقص ، فلا يظل برد المقر له ، كمن شهد
على رجل بنسب ، فردت شهادته لمعنى ، ثم ادعى الشاهد أنه ابنه لا يصح ، كذا
هذا .

رجل فى يده غلامان توأمان ولدا عنده ، فباع أحدهما ، فأعتقه المشتري ، ثم
ادعى البائع الغلام الذى فى يده أنه ابنه ، فهما ابناه ، وبطل العتق من الشترى ؛
لأنه لما صحت الدعوى فى هذا تبعه الآخر ؛ لأن أحدهما لا ينفصل عن الآخر فى
حكم النسب وحرية الأصل .

صبي فى يد مسلم ونصراني ، فقال النصراني : هو ابني ، وقال المسلم : هو
عبدى ، فهو ابن النصراني ؛ لأنه لا يعارض بين دعوى الرق ودعوى النسب ؛
ليترجح بالإسلام .

امراة أدعت صبيا أنه ابنها ، لم يجز دعوتها حتى تشهد على الولادة امراة ،
يريد به : امراة لها زوج ؛ لأن فى تعيين الولد إلزام النسب عليه ، فوجب إثباته
بحجة ، وحجته شهادة القابلة ، وهذا إذا كانت منكوحة ، وإن كانت معتدة
لا يصح دعوتها إلا بشهادة قابلة عند أبى حنيفة - رضى الله عنه - ، وعندهما
يكفيه شهادة القابلة . فإن كان له زوج ، وزعمت أنه ابنها منه ، وصدقها ، فهو
ابنها ، وإن لم تشهد امراة على الولادة ؛ لأن الخصم قد اعترف ،

وصدقها ، فهو ابنها ، وإن لم تشهد امرأة ، وإن كان الصبي في أيديهما ، فزعم الزوج أنه ابنه من غيرها وزعمت أنه ابنها من غيره ، فهو ابنها .

جارية قالت : أنا أم ولد لمولاي ، وهذا ابني منه وأنكر المولى ، فلا يمين عليه في قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - ، ويستحلف في قول أبي يوسف ومحمد - رحمه الله - . والله أعلم .

وإن كان الصبي في أيديهما ، فزعم الزوج أنه ابنه من امرأة أخرى ، وزعمت هي أنه ابنها من زوج آخر ، فهو ابنهما ؛ لأن كل واحد منهما قصد إبطال حق صاحبه ، فلا يقدران .

جارية قالت : أنا أم ولد لمولاي ، وهذا ابني منه ، وأنكر المولى ، فلا يمين عليه في قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - ، وقالوا : عليه اليمين .

- كتاب الإقرار -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - : فى رجل قال لآخر : أخذت منك ألفا وديعة فهلك فقال : أخذتها غصبا ، فهو ضامن ، وإن قال : أعطيتها وديعة ، فقال : غصبتها ، لم يضمن . رجل قال : هذه الألف كانت وديعة عند فلان ، فأخذتها ، وقال فلان : هذه لى ، فإن فلانا يأخذها ، وإن قال : أعرت دابتي هذه فلانا ، فركبها ، وردها ، أو ثوبى هذا ، فلبسه ، ورده عليّ ، فالقول قوله ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : القول قول الذى أخذ منه الثوب والدابة .

رجل قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع أو قرض ثم قال : هى زيوف أو بنهرجة ، لم يصدق وكذلك إن قال : أقرضنى ألفا زيوفا ،

- كتاب الإقرار -

رجل قال لآخر : أخذت منك ألفا وديعة ، فهلك ، وقال صاحب المال : أخذتها غصبا ، فهو ضامن ؛ لأنه أقر بسبب الضمان ، وهو الأخذ ، وأدعى مايوجب البرأة ، وهو منكر . ولو قال أعطيتها وديعة ، فهلك ، فقال صاحب المال : غصبتها ، لم يضمن ؛ لأنه أنكر سبب الضمان حيث أضاف الفعل إلى صاحب المال .

رجل قال : هذه الألف وكانت وديعة لى عند فلان ، فأخذتها منه ، فقال فلان : هى لى ، فإنه يأخذها . ولو قال : أعرت دابتي هذه فلانا ، فركبها ، فردها ، أو ثوبى هذا ، فلبسه ، فرده ، وقال فلان : هما لى ، فالقول قوله ، وقالوا : القول قول الذى أخذ الدابة والثوب منه ؛ لأن المقر أقر باليد له ، ثم أدعى عليه الاستحقاق ، فوجب الرد ، وإثبات قوله بالحجة ، كما فى الوديعة ،

أو قال : على ألف زيوف من ثمن متاع ، وقال أبو يوسف ومحمد -
 رحمهما الله - : إذا وصل صدق ، وإن قال : اغتصبت منه ألفا ، أو
 قال : أودعني ألفا ، ثم قال : هي زيوف ، صدق ، وإن قال في هذا
 كله : ألفا ، ثم قال : ينقص كذا ، لم يصدق ، وإن وصل صدق .
 رجل مات وله على رجل مائة درهم وله ابنان ، فقال أحدهما
 قبض أبي منها خمسين ، فلا شيء للمقر ، وللآخر خمسون .

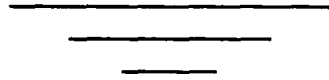
رجل قال : لفلان على مابين درهم إلى عشرة دراهم ، فعليه
 تسعة دراهم ، وإن قال : مابين عشرة إلى عشرين ، فعليه تسعة عشر

ولأبي حنيفة - رضي الله عنه - أن اليد في باب العارية ضرورية ، فيكون عدما
 فيما وراء الضرورة ، فلا يكون هذا إقرارا باليد له مطلقا ، بخلاف الوديعة ؛ لأن
 اليد مقصودة في حق عقد الوديعة .

رجل قال : لفلان على ألف درهم من ثمن متاع ، أقرض ، ثم قال : هي
 زيوف ، أو بنهرجة ، لم يصدق ، كذلك لو قال : أقرضني ألفا زيوفا ، أو قال :
 له ألفا زيوف عليّ من ثمن متاع ، وقال : يصدق في الفصل الثاني . وكذلك لو
 قال على ألف من ثمن متاع إلا أنها زيوف ، أو قال : لفلان على ألف قرض ، إلا
 أنها زيوف ، ووصل لا يصدق ، وقال : يصدق ؛ لأن ظاهر الكلام ينصرف إلى
 الجياد ويحتمل الزيوف ، فكان هذا بيانا فيه مضي التغيير ، فشابه الاستثناء ،
 ولأبي حنيفة - رضي الله عنه - أن الزيادة عيب ، ومطلق العقد يقتضي السلامة عن
 العيوب ، فكان دعوى الزيادة رجوعا عن بعض ما أقر ، فلا يصح ، وإن وصل .
 ولو قال : اغتصبت منه ألفا ، أو قال : أودعني ألفا إلا أنها زيوف يصدق وصل
 أم فصل بالإجماع ؛ لأنه ليس لهما مقتضى في الزيادة والجودة ، وإن قال في هذا
 كله : ألفا إلا أنه ينقص كذا إن وصل ، صدق ، وإن فصل ، لا ؛ لأنه استثناء .
 رجل مات وله على رجل مائة ، وله ابنان ، فقال أحدهما : قبض أبي منها
 خمسين ، فلا شيء للمقر ، وللآخر خمسون ؛ لأن إقراره على الميت لا ينفذ ، فجعل

وقال أبويوسف ومحمد - رحمهما الله - : يلزمه جميع ما أقربه .
 رجل قال : لفلان من داري ما بين هذا الحائط ، إلى هذا الحائط ،
 فله ما بينهما ، وليس من الحائط شيء .

كالمتوفى بنفسه . رجل قال : لفلان عليّ مائين درهم إلى عشرة ، فعليه تسعة ،
 ولو قال : مائين عشرة إلى عشرين ، فعليه تسعة عشر ، وقالوا : عليه ، الأكثر مما
 أقربه ، ولو قال : له من داري ما بين هذا الحائط إلى هذا الحائط ، فله ما بينهما ،
 وليس من الحائطين شيء ، وقال زفر - رحمه الله - : عليه ثمانية في الفصل الأول ،
 وتسعة في الفصل الثاني ، وقد مر الحجج في كتاب الطلاق من هذا الكتاب .



- كتاب الصلح -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - : فى رجل له على آخر ألف درهم ، فقال له : أذِّ لي غدا خمسمائة على أنك برئ من الباقي ، ففعل ، فهو برئ ، وإن لم يدفع إليه غدا خمسمائة عاد عليه الألف ، وهو قول محمد - رحمه الله - وقال أبو يوسف - رحمه الله - : لا يعود عليه .

عبد مأذون له قتل رجلا عمدا ، فصالح عنه ، جاز غضب ثوبا يهوديا قيمته أقل من مائة درهم ، فاستهلكه ، فصالح منه على مائة درهم ، جاز ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه .
عبد بين رجلين أعتقه أحدهما ، وهو موسر ، فصالحه

- كتاب الصلح -

رجل له على آخر ألف درهم ، فقال له : أذِّ لي غدا خمسمائة على أنك برئ من الفضل ، ففعل ، فهو برئ ، فإن لم يدفع إليه خمسمائة غدا أعاد عليه الألف ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : لا يعود عليه ؛ لأن أداء الخمسمائة لا يصلح عوضا ، فلا يوجب تعلق الإبراء به ، فيجعل الإبراء مطلقا ، فيثبت البراءة ، ولهما أنه لما بدأ بتعجيل الخمسمائة وأدائها فلعل له رغبة فى ذلك ، وقوله : على أنك برئ ، لم يخرج إلا مخرج الأعواض ، فلم يثبت إلا مقابلا ، والمقابل يصلح أن يكون شرطا لكونه مرغوبا ، ولا يصلح مفوضا محضا ، فلا يصير الإبراء مطلقا بالشك .

عبد مأذون له قتل رجلا عمدا ، لم يجوز له أن يصالح عن نفسه ؛ لأن رقبته ليست من التجارة ، ولو قتل عبد له رجلا عمدا ، فصالحه ، جاز ؛ لأن عبده من تجارته ، ففوض التصرف فى ذلك إليه .

الآخر على أكثر من نصف قيمته ، فالفضل باطل ، وإن صالحه على عرض ، جاز .

رجل قال لآخر : لا أقر لك بمالك حتى تؤخره عني ، أو تحط عني ، ففعل ذلك ، جاز .

رجل غصب ثوبا يهوديا ، قيمته دون المائة ، فاستهلكه ، فصالحه منه على مائة ، جاز . وقالوا: يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه .
وأجمعوا أن العبد إذا كان بين رجلين فأعتقه أحدهما وهو موسر ، فصالحه الآخر على أكثر من نصف قيمته ، فالفضل باطل . وإن صالحه على عروض ، جاز ،
لهما أن حقه في القيمة مقدر ، فلا يحتمل الزيادة ؛ لأنه يصير ربا ، كما في مسألة العتق ، ولأبي حنيفة - رضي الله عنه - أن الهالك في حكم الصلح بمنزلة القائم ، وهذا المال يصلح عوضا ، كما يصلح استيفاء ، وقد قام الدليل على جهة الاعتياض ، فهو طلب الزيادة بخلاف العتق ؛ لأنه استيفاء ؛ لأن الاستيفاء صار لازما شرعا ، فلم يصح الإعراض عن إلى جهة الاعتياض .
رجل قال لآخر : لا أقر لك بمالك حتى تؤخرني ، أو تحط عني ، ففعل ، جاز ؛
لأنه ليس بمكره فيه .

- كتاب المضاربة -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - :
 مضارب أدان ، وفي المضاربة فضل ، فإنه يجبر على التقاضى ، وإن لم
 يكن فضل ، لم يجبر ، ويحيل رب المال . مضارب معه ألف بالنصف
 اشترى بها جارية قيمتها ألف ، فوطئها ، فجاءت بولد يساوى ألفا ،
 فأدعاه ، ثم بلغت قيمة الغلام ألفا وخمسمائة ، والمدعى موسر ، فإن
 شاء رب المال استسعى الغلام فى ألف وما تين وخمسين ، وإن شاء
 أعتق ، وإذا قبض ألفا ضمن المدعى نصف قيمة الأم .
 مضارب فى يده ألف بالنصف اشترى بها بزاً ، فباعه بألفين
 فاشترى بهما عبداً ، فلم ينقدهما حتى ضاعا ، فإنه يغرم رب المال
 ألف وخمسمائة ، والمضارب خمسمائة ، ويكون

- كتاب المضاربة -

مضارب أدان ديناً ، وفي المضاربة فضل ، فإنه يجبر على التقاضى ؛ لأنه بمعنى
 الأجير ، وإن لم يكن فضل لم يجبر ؛ لأنه وكيل محض ، والوكيل متبذع ، ويحيل
 رب المال على التقاضى ، أى يوكله ؛ لأن العهدة على العاقد .
 مضارب معه ألف درهم بالنصف اشترى بها جارية ، قيمتها ألف درهم ،
 فوطئها ، فجاءت بولد يساوى ألف ، فأدعاه ، فبلغت قيمة الغلام ألف
 وخمسمائة ، والمدعى موسر ، فإن شاء رب المال استسعى الغلام فى ألف وما تين
 وخمسين ، وإن شاء أعتق ، وإذا قبض الألف ، ضمن نصف قيمة الأم ؛ لأن الدعوة
 انعقدت صحيحة فى الظاهر ، حملاً على وجه الصحة ، وهو فراش النكاح لكن لم
 ينفذ ؛ لفقد الملك فيهما ؛ لأن كليهما مشغولاً برأس المال ، فإذا وجد الملك
 نقذت الدعوة ، وثبت النسب ، وعتق الولد ، إلا إنه لا يضمن نصيب رب المال
 فى الولد ؛ لأن العتق يثبت بالنسب والملك ، وأضيف إلى آخرهما وهو الملك ،
 وإنه ثبت بغير صنعة ، فوجب السعاية فى نصيب رب المال ألف ومائتين وخمسين ،

ربع العبد للمضارب وثلاث أرباعه على المضاربة ، ورأس المال فيها ألفان وخمسمائة ، ولا يبيعه مراجعة إلا على ألفين .

مضارب معه ألف بالنصف اشترى بها عبدا قيمته ألفان ، فقتل العبد رجلا خطأ ، فثلاثة أرباع الفداء على رب المال ، وربعه على المضارب ، فإذا فديا ، فثلاثة أرباعه لرب المال وربعه للمضارب يخدم رب المال ثلاثة أيام ، والمضارب يوما .

مضارب معه ألف بالنصف اشترى بها عبدا من رب المال ،

ألف رأس المال ، والباقي نصف الربح ، فإذا استوفى رأس المال ظهر أن الأم كتبها ربح ، فصار النصف منها للمضارب ، وقد صحت الدعوة ، فإذا ملك منها صارت أم ولد له ، وضمن نصف قيمتها ؛ لأنه ضمان تملك ، فلا يفتقر إلى الصنع . مضارب معه ألف بنصف فاشترى بها بزا ، فباعه بألفين ، فاشترى بألفين عبدا ، فلم ينفذهما حتى ضاعا ، فإنه يغرم رب المال ألفا وخمسمائة ، والمضارب خمسمائة ، ويكون ربع العبد للمضارب ، وثلاثة أرباعه على المضاربة ؛ لأن مال المضاربة أمانة في يد المضارب ، وربعة صار مضمونا عليه بالثمن ، وضمان المضارب يتنافى المضاربة ، وصار رأس المال ألفين وخمسمائة ، لكن لا يبيعه مراجعة إلا على ألفين ؛ لأنه اشتراه بألفين .

مضارب معه ألف بالنصف اشترى بها عبدا قيمته ألفان ، فقتل العبد رجلا خطأ ، فثلاثة أرباع الفداء على رب المال ، وربعه على المضارب ؛ لأن الفداء مؤنة الملك ، والملك مشترك كذلك ، فإذا أفديا خرج العبد كله من أن يكون مال المضاربة ؛ لأنه صار كالزائل عن ملكهما بالجناية ، ثم اشترى لأنفسهما بالفداء ، فيكون ثلاثة أرباعه لرب المال ، وربعه للمضارب يخدم رب المال ثلاثة أيام ، وللمضارب يوما .

مضارب دفع من مال المضاربة شيئا من رب المال بضاعة ، فاشترى رب المال وباع ، فهو على المضاربة ؛ لأن الإبضاع توكيل بالتصرف ، والتصرف حق المضارب ، فيصح التوكيل به ، فلم يكن أخذه استرداد .

كان رب المال اشتراه بخمسمائة ، فإنه يبيعه مرابحة على خمسمائة ، وإن اشترى بها المضارب عبدا ، فباعه من رب المال بألف وما تتين ، باعه رب المال بألف ومائة .

مضارب دفع من مال المضاربة شيئا إلى رب المال بضاعة ، فاشترى به رب المال ، وباع ، فهو على المضاربة .

مضارب عمل في المصر ، فليست نفقته في المال ، وإن سافر طعامه ، وشرابه ، وكسوته ، وزكاته في المال . وأما الدواء ففى ماله ، فإذا ربح أخذ رب المال ما أنفق من رأس ماله ، وإن باع المتاع مرابحة حسب ما أنفق على المتاع من الحملان وغيره ، ولا يحسب عليه ما أنفق على نفسه .

مضارب معه ألف اشترى بها ثيابا ، فقصرها أو حملها بمائة من عنده وقد قيل له : اعمل برأيك ، فهو متطوع ، وإن صبغها حمراء ، فهو شريك بما زاد الصبغ في الثياب ولا يضمن .

مضارب اشترط نصف الربح وزيادة عشرة دراهم ، فله أجر مثله ، والمضاربة به فاسدة .

مضارب عمل في المصر ، ليست نفقته في المال ؛ لأنه ساكن بالسكنى الأصل لا للمضاربة ، وإن سافر طعامه وشرابه وكسوته وركوبه في المال ، فإن باع المتاع مرابحة حسب ما اتفق على المتاع من الحملان وغيره ؛ لتعارف الناس إلحاقه برأس المال ، ولا يحسب عليه ما أنفق على نفسه ؛ لعدم التعارف فيه .

مضارب معه ألف اشترى بها ثيابا ، فقصرها ، أو حملها بمائة من عنده ، وقد قيل له : اعمل برأيك ، فهو متطوع ؛ لأنه استدان على المضاربة بعد استغراق رأس المال ، فلم ينفذ على رب المال ، فصار متطوعا ، وإن صبغها أحمر ، فهو شريك فيما زاد الصبغ في الثياب ، ولا يضمن الثياب ؛ لأن قوله : اعمل برأيك أفاد له ولاية الخلط والشركة ، ولولا كذلك كان لرب المال أن يضمنه بخلاف الاستدانة ؛ لأنه لا يستفاد ولايته إلا بالتصريح به .

مضارب اشترط عليه أن يبيع بالكوفة ، فخرج إلى البصرة ،
 فاشترى بالمال ضمن ؛ ليفيد التقييد والضمان يتعلق بالإخراج ،
 والتقرر يتعلق بالشراء ، فكنى بالضمان عن التقرر .
 مضارب قيل له : اعمل برأيك ، فمارجت من شئ فيني وبينك
 نصفان ، فدفع إلى آخر مضاربة بالنصف ، فربح الآخر ، فله نصف
 الربح ، والنصف بين رب المال وبين الأول نصفان .
 ولو قال رب المال للأول ما كان من فضل فيني وبينك نصفان
 والمسألة بحالها ، فنصف الربح للآخر ونصفه لرب المال ، ولا تكون
 المفاوضة إلا بين حرين كبيرين مسلمين أو ذميين ، ولا تكون بين المسلم
 والذمي ، ولا تكون مفاوضة حتى يستوى مالهما ، فإن ورث أحدهما
 عروضا ، أو وهبت له فهي له ، ولا تفسد المفاوضة ،

مضارب اشترط نصف الربح وزيادة عشرة ، فله أجر مثله ؛ لأنه ابتغى من
 منافعه عروضا ، ولم ينل لمكان الفساد ؛ فيجب أجر المثل .
 مضارب اشترط عليه أن يبيع ويشترى بالكوفة ، فخرج إلى البصرة ، فاشترى
 بالمال ، ضمن ، ليفيد التقييد والضمان يتعلق بالإخراج ، والتقرر يتعلق بالشراء ،
 فكنى بالضمان عن التقرر .
 مضارب قيل له : اعمل برأيك فمارجت من شئ فيني وبينك نصفان ، فدفع
 المضارب إلى آخر بالنصف ، فربح الآخر ، فله نصف الربح ، والنصف بين رب
 المال والمضارب الأول نصفان ؛ لأنه شرط لنفسه نصف ما ينسب إلى المضارب
 الأول ، وقد ربح نصف الربح فيكون بينهما . ولو قال رب المال لأول : ما كان
 من فضل بيني وبينك نصفان والمسألة بحالها ، فنصف الربح للآخر ، ونصفه لرب
 المال ، ولا شئ للمضارب الأول ؛ لأنه شرط لنفسه نصف الفضل مطلقا ،
 ولا يسلم له ذلك إلا أن ينصرف بشرط المضارب الأول النصف الثاني إلى نصيبه
 خاصة . ولا يكون المفاوضة إلا بين حرين مسلمين أو ذميين بالغين ؛ لأنه لا يكمل
 شرائط المفاوضة إلا بين شخصين موصوفين بهذه الأوصاف ، ولا يكون بين الزمي

وإن ورث دراهم أو دنانير ، أو وهبت له فسدت المفاوضة ، ولا تكون مضاربة إلا بدراهم أو دنانير ، ولا تكون بمثاقيل ذهب أو فضة . مضارب معه ألفان ، فقال لرب المال وقعت إلى ألفا وربحت ألفا ، وقال رب المال : دفعت ألفين ، فالقول قول المضارب .

رجل معه ألف درهم قال : هي مضاربة لفلان بالنصف ، وقد ربحت ألفا ، وقال رب المال : هي بضاعة ، فالقول قول رب المال . مضارب معه ألف درهم مضاربة ، فاشترى بها عبدا ، فلم ينقلها حتى هلك ، فإنه يدفع إليه رب المال ألفان أخرى أبدا ، ورأس المال

والمسلم . وقال أبو يوسف - رحمه الله - : يكون ؛ لأنهما سواء في أعمال التجارة . ولا يكون مفاوضة حتى يستوى مالهما ، فإن ورث أحدهما عرضا ، أو وهب له ، فهو له ، ولا تفسد المفاوضة ؛ لأن التساوى في غير جنس رأس المال ليس بشرط حتى لو ورث دراهم والدنانير ، وكذلك الشركة ؛ لأن غير المضروب بتعين بالتعيين ، فيؤدى إلى ربح ما لم يضمن ، ولا تكون بمثاقيل ذهب وفضة ، يريد به النقرة والتير ؛ لأنها في هذه الرواية .

مضارب معه ألفان ، فقال لرب المال : دفعت إلى ألفا ، وربحت ألفا ، وقال رب المال : دفعت إليك ألفين ، فالقول قول المضارب ؛ لأن القابض أحق بمعرفة مقدار المقبوض ، ولو قال رب المال : دفعت إليك ألفا بضاعة وقال ذو اليد : هي مضاربة ، وقد ربح ألفا ، فالقول رب المال ؛ لأن العامل أدعى تقويم العمل ، ورب المال ينكر .

مضارب معه ألف اشترى بها عبدا ، فلم ينقلها حتى هلك ، فإنه يدفع إليه رب المال ألفا أخرى ، فإن هلك ، يدفع إليه ألفا أخرى أبدا ، ورأس المال جميع ما يدفع إليه رب المال ؛ لأن قبض المضارب حمل على جهة الأمانة دون الاستيفاء نظرا له ، وليس فيه تضييع حق رب المال ؛ يلتحق برأس المال .

صحيح ما يدفع رب المال ، والربح يقتسمانه .

مضارب اشترط لرب المال ثلث الربح ، ولعبد رب المال ثلث الربح ، على أن يعمل العبد معه ولنفسه ثلث الربح ، فإنه جائز ، وللمضارب أن يودع ، ويضع ، ولا يدفع مضاربة إلا أن يقول له : اعمل برأيك .

رجل دفع إليه ألف درهم مضاربة ، فاشترى رب المال عبداً بخمسمائة درهم ، فباعه إياه بألف ، فإنه يبيعه مراجعة على خمسمائة . والله أعلم بالصواب .

مضارب اشترط لرب المال ثلث الربح ، ولعبد رب المال ثلث الربح ، فهو جائز؛ لأن اشتراط العمل عليه لا يمنع التخلية ، فلا يمنع الصحة ، ولا كذلك اشتراط العمل على رب المال . وللمضارب أن يودع ويضع ؛ لأنهما دون المضاربة ، فيملكها ضمناً ، ولا يدفع مضاربة ؛ لأنها مثلها ، ولا يملكها ضمناً لها إلا أن يقول له : اعمل برأيك ، ثم ذكر مسألة قد مرت في باب المراجعة في كتاب البيوع من هذا الكتاب .

- كتاب الوديعة -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمه الله - : في رجل في يده ألف أدها رجلان كل واحد منهما أنها له أودعها ياه ، فأبى أن يحلف لهما ، فالألف بينهما وعليه ألف أخرى وللمستودع أن يخرج بالوديعة حيث شاء ، ويضعها حيث شاء ، يدفعها إلى من شاء من عياله ، فإن نهاه المودع أن يخرج بها فخرج بها ، ضمن ، وإن نهاه أن يدفعها إلى أحد من عياله ، فدفعها إلى من لا بد له منه ، لم يضمن ، وإن كان له منه بد ، ضمن ، وإن نهاه أن يجعلها في دار ، فجعلها فيها ضمن ، وإن كان بيتان ، فنهاء أن يجعلها في أحدهما ، فجعلها فيه ، لم يضمن .

ثلاثة استودعو رجلا ألفا ، فغاب اثنان ، فليس

- كتاب الوديعة -

رجل في يده ألف أدها رجلان كل واحد منهما أنها له أودعها إياه ، فأبى أن يحلف لهما ، يريد به لكل واحد منهما على الانفراد ، فالألف بينهما ، وعليه ألف أخرى بينهما ؛ لأنه أوجب الحق لكل واحد منهما ببذله أو بإقراره ، وللمستودع أن يخرج بالوديعة حيث يشاء ، وقال الشافعي - رحمه الله - : ليس له أن يسافر بها ؛ لأن الحفظ المتعارف ، هو الحفظ في الأمصار ، صار كالأستحفاظ بأجر ، ولنا إطلاق الأمر ، والمفاضة للحفظ إذا كان الطريق آمنا ؛ ولهذا يملكه الأب والوصى في مال الصبي ، والجواب عن صرفه قلنا : المعتاد كونهم في المصر لا حفظهم ، ومن يكون في المفاضة يحفظ ماله فيها بخلاف الاستحفاظ بأجر ؛ لأنه عقد مفاوضة ، فتفتضى التسليم في مكان العقد ، وله أن يدفعها إلى من شاء في عياله ، وإن نهاه أن يدفعها إلى أحد من عياله ، فدفعها إلى من له بد منه ، يضمن ؛ لأن النهي والعمل ممكن ، وإن دفعه إلى من لا بد له منه ، لم يضمن ؛ لأنه وإن كان يفيد فالعمل به غير ممكن ، وله أن يضعه حيث شاء في ملكه من دار أو

أن يأخذ نصيبه ، وقال أبو يوسف ومحمد -رحمهما الله - : له ذلك .
 رجل أودع رجلا ألفا ، فأودعها آخر ، فهلك ، فلرب المال أن
 يضمن الأول ، وليس له أن يضمن الآخر . وقال أبو يوسف ومحمد -
 رحمهما الله - : له أن يضمن أيهما شاء ، فإن ضمن الآخر رجع على
 الأول . والله أعلم .

بيت ، فإن نهاه أن يجعلها في دار ، فجعلها فيها ، ضمن ؛ لأن الدور مختلفة في
 الأمر ، فيصح الشرط ، وإن كان بيتان في الدار ، والمسألة بحالها ، لم يضمن ؛ لأن
 البيتين في دار واحدة قلما يتفاوتان ، فلم يصح الشرط .
 ثلاثة أودعوا ألفا ، فغاب اثنان ، فليس للحاضر أن يأخذ نصيبه ، وقالوا له
 ذلك ؛ لأنه طلب منه تسليم نصيبه ، فصح ، ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن الحاضر
 يطالبه بتسليم مال معين ولا يصلح ذلك حقا له إلا بالقسمة ، والقسمة لا تصح
 بالإجماع .

رجل أودع رجلا ألفا ، فأودعها آخر ، فهلك ، فلرب المال أن يضمن
 الأول ، وليس له أن يضمن عند أبي حنيفة الآخر ، وقالوا : يضمن أيهما شاء ، وإن
 ضمن الآخر ، رجع على الأول . لهما أنه قبض المال من يد ضمين ، فصار ضامنا
 كمودع الغاصب ، وله أن نفس الإيداع الذي لا يقطع رأى الأول مطلق له ،
 لا يضمن به الأول ، ولا يضمن به الثاني ، فإذا فارق الأول الثاني ، ضمن بترك
 الحفظ ، والثاني لم يترك الحفظ ، فلا يضمن بخلاف [الغاصب] (1) .

(1) (عند) سقط (برلين) .

- كتاب العارية -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمه الله - : في رجل استعار دابة ، فله أن يعيرها ، وليس له أن يؤاجرها ، فإن أجرها ، فعطبت ، ضمن .

رجل استعار دابة ليركبها ، فردها مع عبده أو أجيده أو عبد رب الدابة ، أو أجيده ، فلا ضمان عليه ، وإن ردها مع أجنبي ، ضمن .

رجل أعار أرضا بيضاء فإنه يكتب إنك اطعمتني ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمه الله - : يكتب إنك أعرتني ، والله أعلم .

- كتاب العارية -

رجل استعار دابة ، فله أن يعيرها ، وليس له أن يؤجرها ، فإن أجرها ، فعطبت ، ضمن ، وهذا عندنا ، وعند الشافعي - رحمه الله - ليس له أن يعيرها ؛ لأنه إباحة المنافع ، والمباح له لا يملك الإباحة ، وهذا ؛ لأن المنافع غير قابلة للملك لكونها معدومة ، وإنما جعلناها موجودة في الإجارة للضرورة ، وقد اندفعت بالإباحة هاهنا ، ولنا أنه تملك المنافع ، فيملك الإعارة ، كالموصى له بالخدمة ، والمنافع اعتبر قابلة للملك في الإجارة ، فيجعل كذلك في الإعارة ؛ دفعا للحاجة .

رجل استعار دابة ، فردها مع عبده أو أجيده ، لا يضمن ، يريد به إذا كانت مسانهة (أى استأجر حولا) أو مشاهرة ؛ لأنهما في عياله والمودع . وكذلك إن ردها مع عبد رب الدابة أو أجيده . وإن ردها مع أجنبي ، ضمن ، يريد به إذا عطبت ؛ لأنه لا يملك الإيداع ، وهو الصحيح ، كالمودع .

رجل أعار أرضا بيضاء للزراعة ، يكتب أنك اطعمتني وقالا : يكتب إنك أعرتني ؛ لأنه هو الموضوع لهذا العقد ، وله أن الإعارة إنما وقعت للزراعة ، ومطلق الإعارة لا يدل عليه ، ولفظ الإطعام يدل عليه ، فكان أولى بالكتابة .

- كتاب الهبة -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمه الله - : في رجل وهب لرجل عبدا على أن يهب له عبدا ، فليس بشئ حتى يتقاياضا ، ثم هو كالبيع يردان بالعيب .

رجل وهب لرجل دارا فعوضه عن نصفها عبدا ، فله أن يرجع في النصف الذي لم يعوضه .

رجل وهب لرجل دارا أو تصدق عليه بدار على أن يرد عليه شيئا منها ، أو يعوضه شيئا منها ، أو وهب له جارية على أن يردها عليه ، أو على أن يعتقها ، أو على أن يتخذها أم ولد ، فاهبة جائزة ، والشرط باطل .

- كتاب الهبة -

رجل وهب لرجل عبدا على أن يهب له عبدا ، فليس بشئ ، ولكل واحد منهما أن يمنع صاحبه حتى يتقاياضا ، فإذا تقاياضا فهو بمنزلة البيع يردان بالعيب ، وقال زفر والشافعي - رحمهما الله - : هو بمنزلة البيع في الابتداء ؛ لأن شرط العوض ينافي التبرعات ويختص بالبيع ، ولنا أن شرط العوض يختص بالبيع ، وصيغة العقد يختص بالتبرع ، والجمع ممكن في حالين ، فجعل تبرعا ابتداء حتى يتم بالقبض ويبيعا انتهاء حتى يرد بالعيب بينهما .

رجل وهب لرجل دارا أو تصدق عليه بدار على أن يرد شيئا منها ، أو يعوضه شيئا منه ، أو وهب جارية على أن يردها عليه أو على أن يعتقها ، أو يتخذها أم ولد ، فاهبة جائزة ، والشرط باطل ؛ لأنه يخالف موجب العقد .

رجل وهب لرجل أرضان ، فأثبت

رجل وهب لرجل أرضا بيضاء ، فأثبت في ناحية منها نخلا ، أو بنى بيتا أو دكانا أو أريّا ، وكان ذلك زيادة فيها ، فليس له أن يرجع في شئ منها ، وإذا باع نصفها غير مقسوم ، فله أن يرجع في الباقي ، وإن لم يبع شيئا منها ، فله أن يرجع في نصفها .
 رجل قال لآخر : دارى لك هبة سكنى أو سكنى هبة ، فهو سكنى ، وإن قال : هبة تسكنها فهى هبة . رجل

فى ناحية منها نخلا ، أو بنى بيتا أو أريّا (اسطبل) ، أو دكانا كان ذلك زيادة فيها ، فليس له أن يرجع في شئ منها ؛ لأن الزيادة المتصلة فى الموهوب تمنع الرجوع .

ولو باع نصفها غير مقسومة فله أن يرجع فى الباقي ، لما قلنا ، فإن لم يبع شيئا منها ، فله أن يرجع فى نصفها ؛ لأنه صلح الرجوع فى الكل ففى أحق .
 رجل قال لآخر : دارى لك هبة سكنى أو سكنى هبة ، فهو عارية ؛ لأن قوله دارى لك هبة ضاهرة للكلعذر ظاهر ، وهى احتمل للملك المنفعة ، وقوله : سكنى ، محكم للملك لمنفعة تجعل المحكم قاضيا عليه . ولو قال : هبة تسكنها فهى هبة ؛ لأن قوله تسكنها مشورة ، وليس بصفة ، لما تقدم ، فلا يصلح معيدا لصدر الكلام .
 رجل تصدق على محتاجين بعشرة دراهم ، أو وهبها لهما جاز ، فإن تصدق بها على غنيين ، أو وهبها لهما ، لم يجوز ، وقالوا : يجوز للغنيين أيضا ، فالخاضل أنه أجاز الصدقة على اثنين ، ولم يجوز الهبة ، لكن جعل الهبة عبارة عن الصدقة إذا صادفت الفقير والصدقة عبارة عن الهبة إذا صادفت الغنى ، وذكر فى كتاب الهبة أن الصدقة على اثنين باطلة عند أبى حنيفة - رحمه الله - كما هبة ، لهما أن هذه هبة النصف من كل واحد ، ولهذا لو كانت فيما يقسم ، فقبل أحدهما صح ؛ ولأن الملك يثبت لكل واحد منهما فى النصف ، فيكون التملك كذلك ؛ لأنه حكمه ، وعلى هذا الاعتبار يتحقق الشيوع بخلاف الرهن ؛ لأن حكمه الحبس ، وثبت لكل واحد منهما كاملا ؛ ولهذا لو فضى دين أحدهما لا يسترد شيئا من الرهن .

تصدق على محتاجين بعشرة دراهم أو وهبها لهما ، جاز ، وإن تصدق بها على غنيين أو وهبها لهما ، لم يجوز ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : يجوز للغنيين أيضا .

رجل له على آخر ألف درهم قال : إذا جاء غد فهي لك أو أنت منها برئ ، أو قال : إذا أديت إلى نصفها ، فلك نصفها ، أو أنت برئ من نصفها ، فهو باطل . والله أعلم .

رجل له على آخر ألف ، فقال : إذا جاء غد ، فالألف لك ، أو قال : أنت برئ منها ، أو قال : إذا أديت إلى نصف المال ، فأنت برئ من النصف الباقي ، أو قال : لك النصف الباقي ، فهو باطل ؛ لأن تملك الدين ، تملك فيه ، معنى الإسقاط والإبراء عن الدين إسقاط فيه معنى التملك ، فصار التصرف في الدين تملكاً من وجه وإسقاطاً من وجه ؛ ولهذا تم الإبراء من غير قبول .

– كتاب الإجازات –

– باب من ينقض بعذر وما لا ينقض –

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة – رحمه الله – : في رجل
اكترى إبلا فأراد أن يقعد ، فهو عذر .
وإذا أراد الجمال ذلك ، فليس بعذر .
رجل أجر عبده ، ثم باعه ، فليس بعذر .
خياط استأجر غلاما ليخيط معه ، فأفلس ، وترك العمل ، فهو
عذر . وإن أراد ترك الخياطة ، وأن يعمل في الصرف ، فليس بعذر .

– كتاب الإجازات –

– باب من ينقض بعذر ومالا ينقض –

رجل اكترى إبلا إلى مكة ، فأراد أن يقعد ، فهو عذر ؛ لأن السفر قد يتعذر
بهلاك أسبابه ، فلو لم تنقض ، لزمه الضرر ، فيما لم يستحق بالعقد .
ولو أراد اجمال ذلك ، فليس بعذر ؛ لأنه قادر على أن يبعث تلميذه .
رجل أجر عبده ثم باعه ، فليس بعذر ؛ لأنه قادر على المضى على العقد .
خياط استأجر غلاما فأفلس ، وترك العمل ، فهو عذر ؛ لأنه عجز عن المضى
على العقد ، وإن أراد ترك الخياطة ، وأن يعمل في الصرف ، فليس بعذر ؛ لأنه
ليس بعاجز .

رجل استأجر غلاما لخدمه في الحضر ، ثم سافر ، فهو عذر ؛ لأنه لا يمكن أن
يسافر به والحجر عن السفر يضره ، وكل ما ذكرنا أنه عذره ، فإجارة فيه تنتقض ،
وذكر في الزيادات أن الإجارة لا تنتقض إلا بقضاء أو رضا ، فيكون موضوع
المسألة هاهنا أن يكون العذر عذرا يمنع المضى في موجب العقد شرعا ، كما إذا
وقعت في يده آكلة – والعياذ بالله – فاستأجر رجلا ؛ ليقطع ، فبرأ ، وموضوع

رجل استأجر غلاماً يخدمه في مصر ، ثم سافر فهو عذر ، وكل ما ذكرنا أنه عذر ، فإن الإجارة فيه تنتقض . والله أعلم بالصواب .

ما ذكر في الزيادات في عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعاً ، لكن لا يمكنه المضي إلا بضرر يلزمه .

- باب الإجارة الفاسدة -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمه الله - : في رجل دفع غزلا إلى حائك ينسجه بالنصف ، قال : فللحائك أجر مثله ، وكذلك إن استأجر من رجل حمارا يحمل له طعا ما يقفيز منه فالإجارة فاسدة ، ولا يجاوز بالأجر قفيز. رجل استأجر رجل يخبر الخ هذه العشرة المخاتيم هذا اليوم بدرهم فهو فاسد. رجل استأجر ارضا على أن يكر بها ويرزهما ويسقيها ، فهو جائز ، فإن اشترط أن يشنيها أو يكرى أنهارها أو يسرقنها فهو فاسد .

- باب الإجارة الفاسدة -

رجل دفع إلى حائك عزلا ينسجه بالنصف ، فالإجارة فاسدة ، وللحائك أجر مثله ، وكذلك إن استأجر رجلا يحمل له طعاما بقفيز منه ، وكذلك إن استأجر حمارا يحمل عليه طعاما بقفيز منه ، ولا يجاوز الأجر قفيزا ، أما فساد إلاجارة ؛ لأنه جعل الأجر بعض ما يخرج من عمله ، فكان في معنى قفيز الطحان ، وإنه منهي ، ووجوب أجر المثل ؛ لأنه سلم له المعقود عليه .

رجل استأجر رجلا جبازا يخبر له هذه العشرة المخاتيم هذا اليوم كله بدرهم ، فهو فاسد ، وقالوا في الإجازات : إنه جائز ؛ لأن المعقود عليه نفس العمل ، لأنه هو المقصود ، وذكر الوقت للتعجيل ، فإذا لم يعجل ، وفرغ من الغد ، يستحق الأجر كله ، ولأبي حنيفة - رضي الله عنه - أن ذكر العمل يدل على استحقاق العمل ، وذكر الوقت يدل على استحقاق المنفعة ، والجمع غير ممكن ، فكان المستحق مجهولا ، وجهالته مانعة جواز العقد .

رجل استأجر أرضا على أن يكر بها ويزرعها أو يسقيها ، فهو جائز ؛ لأنه شرط ما يقتضيه العقد ، فإن شرط أن يتنيها ، أو يكرى أنهارها أو يسرقنها ، فهو فاسد ؛ لأنه شرط مالا يقتضيه العقد وهو منقوع به ، فصار مفسدا ، قيل فساد الإجارة باشرائط الثنية في ديارهم وديار نسف ، وبعض ديارنا ؛ لأن الأرض تخرج خارجا تاما بالكراب مرة ، أما في بعض ديارنا فلا .

رجلان بينهما طعام استأجر أحدهما صاحبه أو حمار صاحبه على أن يحمل نصيبه ، فحمل الطعام كله فلا أجر له .

رجل استأجر ظئرا بطعامها وكسوتها ، فهو جائز استحسانا ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : لا يجوز ، فإن سمي الطعام وزيا ووصف جنس الكسوة وأجلها وذرعها ، فهو جائز . رجل استأجر أرضا ليزرعها بزراعة أرضى أخرى ، فلا خير فيه . رجل أجر نصف داره مشدعا لم يجز ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمه الله : هو جائز ، رجل

رجلان بينهما طعام استأجر أحدهما صاحبه أو حمار صاحبه على أن يحمل نصيبه ، فحمل الطعام ، يجوز ، وله المسمى ؛ لأن الإجارة بيع ، فصح في الشائع ، ولنا أن المعقود عليه جعل في النصيب الشائع محمولا ، وإنه مستحيل فالعقد ورد على مالا يحتمل الوجود ، فبطل .

رجل استأجر ظئرا بطعامها وكسوتها ، فهو جائز استحسانا ، وقال : لا يجوز ، فإن سمي الطعام دراهم ، ووصف جنس الكسوة وأجلها وذرعها ، فهو جائز ، لهما أن الأجر مجهول ، ولأبي حنيفة - رحمه الله : بلى ، لكن هذه جهالة لاتوجب المنازعة ؛ لأن العادة بين الناس التوسعة على الإظار ، فشابه بيع قفيز من صيرة .

رجل استأجر أرضا ليزرع بزراعة أرض أخرى فلاخير فيه ، وكذلك إجارة السكنى بالسكنى ، وقال الشافعى - رحمه الله - : هو جائز ؛ لأن هذا بمعنى بيع العين ، فتصح ، ولنا أن المجوز لهذا العقد الحجة والحاجة لا يتحقق عند إتحاد الجنس فلا يجوز .

رجل أجر نصف دار مشاعا ، لم يجز ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : هو جائز ولو أجر من شريكه جاز بالإجماع ، لهما أن للمشاع منفعة ، ولهذا يجب أجر المثل والتسليم ممكن بالتخلية أو بالتهائى ، فصار كما إذا أجر من شريكه أو من رجلين وصار كالبيع ، وله أنه أجر مالا يقدر على تسليمه ؛ لأن تسليم المشاع وحده لا يتصور ، والتخلية اعتبرت تسليما ؛ لوقوعه تمكينا ولا

استأجر أرضا ، ولم يذكر أنه يزرعها ، فالإجارة فاسدة ، فإن زرعها ، ومضى الأجل ، فله ماسمى .

رجل استأجر دابة إلى بغداد بدراهم ، ولم يسم ما يحمل عليها فحمل ما يحمل الناس ، فنفقت فى بعض الطريقة فلا ضمان عليه وإن بلغ بغداد ، فله الأجر المسمى فى الاستحسان . وإن اختصما قبل أن يحمل عليها ، نقضت الإجارة .

رجل استأجر بيتا ولم يسم شيئا ، فهو جائز ، وليس له أن يجعل فيه حدادا ، ولا قصارا ، ولا طحانا .

يمكن فى المشاع بخلاف البيع لحصول التمكن فيه وأما التهاى فإنما يستحق حكما للعقد بواسطة الملك ، وحكم العقد يعقبه ، والقدرة على التسليم شرط جواز العقد ، وشرط الشئ يسبقه ، وأما إذا أجر من شريكه ، فالملك يحدث على ملكه ، فلا شيوخ ، والاختلاف فى النسبة لا يضره ، وبخلاف ما إذا أجر من رجلين ؛ لأن التسليم يقع جملة ، ولم يذكر أنه يزرعها ، فالإجارة فاسدة ؛ لأن المعقود عليه مجهول ، فإن زرعها ، ومضى الأجل ، فله المسمى ؛ لأن المعقود عليه صار معلوما قبل تمام العقد ، فيصي رارتفاع الجهالة فى هذه الحالة كارتفاعها حالة العقد ، وكذا لو استأجر حمارا إلى بغداد بدرهم ، ولم يسم ما يحمل عليه ، فحمل عليه ما حمل الناس ، فنفق فى نصف الطريق ، لا ضمان عليه ، وإن بلغ بغداد ، فله أجر المسمى ؛ لما قلنا ، ولو أختصم قبل أن يحمل عليه ، نقضت الإجارة ؛ لأن العقد فاسد ما لم يحمل .

رجل استأجر بيتا ، ولم يسم ، فهو جائز ؛ لأن البيت وضع للسكنى ، والناس لا يتفاوتون فيه ، وليس له أن يسكن فيه حدادا ولا قصارا ولا طحانا ؛ لأن المجهود كالمفوض ، ولو نهى على السكنى لا يملك ذلك ، فكذا هذا .

رجل استأجر أرضاً ليزرعها ، فله الشرب والطريق ، وإن لم
يشترط إجارة ، انتقضت ، و في الأرض رطبة ، فإنها تقلع . والله أعلم

رجل استأجر أرضاً ليزرعها فله الشرب والطريق و إن لم يشترط ؛ لأن
الانتفاع لا يحصل إلا بهما ، والمستأجر لا يشتر بهما ، فدخل ضرورة ، إجارة
انتقضت ، و في الأرض رطبة ، فإنها تقلع ؛ لأنه ليس لنهايتها غاية .

- باب الإجارة على شرطين -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - : فى رجل أعطى خياطاً ثوباً ، فقال : إن خطته اليوم فلك درهم ، وإن خطته غداً ، فلك نصف درهم ، فإن خاطه اليوم فله درهم ، وإن خاطه غداً ، فله أجر مثله لا ينقص من نصف درهم ولا يزداد على درهم ، و قال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : الشرطان جائزان .
رجل استأجر بيتاً على أنه إن سكن فيه فبدرهم ، وإن أسكن فيه حداد فبدرهمين ، فهو جائز ، قال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : لا يجوز .

رجل استأجر دابة إلى الحيرة على أنه إن حمل عليها شعيراً فبنصف

- باب الإجارة على أحد الشرطين -

رجل أعطى خياطاً ثوباً فقال : إن خطته اليوم فلك درهم ، وإن خطته غداً فلك نصف درهم ، فخاضه اليوم ، فله درهم ، وإن خاطه غداً ، فله أجر مثله ، لا ينقص من نصف درهم ولا يزداد على درهم ، و قالوا : الشرطان جائزان ، و قال زفر - رحمه الله - : الشرطان فاسدان ، فزفر جعل ذكر اليوم للتعجيل ، والإضافة إلى الغد للترفيه ، فيجمع فى كل يوم تسميتان درهم و نصف درهم ، و هما جعلاً ذكر اليوم للتأقيت ، و الإضافة إلى الغد للتعليق ، فلا تجتمع فى كل يوم تسميتان ، و أبو حنيفة جعل ذكر اليوم للتعجيل ، والإضافة إلى الغد للتعليق ، فتجتمع فى الغد تسميتان متعارضتان دون اليوم .

رجل استأجر بيتاً على أن يسكنه فيه ، فعليه درهم ، وإن أسكن فيه حداداً أو قصاراً ، فعليه درهماً ، فهو جائز ، و قالوا : لا يجوز كذلك لو استأجر دابة إلى الحيرة فبدرهم ، فإن جاوز إلى القادسية فبدرهمين فهو جائز ، و لم يحك خلافاً ، و احتمال الإجماع و الاختلاف ، هما أن المعقود عليه أحد الشيئين ، فكان مجهولاً ولا يشترط الانتفاع ؛ لاستحقاق البدل ؛ لترفع الجهالة عند العمل ، ولأبى حنيفة

درهم ، و إن حمل حنطة فبدرهم ، فهو جائز في قوله الآخر ، و قال يعقوب و محمد - رحمهما الله - : لا يجوز .

رجل استأجر رجلا ليذهب إلى البصرة فيجئ بعياله ، فذهب فوجد بعضهم قد مات ، فجاءت بمن قد بقى ، فله من الأجر بحسابه ، فإن استأجره ليذهب بكتابه إلى فلان بالبصرة ، و يجئ بجوابه ، فذهب فوجد فلانا ميتا ، فرد الكتاب ، فلا أجر له ، و قال محمد - رحمه الله - : له الأجر في الذهاب .

وإن استأجر رجلا ليذهب بطعام إلى فلان بالبصرة ، فوجد فلانا ميتا ، فرد له فلا أجر له في قولهم جميعا .

- رحمه الله - أن الأصل في الإجارة الانتفاع ، فإذا جاء الانتفاع ، لم يثبت الجهالة ، و لئن تحقق وجب المتيقن و هو المقابل بأدنى العملين ، فلا تمكن الجهالة بكل حال .

رجل استأجر رجلا ليذهب إلى البصرة فيجئ بعياله ، فذهب ، فوجد بعضهم قد مات ، فجاء بمن بقى ، فله الأجر بحساب ذلك ، يريد به أن يكونا معلومين ؛ لأنه أوفى بعض المعقود عليه ، وإن استأجره ليذهب بكتاب إلى فلان بالبصرة ، و يجئ بجوابه ، فذهب ، فوجد فلانا ميتا ، فرد الكتاب ، فلا أجر له ، و قال محمد - رحمه الله - : له الأجر في الذهاب .

وإن استأجر ليذهب بطعام إلى فلان بالبصرة ، فذهب ، فوجد فلانا ميتا ، فرد له ، فلا أجر له بالإجماع ، والفرق لمحمد - رحمه الله - أن نقل الطعام عمل يقابله الإجر ؛ لأن في إقامته حرجا ، وقد نقضه ، أما حمل الكتاب ، فليس بعمل يقابله الأجر ؛ ليسره وخفة مؤنته ، وإنما يقابل الأجر بقطع المسافة قد قطعها له في الذهاب ، ولهما أنه قابل الأجر بنقل الكتاب ، وهو الغرض ، وقد نقضه ، فبطل الأجر ، كما في مسألة الطعام .

- باب إجارة العبد -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمه الله - : في رجل استأجر عبداً محجوراً عليه شهراً ، فعمل ، فأعطاه الأجر ، فهو جائز ، وليس للمستأجر أن يأخذه منه .

رجل غصب عبداً فأجر العبد نفسه فأخذ الغاصب الأجر فأكله فلا ضمان عليه و قال ابو يوسف و محمد رحمهما الله هو ضامن و إن وجد المولى الآجر قائماً أخذه و يجوز قبض العبد الأجر في قولهم جميعاً .
رجل استأجر عبداً هذين الشهرين شهراً بأربعة و شهراً بخمسة فهو جائز و الأول منهما بأربعة رجل استأجر عبداً شهراً بدرهمين فقبضه في أول اشهر ثم جاء آخر الشهر و هو أبق أو و مريض فقال أبق أو مرض حين اخذته و قالوا المولى

- باب إجارة العبد -

رجل استأجر عبداً محجوراً عليه شهراً ، فعمل ، فأعطاه الأجر ، فليس للمستأجر أن يأخذ منه ؛ لأنه محجور عما يضره بالمولى ، مأذون فيما ينفع المولى ، والجواز في الابتداء يضر المولى ، والجواز في الانتهاء ينفع المولى ، فوجب القول به ، فإذا جاز ، لم يكن للمستأجر أن يأخذ منه .

رجل غصب عبداً ، فأجر العبد نفسه ، يصح ، ويجوز للعبد قبض الأجر بالإجماع ، فإن قبض الأجر ، فأخذ الغاصب منه الأجر ، فأكله ، لا ضمان عليه ، و قالوا : هو ضامن ، و إن وجد المولى الأجر قائماً أخذه بالإجماع ، لهما أنه أتلف ملك المالك بغير إذنه ، و لأبي حنيفة - رحمه الله - أن الأجر غير محرز في حق الغاصب ؛ لأن العبد ليس بمحرز نفسه عنه ، فلا يكون محرزاً ما في يده ، فلم يكن متقوماً .

رجل استأجر عبداً هذين الشهرين شهراً بأربعة و شهراً بخمسة ، فهو جائز ، و الأول منهما بأربعة ؛ لأنه لما قال : شهراً بأربعة ، انصرف إلى ما يلي الإيجاب ، فتعين للثاني الذي يلي ذلك الشهر .

لم يكن ذلك إلا قبل أن تأتيني بساعة ، فالقول قول المستأجر ، وإن جاء وهو صحيح ، فالقول قول الآجر . والله أعلم .

رجل استأجر عبدا شهر بدرهم ، ثم جاء آخر الشهر ، وهو آبق ، أو مريض فقال : آبق أو مريض ، أو مرض حين أخذته ، وقال المولى : إن يكن ذلك إلا قبل أن يأتيني بساعة ، فالقول المسأجر ، وإن جاء به وهو صحيح ، أو غير آبق ، فالقول قول الآجر ؛ لأنهما اختلفا فى أمر محتمل ، فوجب الترجيح باخل ؛ لأنه يدل على الدوام ظاهرا .

- باب ما يضمن فيه المستأجر و مالا يضمن مما يخالف -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - : فى رجل استأجر دابة إلى الحيرة ، فجاوز بها إلى القادسية ، ثم ردها إلى الحيرة ، فنفقت ، فهو ضامن ، و العارية كذلك .
رجل اكترى حمارا بسرج ، فنزع السرج ، وأسرجه بسرج مثله فلا ضمان عليه ، وإن كان لا يسرج مثله به ضمن ، و إن أوكفه بأكاف يوكف بمثله ، ضمن ، و قال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - يضمن بحساب ذلك .

رجل استأجر رجلا يحمل له متاعا فى طريق كذا ، فأخذ فى طريق غيره يسلكه الناس ، فهلك المتاع ، فلا ضمان عليه ، وإن بلغ ، فله الأجر .

- باب من يضمن المسأجر فيما يخالف و ما لا يضمن -

رجل استأجر دابة إلى الحيرة ، فجاوز بها إلى القادسية ، ثم ردها إلى الحيرة ، فنفقت ، فهو ضامن ، و العارية كذلك ، و ذكر فى الوديعة المودع فإذا خالف فى الوديعة ، ثم عاد الوفاق ، يبرأ عن الضمان ، و قيل : لا فرق بين الوديعة والعارية و الإجارة ؛ لأن وضع المسألة فيهما إذا وقع العقد على الذهاب لا غير ، و فى الوديعة وقع العقد مطلقا .
رجل اكترى حمارا يسرج فنزع ذلك السرج ، و أسرجه بسرج تسرج بمثله الحمر ، فلا ضمان عليه ؛ لأنه لا فرق بينهما ، فيكون إذنا دلالة ، فإن أسرجه بسرج لا يسرج بمثله ، فهو ضامن ؛ لأنه لا يكون إذنا دلالة ، و إن أوكفه بأكاف توكف بمثله الحمر يضمن عند أبي حنيفة - رضى الله عنه - ، و قالوا : لا يضمن قيمة كل الدابة ، و إنما يضمن بقدر الزيادة ؛ لفقد الإذن بتلك الزيادة ، و لأبى حنيفة - رحمه الله - أن الأكاف يستعمل لما لا يستعمل له السرج ، فصار فى حق الدابة مخالفا إلى جنس غير المسمى ، فضمن الكل ، كما إذا أبدل الحديد مكان الحنطة .

وإن حملة في البحر فيما يحمله الناس ، ضمن ، وإن بلغ ، فله الأجر .
 رجل استأجر أرضا ليزرعها حنطة ، فزرعها رطبة ، ضمن ما
 نقصها ، و لا أجر عليه .

رجل دفع إلى خياط ثوبا ؛ ليخيطه قميصا بدرهم ، فخاطه قباء ،
 فإن شاء ضمنه قيمة الثوب ، وإن شاء أخذ القباء ، و أعطاه أجر مثله ،
 و لا يجاوز به درهما . والله أعلم بالصواب .

رجل استأجر حمالا يحمل له متاعا في طريق كذا ، فأخذ طريقا غيره يسلكه
 الناس ، فهلك المتاع لا ضمان عليه ، و إن بلغ ، فله الأجر ، يريد به إذا لم يكن
 بين الطريقين تفاوت ؛ لأنه حيثئذ لا يصح التعين ، لعدم الفائدة ، وإن حملة في
 البحر فيما يحمله الناس ، ضمن ؛ لأن بينهما تفاوتاً فاحشا ، و إن بلغ فله الأجر ؛
 لأنه إذا سلم بقي التفاوت صورة فلا يمنع و جوب المسمى .

رجل استأجر أرضا ليزرعها حنطة ، فزرعها رطبة ، ضمن ما نقصها ، و لا
 أجر عليه ؛ لأن ضررها ظاهر ، بالأرض ، فصار ضامنا غاصبا .
 رجل دفع إلى خياط ثوبا ليخيطه بدرهم ، فخاطه قباء ، فإن شاء ضمنه قيمة
 الثوب ، وإن شاء أخذ القباء ، و أعطى مثله ، و لا يجاوز به درهما بالقباء القرطق
 الذي هو ذو طاق ؛ لأن هذا يشبه القميص ، فكان مخالفا من وجه موافقا من
 وجه ، فإن شاء مال إلى جهة الخلاف ، و إن شاء مال إلى جهة الوفاق ، و روى
 الحسن ، عن أبي حنيفة : أنه يضمن قيمته ، و لا سبيل له على الثوب .

- باب جناية المستأجر -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - :
 فى رجل استأجر ليحمل له دنا من الفرات ، فوقع فى بعض الطريق ،
 فانكسر ، فإن شاء ضمنه قيمته فى المكان الذى حمّله ، ولا أجر له ، و
 إن شاء ضمنه فى الموضع الذى انكسر ، و أعطاه أجره بحساب ذلك ،
 وكل أجير مشترك ضامن لما جنت يده خالف أو لم يخالف ، و ما هلك
 فى يده من غير صنفه ، فلا ضمان عليه ، و لا أجر له ، و قال يعقوب
 و محمد - رحمهما الله - : يضمن ما هلك أيضا .
 قصار حبس ثوبا لأجر ، فله ذلك ، فإن ضاع ، فلا ضمان عليه

- باب جناية المستأجر -

رجل استأجر رجلا ليحمل له دنا من الفرات ، فوقع فى بعض الطريق
 فانكسر ، فإن شاء ضمنه فى المكان الذى حمل قيمته ، والأجر له ، وإن شاء
 ضمنه فى المكان الذى انكسر ، و أعطاه الأجر بحسابه ، وقال زفر والشافعى -
 رحمهما الله - : لا يضمن ؛ لأنه أمره بالفعل مطلقا ، فينظم بنوعية المعيب والسليم،
 و صار كأجير الواحد ، ومعين القصار ، ولنا أن الداخل تحت العقد وهو العمل
 المصلح ؛ لأنه هو الوسيلة إلى الأثر ، وهو المعقود عليه ، و هو العمل المصلح ؛
 لأنه هو الوسيلة إلى الأثر ، و هو المعقود عليه حقيقة ، حتى لو حصل بفعل الغير
 يجب الأجر ، فلم يكن مأذونا فيه بخلاف المعين ؛ لأنه متبرع ، فلا يمكن تقييده
 بالمصلح ؛ لأنه يمتنع عن التبرع ، و فيما نحن فيه يعمل بالأجر ، فأمكن تقييده و
 بخلاف أجير الواحد ؛ لأن المنافع متى صارت مملوكة للمستأجر ، فإذا أمره
 بالتصرف فى ملكه ، صح ، فيصير نائبا منابه ، فصار فعله منقولا إليه ، كأنه فعل
 بنفسه ؛ فلهذا لا يضمنه ، وكل أجير مشترك وهو الذى يعمل لعامة الناس ضامن
 لما جنت يده ، خالف أو لم يخالف على الاختلاف الذى قلنا ، و ما هلك

ولا أجر له ، وإن دق الثوب ، فخرقه ، فهو ضامن .
 رجل استأجر رجلا بخبز ، فله الأجر ، ولا ضمان عليه .
 بيطار بزغ دابة رجل بدائق بأمره ، فنفتت ، أو حجام حجام عبدا
 بأمر مولاه ، فمات ، فلا ضمان عليه . والله أعلم .

فلا ضمان عليه ولا أجر له ، و قالوا : يضمن ما هلك أيضا إن كان بسبب يمكن
 التحرز عنه ، وإمامهما في المسألة عمر وعلى -رضى الله عنهما - (1) ، ولأبي
 حنيفة - رضى الله عنه - أن المقبوض أمانة عنده بدلالة أن الهلاك إن كان بسبب
 لا يمكن التحرز عنه لا يضمن ، والأمين لا يجب عليه الضمان بهلاك الأمانة .
 قصار حبس ثوبا لأجرة ، فله ذلك ، وقال زفر : ليس له ذلك ؛ لأن المبيع
 وقع مسلما إلى المشتري ؛ لاتصاله بملكه ، فلا يستحق البائع الحبس . ولنا أن
 التسليم إلى العين ضرورة إقامته ، ويدل على الرضا بالتسليم ، فإن ضاع
 فلا ضمان عليه ؛ لأن قبل الحبس كان أمانة عنده عند أبي حنيفة ، فكذا بعده ،
 ولا أجر له بهلاك المبيع قبل القبض .

رجل استأجر رجلا ليخبز له في بيته ، فلما أخرجه من التنور ، احترق من
 غير فعله ، فله الأجر ، ولا ضمان عليه ؛ لأنه صح التسليم ؛ لقيام يده على الخبز
 بواسطة قيامها على منزله .

بيطار نزع ، أو حجام حجام ، فحصل الهلاك ، فلا ضمان عليه بالإجماع ، و
 فرق بين هذا ، وبين القصار إذا دق ، فتخرق الثوب ، و الفرق بينهما : أنه
 لا يمكن التحرز عن الدابة ؛ لأنه تبتنى على قوة الطباع ، وضعفها في تحمل الألم ،
 فلا يمكن التقييد بالمصلحة ، ولا كذلك دق الثوب ، ونحوه ؛ لأن قوة الثوب ورقته
 تعرف بالاجتهاد ، فأمكن القول بالتقييد .

- مسائل من كتاب الإجازات لم تدخل في الأبواب -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - : فى رجل استأجر أرضا أو استعارها ، فأحرق الحصاد ، فأحرق شئ فى أرض أخرى ، فلا ضمان عليه .

رجل استأجر رجلا ، فانقضت الإجارة ، فردها على المؤجر ، وإن كانت عارية ، فردها على المستعير ، يعنى حجر الرحا ؛ لأن فى حمل ذلك مؤنة .

خياط أو صائغ قعد فى الحانوت من يطرح عليه العمل بالنصف ، فهو جائز .

رجل استأجر بيتا شهرا بدرهم فكلما سكن يوما ، فعليه الأجر بحسابه ، وكذلك إكراء الإبل إلى مكة ، وإجارة الأرض .

رجل إكترى من رجل إيلا بغير أعيانها إلى مكة ، فكفل له رجل بالحمelan ، فهو جائز ، و له أن يأخذ أيهما شاء بالحمelan .

- باب مسائل متفرقة -

رجل استأجر أرضا أو استعارها ، فأحرق الحصاد ، فأحرق شئ آخر فى أرض أخرى ، فلا ضمان عليه ؛ لأن تحصيل شرط التلف إذ كان بغير التعدى ، لا يحال بالتلف عليه .

رجلا ستأجر رحا ، فنقلها إلى بيت نفسه ، فانقضت الإجارة ، فردها على المؤجر يريد به مؤنة الرد على المؤجر ؛ لأن منفعتة تعود إليه فى الحقيقة ، فيكون ضرر النقص عليه ، وإن كانت عارية ، فردها على المستعير لهذه العلة .
خياط أو صباغ أقعد فى الدكان من يطرح عليه العمل بالنصف ، فهو جائز ، وإن كان الأجر مجهولا ، لأنها شركة ، وليست بإجازة .

رجل استأجر بيتا شهرا بدرهم فكلما سكن يوما فعليه الأجر بحسابه وكذلك كراء الإبل إلى مكة وإجارة الأرض لأن المعقود عليه يسلم شيئا فشيئا ، فيجب أن يسلم الأجر كذلك إلا أنه لا سبيل إلى معرفته حقيقة فاعتبر المراحل فى

رجل استأجر عبداً ، فكفل له بالخدمة ، فهو باطل . والله أعلم .

الكراء إلى مكة والأيام في إجازة الدار والبيت لمعرفته رجل أكثرى من رجل إيلاء
إلى مكة بغير أعيانها فكفل له رجل باخملان فهو جائز و له أن يأخذ باخملان
أيهما شاء والمراد من الحملان الحمل و إنما يجوز هذو الكفالة إذا كانت الإبل بغير
أعيانها لأنه مضمون يمكن استيفاءه من الكفيل .

رجل استأجر عبداً لخدمته فكفل له رجل بالخدمة ، فهو باطل ؛ لأنه لا يمكن
استيفاءه من غيره .

- كتاب المكاتب -

- باب فى الكتابة الفاسدة -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة - رضى الله عنهم - : فى رجل كاتب عبدا على مائة دينار ، على أن يرد المولى عبدا بغير عينه ، فالكتابة فاسدة ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : يقسم المائة دينار على قيمة المكاتب ، وعلى قيمة عبد وسط ، فيظل منها حصة العبد ، يكون مكاتبا بما بقى .
رجل مكاتب عبده على قيمته ، أو كاتبه على شئ بعينه لغيره ، لم يجز .

- كتاب المكاتب -

- باب فى الكتابة الفاسدة -

رجل كاتب عبده على مائة دينار على أن يرد المولى عليه عبدا بغير عينه ، فالكتابة فاسدة ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : هو جائز ، وقسم المائة دينار على قيمة المكاتب ، وقيمة عبد وسط ، فيظل حصة العبد ، و يكون مكاتبا بما بقى ؛ لأن العبد المطلق يصلح أن يكون بدل الكتابة ، و ينصرف إلى الوسط ، فيصلح أيضا أن يكون مستثنى من بدل الكتابة ، و لهما أن العبد لا يمكن استيفاؤه من الدنانير ، و إنما تستنى قيمته والقيمة لاتصلح أن يكون بدل الكتابة ، فكذا لاتصلح أن يكون مستثنى من بدل الكتابة .
رجل كاتب عبده على قيمته ، أو على شئ بعينه لغيره ، لم يجز ، أما الأول ؛ فلأن القيمة مجهولة الجنس ، و القدرة و الجنس الوصف ، و أما الثانى ؛ فلأنه لايفيد مقصوده ، وهو ضرورة أحق بمكاسبه عليه أداء بدل الكتابة من مكاسبه إذا وقعت على شئ بعينه لغيره ، فلا يصير أحق بمكاسبه ، وإن أجاز ففيه روايتان عن محمد - رحمه الله - أنه يجوز ، و روى عن أبى حنيفة - رحمه الله - أنه يجوز .

نصرانى كاتب عبده على خمر ، فهو جائز أيهما أسلم ، فللمولى
قيمة الآخر ، و إذا قبضها ، عتق .

نصرانى كاتب عبده على خمر أو خنزير ، فهو جائز ، يريد به إذا كان مقدارا
معلوما ، فأيهما أسلم ، فللمولى قيمة الخمر ، فإذا قبض القيمة ، يعتق ؛ لأن
الكتابة فى معنى المعاوضة .

- باب فى الحر يكاتب عن العبد أو العبد

يكاتب عن نفسه وغيره -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة - رضى الله عنهم - : فى
حر كاتب عن عبد ، فإن أدى عنه عتق ، وإن بلغ العبد ، فقبل ، فهو
مكاتب .

عبد كاتب عن نفسه ، وعن عبد آخر لمولاه غائب ، فإن أدى
الشاهد عتقا ، وأيهما أدى لم يرجع على صاحبه ، ولا يأخذ المولى
الغائب بشئ ، وإن قبل الغائب ، أو لم يقبل فليس بشئ ، والكتابة
لازمة للشاهد .

- باب فى الحر يكاتب عن العبد أو العبد يكاتب عن نفسه وغيره -

حر كاتب عن عبد ، فإن أداه عتق بحكم الشرط ؛ لأن صورة المسألة أن يقول
الرجل لمولى العبد : كاتب عبدك على ألف درهم على أنى إن أديت إليك ألفا ،
فهو حر ، فإن بلغ العبد ، فقبل ، فهو مكاتب ؛ لأن الكتابة كانت موقوفة على
إجازة ، فإذا أجاز ، صار مكاتبا .

عبد كاتب عن نفسه ، وعن عبد آخر لمولاه غائب ، فليس للمولى أن يأخذ
الغائب بشئ ؛ لأن معنى المسألة أن يقول : كاتبنى بألف على نفسى و على فلان
الغائب ، جعل نفسه أصلا و الغائب تبعا لنفسه فى يكون عليه من الدرك شئ ،
وله أن أن يأخذ الحاضر بكل بدل الكتابة ؛ لأن البدل عليه ، فأيهما أدى عتقا ، و
أما الحاضر ؛ فلأن البدل عليه ، وأما الغائب ، فلأنه محتاج إليه ؛ ليصل العتق ،
فأيهما أدى لا يرجع على صاحبه ، وأما الحاضر ؛ فلأن البدل عليه ، وأما الغائب ؛
فلأنه متبرع ، وإن قبل العبد الغائب أو لم يقبل ، فليس بشئ ، والكتابة لازمة
للشاهد ؛ لأن الكتابة نفذت كذلك من غير قبوله ، فلا يعتبر لقبوله .

أمة كاتبت عن نفسها ، وعن ابنين صغيرين لها ، فهو جائز ، وأيهما أدى ، لم يرجع على صاحبه .

أمة كاتبت عن نفسها ، وعن ابنين لها صغيرين ، فهو جائز ، وأيهما أدى لم يرجع على صاحبه بشئ ؛ لما قلنا .

- باب في العبد بين رجلين يكاتبانه أو يكاتبه أحدهما -

محمد ، عن يعقوب ، أبي حنيفة - رضي الله عنهم - : عبد بين رجلين ، أذن أحدهما لصاحبه أن يكاتب نصيبه بألف ويقبض ، فكتب ، و قبض بعض الألف ، ثم عجز ، فالمال للذي قبض ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : هو مكاتب بينهما ، وما أدى ، فهو بينهما .

جارية بين رجلين كاتبها ، فوطئها أحدهما ، فجاءت بولد ، فادعاه ، ثم وطئها الآخر ، فجاءت بولد ، فادعاه ، ثم عجزت ، فهي أم ولد للأول ، ويضمن هو لشريكه نصف عقرها ، ونصف قيمتها ، ويضمن شريكه عقرها وقيمة الولد يكون ابنه ، وأيهما دفع العقر إلى المكاتبه جاز ، وإن كان الثاني لم يطأها ، ولكن دبرها ، ثم عجزت ، بطل التدبير ، وهي أم ولد للأول ، وضمن لشريكه نصف

- باب العبد بين رجلين يكاتبانه أو يكاتبه أحدهما -

عبد بين رجلين أذن أحدهما لصاحبه أن يكاتب نصيبه بألف ، ويقبض بدل الكتابة ، و قبض بعض الألف ، ثم عجز المكاتب ، فالمال للذي قبض ، وقالوا : هو مكاتب بينهما ، و ما أدى فهو بينهما ؛ لأن عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - الكتابة تتجرى ، فاقترضت على نصيبه ، والإذن بقبض بدل الكتابة إذن للمكاتب بالإداء ، فصار متبرعا على المكاتب بنصيبه من الكسب ، فإذا قبض المكاتب ، سلم كله له ، و عندهما الكتابة لا يتجرى ، فكان الإذن بكتابة نصيبه الكل .

جارية بين رجلين كاتبها ، فوطئها أحدهما ، فجاءت بولد ، فادعاه ، ثم وطئها الآخر ، فجاءت بولد ، فادعاه ، فعجزت ، فهي أم ولد للأول ، و يضمن هو لشريكه نصف قيمتها ، و نصف عقرها ، و يضمن شريكه قيمة الولد ،

عقرها ، و نصف قيمتها ، والولد ولد الأول ، و قال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : إن وطئها أحدهما ، فجاءت بولد ، فادعاه فهو أم ولد له يضمن لشريكه ، فى القياس قول أبى يوسف - رحمه الله - نصف قيمتها ، وفى قول محمد - رحمه الله - الأقل من نصف قيمتها ، ومن نصف ما بقى من بدل الكتابة . و لا يجوز وطئ ولا يثبت نسب الولد ، ولا يكون الولد له بالقيمة ، ويغرم لها العقر فى قولهما .

جارية بين رجلين كاتبها ، ثم أعتقها أحدهما - وهو موسر - ، ثم عجزت ، ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ، و يرجع بذلك عليها ، وقال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : لا يرجع عليها .

و يكون ابنه ، و أيهما دفع العقد إلى المكاتبه جاز ، وهذا كله قول أبى حنيفة - رحمه الله - بناء على أنه لما ادعى أحدهما ولد المكاتبه صح ، وصار نصيبه أم ولد له لا غير ؛ لأن الاستيلاد تقبل التجزى ، إذا وقع فيما لاتقبل النقل ، فإذا ادعاه للآخر ؛ لأن له فيها ملكا من حيث الظاهر ، فإذا عجزت المكاتبه بعد ذلك ، وصارت الكتابة كأن لم تكن ، فتبين أن الجارية كلها أم ولد للأول ، والثانى مغرور ؛ لوجود حده ، و قالوا: الجارية أم ولد للأول ، و يضمن لشريكه فى قول أبى يوسف ، و نصف قيمتها ، وفى قول محمد - رحمه الله - الأقل منه نصف ، ومن نصف ما بقى من بدل الكتابة ، ولا يثبت نسب الولد من الثانى ، و يضمن لها العقر ؛ بناء على أنه لما ادعى أحدهما ولد المكاتبه صح ، وصارت الجارية كلها أم ولد له ، وتنفسخ الكتابة فى حق التملك لا فيما وراءه ، و إن كان الثانى لم يطأها ، ولكن دبرها ، ثم عجزت ، بطل التدبير ، وهى أم ولد الأول ، ويضمن لشريكه نصف عقرها ، ونصف قيمتها ، والولد للأول بالإجماع ، أما عندها ؛ فلما قلنا ، أما عند أبى حنيفة - رحمه الله - ؛ فلأنه تبين بالعجز ، لم يكن له ملك ، والملك شرط صحة التدبير ، بخلاف دعوى الولد .

عبد بين رجلين دبره أحدهما ، ثم أعتقه الآخر - وهو موسر -
 فإن شاء الذى دبره ضمّن المعتق نصف قيمته ، وإن شاء استسعى
 العبد ، وإن شاء أعتق ، فإن أعتقه أحدهما ، ثم دبره الآخر ، لم يكن
 له أن يضمن المعتق ، ويستسعى العبد فى نصف قيمته ، أو يعتق ،
 وقال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : إذا دبره أحدهما ، فعتق
 الآخر باطل ، ويضمن نصف قيمته موسرا أو معسرا ، وإن أعتقه
 أحدهما ، فهو حر كله من قبله و تدبير الآخر باطل ، فإن كان المعتق
 موسرا ضمن نصف قيمته ، وإن كان معسرا ، سعى العبد فى ذلك .

عبد بين رجلين دبره أحدهما ، ثم أعتقه الآخر - وهو موسر - فإن شاء
 الذى دبره ضمّن المعتق نصف قيمته ، وإن شاء استسعى ، وإن شاء أعتق ، وإن
 أعتق أحدهما ، ثم دبره الآخر ، لم يكن له أن يضمن المعتق ، بل يستسعى العبد
 أن يعتق نفسه ، و الولاء بينهما فى الوجوه كلها ، و قالوا: أدبره أحدهما ، فعتق
 الآخر باطل ، ويضمن نصف قيمته موسرا كان أو معسرا ، فإن أعتقه أحدهما ،
 فتدبير الآخر باطل ، ويضمن نصف قيمته إن موسرا ، وإن كان معسرا سعى العبد
 فى ذلك ، وهذه الفصول بناء على أصول قد مرت فى كتاب العتاق من هذا
 الكتاب . والله أعلم .

- باب فى المكاتب يعجز أو يموت فيترك وفاء أولا يترك -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة - رضى الله عنهم - : فى مكاتب عجز ، فقال : أخرونى ، قال : إن كان له مال حاضر أو غائب يرجى قدومه ، آخر يومين أو ثلاثة ، لا يزداد على ذلك ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : لا يرد رقيقا حتى يتوالى عليه نجمان .

مكاتب أجل ، ينجم عند غير سلطان ، فعجز ، فرده مولاه يرضاه ، فهو جائز .

- باب المكاتب يموت أو يعجز -

مكاتب عجز ، فقال : أخرونى ، فإن كان له مال حاضرا أو غائب يرجى وجوده آخره يومين أو ثلاثة لا يزداد على ذلك ، و هو قول محمد - رحمه الله - وقال أبو يوسف - رحمه الله - : لا يرد رقيقا حتى يتوالى عليه نجمان ، وأصله أن المكاتب إذا أخل بنجم كان للمولى حق الفسخ فى قولهما إلا أن يكون له مال حاضر أو غائب ، فيؤخر ؛ لما قلنا (1) ، و لا يزداد عليه ، و قال أبو يوسف - رحمه الله - : لا تفسخ حتى يتوالى عليه نجمان ؛ لقول على - رضى الله عنه - : (إذا توالى على المكاتب نجمان ، رد فى الرق) (2) ، و لهما أنه لما مضى النجم ، صار كأنه كوتب على ذلك القدر حالا ، ولو كان كذلك لا يؤخر زيادة على ما قلنا ، كذا هذا ، والحديث يختلف الصحابة فيه ، فلا يكون قول البعض حجة على الباقيين .

(1) (ما قلنا) فى الأصل .

(2) أخرجه الزيلعي ، فقال : أخرجه ابن أبي شيبة فى مصنفه من طويق حصين الحارثي به . فقال : قال علي : إذا تابع على المكاتب لنجمان ، فلم يؤد نجومه ، رد فى الرق ، انتهى . ورواه البيهقي من حديث الحارث عن علي . (نصب الراية : ج 4/ص 146) .

مكاتب اشترى ابنه ، ثم مات ، وترك وفاء ، ورثه ابنه ، وكذلك
إن كان هو وابنه مكاتين كتابة واحدة .

مكاتب مات وله من حرة ، وترك دينار فيه وفاء بكتابته ، فجنى
الولد فقضى به على عاقلة الأم ، لم يكن ذلك قضاء بعجز المكاتب ، و
إن اختصم موالى الأم وموالى الأب فى ولانة ، فقضى به إلى موالى
الأم ، فهو قضاء بالعجز .

مكاتب أدى إلى مولاه من الصدقات ، ثم عجز ، فهو طيب
للمولى .

عبد جنى ، فكاتبه المولى ، ولم يعلم بالجناية ، ثم عجز ، فإنه يدفع

مكاتب أدخل ، بنجم عند غير السلطان ، فعجز ، فردّه مولا له برضا ، فهو
جائر ؛ لأن الكتابة تحتل الفسخ بالتراضى من غير عذر ، فعند العذر أحق .
مكاتب اشترى ابنه ، ثم مات ، وترك وفاء ، ورثه ابنه ؛ لأنه لما أدى بدل
الكتابة ، حكم بعق المكاتب فى آخر جزء من أجزائه حياته ، فحكم بعق ابنه فى
ذلك الوقت ؛ لأنه تابع له ، فهذا حر مات عن ابن حر ، فيرثه ، ولذلك إن كان
هو وابنه مكاتين كتابة واحدة ؛ لأن كليهما كشخص واحد ، فإذا حكم بعق
أحدهما فى وقت ، يحكم بعق الآخر فى ذلك الوقت .

مكاتب مات وله ولد من حرة ، وترك ديناً وفاء بمكاتبته ، فجنى الولد ،
فقضى به على عاقلة الأم ، لم يكن ذلك قضاء بعجز المكاتب ؛ لأن القاضى قرر
حكم الكتابة ؛ لأن من قضيته قيام الكتابة ؛ لأن من قضيته قيام الكتابة أن تكون
الولد ملحقاً بمولى الأم ، والعقل عليهم ، مع احتمال أن يعق الأب ، فيجز الولاء ،
ولو اختصم مولى الأم ومولى الأب فى ولاية لمولى الأم ، فهو قضاء بالعجز ؛ لأن
الاختلاف فى نفس الولاء راجع إلى قيام الكتابة وانتقاضها ؛ لأن الولاء لا يستقر
إلا بناء على ذلك ، وهو فصل مجتهد فيه ، فينفذ .

أو يفدى ، وكذلك مكاتب جنى ، فلم يقض به حتى عجز ، وإن قضى به عليه فى كتابته ، فهو دين يباع فيه ، رجع أبو يوسف - رحمه الله - . والله أعلم .

مكاتب أدى إلى مولاه من الصدقات ، ثم عجز ، فهو ضيب للمولى ؛ لأنه تبدل الملك ، وبعد تبدل الملك تحل الصدقة للغنى و الها شئى ، أصله حديث (1) بريرة - رضى الله عنها - (2) .

عبد جنى فكاتبه المولى ولم يعلم بالجناية ، ثم عجز ، فإنه يدفع ، أو يفدى ؛ لأنه زال المانع من الدفع قبل انتقال الحق عن الرقبة ، فوجب الدفع أو الفداء ، وكذلك مكاتب جنى ، ولم يقض به حتى عجز ، وإن قضى عليه فى كتابته ، ثم عجز ، فهو دين يباع فيه ، وهذا قول أبى حنيفة - رحمهما الله - ، وهو قول أبى يوسف الآخر ، وكان إذا عجز قبل القضاء يبع فيه أيضا ، وهو قول زفر - رحمه الله - ؛ لأن المانع من الدفع قائم عند الجناية ، وهو الكتابة ، فصار مالا بنفس الوقوع كجناية المدبر ، ولنا أن المانع من الدفع قابل للزوال ، فلما تردد ، لم يثبت الانتقال إلا بقضاء ، أو رضا ، ولا كذلك التدبير .

(1) أخرجه الزيلعي ، فقال : أخرجه البخاري ومسلم عن عائشة ، قالت : كان فى بريرة ثلاث سنن : عتقت فخيرت ، وقال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : ((الولاء لمن أعتق)) ، ودخل النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وبرمة على النار ، فقرب إليه خبز ، وإدام البيت ، فقال : ((ألم أر البرمة)) ؟ فقيل : لحم تصدق به على بريرة ، وأنت لا تأكل الصدقة ، قال : ((هوها صدقة ، ولنا هدية)) . انتهى . (نصب الراية : ج4/ص 147) .

(2) بريرة - رضى الله عنها - ، سبق التعريف بها .

- باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله و ما لا يجوز -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - :
مكاتب اشترط عليه أن لا يخرج من الكوفة إلا بإذن سيده ، فله أن
يخرج استحسانا .

مكاتب كاتب عبده جاز ، وإن أعتقه على مال أو باعه نفسه منه ،
لم يجز ، وإن زوج أمته ، جاز ، وإن زوج عبده ، لم يجز ، وكذلك
الأب ، والوصى في رقيق الصغير ، فأما المأذون ، فليس له شيء من
ذلك ، وهو قول محمد - رحمه الله - وقال أبو يوسف - رحمه الله - :
للمأذون أن يزوج أمته .

مكاتب تزوج بإذن مولاه امرأة زعمت أنها حرة ، فولدت منه ،
ثم استحققت ، فأولادها عبيد ، ولا يأخذهم بالقيمة ، وكذلك العبد
يأذن له المولى في التزويج .

مكاتب وطئ أمة على وجه الملك بغير إذن المولى ، ثم استحققت ،

- باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله و ما لا يجوز -

مكاتب اشترط عليه أن لا يخرج من الكوفة ، فله أن يخرج استحسانا ؛ لأن
هذا شرط يخالف موجب العقد ، وهو استحقاق بدء ، فيبطل ، ويصح العقد .
مكاتب كاتب عبده أو زوج أمته ، فهو جائز ؛ لأنه من جملة الاكتسابات ،
فيملكه المكاتب ، ولو أعتقه على مال أو باع نفسه ، أو زوج عبده ، لم يجز ؛
لأنه ليس من الاكتسابات ، وكذلك الأب ، والوصى في رقيق الصغير بمنزلة
المكاتب ؛ لأنه يملك الاكتسابات ، والعبد المأذون لا يملك شيئا من ذلك ، وهو
قول محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : يملك أن يزوج أمته
اعتبارا بالمكاتب ، ولهما أن المأذون يملك ما هو من التجارة ، وهذا ليس من
التجارة ، بخلاف المكاتب ، فإنه مأذون في الاكتساب .

فعليه العقر ، و يؤخذ به فى الكتابة ، وإن وطئها على وجه النكاح ، لم يؤخذ به حتى يعتق ، وكذلك المأذون له .

مكاتب اشترى جارية بيعا فاسدا ، فوطئها ، ثم ردها ، أخذ بالعقر فى الكتابة ، و كذلك العبد المأذون .

مكاتب تزوج امرأة بإذن مولاه زعمت أنها حرة ، فولدت منه ، ثم استحققت فأولاده عبيد ، ولا يأخذهم بالقيمة ، و كذلك العبد ، وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف - رضي الله عنهما - ، وقال محمد - رحمه الله - : أولادها أحرار بالقيمة يؤديها إليه إذا عتق ، ذكر قوله فى الأصل ؛ له أن العبد شارك الحر فى سبب هذا الحق ، وهو الغرور ، فشاركه فى الحكم ، فلهما أن هذا ولد ولد بين رقيقين ، فيكون رقيقا ، كما لو كان عالما ، بحالها ، هو قوله بأنه شارك الحر فى سبب هذا الحق ، وهو الغرور ، قلنا : بلى ، ولكن حكم الشرع فى الأصل أنه نظر للمغرور بإتقاء مائه على الحرية ، بترجيح مائه على ماء المرأة ، و هاهنا لو وجب العتق لوجب إثباته ابتداء ، و ليس إذا وجب الترجيح بمعنى ما يدل على جواز الإثبات ابتداء بذلك المعنى .

مكاتب وطئ أمة على وجه الملك بغير إذن المولى ، ثم استحقها رجل ، فعليه العقد يؤخذ به فى المكاتب ؛ لأن هذا مهر وجب بسبب الشراء ؛ لأنه لولا الشراء ؛ لوجب الحد ، فصار هذا المال من توابع التجارة ، فيستحق بها كالعارية ، و إن وطئها على وجه النكاح ، لم يؤخذ به حتى يعتق ؛ لأنه من توابع التجارة ، و ليس من باب الكسب ، فلم يكن التزامه داخلا فى ولاية المكاتب بغير إذن المولى ، فصار كدين الكفالة ، و كذلك المأذون بمنزلة المكاتب بغير إذن المولى .

مكاتب اشترى جارية بيعا فاسدا ، ثم وطئها ، و ردها ، أخذ بالعقر فى المكاتب ، و كذلك المأذون ؛ لما قلنا .

- مسائل من كتاب المكاتب لم تشاكل ما فى الأبواب -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة - رضى الله عنهم - : أم

ولد كاتبها مولاها ، ثم مات ، عتقت ، وبطلت الكتابة .

أم ولد النصرانى أسلمت ، فعليها أن تسعى فى قيمتها .

رجل قال لعبده : قد جعلت عليك ألفا تؤديها إليّ نجوما ، أو نجم

كذا ، أو آخره كذا ، فإذا أديتها ، فأنت حر ، وإن عجزت ، فأنت

رقيق ، قال : هذه مكاتبه .

رجل كاتب عبده على ألف إلى سنة ، ثم صالحه على خمسمائة

معجلة ، فهو جائز .

- باب مسائل متفرقة -

أم ولد كاتبها مولاها ، ثم مات ، عتقت ، وبطلت الكتابة ، وسقط بدل

الكتابة ؛ لأن بدل الكتابة إنما يجب إذا عتقت بالكتابة ، وهنا عتقت بالاستيلاد

عليها ، فلا يجب عليها بدل الكتابة .

أم ولد النصرانى إذا أسلمت ، يقضى عليها بأن تسعى فى قيمتها ، فتعتق قال

زفر - رحمه الله - : تعتق فى الحال ، وعليها السعاية فى قيمتها ؛ لأن الإسلام

أوجب إزالة الرقبة عن ملكه فى الحال ، وقام الإعتاق مقامه ، فوجب تعجيله ، و

لنا أن الإزالة وجبت بطريق النظر هاهنا فى الكتابة ، فوجب تعيينها .

رجل قال لعبده : قد جعلت عليك ألفا تؤديها إلى نجوما أو لها نجم كذا ، فإذا

أديتها ، فأنت حر ، وإن عجزت فأنت رقيق ، فهذه مكاتبه جائزة ؛ لأنه أتى

بتفسير الكتابة .

رجل كاتب عبده على ألف درهم إلى سنة ، ثم صالحه على خمسمائة

معجلة ، فهو جائز ؛ لأن الاعتياض فى الأجل ربا من وجه ، وشرأؤه من المكاتب

مريض كاتب عبده على ألفين إلى سنة ، وقيمته ألف ، ثم مات ، فلم
يجز الورثة ، فإنه يؤدي ثلثي الألفين حالا ، و الثلث إلى الأجل ، و يرد
رقيقا ، و هو قول أبي يوسف - رحمه الله - ، و قال محمد - رحمه الله
- : يؤدي ثلثي القيمة حالا ، و الباقي إلى الأجل ، وإلا رُدَّ رقيقا .
وإن كاتبه على ألف إلى سنة ، و قيمته ألفان ، أدى ثلثي القيمة حالا ،
أو يرد رقيقا في قولهم جميعا . والله أعلم .

شراء من وجه ، والربا يجزى في الشراء ، فإذا كان هذا شراء من وجه ، وربا من
وجه ، فلم يعتبر .

مريض كاتب عبد على ألفين إلى سنة ، وقيمته ألف ، ثم مات ، فلم تجز
الورثة ، فإنه يؤدي ثلثي الألفين حالا ، والباقي إلى أجله ، أو يرد رقيقا ، و هذا
قول أبي يوسف - رحمه الله - ، وقال محمد - رحمه الله - : يؤدي ثلثي القيمة
حالا ، و الباقي إلى أجله ، أو يرد رقيقا ؛ لأن للمكاتب أن يكاتب على ألف ،
ولا يوجب ما زاد عليها ، فإذا كان له أن أن يترك ما زاد عليه ، كان له أو يُوخر
بالطريق الأولى ، و لهما أن البدل كله بدل الرقبة ، فصار ، كان الرقبة قيمتها ألف
درهم ، فإذا أجل صح في ثلثه ، فإن كاتبه على ألف إلى سنة ، و قيمته ألفان أدى
ثلثي الألفين ، أو يرد رقيقا بالإجماع ؛ لأنه تبرع بالألف ، وأخرا ألفا أخرى ،
وهو في معنى التبرع ، فيصح في الثلث .

- كتاب المأذون -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - : قال
 ليس للمأذون ، ولا للمكاتب أن يقرضا ، فإن فعلا ، فهو باطل .
 رجل قدم مصرا ، فقال : أنا عبد فلان ، فاشترى ، و باع ، لزمه
 كل شئ من التجارة ، إلا أنه لا يباع حتى يحضر مولاه ، فإن حضر و
 قال : هو مأذون بيع في الدين .
 جارية أذن لها مولاه في التجارة ، فاسدانت أكثر من قيمتها ، ثم
 دبرها المولى ، فهي مأذون لها على حالها ، و المولى ضامن قيمتها
 للغرماء ، و إن و طنها المولى ، فجاءت بولد ، فأدعاه ، و لم يدبرها ،
 فهذا حجر عليها ، و يضمن المولى قيمتها .

- كتاب المأذون -

ليس للمأذون ولا للمكاتب أن يقرضا ، فإن فعلا ، فهو باطل ؛ لأنه تبرع .
 رجل قدم مصرا ، فقال : أنا عبد لفلان ، فاشترى ، و باع ، لزمه كل شئ
 من التجارة إلا أنه لا يباع حتى يحضر المولى ، فإن حضر مولاه ، فقال : هو مأذون
 بيع بالدين ، و إلا فلا ؛ لأن رقبته ملك الملك ، وليس بحق له ، فلا تقبل قوله فيه ،
 بخلاف كسبه ؛ لأنه حقه .
 جارية أذن لها مولاه في التجارة ، فاستدانت أكثر من قيمتها ، ثم دبرها
 المولى ، فهي مأذونة لها على حالها ؛ لأنه ليس بحجر دلالة ، فتبقى مأذونة والمولى
 ضامن لقيمتها للغرماء ؛ لأنه أتلف حقهم بالتدبير ، ولو وطنها ، فجاءت بولد ،
 فأدعاه ، فهذا حجر عليها دلالة ، و يضمن قيمتها للغرماء ؛ لما قلنا .
 عبد مأذون باع عبدا بألف ، و حط من الثمن شيئا يحط التجار مثله في
 العيب ، فهو جائز ؛ لأن هذا من فعل التجارة ، و إن كان من غير عيب لا يجوز ؛
 لأنه تبرع لا يحتاج إليه التجار .

مأذون باع عبدا بألف ، ثم حط من الثمن شيئا يحط التجار مثله
فى العيب ، فهو جائز .

مأذون عليه دين باعه المولى من رجل ، وأعلمه بالدين ، فللغرماء
أن يردوا البيع ، يريد به : إذا لم يصلوا إلى الثمن ، فإن كان البائع
غائبا ، فلا خصومة بينهم وبين المشتري ، وهو قول محمد - رحمه الله ،
وقال أبو يوسف - رحمه الله - : المشتري خصم ، ويقض لهم بدينهم .
والله أعلم .

مأذون عليه دين باعه المولى من رجل ، وأعلمه بالدين ، فللغرماء أن يردوا البيع ،
و تأويله : إذا كانوا لا يصلوا إلى الثمن ، أما إذا وصل إليهم الثمن ، و ليس فى
البيع محابة ، ليس لهم ذلك ، فإن كان البائع غائبا ، فلا خصومة بينهم وبين
المشتري ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - :
المشتري خصم ويقضى لهم بدينهم ؛ لأنه يدعى الملك لنفسه فى هذا العبد ، فيكون
خصما لمن ينازعه فيه [كما فى دعوى العين] (1) ، ولهما أنه لا فائدة فى جعله
خصما ؛ لأننا إذا جعلنا خصما لهم ، ونقضوا البيع ، يعود العبد إلى ملك البائع ،
ولا يمكن بيعه فى ديونه ؛ لأن البائع غائب ، وفى بيعه قضاء على الغائب ، وإنه
باطل .

(1) زيادة (ك) .

- كتاب الغصب -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حميفة - رضي الله عنهم - : في رجل غصب عبدا ، فباعه ، فضمنه المولى قيمته ، جاز بيعه ، وإن أعتقه الغاصب ، ثم ضمن القيمة ، لم يجز عتقه . وإن غصب عبدا ، فباعه ، فأعتقه المشتري ، ثم أجاز المولى البيع ، جاز العتق في قول أبي حميفة وأبي يوسف - رحمهما الله - ، وقال محمد - رحمه الله - : لا يجوز عتقه . وكل شيء من مكيل ، أو موزون فلم يقدر على مثله ، فعلى الغاصب قيمته يوم يختصمون ، فإن لم يكل ، ولم يؤزن فعليه قيمته يوم غصب .

رجل غصب ساحة ، وأدخلها في بنائه ، فهذا استهلاك ، وعليه القيمة .

- كتاب الغصب -

رجل غصب عبدا ، فباعه ، فضمن المولى قيمته ، جاز بيعه ، فإن أعتقه ، ثم ضمن القيمة ، لم يجز عتقه ؛ لأن الملك الثابت بالغصب ناقص ، فكفى للملك البيع دون العتق ، وكل شيء غصب من المكيل ، والموزون فلم يقدر على مثله ، فعلى الغاصب قيمته يوم يختصمون ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : يوم الغصب ، وقال محمد - رحمه الله - : يوم الانقطاع ، فإن كان حمالا يكالأ ولا يؤزن ، فعليه قيمته يوم غصب بالإجماع ؛ لمحمد - رحمه الله - أن الغاصب إنما يخرج من أن يكون موجبا للمثل ، ويصير موجبا للقيمة يوم الانقطاع ، فيعتبر قيمته يومئذ ، ولأبي يوسف - رحمه الله - أن الضمان يجب بالغصب ، فيجب اعتبار القيمة يوم المثل ، ولأبي حميفة - رضي الله عنه - أن وهم الوجود كفى بإبقائه موجبا لرد المثل ، وإنما ينقطع حقه بالقضاء ، فيعتبر قيمته يوم القضاء .

رجل غصب عبد ، فاستغله ، و نقصته الغلة ، فعليه النقصان ، و يتصدق بالغلة ، و إن اغتصب أرضا ، فزرعها كرا ، و نقصتها الزراعة ، وأخرجت ثلاثة أكرار ، فإنه يغرم النقصان ، و يأخذ رأس ماله ، و يتصدق بالفضل .

رجل غصب عبدا ، فغيبه ، فأقام المغصوب منه بينة بقيمة العبد ، فأخذها ، ثم ظهر العبد ، فإن شاء المولى رد القيمة ، وأخذ العبد ، و إن شاء سلمت له القيمة ، و مسلم العبد للغاصب .

رجل غصب ساحة ، فأدخلها فى بنائه ، ينقطع حق المالك ؛ لأنه استهلاك ، وعليه القيمة ، خلافا للشافعى - رحمه الله - ؛ لأن العين باق ، فيبقى على ملكه ، و لامعتبر فعله ؛ لأنه محذور ، فلا يصلح سببا للملك ، و صار كما إذا ذبح الشاة المغصوبة ، و سلخها ، و أدبها ، و لنا أن فيما ذهب إليه إضرارا بالغاصب بنقض بنائه الحاصل من غير خلف ، و ضرر المالك فيما ذهبنا إليه مجبور بالقيمة ، فصار كما إذا خاط بالخيط المغصوب بطن جاريته ، أو أدخل اللوح فى سفينة .

رجل غصب عبدا ، و استغله ، فنقصته الغلة ، فعليه النقصان ؛ لأنه أتلّف بعض ماليته ، و يتصدق ؛ لأنه وإن ملك الغلة ، فقد ملك بملك الغير ، فكان هذا أشر من ربح ما لم يضمن .

وإن غصب أرضا ، فزرعها كرا ، فنقصتها الزراعة ، و أخرجت ثلاثة أكرار ، فإنه يغرم النقصان ؛ لما قلنا ، و يأخذ رأس ماله ، و يتصدق بالفضل ؛ لما قلنا .

رجل غصب عبدا ، فغيبه ، فأقام المغصوب منه بينة بقيمة العبد ، فأخذها ، ثم ظهر العبد ، فإن شاء المولى رد القيمة ، و أخذ العبد ، و إن شاء سلمت له القيمة ، و أصله أن المضمونات يملك عند أداء الضمان مستندا إلى وقت الغصب ، وقال الشافعى - رحمه الله - : لا تملك ؛ لأن الغصب عدوان محض ، فلا يصلح سببا للملك ، كما فى المدبر ، و لنا أنه ملك البدل بكماله والمبدل ؛ لأنه غير للنقل لحق المدبر ، نعم قد يفسخ التدبير بالقضاء ، و لكن البيع بعده يصادف القين .

رجل غصب ألفا ، و اشترى بها جارية ، فباعها بألفين ، و اشترى بألفين جارية ، وباعها بثلاثة آلاف ، فإنه يتصدق بجميع الربح ، وإن اشترى بالألف جارية تساوى ألفين ، فوهبها ، أو طعاما ، فأكله ، لم يتصدق منه بشئ .

رجل غصب جارية ، فزنى بها ، ثم ردها ، فحبلت ، فماتت فى نفاسها ، فإنه يضمن قيمتها يوم علقت ، و لا ضمان عليه فى الحرية ، و قال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : لا يضمن فى الأمة أيضا . مسلم غصب مسلما حمرا ، فخللها ، أو جلد ميتة ، فدبغه ،

رجل غصب ألفا ، فاشترى بها جارية ، فباعها بألفين ، ثم إنه اشترى بألفين جارية تساوى ألفين ، فباعها بثلاثة آلاف ، فإنه يتصدق بجميع الربح ، و أصل هذا أن الغاصب ، والمودع إذا تصرف ، و ربح ، يتصدق به عند أبى حنيفة و محمد - رحمهما الله - ، و عند أبى يوسف - رحمه الله - لا ؛ لأن الربح حصل على ملكه و ضمانه ، و لهما أن التعدى ليس من أسباب الملك ، وإنما يصير سببا بطريق الاستناد ، فثبت شبهة عدم الملك وقت التصرف ، و التصدق حكم تبتنى على الشبهات ، و ظاهر هذه العبارة يدل على أنه أشار إليها ، ونقد منها . و لو اشترى بالألف جارية تساوى ألفين ، فوهبها ، أو طعاما ، فأكله ، لم يتصدق بشئ ؛ لأن الربح لا يبين عند إتحاد الجنس .

رجل غصب جارية ، فزنى بها ، ثم ردها ، فحبلت ، و ماتت فى نفاسها ، فإنه يضمن قيمتها يوم علقت ، و لا ضمان عليه فى الحرية ، و قالوا : لا يضمن فى الأمة أيضا ؛ لأن الرد قد صح ، فوجب له البراءة مطلقا ، ولأبى حنيفة أن الرد ، لم يصح ؛ لأن الأخذ وجد ، و ليس بها سبب يقضى إلى التلف وجد بها ذلك ، فلم يكن الرد مثل الأخذ ، فلا يصح بخلاف الحرية ؛ لأنها لاتضمن بالغصب ؛ لتبقى ضمان الأخذ عند فساد الرد ، مسلم غصب من مسلم حمرا ، فخلله فلصاحب الخمر أن يأخذ الخل بغير ثمن ؛ لأن التحليل بمنزلة الغسل ، فلا يضاف

جاز لصاحب الخمر أن يأخذ الخل بغير شيء ، و يأخذ جلد الميتة ، و
يرد عليه ما زاد الدباغ فيه ، و إن استهلكهما ، ضمن الخل ، و لم
يضمن قيمة الجلد ، و قال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - :
يضمن قيمة الجلد ، و يعطى ما زاد الدباغ فيه .

إليه المالية و تقوم و جواب الكتاب محمول على التحليل بغير علاج ، فإن غصب
جلد ميتة ، و دبغ ، فلصاحب الجلد أن يأخذه مدبوغا ، و يرد عليه ما زاد الدباغ
فيه ؛ لأن الدباغ لما كان بمنزلة الغسل صار بمنزلة الذكي في حق الزيادة ، فنظرنا
إلى قيمته ذكيا ، و إلى قيمته ما زاد عليه ، فضمناه الزيادة ، و جواب الكتاب محمول
على الدباغة بشيء متقوم ، فإذا استهلكهما يضمن الخل ، ولا يضمن الجلد ، و
قالا : يضمن قيمة الجلد مدبوغا ، و يعطى ما زاد الدباغ فيه ، لهما أن الجلد مال
متقوم للمالك ، فيضمنه الغاصب بالإتلاف كاخل ، و لأبي حنيفة - رحمه الله -
أن مالية الجلد و تقومه تابع بما زاد الدباغ فيه ؛ لأن ظهر المالية مضاف إلى الدباغ
ولا يضاف مالية الدباغ إلى مالية الأصل بحال ، و الأصل غير مضمون عليه بقيمته
فكان التابع ملحقا به ، و لا كذلك الخل .

- كتاب الشفعة -

قال : و ما ذكر محمد - رحمه الله - في كتاب الشفعة إلا مسألة واحدة ، و
قد مرت في كتاب البيوع من هذا الكتاب .

- كتاب المزارعة -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمه الله - قال : المزارعة فاسدة في سقى الأرض وكريها ، ولم تخرج شيئا ، فله أجر مثله ، وفي قياس قول من أجاز المزارعة : لا تجوز حتى تكون الأشياء ، يعني الآلات من الذى أخذ الأرض ، أو من صاحب الأرض . والله أعلم .

- كتاب المزارعة -

المزارعة فاسدة ، فإن قبض الأرض ، فكريها ، فلم يخرج شيئا ، فله أجر مثله .
وقالا: المزارعة جائزة ؛ لأن النبي - عليه السلام - (1) دفع الأراضى إلى أهل خير مزارعة (2) ، وبها جرى التعامل بين الصحابة والتابعين وجماعة المسلمين ، ولأبي حنيفة - رضي الله عنه - نهى النبي - عليه [الصلاة و] (3) السلام - عن المحاقلة (4) ، وهى المزارعة ؛ ولأن المزارعة تنعقد إجارة بالإجماع ؛ ولهذا شرط تقدير المدة ، بخلاف الشراكة ، ولاوجه إلى تجويزها بطريق الإجارة ؛ لأن الإجارة معدومة ، مجهولة ، وفعل النبي - [صلى الله عليه وسلم] (5) بأهل خير محمول على أنه كان خراج مقاسمة ، ثم قال أبو حنيفة - رحمه الله - فى قياس قول من أجاز المزارعة : لا يجوز حتى يكون للأشياء كلها من قبل صاحب الأرض ، أو من قبل العامل ؛ ليكون الاستحقاق بالعمل أو بالأرض ، فإنه مشروع ، فأما إذا كان البدر من جهة العامل ، والبقر على صاحب الأرض ، فلايجوز بالإتفاق ؛ لأن الخارج يخرج على ملك العامل ؛ لأنه من بذره ، ثم يستحق ما يستحق صاحب الأرض بالأرض والبقر جميعا ، والاستحقاق بالبقر غير مشروع ، وأما إذا كان البدر من قبل صاحب الأرض ، وشرط البقر على العامل ، يجوز عندهما ؛ لأن العامل يستحق بالعمل ، واشترط البقر عليه اشتراط عمل جيد ، والاستحقاق بالعمل مشروع .

(1) (صلى الله عليه وسلم) فى النسخ الأخرى .

(2) قال الزيلعي : أخرجه الجماعة إلا النسائي ، عن نافع عن ابن عمر به ، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عامل أهل خير بشرط ما يخرج منها من الثمر ، أو زرع ، وفي لفظ : لما فتحت خير سأل اليهود رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يقرهم فيها على أن يعملوا على نصف ما يخرج منها من الثمر والزرع ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

.....

= وسلم - : ((نفرکم فیہا علی ذلك ماشئنا)) . واقتصر الحديث . (نصب الراية : ج 4 / ص 178) .

(3) زیادة الخقق .

(4) اخذت أحره الريلعي ، فقال : أحره الحاري ومسلم في صحيحهما من طريق اس عباس به ، قال : نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن المحاقلة والمزابة . انتهى . (نصب الراية : ج 4 / ص 12) .

(5) (عليه السلام) في نقيه السح .

- كتاب الخراج -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمه الله - : في أرض الخراج على كل جريب يصلح للزراعة درهم ، قفيز وعلى الكرم عشرة دراهم ، وعلى الرطبة خمسة دراهم ، وعلى الزعفران ما تطيق ، ومن لم يؤخذ منه خراج رأسه حتى مضت السنة ، لم يؤخذ به .

- كتاب الخراج -

قال محمد في أرض الخراج : على كل جريب للزراعة درهم قفيز ، وعلى جريب الكرم عشرة دراهم ، وعلى جريب الرطبة خمسة دراهم ، كذلك فعله عمر - رضي الله عنه - سواد العراق ، بعث عثمان بن حنيف (1) حين فتح سواد العراق (2) ، وجعل حذيفة (3) عليه مشرفا ، فمسح ، ووضع على ذلك ما قلنا ، وما يصلح للزعفران يوضع عليه ما تطيق ؛ لأنه ليس فيها توطيف عمر - رضي الله عنه - وقد مر في كتاب الزكاة من هذا الكتاب . ومن لم يؤخذ منه خراج رأسه حتى مضت السنة ، قال في الأصل : وجاءت سنة أخرى ، لم يؤخذ منه ، وقالوا : يؤخذ به ؛ لأن سببه الكفر ، وإنه يتغلظ بطول المدة ، ولأبي حنيفة أن هذه عقوبة ، فإذا اجتمعت تداخلت كل الحدود ، واختلف المشايخ في قول محمد - رحمه الله - :

(1) الحديث سبق تخريجه .

(2) عثمان بن حنيف بن وهب الأنصاري الأوسي ، له صحبة ، ولاء عمر بن الخطاب السواد ، وكان أميرا شريفا ، وبقي إلى زمن معاوية . (تاريخ الإسلام للنهي : ج4/ص80 ، الاستيعاب : ج3/ص89-90 ، التاريخ الكبير : ج7/ص209-210 رقم : 2192) .
(3) حذيفة بن اليمان ، يكنى أبا عبد الله ، واسم اليمان هو حسيل بن جابر ، واليمان لقب ، كان من كبار الصحابة ، وشهد نهاوند وأخذ الراية بعد النعمان ، وفتح على يده همدان وغيرها ، مات سنة ست وثلاثين . (الاستيعاب : ج1/ص334-335 رقم : 492) .

وقال يعقوب ومحمد - رحمهما الله - : يؤخذ به ، وإن مات عند تمام السنة ، لم يؤخذ به في قولهم ، وكذلك إن مات في بعض السنة . والله أعلم بالصواب .

حتى جاءت سنة أخرى ، قال بعضهم : معناه حتى مضت حتى يتحقق اجتماعهما ؛ لأنها تجب عند آخر الخول ، وقال بعضهم : معناه دخول أولها ، وهو المذكور هنا نصا ؛ لأنها تجب في أول الخول ، وإنما مضى الخول للتأجيل والتخفيف عند أبي حنيفة - رحمه الله - ، وإن مات في بعض السنة ، أو عند تمام السنة ، لم يؤخذ بالإجماع ، وأما إذا مات قبل تمام السنة ، فقد مات قبل الوجوب عندهما ، وبعد الوجوب عند أبي حنيفة - رحمه الله - على ما بيناه آنفا ، وإن كان قبل الوجوب ، فلا شبهة فيه ، وإن كان بعد الوجوب ، فيبطل بالموت عندنا ، خلافا للشافعي - رحمه الله - ؛ لأنها وجبت بدلا عن العصمة ؛ أو عن السكنى ، وقد وصل إليه المعوض ، فلا يسقط عنه العوض بهذا العارض ، كما في الأجرة ، والصلح عن دم العمد ، ولنا أنها وجبت عقوبة على الكفر ، ولهذا سميت جزية ، وهي الجزاء واحد ، وعقوبة الكفر لا تقام بعد الموت ؛ لأن شرع العقوبة في الدنيا لا يكون إلا لدفع الشر ، وقد اندفع بالموت .

- كتاب الذبائح -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رحمه الله - : لا بأس بالذبح
 فى الحلق كله ، ووسطه ، وأعلاه ، وأسفله ، وبالجزور إذا ذبح
 والبقرة إذا نحرنا ، ولا يستحب هذا الفعل .
 شاة ذبحت من قفاها ، فقطع الأوداج والحلقوم قبل أن يموت ،
 فلا بأس بأكلها ، وإن ماتت قبل ذلك لم يؤكل .
 ظفر منزوع ، أو قرن ، أو عظم ، أو سن منزوعة ذبح به ، فأنهر
 الدم ، وأفرى الأوداج ، لم يكن بأكله بأس ، وأكره هذا الذبح .
 وإن ذبح

- كتاب الذبائح -

قال : بأس بالذبح فى الحلق كله ، ووسطه ، وأعلاه ، وأسفله ؛ لأن النبى -
 عليه [الصلاة] (1) والسلام - قال : ((الذكاة ما بين اللبة واللحين)) (2) ، وما
 بينهما هو الحلق كله ، ولا بأس بالجزور إذا ذبح ، والشاة والبقرة إذا نُحرنا ؛ لأنه لا
 يختل معنى الذكاة ، وهو إنهار الدم ، ولا يستحب هذا الفعل ؛ لأنه ترك السنة
 المتواتر .

(1) زيادة اخفقت .

(2) قال الزيلعي : غريب بهذا اللفظ ، وأخرج الدارقطني فى سننه من طريق أبي هريرة به ،
 فقال : بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بديل الخزاعي على جمل أورق - يصبح فى
 فجاج منى - ((ألا إن الذكاة فى الحلق واللبة)) . انتهى . قال فى التنقيح : هذا أسناد
 ضعيف بمرة ، وسعيد بن سلام أجمع الإثمة على ترك الاحتجاج به ، وكذبه ابن نمير ، وقال
 البخاري : يذكر بوضع الأحاديث . (نصب الراية ج4/ص185) .

بظفر ، أو بسن غير منزوعة ، فهي ميتة .

شاة ذبحت ، فقطع منها نصف الحلقوم ، و نصف الأوداج ، لم
تؤكل ، و إن قطع أكثر من النصف من الأوداج و الحلقوم قبل أن
تموت أكلت ، وإن ماتت قبل ذلك ، لم تؤكل .

سبعة اشترؤا بقرة ؛ ليضحوا

شاة ذبحت من قفاها ، فقطع الوداج و الحلقوم قبل أن يموت ، فلا بأس بأكله ؛
لأنها ماتت بما هو ذكاة .

ظفر منزوع ، أو قرن ، أو عظم ، أو سن ذبح به ، فأنهر الدم ، وأفرى
الأوداج ، لم يكن بأكله بأس ، ويكره هذا الذبح . وقال الشافعي - رحمه الله - :
هي ميتة ؛ لأن الذبح حصل بوجه منهي ، فلا يفيد الخل كما لو كان غير منزوعة ،
و لنا قوله عليه السلام ((أفر الأوداج بما شئت)) (1) ، ولأنه آلة جارحه ، فحل
به المذبوح ، لكن فيه إفسار عليه بخلاف غير المنزوع ؛ لأنه يقتله بالثقل والقوة ،
فيدخل تحت قوله تعالى : ﴿ وَالْمَنْخَقَةُ ﴾ (2) .

شاة ذبحت ، فقطع منها نصف الحلقوم ، و نصف الأوداج ، لم يؤكل ؛ لأنه
ليس للنصف حكم الكل في موضع الاحتياط كالثلث و الربع ، وإن قطع الأكثر
من الأوداج و الحلقوم قبل أن يموت أكل ، وإن وماتت قبل ذلك ، لم يؤكل ؛ لما
قلنا .

(1) أخرجه أبوداود ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن سماك بن حرب ، عن عدي بن حاتم به ،
قلت : يارسول الله ، أرايت أحدنا أصاب صيدا ، وليس معه سكين ، أنذبح بالمروة ، وشقة
العصا ؟ فقال : ((أمرر الدم بما شئت ، وأذكر اسم الله)) ، انتهى ، وفي لفظ النسائي : ((
انهر)) . قال الحاكم في المستدرک : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . (نصب الراية :
ج4/ص 187) .

(2) سورة المائدة (5) الآية (3) .

بها ، فمات أحدهم قبل يوم النحر ، فقالت الورثة : اذبحوها عنه و
عنكم ، أجزاءهم ، وإن كان شريك الستة نصرانيا ، أو رجلا يريد
اللحم ، لم يجز عن أحد منهم .

وتجزي الثولاء ، والعرجاء ، إذا مشت على رجلها إلى المنسك ،
وإن قطع من الذنب أو الأذن ، أو الألية الثلث ، أو أقل ، أجزاءه ، و
إن أكثر ، لم يجز ، وقال يعقوب و محمد - رحمهما الله - : إذا بقي
أكثر من النصف ، أجزاءه ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : أخبرت
بقولي أبا حنيفة - رحمه الله - ، فقال قولي كذلك .

سبعة اشتروا بقرة ؛ ليضحوا بها ؛ فمات أحدهم قبل يوم النحر ؛ وقالت
الورثة اذبحوها عنه وعنكم ، أجزاءهم ؛ لأن الورثة لما أذنوا ، صاروا ذلك قرية ؛ لأن
تضحية المرء عن غيره مشروع بصفة القرية ، وإن كان شريك الستة نصرانيا ، أو
رجلا يريد اللحم ، لم يجز عن واحد منهم ؛ لأن ذلك القدر لم يصير قرية ، و
الباقى لا يصلح للتضحية ؛ لأن الإراقة لا يتجزى .

وتجزي الثولاء في الضحية وهي الجنونة ؛ لأن العقل ليس بمقصود ، وكذلك
العرجاء إذا مشت على رجلها إلى المنسك ؛ لأن الشرع جعل العيب اليبين ما نعا ،
ولم يوجد ، وإن قطع من الذنب ، أو الأذن ، أو العين ، أو الإلية الثلث ، أو أقل ،
أجزاءه ، فإن كان أكثر ، لم يجز ، وهو تفسير " البين " ، وقالوا : إذا بقي أكثر من
النصف ، أجزاءه ، فهذا يدل على أنه إذا بقي النصف ، لم يجز ، وهو تفسير "
البين " عندهما ، و روى عنهما أن العيب إذا زاد على النصف يمنع ، فهذا يدل
على أن النصف لا يمنع ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : أخبرت بقولي أبا حنيفة
- رحمه الله - ، فقال : قولي هو قولك ، لهما أن القليل في الصورة أن يكون ما
يقابله أكثر منه ، فهذا يجعل ما دون النصف قليلا ، ولأبي حنيفة - رحمه الله -
أن ما فوق الثلث ملحق بالكثير ، كما جاءت السنة في الوصية ، فجعل ذلك أصلا
للأضحية التي لا نص فيها ، ويكره أن يذكر مع اسم الله تعالى

و يكره أن يذكر مع اسم الله غيره ، و أن يقال عند الذبح : اللهم تقبل
من فلان بن فلان ، و إن قال ذلك قبل التسمية ، و قبل أن يضجع
للذبح ، فلا بأس به . والله أعلم بالصواب .

اسم غيره ، بأن يقول عند الذبح اللهم يقبل من فلان بن فلان ؛ نقول ابن
مسعود - رحمه الله - : (جردوا التسمية عند الذبح) (1) ، و إن قال ذلك قبل
التسمية ، و قبل أن يضجع للذبح ، فلا بأس ؛ لأن النبي - عليه [الصلاة] (2)
وسلم - كان يقول ذلك (3) .

(1) أخرجه الزيلعي فقال : (جردوا التسمية) غريب . (نصب الراية : ج4 / ص184) .
(2) زيادة اشقق .

- كتاب الكراهية -

- باب الكراهية فى الأكل -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة - رحمه الله - : يكره لحوم
الحمر ، وألبانها ، وأبوال الإبل ، ولحم الفرس ، وأكل الزنبور ،

- كتاب الكراهية -

- باب الكراهية -

من خواص هذا الكتاب قال : يكره أكل لحوم الأتّن وألبانها ، لما روى عن
علي وجابر - رضى الله عنهما - أن النبى - عليه [الصلاة] (1) والسلام - حرم
لحوم الحمر الأهلية يوم خير (2) . إذا ثبت حكم اللحم ، ثبت حكم اللبن ؛ لأنه
متولد منه ، وأراد بالكراهية التحريم ، وكذلك أبوال الإبل ، ولحم الفرس ، وقالوا :
لابأس بأبوال الإبل ، ولحم الفرس ، وتأويل قول أبى يوسف - رحمه الله - فى
أبوال الإبل ؛ أنه لابأس بها للتداوى ، وقد مرت فى كتاب الصلاة . لهما فى لحم
الفرس حديث جابر - رضى الله عنه - قال : (نهى رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - عن لحوم الحمر الأهلية ، وأذن فى لحوم الخيل يوم خير) (3) ، ولأبى
حنيفة - رضى الله عنه - قوله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً
﴾ (4) . خرج مخرج الامتنان ، والأكل من أعلى منافعها ، والحكيم لا يترك
الامتنان بأعلى النعم ويمتن بأدناها ؛ ولأنه آلة إرهاب (5) العدو ، فيكره أكله ؛
احتراما

(1) الزيادة من المحقق ، (صلى الله عليه وسلم) النسخ الأخرى .

(2) حديث علي أخرجه الزيلعي ، فقال : أخرجه البخاري ومسلم عن علي بن أبي طالب به ،
أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن متعة النساء يوم خير ، وعن أكل الحمر
الأنسية ، انتهى . (نصب الراية : ج4/ص 197) .

(3) أخرجه الزيلعي فقال : أخرجه الخاكم فى المستدرک من طريق عبد الله بن جابر به ، أنهم
ذبحوا يوم خير الحمر ، البغال ، والخيل ، فنهاهم النبي - صلى الله عليه وسلم - فنهاهم عن
الحمر والبغال ، ولم ينههم عن الخيل ، انتهى . وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم
يخرجاه . (نصب الراية : ج4/ص 197) .

.....

= (4) سورة النحل (16) الآية (8) ، وثمانيها : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا
 وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .
 (5) (إنهاب) في (ب أ) .

وأكل السلحفاة ، وأكل كل ما في البحر إلا السمك .
ويكره الأكل والشرب والإدهان في آنية الذهب والفضة ،
ولا بأس بأبوال بالإناء المفضض ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - :
لا بأس بأبوال الإبل ولحم الفرس .
مُحرم ذبح سلحفاة ، فلا شئ عليه .

له ؛ ولأن في إباحته تعليل الجهاد ، وحديث جابر معارض بحديث خالد (1) (2) -
رضي الله عنه - والترويج للمحرم .

ويكره أكل الزنبور ؛ لأنه من المؤذيات ، وكذلك أكل السلحفاة ؛ لأنها
خبثية ، وكذلك أكل ما في البحر إلا السمك ، وقال مالك : بإطلاق جميع ما في
البحر ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ ﴾ (3) ، من غير فصل ،
ولنا نهى النبي - عليه [الصلاة] (4) ، والسلام - عن دواء يتخذ فيه الضفدع (5) ،
ويكره الأكل والشرب والدهان في آنية الذهب والفضة ؛ لقوله عليه [
الصلوة] (6) السلام في الذي يشرب من إناء الفضة والذهب : ((فكأنما يجرجر
في بطنه نار جهنم)) (7) ، فأما الإناء المفضض لا بأس بالأكل والشرب منه ، إذ لم
يكن موضع الفم في موضع الفضة ، وكرها ذلك . لهما أن من استعمل إناء كان
مستعملا كل جزء منه ، فيكره إذا استعمله بعينه ، ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن
هذا تابع ، فلا يكره كالجبة المكفوفة بالحرير .

(1) خالد بن الوليد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي ، أبو سليمان ، كان من
أشراف قريش ، وشهد مع الرسول فتح مكة ، وحنين ، ومعركة اليمامة ، توفي بجمص سنة
إحدى وعشرين . (الاستيعاب : ج2 / ص 427-431) .

(2) الحديث : سبق تخريجه .

(3) سورة المائدة (5) الآية (96) ، وثمها : ﴿ أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ
وَالسَّيَارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دَعَمْتُمْ حَرَمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ .

(4) زيادة المحقق .

(5) الحديث أخرجه الزيلعي ، فقال : أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الرحمن بن عثمان
القرشي به ، أن طيبا سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الضفدع يجعلها دواء ،

= **فنهى عن قتلها** ، انتهى . ورواه الحاكم في المستدرک ، وسكت عنه ، وأعادہ فی الطب ، وقال : صحيح الإسناد . (نصب الراية : ج4/ص201)

(6) زيادة اخفق .

(7) أخرجه البخاري ومسلم من طريق أم سلمة به ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ((الذي يشرب في آنية فضة ، أنما يجرجر في بطنه نار جهنم)) ، انتهى . (نصب الراية : ج4/ص220) .

رجل أرسل أجيرا له مجوسيا ، أو خادما ، فاشترى لحما ، فقال
اشتريته من يهودى ، أو نصرانى ، أو مسلم وسعه أن يأكل .

مُحرّم ذبح السلحفاة ، لاشئ عليه ؛ لأنها من جملة الحشرات المؤذية .
رجل أرسل أجيرا له مجوسيا ، أو خادما فاسقا ، فاشترى لحما ، وقال :
اشتريته من يهودى ، أو نصرانى ، أو مسلم ، وسعه أكله ؛ لأن قول المجوسى
والفاسق مقبول فى المعاملات ؛ لحاجة الناس إليه .

- باب الكراهية في اللبس -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - قال :
يكره لبس الحرير ، ولا بأس بتوسده ، والنوم عليه في قول ،
أبي حنيفة - رحمه الله - ، وقال محمد - رحمه الله - : يكره ذلك كله ،
ولا بأس بلبس ما سداه حرير ، ولحمته غير ذلك .

- باب الكراهية في اللبس -

يكره لبس الحرير ، ولا بأس بتوسد والنوم عليه ، يريد بالمسئلة الرجال .
وقال محمد - رحمه الله - : أكره ذلك كله ، وقول أبي يوسف - رحمه الله - مثل
قول محمد ، ولهما العمومات الواردة ؛ لأن التنعم بالتوسد مثل اللبس هو ذلك
عادة المسرفين ، ولأبي حنيفة - رحمه الله - ما روى عن ابن عباس (1) - رضي الله
عنه - أنه كان على بساذه مرفقة حرير (2) ؛ ولأن القليل من الملبوس حلال ، وهو
الأعلام ، فكذا القليل من اللبس والاستعمال ، ولا بأس بلبس ما سداه حرير ،
ولحمته غير ذلك ، يكره لبس ما كان لحمته حريرا في غير الحرب ؛ لما روى
الشعبي (3) : أن النبي - عليه [الصلاة] (4) والسلام - رخص في لبس الديباج
والحرير في الحرب (5) ؛ لأن الحاجة ماسة إليه ؛ ولأن ما خلص أذفع وأهيب ،
ولأبي حنيفة - رحمه الله - عموم النهي ؛ ولأن الحرام لا يحل إلا عند الضرورة ،
وقد اندفعت الضرورة بالأدنى ، وهو المخلوط ؛ لأنه إن كان للخالص من الحرير

(1) عبد الله بن عباس : سبق التعريف به .

(2) روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جلس على مرفقة حرير ، قال الزيلعي : غريب
جدا . (نصب الراية : ج4/ص 227) .

(3) الشعبي : عامر بن شراحيل الشعبي (بفتح المعجمة) أبو عمرو ، ثقة مشهور ، فقيه فاضل
، من الثالثة ، مات بعد المائة ، وله ثمانون عاما . (تقريب التهذيب : ج1/ص 387) .

(4) زيادة المحقق .

(5) أخرج الزيلعي الحديث ، فقال : روى الشعبي : أن النبي - عليه الصلاة والسلام -
رخص في لبس الديباج والحرير في الحرب ، غريب من الشعبي (نصب الراية :
ج4/ص 227) .

ويكره ما لحمته حرير في غير الحرب ، ولا بأس به في الحرب ،
ويكره في الحرب ما هو حرير كله ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما
الله - : لا بأس بلبس الحرير والديباغ في الحرب ، ولا يتختم إلا
بالفضة.

ولا بأس بمسمار الذهب يجعل في حجر الفص ، ولا تشد الأسنان
بالذهب ، وتشد بالفضة ، وقال محمد - رحمه الله - : لا بأس بالذهب

مزية الخلوص ، فلهذا مزية القوة التخانة ، فاستويا ، فيجزي بالأدنى عن الأعلى ،
ولا يختم إلا بالفضة ، وهذا نص على أن التختم بالحجر ، أو الحديد ،
والصفر حرام كله ، والتختم بالذهب حرام للرجال أيضا ؛ لما روى عن علي - رضي
الله عنه - أنه نهى عن ذلك (1) ، ولا ضرورة النموذج زالت الفضة ، فبقى الذهب
على حكم التحريم ، ولا بأس بمسمار الذهب يجعله في حجر الفص ؛ لأنه قليل ،
فصار كالقليل من الحرير ولا تشد الأسنان بالذهب ، وتشد بالفضة ، وقال محمد
- رحمه الله - : لا بأس بالذهب أيضا ، وهو قول أبي يوسف - رحمه الله - ، ذكره
في الأمالي ، لهما أن عرفة بن سعيد (2) (3) أصيب أنفه يوم الكلاب ، فاتخذ أنفا
من فضة ، فأتى ، فأمره الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يتخذ أنفا من ذهب (4)
، ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن الحجة تدفع بالفضة ، وفي الحديث

(1) الحديث رواه الجماعة إلا البخاري عن علي بن أبي طالب به ، أن النبي - صلى الله عليه
وسلم - نهى عن التختم بالذهب ، ولباس القسي ، والمعصر ، وعن القراءة في الركوع
السجود ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن صحيح . (نصب الراية : ج4/235) .

(2) (سعد) في (بر) ، (ك) ، (د أ) ، (أزهر ب) .

(3) عرفة بن سعيد (سعد) : هو عرفة بن أسعد بن صفوان التميمي ، وهو بصري ،
وأصيب أنفه يوم الكلاب في الجاهلية ، فأمره الرسول أن يتخذ أنفا من ذهب . (أسد الغابة :
ج3/400) .

(4) الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من طريق عبد الرحمن بن طرفة ، أن حده
عرفة ابن أسعد أصيب أنفه يوم الكلاب ، فاتخذ أنفا من ورق ، فأتى عليه ، فأمره النبي -
صلى الله عليه وسلم - ، فاتخذ أنفا من ذهب ، انتهى . قال الترمذي : حديث حسن . (نصب
الراية : ج4/237) .

أيضا ، ويكره الخرقه التي يمسح بها العرق ، ولا بأس بأن يربط الرجل في أصبعه ، أو خاتمه الخيط للحاجة . والله أعلم بالصواب.

أن الحاجة ما اندفعت بالفضة تمه ؛ لأنه اتن ، ويكره الخرقه التي يحمل ويمسح بها العرق ؛ لأنها بدعة محدثة ، ومنهم من أطلق ذلك ، وحاصله أن من فعل ذلك تكبرا ، فهو مكروه ، ومن فعل ذلك حاجة لا يكره ، ولا بأس بأن يربط الرجل في أصبعه ، أو في خاتمه الخيط للحاجة ؛ لأن النبي -عليه [الصلاة] (1) والسلام - أمر بعض أصحابه بذلك (2) .

(1) زيادة المحقق .

(2) أخرجه الطبراني في معجمه الوسط من طريق واثلة بن الأسقع به ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا أراد الحاجة أوثق في خاتمه خيطا ، انتهى . ورواه ابن عدي في الكامل ، وأعله ببشر هذا ، وقال : إنه عندي ممن يضع الحديث ، انتهى . (نصب الراية : ج4/ص 238) .

- باب الكراهية في الوطئ واللمس -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - : في رجل اشترى جارية ، فإنه لا يقربها ، ولا يلمسها ، ولا يقبلها لشهوة ، ولا ينظر إلى فرجها لشهوة حتى يستبرئها .

ولا بأس بأن ينظر محرم المرأة إلى رأسها ، يكرة أن ينظر إلى بطنها وظهرها وفخذها . رجل أراد أن يشتري جارية ، فلا بأس بأن يمس ساقها ، وينظر إلى صدرها ، وساعدها مكشوفين ، ولا يقرب المظاهر ، ولا يلمس ، ولا يقبل ، ولا ينظر إلى فرجها لشهوة حتى يكفر .
رجل له أمتان وهما أختان ، فقبلهما لشهوة ، فإنه لا تجامع

- باب الكراهية في الوطئ [واللمس] (1) -

رجل اشترى جارية ، فإنه لا يقربها ، ولا يلمسها ، ولا يقبلها ، ولا ينظر إلى فرجها بشهوة حتى يستبرئها بحیضة ، وقال بعض العلماء : لا تحرم الدواعي ؛ لأن النص ورد في الوطئ ، وهو معلول بخوف الخلط بماء غيره ، وذلك معدوم في الدواعي ، ولنا أن الوطئ حرام لاحتمال الوقوع في ملك الغير ، وهذا المعنى موجود في الدواعي ؛ لأنها أن كانت حاملان المالك ، وأدعى الولد ، تصير أم ولد له ، فظهر أن الدواعي حصلت في ملك الغير ، وإنه حرام محض .

ولا بأس بأن ينظر محرم المرأة إلى رأسها ؛ لأنه من مواضع الزينة الباطن ، والنظر إلى بطنها وظهرها وفخذها ؛ لأنه ليس من مواضع الزينة .

رجل أراد أن يشتري جارية ، فلا بأس بأن يمس ساقها وصدرها وذراعيها ، وينظر إلى ذلك كله مكشوفاً ؛ لأن الأمة الأجنبية في اللمس ، والنظر بمنزلة المحرم لكن إنما يباح بشرط عدم الشهوة في غير حالة الشراء ، وأما عند الشراء يباح النظر ، وإن كان يشتهي ، ولا يباح اللمس ، ولا يقرب المظاهر ، ولا يلمس ، ولا يقبل ، ولا ينظر إلى فرجها بشهوة حتى يكفر ؛ لأنها تدعو إلى الوطئ .

(1) زيادة المحقق .

واحدة منهما ، ولا يقبلها ولا يلمسها لشهوة ، ولا ينظر إلى فرجها حتى يملك فرج الأخرى غيره بملك يمين ، أو نكاح ، أو يعتقها ، وإذا حاضت الجارية ، لم تعرض في إزار واحد ، ويكره أن يقبل الرجل فم الرجل ، أو يده ، أو شيئاً منه ، أو يعانقه .
ولا بأس بالمصافحة ، ولا بأس بأن تسافر الأمة ، وأم الولد بغير محرم .

رجل له أمتان أختان ، فقبلهما بشهوة ، فإنه لا يجمع واحدة منهما ، ولا يقبلهما ، ولا يلمسهما ، ولا ينظر إلى فرجهما بشهوة حتى يملك فرج الأخرى غيره بملك ، أو نكاح ؛ لأنه لما قبلهما بشهوة نزل بمنزلة وطئهما ، ولو وطأهما لم تحل له وطئ واحدة منهما ؛ لأنه يصير جمعا بينهما في الحكم المراد بالنص ، فكذا هذا ، وإذا حاضت الأمة لم تعرض في إزار واحد ؛ لأنها إذا احاضت ، فقد بلغت ، ولا يباح النظر للأجنبي إلى بطن الأمة البالغة وظهرها ، ويكره للرجل أن يقبل من الرجل فمه ، أو يده أو شيئاً منه أو يعانقه ، ولا بأس بالمصافحة ؛ لأن النبي - عليه [الصلاة] (1) والسلام - نهى عن المكامعة (2) وهي المعانقة ، وعن المكامعة (2) وهي التقبيل ، وهذا في المعانقة في إزار واحد . أما إذا كان عليه قميص ، فلا بأس به .

(1) زيادة المحقق .

(2) الحديث رواه ابن أبي شيبة في مصنفه - في النكاح - من طريق عامر الحجري به ، قال سمعت أبا ریحانة صاحب النبي - صلى الله عليه وسلم - ، واسمه شمعون ، قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينهى عن مكامعة المرأة المرأة ، وليس بينهما شيء ، وعن مكامعة ، أو مكامعة الرجل الرجل ، ليس بينهما شيء ، انتهى . قال أبو عبيد : المكامعة : أن يلثم الرجل فاه صاحبه ، مأخذ من كعام البعير ، والمكامعة : أن يضاجع الرجل صاحبه في ثوب واحد . (نصب الراية : ج4/ص 257) .

- باب الكراهية فى البيع -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة - رضى الله عنهم - قال :
لابأس بيع الشرقي ، ويكره بيع العذرة .
رجل علم جارية أنها لرجل ، فرأى آخر يبيعها ، فقال صاحبها :
وكلنى ببيعها ، فإنه يسعه أن يتاعها ويطأها .
مسلم باع حمرا ، أو أخذ عنها . وعليه دين ، فإنه يكره لصاحب
الدين أن يأخذ منه ذلك ، وإن كان البائع نصرانيا ، فلا بأس ، وإذا

- باب الكراهية فى البيع -

لابأس ببيع السرقين ، ويكره بيع العذرة ، وقال الشافعى - رحمه الله - : ولا يجوز
بيع السرقين ؛ لأنه نجس ، فشابه العذرة ، ولنا أن نجاسة العين تمنع الأكل ، لكن لا
تمنع الانتفاع ، والمتفع به مال ، ولا يتنفع بالعذرة الخالصة ، وغير المتفع به ليس
بمال .

رجل علم جارية أنها لفلان ، فرأى آخر ، وقال : وكلنى صاحبها ، وسعه
أن يتاعها ويطأها ؛ لأن قول الواحد فى المعاملات مقبول عدلا كان أو فاسقا ،
مسلم كان ، أو كافرا ، حرا كان أو عبدا .

مسلم باع حمرا ، وأخذ ثمنها ، وعليه دين ، فإنه يكره لصاحب الدين أن
يأخذ منه ؛ لأنه بطل البيع ، فيبقى ملكا للمشتري ، وإن كان البائع نصرانيا ،
فلا بأس ؛ لأنه صح البيع ، فصار ملكا للبائع ، وإذا كان الاحتكار والتلقى فى بلد
لا يضر بأهله ، فلا بأس به ، وإذا أضر ، فهو مكروه ؛ لأنه إذا أضر تعلق به حق
العامة بما جلب إلى المصر ، فهما يريدان قطع ذلك فلا يطلق لهما ذلك ، ثم
الاحتكار يختص بالأقوات عند أبى حنيفة - رحمه الله - كالحنطة والشعير والتبن ،
وقال أبو يوسف - رحمه الله - : لك ما أضر بالعامة حبسه ، فهو احتكار ، ذهب
كان أو ثوبا ، وروى عن محمد - رحمه الله - نصا أنه قال : لا احتكار فى الثياب ،
ولابأس ببيع بناء بيوت مكة ، ويكره بيع أرضها وقالوا : لابأس ببيع أرضها أيضا ،

كان الاحتكار والتلقى في بلد لا يضر فلا بأس ، وإذا أحر ، فهو
مكروه ، ولا بأس ببيع بناء بيوت مكة ، ويكره بيع أرضها . والله
أعلم.

وروى عن أبي حنيفة - رحمه الله - مثل قولهما ؛ لأنها مملوكة لهم كالبناء ، ولأبي
حنيفة رحمه الله أن مكة حرة محترمة بالنص ، فلا يجوز بيعها ؛ لأن بيع الحرائر
حرام .

- باب مسائل من كتاب الكراهية لم

تشاكل مافي الأبواب -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - : في جارية قالت لرجل

بعثني مولاي إليك هدية ، وسعه أن يأخذها .

رجل دعى إلى وليمة ، أو طعام ، فوجد هناك لعبا ، أو غناء ،

فلا بأس بأن يقعد ، ويأكل قال أبو حنيفة - رحمه الله - : ابتليت بهذا

مرة .

ولا بأس بعبادة اليهودي ، والنصراني .

- باب مسائل متفرقة -

جارية قالت لرجل : بعثني مولاي إليك هدية ، وسعه أن يأخذها ؛ لما قلنا .

رجل دعى إلى وليمة ، فوجد ثمة غناء ، أو لعبا فلا بأس أن يقعد ، ويأكل ،

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : ابتليت بهذا مرة ؛ لأن التناول من الوليمة سنة ،

واللعب بدعة ، فلا يجب ترك السنة بما اقترن به من البدعة .

ولا بأس بعبادة اليهودي و النصراني ؛ لأن النبي عليه - [الصلاة] (1) السلام

مرض في جواره (2) .

(1) زيادة النسخ الأخرى .

(2) الحديث أخرجه البخاري من طريق أنس به ، قال : كان غلام يخدم النبي - صلى الله عليه

وسلم - فمرض ، فأتاه النبي - صلى الله عليه وسلم - يعوده ، فقعد عند رأسه ، فقال له : ((

أسلم)) ، فنظر إلى أبيه وهو عنده ، فقال له : اطع أبا القاسم ، فأسلم ، فخرج النبي - صلى

الله عليه وسلم - وهو يقول : ((الحمد لله الذي أنقذه من النار)) . انتهى . قال الحاكم :

حديث صحيح على شرط مسلم . (نصب الراية : ج4/ص 271) .

ويكره أن يقول الرجل في دعائه : أسألك بمقعد العز من عرشك .
وتكره الصلاة على الجنائز في المسجد .
ويكره اللعب بالنرد ، والشطرنج ، والأربعة عشر ، وكل هو .
ولا بأس بأن يدخل أهل الذمة المسجد الحرام .

ويكره أن يقول الرجل في دعائه : اللهم أنى أسألك بمقاعد العز من عرشك؛
لأنه وصف الله تعالى بما هو باطل ، وهو تعلق عزه بالعرش ، وعن أبي يوسف رحمه
الله - أنه لم يره بأساً ؛ لأن العادة جرت به .
وتكره صلاة الجنائز في المسجد ، وقال الشافعي - رحمه الله - : لا تكره ؛ لأنه
صلى على عمر - رضي الله عنه - في المسجد (1) ، لأنها صلاة وأحق المواضع
بالإقامة فيها المساجد ، ولنا قوله عليه [الصلاة] (2) والسلام : ((من صلى على
الجنائز في المساجد فلا شيء له)) (3) ، وفي رواية : ((فلا أجر له)) (3) ؛ ولأن
المساجد أعدت للمكوبة ، فلا يقيم فيها غيرها قصداً إلا بعذر ، وهذا تأويل
حديث عمر - رضي الله عنه - .

ويكره اللعب بالشطرنج ، والنرد ، والأربعة عشر وكل هو ؛ لأنه لا يخلو عن

(1) الحديث وراه البيهقي من طريق ابن عمر به ، أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -
صلى عليه في المسجد ، وصلى عليه صهيب ، انتهى ، قال : النووي في الخلاصة : سنده
صحيح . (نصب الراية : ج2/ص276-277) .
(2) زيادة المحقق .

(3) الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - ((من صلى على ميت في المسجد فلا شيء له)) ، ولفظ ابن ماجه : فليس له شيء .
قال ابن عبد البر : رواية : فلا أجر له ، خطأ فاحش ، والصحيح : فلا شيء له . (نصب الراية
: ج2/ص275) .

ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر ، وإجابة دعوته ، واستعارة دابته ،
ويكره كسوته الثوب ، وهديته الدراهم والدنانير .
رجل في يده لقيط ، فإنه يجوز قبض الهبة ، والصدقة له . ولا يجوز
أن يؤجره ، ويجوز للأُم أن تؤجر ابنها ، ويكره أن يجعل الرجل في عنق
عبده الراية ، ويكره أن يعيده .

عبث ، وقال " عليه [الصلاة] (1) والسلام : ((كل لعب على ابن آدم حرام
إلا الثلاثة)) (2) . ولا بأس بأن يدخل أهل الذمة المسجد الحرام ، وقال الشافعي -
رحمه الله : يكره ؛ لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجس ،
فلا تقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ﴾ (3) . ولنا قصة وفد ثقيف ، وتأويل
النهى - والله أعلم - النهى عن الطواف . ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر ،
وإجابة دعوته ، واستعارة دابته ، ويكره كسوته الثوب ، وهديته الدراهم والدنانير
، وهذا استحسان ، وفي القياس كل ذلك باطل ؛ لأنه تبرع ، فأشبه الإهداء
بالدراهم إلا إنا استحسانا في اليسير منها ؛ لأنها من ضرورات التجارة .

رجل في يده لقيط ، فإنه يجوز قبضه الهبة ، والصدقة ؛ أنه نفع محض ، فأشبه
الإتفاق عليه ، فملك الذي يقوله ، ولا يجوز أن يؤجره ، ويجوز للأُم أن تؤجر
ابنها إذا كان في حجرها ، ولا يجوز للعم ، أما الأم فإنها ملكة إتلاف منافع
بغير عوض بالاستخدام ، فلان تملك إتلاف منفعه بعوض بالإجارة كان أولى ، و
لا كذلك الملتقط ، ويكره للرجل أن يجعل في عنق عبده الراية ؛ لأن عقوبة أهل
النار ، ولا يكره أن يقيد ؛ لأنه سنة المسلمين .

رجل حمل حمر الذمى ، فإنه يطيب له الأجر ، ويكره له ذلك في قولهما ؛
لأنه إعانة في المعصية ، ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن المعصية إنما تحصل من بعد
بفعل فاعل مختار ليس من ضرورات الحمل ، فأشبه عصير العنب .
ولا بأس بالحقنة يريد به التداوى لأن التداوى مباح بالإجماع .

(1) زيادة المحقق .

(2) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق أبي هريرة به ، أن رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - قال : ((كل شيء من هو الدنيا باطل ، إلا ثلاثة : انتضالك بقوسك ،

.....

= وتأديك فرسك ، وملاعيتك أهلك)) ، فإنهن من الحق ، مختصر . وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ، انتهى . (نصب الراية : ج4/ص 274) .

(3) سورة التوبة (9) الآية (28) ، وثمها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجس ، فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وإن خفتهم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء إن الله عليم حكيم ﴾

رجل حمل لذمي خمرا ، فإنه يطيب له الأجر ، ويكره له ذلك في
قول أبي يوسف ومحمد - رحمها الله - .
ولابأس بالحقنة .

ولابأس برزق القاضي من بيت المال . والله أعلم بالصواب .

ولابأس برزق القاضي ؛ لأن النبي عليه [الصلاة] (1) والسلام ((بعث
عتاب بن أسيد إلى مكة قاضيا ، و فرض له)) (2) (3) ؛ و لأنه محبوس لحق
المسلمين ، واخبس من أسباب النفقة كالنكاح .

(1) زيادة المحقق .

(2) قال الزيلعي : غريب ، ورواه الحاكم من طريق مصعب به . قال : استعمل رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - عتاب بن أسيد على مكة ، وتوفي وهو عامله عليها ، وقال عمرو بن
أبي عقرب : سمعت عتاب بن أبي أسيد يقول : والله ، ما أصبت فب عملي هذا الذي ولاني
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا ثوبين معقدين ، فكسوتهما مولاي ، انتهى . (نصب
الراية : ج4/ص 286) .

(3) عتاب بن أسيد - بفهم أوله - ابن أبي العيص - بكسر المهملة - ابن أبي أمية الأموي
أبو عبد الرحمن المكي ، له صحبة ، وكان أمير مكة في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - مات
في يوم مات فيه أبو بكر الصديق . (أسد الغابة : ج3/ص 358-259 ، تقريب التهذيب :
ج2/ص 3) .

– كتاب العتق –

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة – رضي الله عنهم – : رجل قال : كل مملوك أملكه ، أو قال : كل مملوك لي حر بعد موتي ، وله مملوك ، فأشترى آخر ، فالذى كان عنده مدبر ، و الذى اشتراه ليس بمدبر و إن مات عتقا من الثلث ، و قال أبو يوسف – رحمه الله – فى النوادر : يعتق ما كان فى ملكه يوم حلف ، و لا يعتق فاستفاد بعد يمينه . والله أعلم بالصواب .

– كتاب (1) العتق و التدبير –

رجل قال : كل مملوك أملكه ، أو قال : كل مملوك أملكه ، أو قال : كل مملوك لي ، فهو حر بعد موتى ، وله مملوك ، فأشترى آخر ، فالذى كان عنده مدبر ، و الآخر ليس بمدبر ، و إن مات عتقا من الثلث ، و عن أبي يوسف – رحمه الله – أنه لا يعتق ما استفاد بعد يمينه ؛ لأنه لم يدخل فى الإيجاب ، و لهذا لم يصير مدبر ، وجه ظاهر الرواية إن هذا الكلام وصية ، و فى الوصايا كما يعتبر الحال ، يعتبر حال الموت ، و الحال هنا حالتان : الحالة الراهنة ، و الحالة المترتبة ، فدخل فى ملكه للحال باعتبار الحالة الراهنة ، تحت كلامه فى الحال ، فيصير مدبرا ، و يدخل ما يملكه بعد ذلك عند الموت بإعتبار الحالة المترتبة ، تحت كلامه عند الموت كل مملوك لي ، فهو حر ، فيعتق بعد الموت ، لكن لا يصير مدبرا .

(1) (باب) فى (ك) ، (م) ، (ع) (هـ) ، (د ج) .

ماء العنب ، و ما سوى ذلك من الأشربة ، فلا بأس به ، و قال أبو يوسف - رحمه الله - ما كان من الأشربة يبقى بعد عشرة أيام ، فإنى أكرهه ، وهو قول محمد - رحمه الله - . و أما الأوعية ، فلا تحل شينا ولا تحرمه فى قولهم جميعا ، و قال محمد - رحمه الله - : رجع أبو يوسف - رحمه الله - عن ذلك إلى قول أبى حنيفة - رحمه الله - . و يكره شرب دردى الخمر ، و الامتشاط به ، ولا يحذ شاربه إن لم يسكر .

وهو الباذق وهو ما كان الذهاب منه أقل من الثلاثين ، و هو فى الحكم مثل السكر و نقيع الزبيب ، و ما سوى ذلك من الأشربة فلا بأس به ، وهذا نص على أن ما يتخذ من الخنطة و الشعير و الذرة حلال فى قول أبى حنيفة - رحمه الله - ، و لا يجب الخد ، و إن سكر منه ، وإذا ضلق امرأة لا يقع طلاقه . و أما الطلاء الذى ذهب ثلثاه ، وبقى ثلث ، ثم رق بالماء ، ثم غلا و اشتد ، فهو حلال شربه فى قول أبى حنيفة و أبو يوسف - رحمهما الله - ، و قال محمد - رحمه الله - : إنه مكروه ، و أجمعوا أنه لو سكر منه يحذ ، وأن طلاقه واقع ، فهذا حلال عندهما بشرط أن لا سكر ، و الذى ذكرنا عن أبى حنيفة - رحمه الله - أنه حلال ، و هو شراب هذه الحبوب ، فالسكر منه بمنزلة السكر من البنج ، ثم قال فى الكتاب : قال أبو يوسف رحمه الله : ما كان من الأشربة يبقى بعد عشرة أيام ولا يفسد ، فإنى أكرهه ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، ثم رجع أبو يوسف - رحمه الله - إلى قول أبى حنيفة رحمه الله - فهما مسألتان أدرجت أحديهما فى أن كل مسكر حرم عندهما ، و عند أبى حنيفة - رحمه الله - لا ، ثم رجع أبو يوسف إلى قول أبى حنيفة رحمه الله أن الأشربة نحو السكر و نقيع الزبيب إذى على واشتد حرام مكروه عند أبى حنيفة و محمد - رحمهما الله - وعن أبى يوسف كذلك ، لكن بشرط أن يبقى بعد عشرة أيام و لا يفسد ، يعنى لا يحمض ، ثم رجع إلى قولهما .

غلام أحد أبويه مجوسى ، والآخر من أهل الكتاب ، فهو من أهل
الكتاب ، وإن كان مسلماً ، فهو مسلم .

و يكره شرب دردى الخمر ، و لا يجد شاربہ إن لم يسكر ، و قال الشافعى -
رحمه الله - : يجد ؛ لأنه شرب جزء من الخمر ، و لنا أنه شراب ناقص ، لا يدعو
قليله إلى كثيره ، فلا يجب فيه الحد كغير الخمر .

غلام أحد أبويه مجوسى ، والآخر من أهل الكتاب ، فهو من أهل الكتاب ؛
لأنه أقرب إلى دين الإسلام ، و إن كان أحدهما مسلماً ، فهو مسلم ؛ لأنه اجتمع
الإسلام و غيره ؛ فيغلب الإسلام بكل حال .

- كتاب الرهن -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - قال :
 الرهن بالدرك باطل ، وكل شئ رهن فليس برهن حتى يقبض .
 رجل رهن رجلا عصيرا قيمته عشرة عشرة دراهم للمرتهن عليه ،
 فصار حمرا ، ثم صار خلا ، فهو رهن بالعشرة . ولو رهن شاة قيمتها
 عشرة ، فماتت ، فدبغ جلدها ، فصار يساوى درهما ، فهو رهن
 بدرهم .

- كتاب الرهن -

الرهن الدرك باطل بخلاف الكفالة ؛ لأن الرهن شرع للاستيفاء ، والاستيفاء
 إلا فى الواجب ، فلا يَحْتَمِلُ الإضافة والتعليق ، كالتزام الصدقات ، وكل شئ رهن
 برهن حتى تقبضه ، لقوله تعالى : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ (1) .
 رجل رهن رجلا عصيرا قيمته عشرة عشرة دراهم للمرتهن على الراهن
 فصار حمرا ، ثم خلا يساوى يساوى ، فهو رهن بالعشرة ؛ لأن التخمير لا يبطل
 عقد الرهن ، كما لا يبطل عقد البيع ، فإذا صار خلا ، فقد زال العارض قبل قرار
 حكمه ، فجعل كأن لم يكن كالبيع . ولو رهن شاة قيمتها عشرة دراهم بعشرة ،
 فماتت ، فدبغ جلدها ، فصار يساوى درهما ، فهو رهن بدرهم ؛ لأن موت
 الشاة يؤكد عقد الرهن ، لأن المرتهن صار مستوفيا ، فإذا عادت المالية بالدباغ
 صادفت عقدا قائما ، فيثبت حكمه بقسطه . أمة رهن بألف درهم ، وقيمتها
 ألف ، لم يضمن المرتهن ، ولكنه يبطل الدين بموتها ، وكذلك الرهن فى السلم إنما

(1) سورة البقرة (2) ، الآية (283) ، ونماها : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا
 كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ
 رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ .

أمة رهنت بألف ، وقيمتها ألف ، فماتت ، لم يضمن المرتهن ،
ولكن الدين يبطل بموتها ، وكذلك الرهن بالمسلم فيه يبطل المسلم فيه
بهلاكه .

رجل رهن رجلا عبدا يساوى ألفا بألف ، ثم أعطاه آخر قيمته
رهنًا مكان الأول ، فالأول رهن حتى يردّه إلى الراهن ، والمرتهن في
الآخر أمين حتى يجعله رهنًا مكان الأول .

يبطل السلم بهلاكه ، وهذا عندنا ، وعند الشافعي لا يبطل الدين ، ويرجع به
المرتهن على الراهن ؛ لقوله عليه [الصلاة] (1) والسلام : ((لا يفلق الرهن)) (2)
، قالها ثلاثا ((لصاحبه غنمه وعليه غرمه)) (3) . قال : ومعناه لا يصير مضمونا
بالدين ؛ لأن الرهن وثيقة بالدين ، فبهلاكه لا يسقط الدين اعتبارا بهلاك الصك ،
ولنا قوله عليه [الصلاة] (4) والسلام للمرتهن بعدم انقضاء الرهن عنده : ((
ذهب حقل)) (5) وقوله عليه [الصلاة] (6) والسلام : ((إذا عمى الرهن
فهو بمافيه)) (7) والمراد بقوله عليه [الصلاة] (8) والسلام : ((لا يفلق الرهن))
على ما قالوا الاحتباس الكلي ، بأن يصير مملوكا له ؛ ولأن الثابت للمرتهن يد
الاستيفاء ، وهو ملك اليد واخبس ؛ لأن الرهن ينشأ عن الحس الدائم . قال قائلهم
: وفارقت برهن لا فكاك له (9) .

(1) زيادة المحقق .

(2) الحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة به قال : قال رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - : ((لا يفلق الرهن ممن رهنه - وله غنمه ، وعليه غرمه)) ، انتهى ، قال الحاكم
: هذا حديث صحيح ، أعلى الإسناد على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . وقال الدارقطني :
هذا إسناد حسن متصل . (نصب الراية : ج4/ص319 - 320) .

(3) أيضا أخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة به قال : قال رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - : ((لا يفلق الرهن ممن رهنه - وله غنمه ، وعليه غرمه)) ، انتهى ، قال الحاكم
: هذا حديث صحيح ، أعلى الإسناد على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . وقال الدارقطني :
هذا إسناد حسن متصل . (نصب الراية : ج4/ص319 - 320) .

(4) زيادة المحقق .

= (5) الحديث أخرجه الزيلعي فقال : أخرجه أبوداود في مراسيله من طريق مصعب بن ثابت به ، قال سمعت عطاء يحدث أن رجلا رهن فرسا ، فنفق في يده ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : للمرتهن : ((ذهب حقلك)) ، انتهى . قال عبد الحق في أحكامه : هو مرسل ، وضعيف ، قال ابن القطن في كتابه : ومصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير ، ضعيف ، كثير الغلط ، وإن كان صدوقا . انتهى . (نصب الراية ج4/ص 321) .

(6) زيادة المحقق .

(7) وقوله عليه الصلاة والسلام : ((إذا عمى الرهن فهو بما فيه)) ، رواه الدارقطني في سننه من طريق أنس به ، قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ((الرهن بما فيه)) ، قال الدارقطني : لا يثبت السند عن حميد ، ومن بينه وبين شيخنا كلهم ضعفاء ، ثم أخرجه عن إسماعيل بن أبي أمية ، وقال : هذا باطل عن حماد وقتادة ، وإسماعيل يضع الحديث . انتهى . (نصب الراية : ج4/ص 321) .

(8) زيادة المحقق .

(9) قال الشاعر :

وفارقتك برهن لافكاك له يوم

الوداع فأمسى الرهن قد غُلِقَ .

ومعناه : حُبِسَ قلب الخب عند الحبيب على وجه لا يمكن فكاهه ، وليس فيه ضمان

ولا هلاك .

رجل رهن رجلا عبدا يساوى ألفا بألف ، ثم زاده عبدا يساوى ألفا ، فكل واحد منهما رهن بخمسائة ، والزيادة فى الدين باطل ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : هي جائزة .

رجل رهن رجلا عبدا قيمته ألف بألف ، فمات ، ثم استحقه رجل ، وضمن الراهن القيمة ، فقد مات العبد بالدين ، وإن ضمن المرتهن القيمة ، رجع بالقيمة التى ضمن ، وبالدين .
رجلان أقام كل واحد منهما البينة على رجل أنه رهنه عبده الذى فى يده وقبضه ، فهو باطل كله ، وأن مات الراهن والعبد

رجل رهن عبدا يساوى ألفا بألف ، ثم أعطى عبدا آخر رهنا مكان الأول ؛ لأنه لما جعل الثانى رهنا مكان الأول ، فقد قصد نقض الرهن الأول ، وإقامة هذا مقامه ، والرهن الأول لم ينتقض لبقاء القبض ، فلا يصير هذا رهنا مكانه .
رجل رهن رجلا عبدا يساوى ألفا بألف ، ثم زاد عبدا يساوى ألفا ، فكل واحد منهما رهن بخمسائة ، والزيادة فى الدين على أن يكون الرهن الأول رهنا به أيضا باطل ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : هو جائز اعتبارا بالزيادة فى الرهن ، وقياس على البيع ، ولأبى حنيفة ومحمد - رحمهما الله - أن الزيادة فى أحد بدلى العقد تغيير للعقد من وصف إلى وصف ، وإنما يملك التغيير بالتصرف فيما وجب بالعقد ، والدين لم يجب بالعقد ، فلا يملك التغيير بالتصرف فيه ، ولا كذلك الزيادة فى الرهن ، والزيادة فى الثمن فى باب البيع .

رجل رهن رجلا عبدا قيمته ألف بألف ، فمات ، ثم استحقه رجل ما ، وضمن الراهن القيمة ، فقد مات العبد بالدين ؛ لأن الراهن غاصب ، فإذا ضمنه ملكه من وقت الغصب ، وصح الرهن بعده ، فهلك مضمونا بالدين ، وإن ضمن المرتهن يرجع بالقيمة التى ضمن ، وبدينه على الراهن ؛ لأن المرتهن فى حق العين

فى أيديهما ، فأقاما بينة على ما وصفنا كان فى يد كل واحد منهما
نصفه رهنا استحسانا .

رجل وضع على يده رهن وأمر ببيعه إذا حل الأجل ، فحل ، وأبى
أن يبيع ، والراهن غائب ، فإنه يجبر على بيعه . وكذلك رجل وكل
رجلا بخصومة المدعى ، فمات الموكل ، فأبى الوكيل أن يخاصم ، أجبر
على الخصومة .

رجل اشترى شيئا بدرهم ، فقال للبائع : امسك هذا الثوب حتى
أعطيك الثمن ، فالثوب رهن .

بمنزلة المودع ، فكان قرار الضمان على المودع ، إلا أنه لا ينقذ الرهن ، وكان يجب
أن ينفذ كما إذا ضمن القيمة ابتداء ؛ لأن الملك لا يثبت ههنا سابقا على العقد ،
فلا ينقذ ، بخلاف ما إذا ضمن الراهن ابتداء .

رجلان أقام كل واحد منها البينة على رجل أنه رهنه عبده الذى فى يده ،
وقبضه ، فهو باطل كله ؛ لأنه لا يمكن القضاء برهن الكل لكل واحد منهما ؛ لأنه
مستحيل ، ولا يمكن القضاء برهن النصف لكل واحد منها ؛ لأن البيوع صحة
الرهن ، فتعذر القضاء بالرهن ، وإن كان الراهن قد مات والعبد فى أيديهما ،
فقام كل واحد منهما البينة على ما قلنا ، يقضى لكل واحد منها بنصفه رهنا ببيعه
استحسانا ، وقال أبو يوسف رحمه الله : هو باطل أيضا ، ولم يذكر قوله ههنا
له لما قلنا ، ولهما أن العقد مطلوب حكمه ، والحكم بعد الموت استيفاء للدين ، لا
الحبس ، والشيوخ لا يمنع صحة الاستيفاء ، فلا يمنع القضاء بالعقد .

رجل وضع على يديه رهن ، وأمر ببيعه إذا حل الأجل ، فحل ، وأبى أن يبيعه
، والراهن غائب ؛ أجبر على بيعه ، وكذلك الرجل يوكل رجلا بالخصومة ، فغاب
الموكل ، فأبى الوكيل أن يخاصم ، أجبر على الخصومة ؛ لأن الوكالة
صارت حقهما ؛ ليصلا بذلك إلى حقهما ، وما كان وسيلة إلى الواجب ، فهو
واجب ، واشتراط الوضع على يد العدل فى البيع فى الرهن - واشتراطه بعده
سواء هو الصحيح ، لما قلنا .

رجل رهن عبدا لابن صغير له بمال على الأب ، فهو جائز .
 رجل رهن جارية قيمته ألف بألف ، ووكل المرتهن ببيعها إنسانا ،
 فمات الراهن والمرتهن ، فالوكيل على وكالته . ولو مات الوكيل
 انتقضت الوكالة ، وليس للمرتهن أن يبيعها إلا برضا الراهن .
 رجل رهن عبدا يساوى ألفا بألف ، فنقص فى السعر ، فرجعت
 قيمته إلى مائة ، فقتله رجل ، فغرم قيمته مائة ، فإن المرتهن يقبض المائة
 قضاء من حقه ، ولا يرجع على الراهن بشئ ، فإن قتله عبد قيمته

رجل اشترى شيئا بدراهم ، فقال للبائع : امسك هذا الثوب حتى أعطيك
 الثمن ، فالثوب رهن ؛ لأن هذا الكلام يؤدي معنى الرهن .
 رجل رهن عبدا لابن صغير له بمال على الأب ، فهو جائز ؛ لأنه جعله
 مضمونا على اخافظ ، ولو جعله محفوفا غير مضمون بالإيداع صح ، فهذا أحق .
 رجل رهن جارية قيمتها ألف درهم بألف ، ووكل الراهن إنسانا ببيعها ،
 فمات الراهن أو المرتهن ، فالوكيل على وكالته ؛ لأن التوكيل بالبيع متى جعل
 شرطا فى عقد الرهن ، صار لازما تبعا للرهن ، فلا ينعزل بموتهما ، فإن مات
 الوكيل انتقضت الوكالة ، وليس للمرتهن أن يبيعها إلا برضا الراهن ؛ لأن الموكل
 لن يرضى برأى غيره .

رجل رهن رجلا عبدا بألف ، يساوى ألفا ، فنقص سعره ، فرجعت قيمته
 إلى مائة ، فقتله رجل ، فغرم قيمته مائة ، فإن المرتهن يقبض المائة لحقه ، ولا يرجع
 على الراهن بشئ ؛ لأن الفضل على المائة ، فإن المرتهن يقبض المائة لحقه ،
 ولا يرجع على الراهن بشئ ؛ لأن الفضل على المائة توى فى ضمان المرتهن ،

مائة ، فدفع مكانه ، أفتكه بجميع الدين ، وهو قول أبى يوسف -
 رحمه الله - ، وقال محمد - رحمه الله - : إذا قتل عبد فالراهن بالخيار
 إن شاء أفتكه بالدين ، وإن شاء سلم العبد المدفوع للمرتهن بماله ،
 وإن أمره الراهن أن يبيعه ، فباعه بمائه قبض المائة قضاء من حقه ،
 ورجع بتسعمائة .

رجل رهن رجلا إبريق فضة وزنه عشرة بعشرة ، فضاغ ، فهو بما
 فيه .

رجل سلط المرتهن على بيع الرهن ، ثم مات الراهن ، فله أن يبيعه
 بغير محضر الورثة .

فصار هالكا بالدين ، ولو أمر الراهن المرتهن ببيعه ، فباعه بمائة ، والمسألة بحالها ،
 فإنه يقبضه لحقه ، ويرجع على الراهن بتسعمائه ؛ لأن المرتهن وكيل الراهن بالبيع ،
 فصار يبيعه كبيعه ، ويده كيده ، فصار كأنه أخذه بإذن المرتهن ، وباعه بإذنه ،
 فكان الفضل تاويا على الراهن ، فإن قتل عبد قيمته مائة فدفع مكانه أفتكه الراهن
 بجميع الدين ، وقال زفر - رحمه الله - : أفتكه بمائه ، ثم عند أبى حنيفة وأبى يوسف
 رحمهما الله لا خيار للراهن فى أن يفتكه أو يدعه على المرتهن بدينه ، وقال
 محمد - رحمه الله - : له الخيار ؛ لأنه تغير الأصل فى ضمانه ، فأوجب الخيار
 كالغصب ، ولهما أن الثانى قام مقام الأول ، ولو كان الأول قائما وقد تراجع
 سعره لم يكن له خيار ، فكذلك هذا .

رجل رهن رجلا إبريق فضة وزنه عشرة بعشرة ، فضاغ ، فهو بما فيه ، يريد
 به أن يكون قيمة مثل وزنه أو أكثر من وزنه ، فإن كان أقل ، فعلى الاختلاف ،
 وتماها فى الزيادات .

رجل سلط المرتهن على بيع الرهن ، فمات الراهن ، فله أن يبيعه بغير محضر
 من الورثة ؛ لأنه لم ينزل بموته .

عدل باع الرهن ، وأوفى المرتهن الثمن ، ثم استحق الرهن ،
 فضمن المستحق العدل ، فإن شاء العدل ضمن الراهن القيمة ، وإن
 شاء المرتهن الثمن الذى أعطاه . والله أعلم .

عدل باع الرهن و أوفى المرتهن ، ثم استحق الرهن ، فضمن العدل ، فإن شاء
 العدل ضمن الراهن قيمته ، وإن شاء ضمن المرتهن الثمن الذى أعطاه إياه ، أما
 على الراهن ؛ فلأنه وكيله ، فيرجع عليه بما لحقه ، ونفذ البيع ، وصح الاقتضاء ،
 فلا يرجع المرتهن عليه بشئ من الدين ، وأما المرتهن ؛ فلأنه لما استحق ظهر أنه
 أخذ الثمن بغير حق ؛ لأنه قد ملك العدل العبد حين ضمن قيمته ، ونفذ ، وصار
 الثمن له ، فكان له أن يرجع على المرتهن ، فيبطل الاقتضاء ، فيرجع المرتهن على
 الراهن بدينه .

- كتاب الجنائيات -

- باب ما يجب فيه القصاص وما لا يجب وتجب الدية -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - : فى رجل شج نفسه ، وشجه رجل ، وعقره أسد ، وأصابته حية ، فمات من ذلك كله ، فعلى الأجنبى ثلث الدية .

رجل ضرب رجلا بمر ، فقتله ، فإن أصاب بالحديدة قتل به ، وإن أصابه بالعود ، فعليه الدية .

رجل أحمى تنورا ، فألقى فيه إنسانا ، أو ألقاه فى نار لا يستطيع الخروج منها فعليه القصاص .

- كتاب الجنائيات -

- [باب ما يجب فيه القصاص وما لا يجب وتجب الدية] (1)

رجل شج نفسه ، وشجه رجل ، وعقره أسد ، وأصابته حية ، فمات من ذلك ، فعلى الأجنبى ثلث الدية ؛ لأن فعل الإنسان فى نفسه ليس بهدر ، وإنما هدر حكمه للتنافى ، وفعل البهائم هدر ، فكان جنسا واحدا ، فصار كأنه تلف ثلثه لا بفعل أحد ، وثلثه بفعل نفسه ، وثلثه بفعل الأجنبى ثلث الدية ، كذا هذا .

رجل ضرب رجلا بمر ، فقتله ، فإن أصابه بالحديد قتل به ، أطلق الجواب فى الكتاب ، وهو محمول على أنه أصابه حدة الحديد ، فأما إذا أصابه ظهره ، ولم يجرح ، وجب القصاص عندهما ، واختلفوا على قول أبى حنيفة - رضى الله عنه - والصحيح أنه لا يجب ، وإن أصابه بالعود ، فعليه الدية .

رجل أحمى تنورا ، فألقى فيه إنسانا أو ألقاه فى نار لا يستطيع الخروج منها ، فعليه القصاص ؛ لأن النار تخرج كالسيف .

(1) زيادة المحقق .

رجل غرق صبييا ، أو رجلا في البحر ، فلا قصاص عليه ، وقال
أبيوسف ومحمد - رحمها الله - : يقتضى منه .
رجل ذبح رجلا بليطة قصب ، فعليه القصاص .
صفان من المسلمين والمشركين التقيا ، فقتل مسلم مسلما .
ظن أنه مشرك ، فلا قود عليه ، وعليه الكفارة .
مسلم دخل أرض الحرب ، فقتل حربيا قد أسلم خطأ . قال : عليه
كفارة ، ولادية عليه ، وإن قتله عمدا ، فلا كفارة ، ولادية ، ولا قود .
رجل قتل ابنه عمدا ، فعليه الدية في ماله

رجل غرق صبييا أو بالغا في البحر ، فلا قصاص فيه ، وقالوا : يقتص منه ؛
لقوله عليه [الصلاة] (1) والسلام : ((من غرق غرقناه)) (2) ؛ ولأن الآلة
فاستعمالها أمانة العمدية ، ولأمراء في العصمة ، وله قوله صلى الله عليه وسلم : ((
ألا إن قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا)) (3) ، وفي كل خطأ أرس ؛ ولأن
الآلة غير معدة للقتل ، ولا مستعملة فيه ؛ لتعذر استعماله ، فتمكنت شبهه عدم
العمدية ؛ ولأن القصاص ينتى على المماثلة ، ومنه يقال : اقتص أثره .
رجل ذبح رجلا بليطة قصب ، فعليه القصاص ؛ لوجود القتل بصفة الكمال .
صفان من المسلمين والمشركين التقيا ، فقتل مسلم مسلما ظن أنه مشرك ، فلا
قود عليه ؛ لأنه وقع خطأ منه ، وعليه الكفارة ؛ لأنه أراق دما معصوما ، ويجب
الدية ، وهو مذكور في السير الكبير .

(1) زيادة المحقق .

(2) الحديث رواه البيهقي في السنن وفي المعرفة من طريق البراء بن العازب به ، عن النبي - صلى
الله عليه وسلم - قال : ((من عرض عرضنا ، ومن حرق حرقناه ، ومن غرق غرقناه)) ،
انتهى . قال صاحب التنقيح : في هذا الإسناد من يجهل حاله ، وكبشر ، وغيره ، انتهى .
نصب الراية : ح4/ص 343-344 .

(3) قال الزيلعي : حديث ((ألا إن قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا ، وفيه وفي كل
خطأ أرس)) غريب بهذا اللفظ . ومعناه ما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما

.....

= عن النعمان ، قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ((كل شيء خطأ إلا السيف ، ولكل خطأ إرث)) ، انتهى . ورواه العقيلي في كتابه ، وأعله بأبي عازب ، وقال : لا يتابع عليه إلا من جهة فيها ضعيف . (نصب الراية : ج4/ص 344) .

فى ثلاث سنين ، وكذلك إذا أقر رجل بالقتل خطأ .
 معتوه قتل وليه ، فلأبيه أن يقتل بالمقتول ، ويصالح ، وليس له أن
 يعفو ، وكذلك إن قطعت يد المعتوه عمدا . والوصى بمنزله الأب ، إلا
 أنه لا يقتل .

رجل قتل ابنه عمدا ، فعليه الدية فى ماله فى ثلاث سنين ، وقال مالك : عليه
 القصاص ، له العمومات من غير فصل ، ولنا أن القصاص لو وجب لوجب
 للمقتول أولا ، ثم يرثه سوى أبيه القاتل من وورثته ، ويصير استيفاء الورثة
 كاستيفاء الابن ، وليس ذلك للابن ، وإذا لم يجب القصاص ، وجبت الدية فى ماله ؛
 لأنه عمد ، ولا يعقل العاقلة ؛ لأن العاقلة لاتعقل العمد كما لا تعقل الواجب
 بالخطأ إذا كان الوجوب عن إقرار .

معتوه قتل ولى له ، وله أب ، فلأبيه أن يقتل ؛ لأنه شرع للتشقى ، وذلك
 راجع إلى النفس ، وللأب ولاية على نفسه ، وله أن يصالح ؛ لأنه أنفع ، وليس له
 أن يعفو ؛ لأنه إبطال حقه ، وكذلك إن قطعت يد المعتوه عمدا ، فوجب
 القصاص فى جميع ماقلنا . والوصى بمنزلة الأب فى جميع ما قلنا ، إلا أنه لا يقتل لما
 قلنا إنه من باب الولاية على النفس ، وليس له هذه الولاية ، بخلاف الطرف ؛ لأنه
 ألحق بالمال ، وله هذه الولاية ، وذكر فى كتاب الصلح أنه لا يملك الصلح فى
 النفس ؛ لأنه بمنزلة الاستيفاء ، وذكر هنا أنه يملك ؛ لأن المقصود بالصلح منفعة
 المال ، وذلك حاصل بعقده ، فصار فيه رويتان .

رجل قُتل ، وله أولياء صغار وكبار ، فللكبار أن يقتلوا القاتل ، وقالوا : ليس
 لهم ذلك حتى يدرك الصغار ؛ لأن القصاص مشترك بينهم ، ولا يمكن استيفاء
 البعض لعدم التحرى ، وفى استيفائهم الكل إبطال حق الصغار ؛ فيؤخر إلى إدراكهم
 كما إذا كان بين كبيرين ، وأحدهما غائب ، أو كان بين المولين ، وله أنه حق
 لا يتجزى ؛ لتبوته بسبب لا يتجزى وهو القرابة ، واحتمال العفو من

رجل قتل وله أولياء صغار وكبار ، فللكبار أن يقتلوا القاتل ،
 وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : ليس لهم ذلك ، حتى يدرك
 الصغار .

الصغير منقطع ، فيثبت لكل واحد منهما كَمَلًا كما في ولاية الإنكاح ، بخلاف
 الكبيرين ؛ لأن احتمال العفو من الغائب ثابت ، ومسألة المولين ممنوعة .

- باب الشهادة في القتل -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - : رجل قتل ، وله ابنان أحدهما غائب ، فأقام الحاضر البيعة على القتل ، ثم قدم الغائب ، فإنه يعيد البيعة ، وإن كان خطأ لم يعدها ، وكذلك الدين يكون لأبيهما على رجل .

رجل قتل وله ابنان ، وأحدهما غائب ، فأقام القاتل البيعة أن الغائب قد عفاه ، فالشاهد خصم ، وكذلك عبد بين رجلين ، وإذا شهد الشهود أنه ضربه ، فلم يزل صاحب فراش حتى مات ، ففيه القود ، وإن اختلف الشاهدان في الأيام ، أو في البلدان ، أو في الذي كان القتل به ، فقال أحدهما :

- باب الشهادة في القتل -

رجل قُتِلَ ، وله ابنان ، وأحدهما غائب ، فأقام الحاضر البيعة على القتل ، ثم قدم الغائب ، فإنه يعيد البيعة ، وقالوا : لا يعيد ، وأجمعوا أن القتل إن كان خطأ ، لم يعدها ، وكذلك الدين إذا كان لأبيهما على آخر لهما أن القصاص يصير ملكا للمقتول ، ثم يصير موروثا عنه كالدين سواء ، ثم هناك لاتعاد البيعة كذا هنا ، ولأبي حنيفة - رضي الله عنه - بلى ولكن فيه شبهة ثبوته لهم ابتداء ؛ لأن الميت لا ينتفع به ، ولو ثبت لهم ابتداء يعاد البيعة ، فكذا إذا كان فيه شبهة الثبوت .

رجل قتل وله وليان أحدهما غائب ، فأقام القاتل البيعة على الحاضر أن الغائب قد عفا ، فالشاهد حاضر خصم ، ويسقط القصاص ؛ لأنه أدعى على الحاضر حقا ، وهو سقوط حقه في القصاص ، ولا يصح دعواه إلا بثبوت عفو الغائب ، فيتتصب الحاضر خصما عن الغائب بطريق الضرورة .

وكذا عبد بين رجلين قتل ، وأحدهما غائب ، لما قلنا ، وإذا شهد الشهود أنه ضربه ، فلم يزل صاحب فراش حتى مات ، فعليه القود إن كان عمدا ؛ لأن هذه شهادة منهم أنه قتله عمدا ، وإذا اختلف شاهدا القتل في الأيام ، أو في البلدان ،

قتله بعضا ، وقال الآخر : لأدرى بأى شئ قتله ، فهو باطل ، وإن شهد أنه قتله ، وقالوا : لاندري بأشئ قتله ، ففيه الدية .
رجلان أقر كل واحد منهما أنه قتل فلانا ، فقال الولي قتلتماه جميعا ، فله أن يقتلهما ، وإن يقتلهما ، وإن شهدوا على رجل أنه قتل فلانا ، وشهد آخرون على آخر بقتله وقال الولي : قتلتماه جميعا ، بطل ذلك كله .

رجل قتل رجلا عمدا وللمقتول ثلاثة أولياء ، فشهد اثنان على الآخر أنه عفى ، فشهادتهما باطلة ، فإن صدقهما القاتل ، فالدية

لا يقبل شهادتهما ؛ ولأن كل واحد منهما يشهد بقتل على حدة ، فلا يثبت أحدهما ، وكذلك إذا اختلفا في الآلة ؛ لأن القتل يختلف حكمه باختلاف الآلة ، وكذلك لو قال أحدهما قتله بعضا ، وقال الآخر : لأدرى بأى شئ قتله ؛ لأن الذى يشهد أنه قتله بعضا ، فقد شهد على قتل مقيد والآخر يشهد على قتل مطلق ، والمطلق غير المقيد . وإن شهدوا أنه قتله ، وقالوا : لاندري بأى شئ قتله ، ففيه الدية استحسانا ، ذكره في كتاب الزيادات ، والقياس أن لا يقبل شهادتهم ؛ لأنهم شهدوا بقتل مجهول . وجه الاستحسان أنهم شهدوا بقتل مطلق ، وأقل موجه الدية .

رجلان أقر كل واحد منهما أنه قتل فلانا ، فقال الولي : قتلتماه جميعا ، فله أن يقتلهما جميعا ؛ لأن كل واحد منهما أقر بكل القتل ، وبوجوب القصاص عليه ، والمقر له صدقه في أحدهما ، وكذبه في الآخر ، وتكذيب المقر له المقر في بعض ما أقر لا يبطل إقراره ، وإن شهد شهود على رجل أنه قتله ، وشهد آخرون على آخر بقتله ، فقال الولي : قتلتماه جميعا ، بطل ذلك كله ؛ لأن تكذيب المشهود له الشهود في بعض ماشهدوا ، يبطل الشهادة ؛ لأنه يوجب تفسيقهم ، وفسق الشاهد يوجب رد الشهادة .

بينهما أثلاثا ، وإن كذبهما ، فلاشئ لهما ، وللآخر ثلث الدية . والله أعلم .

رجل قتل رجلا عمدا ، وللمقتول ثلاثة أولياء ، فشهد اثنان على آخر أنه عفى ، فشهادتهما باطلة ، وهو عفو منهما ، فإن صدقهما القاتل ، فالدية بينهم أثلاثا ؛ لأنه لما صدقهما ، فقد أقر لهما بثلثي الدية ، فيلزمه ، وأدعى بطلان حق الشهود عليه وهو جاحد ، فتحول مالا ، وإن كذبهما ، فلاشئ لهما ، وللآخر ثلث الدية ؛ لأن شهادتهما بالعفو بمنزلة ابتداء العفو منهما في حق المشهود عليه ؛ لأن سقوط القود أضيف إليهما .

- باب في اعتبار حالة القتل -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم -: رجل رمى مسلما ، فارتد المرمى إليه ، ثم وقع به السهم ، فعلى الرامي الدية ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله -: لاشئ عليه ، وإن رمى وهو مرتد ، فأسلم ، ثم وقع به السهم ، فلاشئ عليه في قولهم ، وكذلك إن رمى حريبا ، فأسلم .

وإن رمى عبدا ، فأعتقه مولاه ، ثم وقع به السهم ، فعليه قيمته للمولى ، وقال محمد - رحمه الله -: عليه فضل ما بين قيمته مرميا إلى غير مرمى .

رجل قضى عليه بالرجم ، فرماه رجل ، ثم رجع أحد الشهود ،

- باب في اعتبار حالة القتل -

رجل رمى مسلما ، فارتد المرمى ، ثم وقع عليه السهم ، فعلى الرامي الدية ، وقالوا : لاشئ عليه ؛ لأن المقتول غير متقوم ، ولأبي حنيفة - رضي الله عنه - أن الرامي إنما يصير قاتلا بالرمى ؛ لأنه إنما يصير قاتلا بفعله ، وفعله الرمي والرمى متقوم ، ولكن لا يجب القصاص ، لا اعتبار حالة التلف ، فتجب الدية ، وإن رماه وهو مرتد ، فأسلم ، ثم وقع السهم ، فلاشئ عليه بالإجماع ، وكذلك إن رمى حريبا ، فأسلم ؛ لأن هذا الرمي لم ينعقد موجبا للضمان ؛ لأن الرمي غير متقوم ، فلا يجب به الضمان ، وإن صار متقوما ، وإن رمى عبدا ، فأعتقه مولاه ، ثم وقع السهم ، فعليه قيمته للمولى ، ومحمد رحمه الله عليه فضل ما بين قيمته مرميا إلى غير مرمى ، وقول أبي يوسف - رحمه الله - كقول أبي حنيفة - رضي الله عنه - ومحمد يقول بأن العتق يبطل سراية الجنابة وهو بنفس الرمي صار جانيا على هذا الشخص تقديرا ، فيبطل جنابته ، فلا يجب عليه قيمته ، وهما يقولان بأن الرمي إنما يصير قاتلا من وقت الرمي ، ووقت الرمي المرمى عبد ، فتلزمه قيمته للمولى .

رجل قضى عليه بالرجم ، فرماه رجل ، فرجع أحد الشهود ، ثم وقع عليه

ثم وقع به أى بالمحكوم عليه بالرجم الحجر ، فلاشئ على الرامى .
 مجوسى رمى صيدا ، ثم أسلم ، ثم وقعت الرمية بالصيد لم يؤكل .
 وإن رماه وهو مسلم ، ثم تمجس أكل . محرم رمى صيدا ثم حل ،
 فوقعت الرمية بالصيد ، فعليه الجزاء ، وإن رمى حلال ، ثم أحرم ،
 فلاشئ عليه . والله أعلم .

الحجر ، فلاشئ على الرامى ؛ لما قلنا .

مجوسى رمى صيدا ، ثم أسلم ، فوقعت الرمية بالصيد ، لم يؤكل ، وإن رماه
 وهو مسلم ، ثم تمجس - والعياذ بالله - أكل ؛ لأنه إنما يصير ذابحا للصيد برمية
 فيعتبر أهلية الذبح وقت الرمى .
 محرم رمى صيدا ، ثم حل ، فوقعت الرمية بالصيد ، فعليه الجزاء ، فإن رمى ،
 ثم أحرم ، فلاشئ عليه ؛ لأن هذا الضمان يتعلق بإحرام الرامى ، فيعتبر حاله
 الفعل .

– باب الرجل يقطع يد إنسان ثم يقتله –

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة – رضى الله عنهم – : رجل قطع يد رجل خطأ ، ثم قتله عمدا قبل أن يبرأ ، أوقف يده عمدا ، فبرأت ، ثم قتله عمدا ، أو قطع يده خطأ ، فبرأت يده ، ثم قتله خطأ ، فإنه يؤخذ بالأمرين جميعا . وإن قطع يده عمدا ، ثم قتله عمدا قبل أن يبرأ يده ، فإن شاء الإمام قال : اقطعوا يده ، ثم اقلوه ، وإن شاء قال : اقلوه ، وقال أبو يوسف ومحمد – هما الله – : يقتل ولا يقطع يده .

رجل ضرب رجلا مائة سوط ، فبرأ من تسعين ، ومات من عشرة ، ففيه دية واحدة .

– باب الرجل يقطع يد إنسان ثم يقتل –

إذا قطع إنسان خطأ ، ثم قتله عمدا قبل أن تبرأ يده ، أو كان على العكس ، أو كلاهما خطأ ، وتحلل البرء ، أو كلاهما عمدا ، وتحلل البرء ، فإنه يؤخذ بالأمرين جميعا ؛ لأن الجمع بين الجراحات واجب ما أمكن ، ويجعل الآخر تنميما للأول إلا أن لا يمكن الجمع ، وهو أن يختلف حكم الفعلين كما فى الفصلين الأولين ، أو لا يمكن أن تجعل الأول ساريا ؛ لتحلل البرء كما فى الفصلين الآخرين ، ومتى لم يتحلل البرء ، وقد تجانس الفعلان ، إن كان خطأ جمع بالإجماع ، واكتفى بدية واحدة ، وإن كان عمدا عند أبي حنيفة – رضى الله عنه – بالخيار إن شاء اعتبر جهة العود ، فقطع ، وقتل ، وإن شاء مال إلى جهة الإتحاد ، فقتل لا غير ،

رجل قطع يد رجل ، فعفا المقطوع عن القطع ، ثم مات من ذلك ،
فعلى القاطع الدية في ماله استحسانا ، والقياس أن يقتل ، ذكره
في كتاب الزيادات ، وإن عفا عن القطع ، وما يحدث منه ، أو عن
الجنائية ، ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس استحسانا ، والقياس

وعندهما ليس له إلا أن يقتل ؛ لأن الجمع ممكن ؛ لتجانس الفعلين ، وعدم تخلل
البدء ، فيجمع بينهما ، وله أن الجمع متعدد ؛ لاختلاف الفعلين ؛ لأن الموجب
القيود وهو يعتمد المساواة في الفعل ، وذلك بأن يكون القتل بالقتل ، والقطع
بالقطع ، وهو متعدد ، فصار كتخلل البدء ، بخلاف ما إذا قطع وسوى ؛ لأن
الفعل واحد ، وبخلاف ما إذا كان خطأين ؛ لأن الموجب الدية ، وهي بدل النفس
من غي باعتبار المساواة ؛ ولأن أرش اليد إنما يجب عند استحكام إثر الفعل ،
وذلك بالجزء القاطع للسراية ، فيجتمع ضمان الكل ، وضمنان الجزاء في حالة
واحدة ولا يجتمعان ، وأما القتل والقطع قصاصا يجتمعان .

رجل ضرب رجلا مائة سوط ، فبرأ من تسعين ، ومات من عشرة ، ففيه دية
واحدة ؛ لأن لما برأ من الأسواط ، فكأنهما لم توجد في حق الضمان دون التعزير .
رجل قطع يد رجل عمدا ، فعفى المقطوع عن القطع ، ثم مات من ذلك ،
فعلى القاطع الدية ، وإن عفى عن القطع ، وما يحدث منه أو عن الجنائية ، ثم مات
من ذلك ، فهو عفو عن النفس ، وقالوا : إذا عفا عن القطع ، فهو عفو عن النفس ؛
لأن العفو عن القطع عفو عن موجهه ، وموجهه القطع لو اقتصر ، القتل إذا سرى ،
فكان العفو عنه عفوا عن أحد موجبيه ، أيهما كان ، فصار كما إذا عفا عن
الجنائية ، وله أن سبب الضمان قد تحقق ، وهو قتل نفس معصوم متقوم ، والعفو
لم يتناوله بصريحه ؛ لأنه عفا عن القطع وهو غير القتل ، وكان ينبغي أن يجب
القصاص ، إل أن صورة العفو أورثت شبهة بخلاف الجنائية ؛ لأنه أسم جنس ، فإن
كان عفا عن القطع وما يحدث منه ، أو عن الجنائية صح العفو عن الكل كالعمد

لا يكون عفوا كالولى يعفو قبل موت المجروح ، فإن كان خطأ ، فمن
الثلاث ، وإن كان عمدا ، فمن جميع المال ، وقال أبو يوسف ومحمد -
رحمهما الله - : إذا عفا عن القطع فهو عفو عن النفس .

امراة قطعت يد رجل ، فتزوجها على يده ، ثم مات منها ، فلها
مهر مثلها ، وعلى عاقلتها الدية إن كان خطأ ، وإن كان عمدا ففى
مالها ، وإن تزوجها على اليد وما يحدث منها ، أو على الجناية ، ثم مات
من ذلك ، والقطع عمد ، فلها مهر مثلها ولاشئ عليها ، وإن كان
خطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها ولهم ثلث ماترك الميت وصية ،

إلا أن فى العمد الصحة من جميع المال ، وفى الخطأ من ثلث المال ، فيكون هذا
وصية للعاقلة دون القاتل ، ثم بنى على هذا مسألة التزويج ، وصورتها امرأة قطعت
يد رجل عمدا ، فتزوجها الرجل على القطع ، وما يحدث منه ، أو على الجناية ، ثم
مات من ذلك ، فلها مهر مثلها ، ولاشئ عليها أما وجوب مهر المثل ؛ لأن الزوج
عليها تزوج على موجبها ، وموجبها ليس بمال ، ويسقط القصاص ؛ لأنه لما جعله
مهر ، فقد رضى بسقوط القصاص ، فأن كان القطع خطأ ، والمسألة بحالها ، صار
متزوجا على موجبها ، وموجبها الدية ، وهذا يصلح مهر غير أنه إنما يصح بمقدار
مهر المثل ؛ لأنه مريض وما زاد على ذلك وصية للعاقلة ، فيرفع عن مهر مثلها ،
وما زاد إن كان يخرج من ثلث ماله ، فيرفع عنهم ؛ لأنه وصية لهم ، وهم أجنب ،
وإن كان لا يخرج فما زاد على مهر المثل قدر الثلث يرفع عنهم ، ويردون الفضل
على الورثة ، وإن تزوجها على القطع لا غير فى حالة العمد والخطأ ، فجوابهما
كالجواب الذى مر ، فيما إذا تزوجها على القطع وما يحدث منه أو على الجناية ،
وعند أبى حنيفة - رحمه الله عنه - إذا سرى بطلب التسمية ، فوجب مهر المثل
لها على الزوج فى الحالين ، ووجب الدية فى مالها عند العمد ، فيقاصان إن كان
سواء ، وإن كان خطأ ، فالدية على العاقلة ، ولا يتصور القصاص بين المالين هاهنا .

وقال أبويوسف ومحمد - رحمهما الله -: وكذلك إذا تزوجها على اليد.
 رجل قطعت يده ، فأقتص له من اليد ، ثم مات ، فإنه يقتل
 المقتص منه . والله أعلم .

رجل قطعت يده ، فأقتص له من اليد ، ثم مات ، فإنه يقتل المقتص منه ؛ لأنه
 تبين أن المقتص منه قتل المقتص له ، وكان عليه القصاص فى النفس ، وقطع يده
 لا يمنع وجوب القصاص عليه ، وعن أبى يوسف - رحمه الله - أنه يقتل ؛ لأن
 الإقدام على القطع كان إبراء عما وراءه .

- باب القتل يوجد في الدار والمحلة -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - : في رجل اشترى دارا ، فلم يقبضها حتى وجد فيها قتيل ، فهو على عاقلة البائع ، وإن كان في البيع خيار لأحدهما ، فهو على عاقلة الذى الدار في يديه ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : إذا لم يكن خيار ، فعلى عاقلة المشتري ، وإن كان خيار ، فعلى عاقلة الذى تصير الدار له .

قوم باعوا دورهم إلا رجلا بقي له مشقص ، فوجد في المحلة قتيل ، فهو على أهل الخطة الذين صاحب الشقص منهم ، وإن باعوا كلهم ، فهو على المشتري .
دار نصفها لرجل ، وعشرها لآخر ، ولآخر ما بقي ، وجد فيها قتيل ، فهو على رؤوس الرجال . قتيل مر في الفرات

- باب القتل يوجد في الدار [والمحلة] (1) -

رجل اشترى دارا فلم يقبضها حتى وجد فيها قتيل ، فهو على عاقلة البائع ، وإن كان في البيع خيار لأحدهما ، فهو على عاقلة الذى في يده ، وقالوا : إذا لم يكن فيه خيار ، فعلى عاقلة المشتري ، وإن كان فيه خياران ، فعلى عاقلة الذى تصير له ، فأبو حنيفة - رحمه الله - اعتبر اليد ؛ لأن القدرة على الحفظ إنما يكون بها ، وهما اعتبرا الملك ؛ لأن الحفظ إنما يملك به قوم باعوا دورهم إلا رجلا بقي له شقص ، فوجد في المحلة قتيل ، فهو على أهل الخطة الذى صاحب الشقص منهم ؛ لأن ولاية حفظ المحلة في العادات لأصحاب الخطة ، فيكونون هم المقصرين في حفظ المحلة ، وإن باعوا كلهم ، فهو على المشتري ؛ لأنهم نزلوا منزلة أصحاب الخطة في ولاية الحفظ .

بين قريتين ، فلاشئ على أحد ، وإن مرت دابة بينى قريتين عليها قتيل ، فهو على أقر بها .

قوم التقوا بالسيوف ، فأجلوا عن قتيل ، فهو على أحد المحلة إلا أن يدعى أولياؤه على أولئك ، أو على رجل بعينه فلا يكون على أهل المحلة ، ولا على أولئك شئ حتى يقيموا البينة .

رجل فى يده دار وجد فيها قتيل ، لم تعقله العاقلة حتى يشهد الشهود أنها للذى فى يده . والله أعلم .

دار نصفها لرجل ، وعشرها لآخر ، ولآخر ما بقى ، فوجد فيها قتيل ، فهو على عدد رؤوس الرجال ؛ لأنهم فى ولاية الحفظ سواء ، وكانوا فى التقصير سواء .

قتيل فى الفرات بين قريتين ، فلاشئ على أحد ؛ لأنه لا يجب على أحد حفظه ليصير جانبا بترك الحفظ ، وإن مرت دابة عليها قتيل بين قريتين فهو على أقربهما ، يريد به القسامة والدية ؛ لأن القدرة على حفظ ذلك الموضع ثابتة لأقربهما . قوم التقوا بالسيوف ، فأجلوا عن قتيل ، فهو على أهل المحلة إلا أن يدعى أولياء القتيل على أولئك ، أو على رجل بعينه ، فيتضمن حينئذ ذلك براءة أهل المحلة عن الدية ، ولكن لا يثبت على أولئك إلا بحجة .

رجل فى يده دار وجد فيها قتيل ، لم تعقله العاقلة حتى تشهد الشهود أنها للذى فى يده ، يريد به إذا أنكرت العاقلة أن الدار ملك ذى اليد ؛ لأن اليد محتمل ، فلا يكفى للاستحقاق .

- باب الجراحات التي هي دون النفس -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم -: فى رجل نزع سن رجل ، فانتزع المنزوعة سنه سن النازع ، فنبت سن الأول ، فعلى الأول لصاحبه خمسمائة .

رجل قتل وليه ، فقطع يد قاتله ، ثم عفا عنه ، وقد قضى له بالقصاص ، أو لم يقض ، فعلى قاطع اليد دية اليد فى ماله ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : لاشئ عليه .
رجل شج رجل اموضحة ، فذهب عيناه ،

- باب الجراحات التي هي دون النفس -

رجل نزع سن رجل ، فانتزع المنزوعة سنه سن النازع ، فنبت سن الأول ، فعلى الأول لصاحبه خمسمائة ؛ لأنه لما نبت سن الأول تبين أن القصاص لم يكن واجبا .

رجل قتل وليه عمدا ، فقطع يد قاتله ، ثم عفا عن النفس ، وقد قضى له بالقصاص ، أو لم يقض ، فعلى القاطع أرش اليد فى ماله عند أبي حنيفة - رضى الله عنه - ، وعندهما لاشئ عليه ؛ لأنه استوفى حقه ، فلا يضمنه ، وهذا لأنه استحق إتلاف النفس بجميع أجزائها ؛ ولهذا لو لم يعف ، لا يضمنه ، وكذلك إذا سرى ، وما برئ ، أو ما عفا ، وما سرى ، وصار كما إذا كان له قصاص فى الطرف ، فقطع أصابعه ، ثم عفا لا يضمن الأصابع ، وله أنه استوفى غير حقه فى القتل ، وهذا قطع وإبانة ، فكان القياس أن يجب القصاص ، إلا أنه سقط للشبهة بخلاف ما إذا سرى ؛ لأنه استيفاء والأصابع ، وإن كانت تابعة قياما فالكف تابع لها غرضا بخلاف الطرف ؛ لأنه تابع للنفس من كل وجه .

رجل شج رجلا موضحة ، فذهب عيناه ، فلا قصاص فى شئ من ذلك ، وينبغى أن يجب الدية فى العينين . ولو قطع أصبع رجل من المفصل الأعلى ،

فلاقصاص فى شئ من ذلك ، ويجب أرش الموضحة ، وقال أبويوسف
ومحمد -رحمهما الله - : فى الموضحة القصاص .

رجل قطع إصبع رجل من المفصل الأعلى ، فشل مابقى من
الإصبع أو اليد كله ، فلا قصاص فى ذلك ، وكذلك إن كسر نصف
سن ، فأسود مابقى .

رجل ضرب رجلا مائة سوط ، فجرحته وبرأ منها ، فعليه أرش
الضرب .

رجل قطع ذكر مولود ، فإن كان الذكر قد تحرك ، فعليه القصاص
فى العمد ، والدية فى الخطأ ، وإن لم يتحرك ، ففيه

فشل مابقى من الأصل أو اليد كلها لاقصاص فى شئ من ذلك ، وينبغى أن يجب
الدية فى المفصل الأعلى ، وفيما بقى حكومة عدل . وكذلك لو كسر نصف سن ،
فأسود مابقى وينبغى أن تجب حكومة العدل فى سن كلها ، لهما أن الفعل وقع
فى محلين ، فأخذ حكم فعلين كل واحد منهما مبتداء ، فلم تنعقد الشبهة بخلاف
الأصبع الواحدة السن الواحدة ؛ لأنه شئ واحد ، ولأبى حنيفة - رحمه الله - أن
الفعل واحد صورة ؛ لوقوعه فى محل واحد صورة ، والفعل الواحد لا يكون موجبا
للقصاص ، وموجبا للدية .

رجل ضرب رجلا مائة سوط ، فجرحه ، فبرأ منه ، فعليه أرش الضرب ،
وهذا إذا بقى أثر الضرب ، وإن لم يبق ، لم يجب شئ عند أبى حنيفة - رحمه الله -
وعند أبى يوسف - رحمه الله - أنه يجب حكومة عدل ، وعند محمد - رحمه الله -
يجب ، وأجرة الطبيب ، وضمن الأدوية .

رجل قطع ذكر مولود ، فإن كان الذكر قد تحرك ، فعليه القصاص فى العمد
والدية فى الخطأ يريد به إذا قطع من الحشفة عمدا ، أو من أصل ؛ لأن فى هذين
الموضعين اعتبار المساواة ممكن ، وإن لم يكن تحرك ، فعليه حكومة عدل ؛ لأن

حكومة عدل ، وفي لسانه إنه إن كان قد استهل حكومة عدل ، وإن
تكلم ، فالدية في الخطأ ، وفي بصره حكومة عدل إلا أن يكون قد
أبصر .

رجل كسر سن رجل وسنه أكبر من سن المجنى عليه ، فإنه
يقتص منه .

وكذلك اليد إذا كانت يده أكبر من يده .

رجل قطع كف رجل من المفصل ، وليس في الكف إلا أصبع ،
ففيه عشر الدية ، وإن كانت إصبعان ، فالخمس ، ولا شيء في الكف ،

سلامته لم تعرف بالدليل ، فلا يضمن بالقود ، وكمال الدية ، كآلة الحصى
والعينين .

وإن قطع لسان الصبي إن كان قد استهل ، ففيه حكومة عدل ، وإن تكلم ،
فالدية في الخطأ ، ولم يذكر فيه القود ، علم أنه لا قود استوعبت الكل أو البعض ،
وعن أبي يوسف - رحمه الله - أنه يجب إذا استوعب ، والصحيح جواب الكتاب ؛
لأن استيفاءه على طريق المماثلة غير ممكن بحال ، والعين إنما تضمن بكمال الدية
عند ظهور السلامة بالبصر ، وقبل ذلك تجب حكومة عدل ؛ لأن المنفعة الأصلية
لم تظهر ، فأشبه العين العوراء .

رجل كسر سن رجل سنه أكبر من سن الآخر ، فإنه يقتص منه ؛ لأن اعتبار
المساواة ممكن وهو أن يرد بالميرد وكذلك في قلع السن ، وقطع اليد إذا كانت
أحديهما أكبر ؛ لأنه لا بيد في النص .

رجل قطع كف رجل من المفصل ، وليس في الكف إلا إصبع واحدة ، ففيه
عشر الدية ، وإن كان فيه إصبعان ، ففيه الخمس ، ولا شيء في الكف ، وقالوا :
ينظر إلى أرش الأصبع والكف ، فيكون عليه الأكثر ، فيدخل القليل في الكثير
وهما يرجحان بالكثرة ، وأبو حنيفة - رضي الله عنه - يرجح بالذات ، فقال :

فيكون الأكثر عليه ، ويدخل القليل في الكثير . والله أعلم بالصواب .

الأصابع أصل في حق المنفعة ، فيكون أصلاً في الضمان ، فما بقي من الأصل
لا يظهر حكم التبعية .

- باب فى جناية العبد والمكاتب -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة - رضى الله عنهم - رجل قال لعبده : إن قتلت فلانا ، أو رميته أو شججته ، فأنت حر ، ففعل ، فهو مختار للفجاء .

رجل قطع يد عبد عمدا ، فأعتقه المولى ، ثم مات من ذلك ، فإن كان له ورثة غير المولى ، فلا قصاص فيه ، وإلا أقتص منه ، وهو قول أبى يوسف - رحمه الله - وقال محمد - رحمه الله - : لا قصاص فى ذلك ، وعلى القاطع إرش اليد ، وما نقصه ذلك إلى أن أعتقه ، ويبطل الفضل .

- باب [فى] (1) جناية [العبد] (2) والمكاتب -

رجل قال لعبده : إن قتلت فلانا ، أو رميته ، أو شججته ، فأنت حر ، فهو مختار للفداء ، إن فعل ذلك ؛ لأنه بهذا الكلام أعتقه بعد الجناية ، وهو عالم به .
رجل قطع يد عبد ، فأعتقه المولى ، ثم مات من ذلك ، فإن كان له ورثة غير المولى ، فلا قصاص فيه ؛ لاشتباه المولى ، فإن لم يكن يقتص منه عند أبى حنيفة وأبى يوسف - رحمهما الله - وعند محمد - رحمه الله - لا ، وعلى القاطع إرش اليد وما نقصه ذلك إلى أن أعتقه وتبطل الفضل ، له أنه اشتبه سبب الحق ، فألحق باشتباه المولى ، ولهما أن المستحق معلوم ، وهو المولى وجهالة السبب لا تمنع ؛ لأنها لا تنضى إلى المنازعة ، وهذا الخلاف تظير ماذكر بعد هذا أن المكاتب إذا قتل عمدا عن وفاء إن كان له ورثة أحرار غير المولى ، فلا قصاص ، وإن لم تكن إلا المولى ،

(1) زيادة المحقق .

(2) زيادة المحقق .

رجل قتل مكاتبا عمدا ، فإن ترك ورثة أحرارا ، أو ترك وفاء
فلاقصاص فيه ، وإن لم يترك وفاء وله ورثة أحرار ، أقتص منه فى قولهم
جميعا ، وإن لم يترك وارثا غير المولى ، وترك وفاء غير المولى ، فلاقصاص
، وإن لم تكن إلا المولى ، وترك وفاء اقتص منه فى قول أبى حنيفة -
رضى الله عنه - وأبى يوسف - رحمه الله - ، وقال محمد - رحمه الله -
: لا أرى فى هذا قصاصا .

أمة أذن لها فى التجارة ، فاستدانت ، ثم ولدت ، فإنه يباع الولد
معها فى الدين ، وإن جنت جنابة لم يدفع الولد معها .
مكاتب جنى ، ثم عجز ، فإنه يدفع ، أو يفدي ، فإن قضا بالجنابة
قبل العجز ، بيع فيها .
عبد لرجل زعم رجل أن مولاه أعنته ، فقتل العبد وليا لذلك
الرجل خطأ ، فلاشئ عليه .

فعلى الاختلاف ، فإن لم يترك وفاء ، وله ورثة أحرار ، أقتص منه المولى بالإجماع .
أمة مأذونة استدانت ، ثم ولدت ، فإنه يباع الولد معها فى الدين ؛ لأن الدين
وصف حكمى تعلق برقيبتها ، فيسرى إلى ولدها ، وإن جنت جنابة ، ثم ولدت
ولدا ، لم يدفع الولد معها ؛ لأن وجوب الدفع الذى هو حكم شرعى يلزم المولى ،
فيكون وصفا له دونها ، فلايسرى إلى ولدها .

رجل قال لعبدية : أحدكما حر ، ثم شجا ، فأوقع العتق على أحدهما ، فأرشهما للمولى .

عبد أعتق ، فقال لرجل : قتلت أخاك خطأ ، أنا عبد ، فقال ذلك الرجل : قتلته ، وأنت حر ، فالحقول قول العبد .

رجل أعتق جارية ، ثم قال لها : قطعت يدك أنت أمتي ، وقالت الجارية : قطعت يدي ، وأنا حرة ، فالحقول قولها ، وكذلك كل ما أخذ منها إلا الجماع والغلة ، وهو قول أبي يوسف - رحمه الله - ، وقال محمد - رحمه الله - : لا يضمن إلا شيئا قائما بعينه ، فيؤمر برده عليها .

مكاتب جنى ، ثم عجز ، فإنه يدفع ، أو يفدي ، فإن قضا بالجناية قبل العجز ، بيع فيها ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : أولا ، وهو قول زفر ، يباع في المسألتين جميعا ، وقد مر في كتاب المكاتب من هذا الكتاب .

عبد لرجل زعم رجل أن مولاه أعتقه ، فقتل العبد ولما لذلك الرجل خطاء ، فلاشئ عليه ؛ لأن المقر بالعتق يدعى موجب الجناية على عاقلته ، وهم ينكرون ذلك .

رجل قال لعبديه : أحدكما حر ، ثم شجّا ، فأوقع العتق على أحدهما ، فأرشهما للمولى ؛ لأن العتق ينزل للحال مقصورا على الحال ، فلا يتبين أن اجنابة لم تصادف حق المولى .

عبد أعتق ، فقال لرجل : قتلت أخاك خطأ ، وأنا عبد ، وقال ذلك الرجل : قتلته ، وأنت حر ، فالحقول قول العبد ؛ لأنه أنكر وجوب الضمان حين شبه إلى حالة معهودة منافية للضمان ، فكان القول قوله .

رجل أعتق جارية ، ثم قال لها : قطعت يدك وأنت أمتي ، فقالت : قطعته وأنا حرة ، فالحقول قولها عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله - ، وقال محمد - رحمه الله - : القول قول المولى ، وكذلك كل ما أخذ منها إلا الوطئ والغلة ، فإن القول قول المولى فيهما بالإجماع ، وأجمعوا أنه لو أخذ شيئا ، وكان قائما بعينه يرد إليها ، محمد - رحمه الله - يقول بأن المولى لما أضاف الفعل إلى حالة معهودة

عبد قطع يد رجل عمدا ، فدفع إليه بقضاء ، أو بغير قضاء ،
فأعتقه ، ثم مات من اليد ، فالعبد صلح بالجناية ، وإن كان لم يعتقه ،
أمر برده على المولى ، وقيل للأولياء : اقتلوه ، أو اعفوا عنه .
مكاتب قتل عبده ، فلا قود عليه .

عبد محجور عليه أمر صبيا حرا فقتل رجلا ، فعلى عاقلة الصبي
الدية ، ولا شيء على الأمر ، وكذلك إن أمر عبد عبدا مأذون له عليه
ألف درهم جنى جناية خطأ ، فأعتقه المولى ، ولم يعلم بالجناية ، فعليه
قيمتان .

تنافى الضمان ، كان منكرا للضمان ، فكان القول قوله ، كما فى الوطئ والغلة ،
بخلاف القائم ؛ لأنه يدعى التملك ، وهما يقولان : ما أضاف فعله إلى حاله ،
تنافى الضمان ؛ لأن قطع المولى يد أمته المديونه موجب للضمان ، ولا كذلك
الوطئ ، وأخذ الغلة ؛ لأنهما لا يوجبان الضمان ، وإن كانت مديونة .

عبد قطع يد رجل عمدا ، فدفع إليه بقضاء ، أو بغير قضاء ، فأعتقه المولى ،
ثم مات من قطع اليد ، فالعبد صلح بالجناية ؛ لأنه لما أقدم على العتق ، فقد قصد
تصحيحه ، ولا صحة له إلا وأن يجعله دفعا عن القطع ، وما يحدث منه ، وإن كان
لم يعتقه ، رد على المولى ، ثم يقال للأولياء : اقتلوه ، أو اعفوا عنه ؛ لأن الدفع
تسليم للواجب ، فإذا بطل الواجب بالسراية ، بطل التسليم أيضا ، فلا يبقى ما
يصلح شبهة .

مكاتب قتل عبده ، فلا قود عليه ؛ لأنه مملوك من وجه .
عبد محجور عليه أمر صبيا حرا ، ليقتل رجلا ، فقتله ، فعلى عاقلة الصبي الدية ،
ولا شيء على الأمر ، وكذلك أمر عبد عبدا ؛ لأنهما مواخذان بأفعالهما دون
أقوالهما .

عبد مأذون عليه دين ألف درهم ، فجنى جناية خطأ ، فأعتقه المولى ، ولم
يعلم بالجناية ، فعليه قيمتان ، قيمة لأولياء الجناية ، وقيمة لصاحب الدين ؛ لأنه

عبد قتل رجلين لكل واحد منها وليان ، فعفى أحد ولي كل واحد منهما ، فإن المولى يدفع نصفه إلى الآخرين ، أو يفديه بعشرة آلاف درهم .

رجل فقاً عيني عبد ، فإن شاء المولى دفع عبده ، وأخذ قيمته ، وإن شاء أمسكه ، ولاشئ له من النقصان ، قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله - : إن شاء أخذ ما نقصه به .

أُتلف حقين حق البيع وحق الدفع ، وتوفير الحقين كان ممكناً ، فإن كان يدفع العبد بالجنابة ، ثم يباع بالدين ، فإذا أُتلفهما ، ضمن كل واحد منهما .
عبد قتل رجلين عمداً لكل واحد منهما وليان ، فعفا أحد ولي كل واحد منهما ، فإن المولى يدفع نصفه إلى الآخرين ، أو يفديه بعشرة آلاف درهم ؛ لأن بالعفو بطل القصاص كله ، وانقلب نصيب الآخرين مالا ، فصار كما لو وجب المال من الابتداء ، وتسقط نصف الكل .

رجل فقاً عيني عبد ، فإن شاء المولى دفع عبده ، وأخذ قيمته ، وإن شاء أمسكه ، ولاشئ له من النقصان ، وقالوا : إن شاء أمسك العبد ، ورجع عليه بنقصان القيمة ؛ لأن مضي المالى لما كان معتبراً وجب أن يتخير المولى على الوجه الذى قلناه ، كما إذا أخرج ثوب غيره خرقاً فاحشاً ، وله أن المالية معتبرة فى الذات ، فالآدمية غير مهذرة فيه ، وفى الأطراف أيضاً ، ألا ترى أن عبداً لو قطع يد عبد آخر يؤمر المولى بالرفع أو الفداء ، وهذا من أحكام الآدمية ؛ لأن موجب الجنابة على المال أن تباع رقبته فيها ثم من أحكام الأولى أن لا ينقسم على الأجزاء ولا يملك الجثة ، من

عبد قتل رجلا خطأ ، وآخر عمدا ، فعفى أحد ولي العمد ، فإن فداه المولى ، فداه بخمسة عشرة ألفا ، خمسة آلاف للذى لم يعف من ولي العمد ، وعشرة آلاف لولى الخطأ ، وإن دفعه دفعه إليهم أثلاثا ، ثلثاه لولى الخطأ ، وثلثه للولى الذى لم يعف ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : يدفعه أرباعا ثلاثة أرباعه لولى الخطأ ، وربعه لولى العمد .

عبد بين رجلين ، قتل مولى مولى لهما ، فعفى أحدهما ، بطل الجميع ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : يدفع الذى عفا عنه نصف نصيبه إلى الآخر ، ويفديه بربع الدية .

أحكام الثانية أن ينقسم ، ويتملك الجثة ، فوفونا على الشبهين حظهما من الحكم .

عبد قتل رجلا خطأ ، وآخر عمدا ، فعفا أحد ولي العمد ، فإن فداه المولى فداه بخمسة عشر ألفا ، خمسة آلاف لولى العمد الذى لم يعف ، وعشرة آلاف لولى الخطأ ؛ لأن حق الآخر لما انقلب مالا صار حقه فى نصف الدية ، وإن دفعه دفعه إليهم أثلاثا على طريق العول ، ثلثاه لولى الخطأ ، وثلثه لولى العمد ، وعندهما أرباعا على طريق المنازعة ثلاثة أرباعه لولى ، وربعه لولى العمد ، وسيعرف هذا فى موضعه .

عبد بين رجلين قتل مولى لهما ، أى قريبا لهما ، فعفا أحدهما ، بطل الجميع ، وقالوا : يدفع الذى عفا نصف نصيبه إلى الآخر ، أو يفديه برفع الدية ، لهما أن نصيب الذى لم يعف لما انقلب مالا يعفو صاحبه ، صار نصفه فى ملكه ، ونصفه فى ملك صاحبه ، فما أصاب ملكه سقط ، وما أصاب ملك صاحبه ، لم يسقط ، وهو الربع ، فله أن القصاص واجب لكل واحد منهما فى النصف من غير تعيين ، فإذا انقلب مالا احتمل الوجوب ، وهو أن يعتبر متعلقا بنصيب الآخر ، واحتمل بطلان الكل ، وهو أن يعتبر متعلقا بنصيب نفسه ، واحتمل النصف ، بأن يعتبر مشايعا ، فلا يجب المال بالشك .

رجل قتل عبدا ، أو جارية قيمته عشرون ألفا خطأ ، فعلى عاقلته
 في العبد عشرة آلاف درهم إلا عشرة ، وفي الجارية خمسة آلاف
 درهم إلا عشرة ، روى ذلك عن عبد الله ، وإبراهيم رضي الله عنهم -
 في الديات ، وقال أبو يوسف - رحمه الله - : عليه قيمة بالغة ما بلغت .
 وإن غصب جارية قيمتها عشرون ، فماتت في يده ، فعليه
 عشرون ألفا .

رجل قتل عبدا ، أو أمة قيمته عشرون ألفا خطأ ، فعلى عاقلته في العبد عشرة
 آلاف درهم إلا عشرة ، وفي الأمة خمسة آلاف إلا عشرة ، وهو قول أبي حنيفة
 ومحمد - رحمهما الله - ، وقال أبو يوسف والشافعي - رحمهما الله - : يجب
 قيمته بالغة ما بلغت ، وفي الغصب يجب قيمته بالغة ما بلغت بالإجماع ، لهما أن
 الضمان بدل المالية ، ولهذا يجب للمولى ، وهو لا يملك العبد إلا من حيث المالية ،
 ولو قتل العبد المبيع قبل القبض يبقى العقد ، وبقاءه ببقاء المالية أصلا أو بدلا ،
 وصار كقليل القيمة ، وكالغصب ، ولهما أن فيه معنى الآدمية حتى كان مكلفا ،
 فيه معنى المالية والآدمية ، أعلاهما يجب اعتبارها بإهدار الأدنى عند تعذر الجمع
 بينهما ، وضمان الغصب بمقابلة المالية إذ الغصب لا يرد إلا على المال ، بقاء العقد
 يتبغ فائدة حتى يبقى بعد قتله عمدا ، وإن لم يكن القصاص بدلا عن المالية فكذا
 أمر الدية .

- باب فى غضب المدبر والعبد والجناية فى ذلك -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة - رضى الله عنهم - : عبد قطع يده ، ثم غضبه رجل ، فمات فى يده من القطع ، فعليه قيمته أقطع ، وإن غضبه وهو صحيح ، فقطع المولى يده فى يد الغاصب فمات من ذلك فى يد الغاصب ، فلاشئ عليه .
عبد محجور عليه غضب عبدا محجورا عليه ، فمات فى يده ، فهو ضامن .

رجل غضب مدبرا ، فجنى عنده جناية ، ثم رده على المولى ، فجنى عنده جناية أخرى ، فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ، ويرجع بنصف القيمة على الغاصب ، فيدفعه إلى ولى الجناية الأولى ، ثم يرجع بذلك على الغاصب .

رجل غضب عبدا ، فجنى فى يده ، ثم رده ، فجنى جناية أخرى ،

- باب فى [غضب] (1) جناية المدبر والعبد -

رجل قطع يد عبده ، ثم غضبه رجل ، فمات فى يده من القطع ، فعليه أقطع ؛ لأن الغصب يطل السراية ، فصار كأنه هلك لا بالقطع ، فيضمن قيمته أقطع .
ولو غضبه وهو صحيح ، فقطع المولى يده فى يد الغاصب ، ومات من ذلك فى يد الغاصب ، فلاشئ على الغاصب ؛ لأنه لم يعترض مايقطع السراية ، فصار متلفا وبالإتلاف صار مستردا للعبد ، فيبطل الضمان .
عبد محجور عليه غضب عبدا محجورا عليه ، فمات فى يده ، فهو ضامن ؛ لأنه ماخوذ بأفعاله .

رجل غضب مدبرا فجنى عنده ، ثم رده على المولى ، فجنى عنده جناية

(1) زيادة المحقق .

فإن المولى يدفعه إلى ولى الجنائتين ، ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة ، فيدفعه إلى الأول ، ويرجع به على الغاصب ، وقال محمد - رحمه الله - : يرجع بنصف القيمة ، فيسلم له ، وإن جنى عند المولى ، فغصبه رجل ، ثم جنى يده ، رجع المولى بنصف قيمته ، فيدفعه إلى الأول ، ولا يرجع به .

رجل غصب مدبرا ، فجنى عنده جناية ، ثم رده على المولى ، فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ، ثم يرجع بقيمته على الغاصب ،

أخرى ، فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ؛ لأنه للفداء ، ويرجع بنصف قيمته على الغاصب ؛ لأن نصف القيمة استحق بسبب كان فى ضمانه ، ويدفعه إلى ولى الجناية الأولى ، ثم يرجع ذلك على الغاصب ، وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف - رحمهما الله - وقال محمد - رحمه الله - : لا يدفع ذلك إلى ولى الجناية الأولى ، بل يسلم له ؛ لأن المولى إنما يرجع على الغاصب بنصف القيمة الذى أخذه ولى الجناية الأولى ، فيكون ما يرجع عوضا عما استحقه ولى الجناية الأولى ، فلا يثبت حقه فى الأصل والعوض ؛ لأنه يتكرر الاستحقاق ، ولهما أن حق ولى الجناية الأولى فى كل القيمة ، وقد منع النصف ؛ لمزاحمة ولى الجناية الثانية ، فأذا وصل إلى المولى من قيمة المدبر شئ وجب التسليم إلى ولى الجناية الأولى ، ثم هو يرجع على الغاصب ، وإن كان جنى عند المولى أولا ، ثم غصب رجل ، فجنى عنده جناية ، فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ؛ لما قلنا ، ويرجع بنصف قيمته على الغاصب ، فيدفعه إلى ولى الجناية بالإجماع ، فمحمد - رحمه الله - فرق ، فقال : فى هذه الصورة ولى الجناية الأولى استحق كل القيمة ، ولم يسلم النصف ، فإذا رجع على الغاصب كان هذا عوض ما استحق ، فيدفعه عليه ، ثم لا يرجع هو به على الغاصب ، وهما فرقا ؛ لأنه إنما استحق هذا النصف بسبب كان فى ضمان الأولى بخلاف الفصل الأول ، ثم بعد هذا وضع المسألة فى العبد ، والجواب فى العبد كالجواب فى المدبر من الوفاق والخلاف ، إلا أن ههنا المولى يدفع العبد إلى ولى الجناية ، وفى الفصل الأول يدفع قيمة المدبر .

فيدفع نصفها إلى الأول ، ويرجع بذلك الذهب على الغاصب .
 رجل غصب صبيا حرا ، فمات في يده فجأة ، أو بحمى ، فليس
 عليه شيء ، وإن مات من صاعقة ، أو نهشته حية ، فعلى عاقلة
 الغاصب الدية .

صبى يعقل أودع عبدا ، فقتله ، فعلى عاقلته القيمة ، وإن أودع
 طعاما ، فأكله لم يضمن ، وإن استهلك مالا ، ضمن .

رجل غصب مدبرا ، فجنى عنده جناية ، ثم رده على المالك ، ثم غصبه
 أيضا ، فجنى عنده جناية ، فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ، ثم يرجع بقيمته على
 الغاصب ، فيدفع نصفها إلى الأول ، ويرجع بذلك النصف على الغاصب ثانيا ؛
 لأنه استحق هذا النصف بسبب كان في ضمان الغاصب ، فيرجع بذلك عليه .
 رجل غصب صبيا حرا ، فمات في يده فجأة ، أو بحمى ، فليس عليه شيء ،
 وإن مات من صاعقة ، أو نهشته حية ، فعلى عاقلة الغاصب الدية ، قال الشافعى :
 لا يجب ؛ لأن الغصب فى الحر لا يتحقق ، والإتلاف لم يوجد ، ولنا أن الإتلاف
 وجد تسببا بالنقل إلى المسبحة ، ومكان الصواعق ؛ لأنهما لا يكونان فى كل
 مكان ، وهو متعد ، فيضمن كالحفر فى الطريق .

صبى أودع عبدا ، فقتله ، فعلى عاقلته القيمة ، وإن أودع طعاما ، فأكله ،
 لم يضمن ، وإن يضمن فى الوجهين جميعا ، لهما أنه أتلف مالا متقوما معصوما
 حقا للمالكه ، فيجب عليه الضمان ، كما إذا كانت الوديعة عبدا أو كما إذا أتلف
 غير الصبى فى يد الصبى المودع ، ولهما أنه أتلف مالا غير معصوم ، فلا يؤاخذ
 بالضمان ؛ لأن العصمة ثبتت حقا له ، وقد فوتها على نفسه حيث وضع المال
 فى يده ، فلا يبقى مستحقا للنظر ؛ لأنه لا ولاية له على الصبى ولا للصبى على
 نفسه ، بخلاف العبد ؛ لأن عصمته ، إذ هو مبقى على أصل الحرية فى حق الدم
 وبخلاف غير الصبى ؛ لأنه سقطت العصمة بالإضافة إلى الصبى الذى وقع فى يده
 المال دون غيره .

- باب في الرجل شهر سلاحا واللس يدخل دارا -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم -: رجل شهد سيفاً على المسلمين ، فلهم أن يقتلوه ، ولاشئ عليهم .
رجل دخل على رجل ليلاً ، فأخرج السرقة ليلاً ، فأتبعه الرجل ، فقتله ، فلاشئ عليه .
رجل شهد على رجل سلاحاً ، فضربه ، فقتله الآخر بعد ذلك ، فعلى القاتل القصاص .

- باب [فى] (1) الرجل يشهر سلاحاً [واللس يدخل داراً] (2) -

رجل شهر على المسلمين سيفاً ، فعليهم (3) أن يقتلوه ، ولاشئ عليهم ؛ لأنه صار محارباً ، فسقطت عصمته .
رجل دخل ليلاً ، فأخرج السرقة ، فأتبعه الرجل ، فقتله ، فلاشئ عليه ؛ لقوله عليه [الصلاة] (4) السلام : ((قاتل دون مالك)) (5) .
مجنون شهر على رجل سلاحاً ، فقتله المشهور عليه عمداً ، فعليه الدية فى ماله ؛ لأن فعله ليس بجناية ، فلا يسقط العصمة .
رجل شهر على رجل سلاحاً فى المصر ، فضربه ، ثم قتله الآخر بعد ذلك ، فعلى القاتل القصاص ، يريد به أنه ضربه ، وترك ذلك ، وانصرف متى كان كذلك خرج من أن يكون محارباً ، فعادت العصمة .

(1) زيادة المحقق .

(2) زيادة المحقق .

(3) (فعليهم) فى (ب أ) .

(4) زيادة المحقق .

(5) الحديث رواه البخاري فى تاريخه الوسط من طريق أبي هريرة به ، قال : أتى رجل النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله ، أرأيت إن أراد أحد أن يأخذ مالي ! قال : ((أنشده الله والإسلام ثلاثاً)) ، قال : قد فعلت ، قال : ((قاتل دون مالك)) ، قال فإن قتلت ؟ قال : ((فى الجنة)) ، قال : فإن قتله ؟ قال : ((فى النار)) . انتهى . (نصب الرأية : ج4/ص348) .

- باب فى جناية الحائط والجناح -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة - رضى الله عنه -
أخرج إلى الطريق الأعظم كنيفا ، أو ميزابا ، أو جرّ د
دكانا ، فلرجل من عرض الناس أن ينزع ذلك ، ويس
ذلك أن ينتفع به ما لم يضر بالمسلمين ، فإذا أضر بالمس
وكذلك البالوعة يحفرها فى الطريق ، فإن كان اله
بحفرها ، أو أجبره على ذلك ، فلا ضمان عليه ، وإن
ضمن ، وليس لأحد من أهل الدرب الذى ليس بنافذ
أو ميزابا يأذن جميع أهل الدرب .
حائط مائل بين خمسة رجال أشهد على أحدهم .
إنسانا ، ضمن خمس الدية .

- باب [فى] (1) جناية الحائط والجناح -

رجل أخرج إلى الطريق الأعظم كنيفا ، أو ميزابا ، أو جرّ
فلرجل من عرض الناس أن ينزع ذلك ؛ لأنه تصرف فى حقه
أن ينتفع به ما لم يضر بالمسلمين ؛ لأن له حق الانتفاع بالمرور
المرور ، فإذا أضر بالمسلمين ، كره له ذلك ؛ لأنه لم يشبه المرور
وكذلك البالوعة يحفرها فى الطريق ، فإن كان السلطان أم
على ذلك ، لم يضمن ؛ لأن بالأمر صار مباحا مطلقا ، وإن
ضمن ؛ لأنه مباح مقيد بشرط السلامة ، وهكذا الجواب فى
لأحد من أهل الدرب الذى ليس بنافذ أن يشرع كنيفا ، ولا
أهل الدرب ؛ لأنها مملوكة لهم ، والطريق الأعظم حقهم لأمم

(1) زيادة المحقق .

دار بين ثلاثة نفر ، حفر أحدهم فيها بئرا ، أو بنى حائطا بغير إذن صاحبه ، فعطب به إنسان ، فهو ضامن له .

رجل حمل شيئا فى الطريق ، فسقط فعُطِبَ به إنسان ، فهو ضامن، وإن كان رجاء رداء قد لبسه ، فسقط ، لم يضمن .

رجل جعل قنطرة على نهر بغير إذن الإمام ، فتعمد رجل المرور عليها ، فعطب ، فلا ضمان على الذى فطر ، وكذلك إن وضع خشبة على الطريق ، فتعمد رجل المرور عليها .

مسجد لعشيرة علق رجل منهم قنديلا ، أو جعل فيه بوارى ، أو حصا ، فعطب رجل ، لم يضمن .

حائط مائل بين خمسة رجال أشهد على أحدهم ، فسقط على إنسان ، فقتله، يضمن الذى أشهد عليه خمس الدية ، ويكون ذلك على عاقلته ، وكذا دار بين ثلاثة حفر أحدهم فيها بئرا ، أو بنى حائطا بغير إذن صاحبه ، فعُطِبَ به إنسان ، فعليه ثلثا الدية ، وقالوا : عليه نصف الدية فى المسألتين جميعا ؛ لأن ما تلف بنصيب من أشهد عليه معتبر ؛ لأنه صار جانبا ، وما تلف بنصيب من لم يشهد عليه هدر، فلما هدر البعض، واعتبر البعض، يجعل الهدر شيئا واحدا ، والمعتبر شيئا واحدا ، ولأبى حنيفة - رضى الله عنه - أن العلة قدر النقل ، وهى علة واحدة للحكم ، فيضاف الحكم إليها ، ثم ينقسم الحكم إلى أربابها على قدر الملك .

رجل حمل شيئا فى الطريق ، فسقط ، فعطب به إنسان ، فهو ضامن ؛ لأن الحامل قاصد للحفظ ، فلو قيد بشرط السلامة ، لا يخرج ، وإن كان رداء قد لبسه، فسقط ، فعُطِبَ به إنسان ، لم يضمن ؛ لأنه غير قاصد للحفظ ، فالتقييد بشرط السلامة يوقعه فى الحرج .

رجل جعل قنطرة على نهر بغير إذن الإمام ، فتعمد رجل المرور عليها ، فعطب ، فلا ضمان على الذى بنى القنطرة ، وكذلك لو وضع خشبة فى الطريق،

وإن كان الذى فعل ذلك من غير العشرة ، ضمن ، وإن جلس رجل من العشرة فى المسجد ، فعطب به رجل ، لم يضمن إن كان فى الصلاة ، وإن كان فى غير الصلاة ، ضمن ، سواء كان جلوسه للصلاة ، أو لغيرها ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : لا يضمن على كل حال . والله أعلم .

فتعمد رجل المرور عليها ؛ لأنهما استويا فى صفة العدوانية ، حيث تعمد المشى عليها ، فكانت الإضافة إلى المباشر أولى .

مسجد علق رجل قنديلا ، أو جعل فيها بوارى ، أو حصاة ، فعطب به رجل ، لم يضمن ، وإن كان الذى فعل من غير العشرة ، ضمن ؛ ولاية التصرف لأهل المحلة ، فصار فعلهم مباحا ، وفعل غيرهم تعديا ، وإن جلس من العشرة فى المسجد ، فعُطب به إنسان ، لا يضمن إن كان فى الصلاة ، وإن كان فى غير الصلاة ، ضمن ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : لا يضمن على كل حال ؛ لأن الجلوس من ضرورات الصلاة ، فألحق بالصلاة . ولو جلس مصليا ، لم يضمن ، فكذلك هذا ، وأبو حنيفة - رضى الله عنه - يقول : بلى ، لكن الجلوس لجل الصلاة مباح مقيد بشرط السلامة ، والجلوس فى الصلاة مباح مطلق ؛ ليقع الفصل بين الأصل ، والملحق به .

– باب فى جناية البهيمة والجناية عليها –

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة – رضى الله عنهم –: فى رجل ساق دابة ، فوقع السرج على رجل ، فقتله ، ضمن السائق .
رجل سار على دابته ، فوقف لروث أو بول ، فعطب إنسان بروتها أو بولها ، لم يضمن ، وإن أوقفها لغير ذلك ، فعطب بروتها ، أو بولها إنسان ، يضمن .

رجل سار على دابة ، فأصاب يدها ، أو رجلها حصاة ، أو نواة أو أثارت غبارا ، أو حجرا صغيرا ، ففقا عين إنسان لم يضمن ، وأن كان حجرا كبيرا ، ضمن ، ويضمن كل شئ أصابت يدها ، أو رجلها ، أو رأسها ، وكذلك إن كدمت ، أو خبطت إلا

– باب [فى] (1) جناية البهيمة [والجناية عليها] (2) –

رجل ساق دابة ، فوقع السرج على رجل ، فقتله ، ضمن ؛ لأنه قاصد للحفظ ، فتقيد بشرط السلامة .

رجل سار على دابته ، فوقف لروث ، أو بول ، فعطب إنسان بروتها ، أو بولها ، لم يضمن ؛ لأن وقف الدابة لذلك ليس بتعد ؛ لأنه لا بد من ذلك ؛ فإن أوقفها لغير ذلك ، فعطب بروتها إنسان ، أو ببولها يضمن ؛ لأن الوقف لأمر آخر تعد أو مباح ، مقيد بشرط السلامة .

رجل سار على دابة ، فأصاب يدها ، أو رجلها حصاة ، أو نواة ، أو أثارت غبارا ، أو حجرا صغيرا ، ففقا عين إنسان ، لم يضمن ، وإن كان حجرا كبيرا يضمن ؛ لأن الصيانة عن المرور على الحجر الصغير غير ممكن ، فلم يصير بترك الصيانة متعديا ، ولا كذلك المرور على الحجر الكبير ، ويضمن كل شئ أصابت يدها ، أو رجلها ، أو رأسها ، وكذلك إن كدمت أو خبطت ؛ لأنه يمكن صيانة الدواب عن هذه المعانى ، وإن نفخت برجلها أو ذنبها ، لم يضمن ؛ لأنه مما

النفحة بالرجل أو الذنب . وإن وقفها في الطريق ضمن النفحة أيضا .
وكل شيء ضمنه الراكب ، ضمنه السائق ، والقائد ، وعلى الراكب
الكفارة ، وليست عليهما .

رجل أرسل بهيمة يريد به كلبا ، وكان لها سائقا فأصابته في
فورها ، ضمن ، وإن أرسل طيرا - أى بازيا - ، لم يضمن ، وكذلك
إن أرسل كلبا ، ولم يكن سائقا .

رجل قاد قطارا ، فأوطأ بعيرَ إنسانا ، فقتله ، فعلى عاقلته الدية ،
وإن ربط إنسان بعيرا بالقطار ، فوطئ المربوط إنسانا ، فقتله ، فعلى
عاقلته القائد الدية ، وترجع بها على عاقلة الرابط .

شاة لقصاب فقتت عينها ، ففيها ما نقصها ، وفي عين بقرة الجزار

لا يمكن صيانة الدواب عن هذا ، وإن أوقفها ، ضمن النفحة ؛ لأن صيانة الدواب
عن الوقف ممكن ، فصار الوقف تعديا ، أو مباحا ، مقيدا بشرط السلامة ، وكل
شيء ضمنه الراكب ، ضمنه السائق والقائد ، وعلى الراكب الكفارة ، يريد به فيما
إذا أوطأت الدابة ، وليس عليهما الكفارة ؛ لأن القليل من الراكب حصل ينقله
ونقل الدابة تبع له ، فجعل مباشرا ، وعلى المباشر الكفارة في الخطاء ، وهما
مسيبان والمسبب لا كفارة عليه .

رجل أرسل بهيمه ، يريد به كلبا ، وكان لها سائقا ، فأصابته في فورها ،
يريد به طيرا مملوكا ، ضمن ، وإن أرسل طيرا يريد به بازيا - وكان له سائقا ،
فأصاب ، لم يضمن ؛ لأن الكلب يحتمل السوق كسائر الدواب ، وأضيف إليه ،
وأما البازي فلا يحتمل السوق ، فهدر سوقه ، وكذلك إن أرسل كلبا ، ولم يكن
سائقا ؛ لأن الكلب عامل باختياره ، وعمل البهيمه هدر ، إلا أنه نسب إلى المرسل
في حق إباحة الصيد لحاجته ، ولا حاجة في حق التعدي ، وقائد القطار ضامن
كالسائق ؛ لأن عليه الحفظ ، ولو أصاب نفسا ، وجب الضمان على عاقلة القائد ،
وإن ربط رجل بعيرا في القطار ، فوطئ المربوط إنسانا ، فقتله ، يجب على عاقلة

وعين جزورها ربع قيمتها ، وكذلك عين الحمار والبغل والفرس .

القائد الدية ، وإن كان لا يشعر بالربط ؛ لأن عليه صيانة القطار ، فصار مسيبا ، لكن عاقلته يرجعون على عاقلة الربط ؛ لأنه هو الذى أوقعهم فى ذلك .

شاة لقصاب فقئت عينها ، ففيها ما نقصها ، وفى عين بقرة الجزار ، وفى عين جزوره ربع القيمة وكذلك فى عين الحمار والبغل والفرس ؛ لأن الشاة لا تمسك إلا للأكل ، فصار فى معنى اللحم ، فلا يعتبر إلا التقصان ، وهذه الدواب لها منافع كثيرة سوى الأكل ، فصار شبيها بالآدمى ، لكن لا ينتفع بها إلا بأربعة أعين ، فصار كما لو كان لها أربعة أعين ، فيجب فى العين الواحدة ربع القيمة .

- مسائل من كتاب الجنائيات لم تدخل في الأبواب -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضى الله عنهم - : رجل
وجب عليه حد ، أو قصاص ، ثم دخل الحرم ، لا يقيم ذلك كله عليه
ولا يكلم ولا يبايع ولا يشارى حتى يخرج من الحرم فيقام عليه ذلك
كله، وإن أصاب ذلك فى الحرم ، أقيم ذلك كله عليه .
رجل وجب عليه رقبة مؤمنة ، فإنه يجزئه رضيع أحد أبويه مسلم ،
ولا يجزئه عتق ما فى البطن .
رجل صالح من دم عمد ، ولم يذ كر مؤجلا ، ولا حالا ، فهو
حال.

حر و عبد قتل رجلا ، فأمر مولى العبد والحر رجلا أن يصالح من
دمهما على ألف ، فالألف على المولى والحر نصفان .
رجل ضرب بطن امرأته ، فألفت ابنه ميتا ، فعلى عاقلة الأب غرة
لا يرث منها ، ولا كفارة عليه .
رجل ضرب بطن أمة ، فأعتق المولى مافى بطنها ، ثم ألقته حيا ،
ثم مات ، ففيه قيمته حيا .

- باب مسائل [من الجنائيات] (١) لم تدخل فى الأبواب -

رجل وجب عليه رقبة مؤمنة ، فإنه يجزئه .
رضيع أحد أبويه مسلم ؛ لأن السلامة ثابتة فى الرضيع ظاهرا على ما عليه
الغالب ، ولا يجزئه مافى البطن ؛ لأنه عضوم وجه أن كان نفسا من وجه ، فلم
يدخل تحت مطلق اسم الرقة .
رجل صالح من دم عمد ولم يذكر جالا ، ولا مؤجلا ، فهو حال ؛ لأن المال
الواجب بالعقد أصله الحلول .

(١) زيادة المحقق .

رجل أفتض بكرا بطريق الزنا ، فأفضاها ، فإن كانت مكاوعة من غير دعوى الشبهة ، فعليها الحد ، ولاشئ في الإفضاء ، وأن كانت مكروهة من غير دعوى الشبهة ، وجب عليه الحد دونها ، ولا عقر ، ويجب إرش الإفضاء إن كانت تستمسك ، فثلث الدية ، وإن كانت لا تستمسك ، فكل الدية . والله أعلم .

حر وعبد قتلا رجلا ، فأمر مولى العبد والحر رجلا أن يصالح من دمه على السواء ، فينقسم .

كذلك رجل ضرب بطن امرأته ، فألقت ابنه ميت ، فعلى عاقلة الأب غرة ؛ لأن رسول الله - [عليه السلام] (1) قضى في جنين الأجنبية الغرة على عاقلة القاتل (2) ، فكذا في الجنين الذي هو ابنه ؛ لأنه موجب للضمان ، ولا يرث الأب منه ؛ لأنه قاتل ، ولا كفارة عليه ؛ لأنه عضو من وجه .

رجل ضرب بطن أمة ، فأعتق المولى مافى بطنها ، ثم ألقته حيا ، ثم مات ، ففيه قيمته حيا ؛ لأنه قتله بالضرب السابق ، ووقت الضرب كان رقيقا ، يضمن القيمة ، ويضمن قيمته حيا ؛ لأنه صار قاتلا إياه وهو حي مباح الدم . إذا التجئ إلى الحرم صار آمنا ، خلافا للشافعي - رحمه الله - ؛ لأن الحرم لا يمنع من استيفاء الحقوق ، كما ستيفاء القصاص في الطرق ، وإقامة حد الرقة وحد الزنا إذا كان جلدا ، وكذا لو قتل إنسانا في الحرم ، أو زنى في الحرم وهو محصن ، فإنه يقتل ، كذا هذا ، ولنا قوله تعالى : ﴿ ومن دخله كان آمنا ﴾ (3) ؛ ولأن الصيد استقاد الأمن بالدخول في الحرم إظهارا لحرمة المكان وشرفه ، فالآدمي أولى ، بخلاف القصاص في الطرف ؛ لأن ثبوت الأمن يستدعى سابقة الإباحة ، وهو ليس بمباح في نفسه ، وطرفه تابع له ، فإذا لم يثبت الأمن للأصل ، لا يثبت للتبع .

(1) زيادة النسخ الأخرى .

(2) الحديث رواه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق الشعبي عن جابر به ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ((جعل في الجنين غرة على عاقلة القاتله ، وبرأ زوجها ، وولدها)) انتهى . (نصب الرأية : ج4/ص382) .

.....

(3) سورة آل عمران (3) الآية (97) ، وثمّامها : ﴿ وفيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله
 كان آمناً والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن
 العالمين ﴾ .

- كتاب الوصايا -

- باب الوصية بثلث المال -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - : في رجل أوصى لأمهات أولاده بثلث ماله ، وهن ثلث ، و للفقراء و المساكين ، فلهن أسهم من خمسة أسهم ، و للفقراء سهم ، و للمساكين سهم ، و إن أوصى بثلثه لفلان و للمساكين ، فنصفه لفلان ، و نصفه للمساكين .

رجل أوصى لرجل بمائة ، و لآخر بمائة ، ثم قال لآخر : أشركتك

- كتاب الوصايا -

- باب الوصية بثلث المال -

رجل أوصى بثلثي ماله لأمهات أولاده ، وهن ثلاث ، و للفقراء سهم ، و للمساكين سهم ، فلهن ثلاثة أسهم من خمسة أسهم ، و للفقراء سهم ، و للمساكين سهم ، و روى عن محمد - رحمه الله - أنه يقسم على سبعة أسهم سهمان للفقراء ، و سهمان للمساكين ، و الثلاثة هن ، لأن الصيغة حصل بلفظ الجمع و أقله اثنان و لهما أن الصيغة و إن كانت الجمع إلا أنها صارت مجازا عن الجنس ؛ لتعذر العمل بالعموم ، و اسم الجنس يقع على الأقل ، و يحتل الكل . و كذلك على هذا إذا أوصى بثلث ماله لفلان ، و للمساكين ، فنصفه لفلان و نصفه للمساكين عندهما ، و عنده أثلاثا .

رجل أوصى لرجل بمائة درهم ، و لآخر بمائة ، ثم قال لآخر : أشركتك معهما ، فله ثلث كل مائة ؛ لأن مطلق الشركة يقتضى التسوية ، و ذلك فيما قلنا .

و لو أوصى لرجل بأربعمائة ، و لآخر بمائتين ، ثم قال لثالث : قد أشركتك معهما ، فله نصف ما أوصى لكل واحد منهما ؛ لأنه تعذر التسوية من كل وجه ،

معهما ، فله ثلث كل مائة ، و قال يعقوب و محمد - رحمهما الله - :
 إن أوصى بأربعمائة لرجل ، و لآخر بمائتين ، ثم قال لآخر ، اشركتك
 معهما ، فله نصف ما لكل واحد منهما .

رجل قال : سدس مالى فلان ، ثم قال فى ذلك المجلس أو فى مجلس
 آخر : له ثلث مالى ، و أجازت الورثة ، فله ثلث المال . ولو قال
 سدس مالى لفلان ، ثم قال فى ذلك المجلس أو فى مجلس آخر : سدس
 مالى لفلان ، فليس له إلا سدس واحد .

رجل أوصى لرجل بجزء من ماله ، فإن الورثة يعطونه ماشاوا ، و
 إن أوصى بسهم من ماله ، فله مثل نصيب أحد الورثة ، و لا يزداد
 على السدس ، و قال يعقوب و محمد - رحمهما الله - : مثل نصيب
 أحدهم لا يزداد على الثلث إلا أن يميزه الورثة .
 رجل قال : لفلان عليّ دين ، فصدقوه ، فإنه يصدق إلى الثلث ،

فانصرف إلى التسوية مع كل واحد منهما.

رجل قال : سدس مالى لفلان ، ثم قال فى ذلك المجلس أو فى مجلس آخر :
 له ثلث مالى ، و أجازت الورثة ، فله ثلث المال ، لأن الثلث يتضمن السدس . و
 لو قال : سدس مالى لفلان ، ثم قال فى ذلك المجلس أو فى غيره : سدس مالى
 لفلان ، فليس له إلا سدس واحد ؛ لأن المعرفة أو النكرة إذا أعيدت على سبيل
 التعريف كان الثانى عين الأول : قال الله تعالى : ﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾ (1).
 رجل أوصى لرجل بجزء من ماله ، فإن الورثة يعطونه ماشاوا ؛ لأنه اسم لشيء
 مجهول ، و إن أوصى له بسهم ، فله مثل نصيب أحد الورثة ، و لا يزداد على

(1) سورة المزمل (73) الآية (16) ، ونماها : ﴿ فعصى فرعون الرسول فأخذهناه أخلدا
 وبلا ﴾ .

فإن أوصى بوصايا غير ذلك ، عزلت الثلث لأصحاب الوصايا ،
والثلثين للورثة ، فإذا أفرزنا وقد علمنا أن في الشركة ديناً شائعاً أمروا
بالبیان ، فقل لأصحاب الوصايا ، صدقوه فيما شئتم ، و للورثة
صدقوه فيما شئتم ، و ما بقى من الثلث ، فأصحاب الوصايا أحق به .
رجل أوصى لوارث و لأجنبى فإنه يجوز للأجنبى نصف الوصية ،
وتبطل وصية الوارث .

رجل له ثلاثة أثواب جيد ، ووسط ، وردئ ، فأوصى بكل واحد
لرجل ، فضاع ثوب لا يدري أيها هو ، و الورثة تجحد ، فالوصية باطلة
إلا أن تسلم لهم الورثة الثوبين الباقيين ، فإن سلموا ، فلصاحب الجيد

السلس ، و قال : مثل نصيب أحد الورثة ، و لا يزداد على الثلث ، لهما أنه وصية
بأقل الأنصبة بالإجماع لكن إنما تنفذ إذا لم يزد أقل الانصبة على الثلث ، فإذا
زاد لا يجاوز عنه ، ولأبى حنيفة - رضي الله عنه - أن السهم اسم للسلس ، و هو
اسم لنصيب واحد من الورثة أيضاً ، فينظر أيهما كان أقل ، فله ذلك ، وهذا في
عرفهم ، أما في عرفنا ، فالسهم و الجزء واحد .

رجل قال : لفلان على دين ، فصدقوه ، فإنه يصدق إلى الثلث ؛ لأن قصده
من هذا تقديمه على الورثة ؛ و فى الوصية ذلك ، فكان وصية ، فلا يزداد على
الثلث ، فإن أوصى بوصايا غير ذلك ، عزلنا الثلث لأصحاب الوصايا ، والثلثين
للورثة ، فإذا أفرزنا ، قد علمنا أن فى التركة ديناً شائعاً ، فأمرنا بالبيان ، فقل
لأصحاب الوصايا : صدقوه فيما شئتم ، و للورثة : صدقوه فيما شئتم ، فإذا
بينوا ، يؤخذ أصحاب الثلث بثلاث ما أقروا ، و الورثة بثلاثي ما أقروا ، هذه فائدة
الإفراز ، و الفاضل من الدين لأصحاب الوصايا .

رجل أوصى لأجنبى ، و لوارثه فلأجنبى نصف الوصية ؛ لأن الوصية ابتداء
إيجاب أضيف إلى ما يملك ، و إلى ما يملك ، فيبطل ما لا يملك ، وصح ما ملك .

ثلثا الثوب الأجود ، و لصاحب الوسط ثلث الأجود ، و ثلث الأدون ،
و لصاحب الأدون ثلثا الثوب الأدون .

دار بين رجلين أوصى أحدهما بيت منها بعينه لرجل ، فإنما تقسم ،
فإن وقع البيت في نصف الموصى ، فهو للموصى له ، و إن وقع في
نصيب الآخر ، فللموصى له مثل ذرع البيت ، وهو قول أبي يوسف
- رحمه الله - ، و قال محمد - رحمه الله - : له مثل ذرع نصف البيت .
رجل أوصى في مال رجل لرجل بألف درهم ، فأجاز صاحب
المال بعد موت الموصى ، فإن دفعه فهو جائز ، له أن يمنع .

رجل له ثلاثة أثواب جيد ، و وسط ، و ردئ ، فأوصى بكل واحد لرجل ،
فضاع ثوب ، لا يدرى أيها هو ، و الورثة يجحدون ذلك ، فالوصية باطلة ؛ لأنه
إذا لم يعلم بقاء حق واحد منهم بعينه لا فائدة في بقائها ، فتبطل ، إلا أن يسلم
لهم الورثة الثوبين الباقيين ، فإن سلموا ، فلصاحب الجيد ، ثلثا الثوب الأجود ، لا
حق له في الردئ ييقين ، و لصاحب الردئ ثلثا الردئ ؛ لأنه لاحق له في الجيد
ييقين ، و لصاحب الأوسط ثلث الأجود و ثلث الأدون ؛ لأن حقه دائر فيهما .
دار بين رجلين ، أوصى أحدهما بيت لرجل بعينه ، فإنه يقسم ، فإن وقع
البيت في نصيب الموصى ، فهو للموصى له عند أبي حنيفة و أبي يوسف -
رحمهما الله - ، و عند محمد - رحمه الله - نصفه للموصى له ، و إن وقع في
نصيب شريكه ، يعطى للموصى له مثل ذرع البيت عندهما ، و عنده مثل ذرع
نصف البيت ، له أن الوصية أضيفت إلى المملوك و غير المملوك ، فصح في المملوك
دون الآخر ، و لهما أن القسمة إفراز ، و تعيين للملك فيما لا يتفاوت من غير

ابنان اقتسما تركة الأب ألفا ، ثم أقر أحدهما لرجل أن الأب أوصى له بثلث ماله ، فإن المقر يعطيه ثلث ما فى يده .
 رجل أوصى بثلث ثلاثة دراهم لرجل ، فهلك درهمان ، وبقي درهم وهو يخرج من الثلاث ، فله الدرهم كله ، وكذلك الثياب من صنف واحد .
 رجل أوصى بثلث ثلاثة من رقيقه ، فمات اثنان ، لم يكن له إلا ثلث الباقي ، وكذلك الدور المختلفة .

قضاء ، و فيما يتفاوت بالقضاء ، فصار البيت إذا وقع فى سهمه عين حقه ، فنفذ إيجابه فى ذلك .

رجل أوصى منه مال رجل لآخر بألف درهم بعينه ، فأجازته صاحب المال بعد موت الموصى ، فإن دفعه ، فهو جائز ، و له أن يمنع ؛ لأنه لما أجاز ، فكأنه تبدع ، والتبدع لا يفيد الملك قبل التسليم ، فله أن يمنع .

ابنان اقتسما تركة الأب ألفا ، ثم أقر أحدهما لرجل أن الأب أوصى له بثلث ماله ، فإن المقر يعطيه ثلث ما فى يده ؛ لأن ما أقر به هو الثلث نصفه فى يده ، و نصف فى يد شريكه ، فصار له ثلث ما فى يده .

رجل أوصى بثلث ثلاثة دراهم ، فهلك درهمان ، و بقي درهم ، وهو يخرج منه الثلث ، فله الدرهم كله ؛ لأن الوصية بثلث ثلاثة دراهم ، و الوصية بالدراهم سواء ، لأنها مال امثال متساوية ، فيعمل عمله ، و كذلك ثياب من صنف واحد .

و إن أوصى بثلث ثلاثة من رقيقه ، فمات اثنان ، لم يكن له إلا ثلث الباقي ؛ لأن الرقيق من أجناس مختلفة ، فيكون وصية بثلث كل واحد منهم ، و كذلك دور مختلفة .

رجل أوصى لرجل فقبوله ورده فى حياة الموصى باطل .

و تجوز الوصية لما فى البطن ، و لا تجوز الهبة .

والوصية لأهل الحرب باطلة .

فإن دخل حربى دار الإسلام بأمان ، فأوصى لمسلم ، أو ذمى ،

جاز .

رجل له ستمائة درهم ، و أمة تساوى ثلاثمائة ، فأوصى بالجارية

لرجل ، ثم مات ، فولدت ولدا يساوى ثلاثمائة قبل القسمة ،

رجل أوصى لرجل فقبوله ورده فى حياة الموصى باطل ؛ لأن الإيصاء فى حق الملك لا ينزل إلا عند الموت ، و يكون القبول والرد قبل ذلك كالقبول والرد قبل العقد ، فلا يعتبر .

و يجوز الوصية لما فى البطن ، ولا يجوز الهبة لما فى البطن ؛ لأن الإيصاء

استخلاف ، وخلافة الجنسين صحيحة شرعا فى الميراث إذا علم حياته ، فكذا

خلافته فى الوصية ، ولا كذلك الهبة ؛ لأنه تمليك محض ، ولا ولاية لأحد على ما فى البطن ، ليملكه المال .

و الوصية لأهل الحرب باطلة ؛ لأن نهينا عن البر إليهم .

حربى دخل دار الإسلام بأمان ، فأوصى لمسلم ، أو ذمى بماله كله ، جاز

بإجازتهم ، وحق ورثة الحربى غير مراعى .

رجل له ستمائة درهم ، و أمة تساوى ثلاثمائة ، فأوصى بالجارية لرجل ، ثم

مات ، فولدت ولدا يساوى ثلثمائة قبل القسمة ، فللموصى له الأم وثلث الولد ،

و قال : له ثلثا كل واحد منهما ، و لأبى حنيفة - رحمه الله - أن الوصية قد

صحت بالأم ، فلو جعل الولد شريكا معها ، لا تنقض يعطى الوصية فى الأم ،

فللموصى له الأم ، و ثلث الولد ، وقال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : له ثلثا كل واحد منهما ، و إن ولدت بعد القسمة ، فهو للموصى له . والله أعلم .

ولا يجوز نقض الأصل بالتبع ، فوجب تقرير الوصية فى الأم ؛ لكونها مقصودة ، ثم يكمل الأصل بالزيادة ، فإن ولدت بعد القسمة ، فهو للموصى له ؛ لأن التركة بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميت ، فحديث الزيادة على خالص ملك الموصى له .

- باب العتق فى المرضى والوصية بالعتق -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبى حنيفة - رضى الله عنهم - : مريض أقر بدين لإمرأة ، أو أوصى لها بشئ ، أو وهبها ، ثم تزوجها جاز الإقرار ، و بطلت الوصية .

مريض أقر لابنه بدين ، وابنه نصرانى ، أو وهب له ، أو أوصى له ، فأسلم الابن قبل موت الأب ، يبطل ذلك ، و كذلك لو كان الابن عبدا ، فأعتق ، قال : و المفلوج ، و المقعد ، و الأشل ، و المسلول إذا تطاول ، فلم يخف ، فهبته من جميع المال ، فإن وهب عندما أصاب ذلك ، و مات من أيامه ، فهو من الثلث .

- باب اعتبار حالة الوصية [و العتق فى المرضى] (1) -

مريض أقر لامرأة بدين ، أو أوصى لها بوصية ، أو وهب لها هبة ، ثم تزوجها ، ثم مات ، جاز الإقرار ؛ لأنها أجنبية فى الحال ، و بطل ما سوى ذلك ، أما الهبة ؛ فلأنها وصية ، و الوصية تملك مضاف إلى وقت الموت ، و هى امرأته وقت الموت ، و الوصية للوارث باطلة .

مريض أقر بدين لابنه ، و ابنه نصرانى ، أو وهب له هبة ، أو أوصى له بوصية ، فأسلم الابن قبل موته ، بطل ذلك كله ، أما الهبة والوصية ، فلما قلنا ، و أما الإقرار ؛ فلأن سبب الإرث قائم ، وهو البنوة ، و الحالة ليست حالة الاستحقاق ، فيعتبر نفس السبب ، فيكون الإقرار واقعا للابن ، كما إذا كان مسلما ، و كذلك لو كان الابن عبدا ، فأعتق ، ففى الوصية لاشك أنها باطلة ؛ لأنها مضافة إلى وقت الموت ، و أما الإقرار بالدين إن كان عليه دين لا يصح ، و إن لم يكن عليه دين ، يصح ، ذكره فى كتاب الإقرار .

المفلوج ، و المقعد ، و الأشل ، و المشلول إذا تطاول ، فصار لا يخاف منه الموت ، أن هبته جائزة منه جميع المال ؛ لأنه إذا تقدم العهد ، صار بمنزلة طبع من

(1) زيادة المحقق .

رجل أوصى أن يعتق عنه بهذه المائة درهم عبد ، فهلك منها درهم لم يعتق عنه ، و قال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : يعتق عنه بما بقي .

وإن كانت الوصية بحجة يحج عنه بما بقي من حيث بلغ لى قولهم ، وإن لم يهلك منها شئ حج بها ، فإن فضل شئ رد على الورثة .
رجل ترك ابنين ، وترك مائة دينار ، و عبدا قيمته مائة دينار ، و قد كان أعتقه فى مرضه ، فأجاز الوارثان ذلك ، لم يسع فى شئ رجل أوصى بعق بعبده ، ثم مات ، فجنى العبد ، فرفع بالجناية ، بطلت الوصية ، و إن فداه الورثة ، كان الفداء فى أموالهم ، ونفذت الوصية .

طباعه ، و إن فعل ذلك أول ما أصابه ، فمات من أيامه ، فهو من الثلث ؛ لأنه مريض يخاف منه الهلاك .

رجل أوصى أن يعتق عنه بهذه المائة عبد ، فهلك منها درهم ، لم تعتق منه بما بقي ، و قال : يعتق عنه بما بقي بهذه المائة عبد .

و إن أوصى أن يحج عنه المائة ، فهلك منها درهم ، حج بما بقي منه حيث تبلغ ، و إن لم يهلك شئ حج بها ، فإن فضل شئ رد على الورثة ، لهما أن المستحق للعتق قد تبدل أن المستحق هو العبد ، فلا يجب تنفيذه ، بخلاف الحج .
رجل ترك ابنين ومائة درهم و عبدا قيمته بمائة درهم قد كان أعتقه فى مرضه ، فأجاز الوارثان ذلك ، لم يسع فى شئ ؛ لأنه وصية ، والوصية بأكثر من الثلث يجوز بإجازة الورثة .

رجل أوصى بعق عبده ، ثم مات ، فجنى العبد جناية ، فدفع بالجناية ، بطلت الوصية ؛ لأن الدفع تبطل الملك ، و إن فداه الورثة كان الفداء فى أموالهم لا لتزامهم ، وجازت الوصية ؛ لأن العبد فرغ من الجناية ، فسلم للوصية .

رجل أوصى بثلث ماله لرجل ، فأقر الموصى له ، والوارث الميت
أعتق هذا العبد ، فقال الموصى له : أعتقه في الصحة ، وقال الوارث :
أعتقه في المرض ، فالقول قول الوارث ، و لا شيء له ، إلا أن يفضل
من الثلث شيء ، أو يقيم الموصى له بينة أن العتق في الصحة .
رجل ترك عبدا ، وابنا ، فقال للوارث : أعتقني أبوك في الصحة .
وقال رجل : لى على أهلك ألف مثقال ، فقال : صدقتما ، فإن
العبد يسعى في قيمته ، و قالوا : لا يعتق ، و لا يسعى في شيء .

رجل أوصى بثلث ماله لرجل ، فأقر الموصى له أن الميت أعتق هذا العبد ،
فقال الموصى له : أعتقه في الصحة ، و قال الوارث : أعتقه في المرض ، فالقول
قول الوارث ، و لا شيء للموصى له ، إلا أن يفضل من الثلث شيء ، أو يقوم له
بينة ؛ لأن من زعم الوارث أن الإعتاق كان وصية ، و أنه مقدم على وصية ، فلا
شيء له إلا أن يفضل على قيمة العبد من الثلث ، ومن زعم الموصى له أن العتاق
م يكن وصية ، وهو يدعى حقا في التركة ، و الوارث منكر ، فالقول قوله مع
اليمين .

رجل ترك عبدا لى على أهلك ألف درهم ، فقال : صدقتما ، فإن العبد يسعى
في قيمته ، و قالوا : يعتق ، و لا يسعى في شيء لأن العتق و الدين ثبنا معا فيثبت
الدين و العبد قد عتق فلا يتعلق الدين بركبته . و له أن الإقرار بالدين أقوى من
العتق ؛ لأن الدين يقضى منه جميع المال بكل حال ، فدفع هذا العتق إلا أن دفع
العتق لا يمكن ، فيكون دفعه بإيجاب السعاية .

– باب الوصية بثمره البستان وغلته –

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة – رضي الله عنه – : في رجل بثمره بستانه ، ثم مات ، وفيه ثمرة ، فله هذه الثمرة وحدها ، وإن قال : له ثمرة بستانى أبدا ، فله هذه الثمرة ، وثمرته فيما يستقبل ما عاش ، وإن أوصى له بغلة بستانه ، كان له هذه الغلة القائمة ، وغلته فيما يستقبل .

رجل أوصى بصون غلة أبدا ، وبأولادها ، أو بالبن ، ثم مات ، فله ما في بطونها من الولد ، وما في ضرعها من اللبن ، وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصى .

– باب الوصية بثمره البستان [وغلته] (1) –

رجل أوصى لآخر بثمره بستانه ، ثم مات ، وفيه ثمرة ، فله هذه الثمرة وحدها ؛ لأن الثمرة متى أطلقت يراد بها الموجود عرفا . فإن قال : له ثمرة بستانى أبدا ، فله هذه الثمرة ، وثمرته فيما يستقبل ما عاش ؛ لأنه جعل له الثمرة الموجودة ، وما يوجد ، فيسحق ذلك باعتبار معنى الخلافة ، وإن أوصى له بغلة بستانه ، كان له هذه الغلة ، وغلته فيما يستقبل ، لأن الغلة اسم للمصدر ، والمصدر كما يتناول الموجود يتناول ما هو بعرض الوجود ، يقال ضرب فلانا ضربا ، ويضرب ضربا ، فاستغنى عن ذكر التأييد فيه ، أما الثمرة في اللغة : هو اسم للموجود ، فلا يتناول غيره إلا بدليل .

رجل أوصى لرجل بصوف غنمه أبدا ، أو بأولادها ، أو بلبنها ، ثم مات ، فله ما في بطونها من الولد ، وما في ضرعها من اللبن ، وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصى ؛ لأن الصوف ، واللبن ، والولد الذى هو معدوم و هو بعرض الوجود لا يسحق بعقد من العقود ، فلا يمكنه أن يجعله مستحقا بعقد الوصية ، وليس كذلك الثمن والغلة .

- باب وصية الذمي يبيعه أو كنيسة -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - : في يهودى ، أو نصرانى صنع بيعه ، أو كنيسة فى صحته ، فهو ميراث ، وإذا أوصى بذلك لقوم مسمين ، فهو من الثلث ، وإذا أوصى بداره كنيسة لقوم غير مسمين ، جازت الوصية ، وقال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : لا يجوز . والله أعلم .

- باب وصية الذمي [ييعة أو كنيسة] (1) -

يهودى ، أو نصرانى صنع بيعه ، أو كنيسة فى صحته ، ثم مات ، فهو ميراث ، وإن أوصى بذلك لقوم ، فهو من الثلث ؛ لأن هذا استخلافهم فيه ، وله ولاية الاستخلاف ، وإن أوصى لقوم غير مسمين بأن يجعل داره كنيسة ، جازت الوصية ، خلافا لهما ، لهما أن هذه وصية بالمعصية ، فتبطل ، كالوصية للمغنين ، ولأبى حنيفة - رحمه الله - أن المعتبر دياتهم فى حقهم ، فذلك قرينة عندهم .

- باب بيع الأوصياء والوصية إليهم -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - : مقاسمة الوصى للموصى له عن الورثة جائزة ، و المقاسمة للورثة عن الموصى له باطلة ، فإن قاسم الورثة ، و أخذ نصيب الموصى له ، فضايع ، رجع الموصى له بثلث ما بقى ، و إن أوصى بحجة ، فقاسم الوصى الورثة ، فهلك ما فى يده حج عن الميت من ثلث ما يبقى ، و كذلك إن دفعه إلى رجل ليحج به ، فضايع من يده ، و قال أبو يوسف - رحمه الله - : إن كان ذلك مستغرقا للثلث ، لم يرجع بشئ ، و إلا رجع بتمام الثلث جائزة .

رجل أوصى بثلث ألف درهم ، فدفعها الورثة للقاضى ، فقسمها القاضى و الموصى له غائب ، فقسمته جائزة .

رجل أوصى إلى رجل فقبل فى حياة الموصى ، فقد لزمته ، و إن

- باب بيع الأوصياء [والوصية إليهم] (1) -

مقاسمة الوصى الموصى له عن الورثة جائزة ؛ لأن الوصى خليفة الميت ، و الورثة خلفاء الميت ، فيكون هو خليفة لهم ، و مقاسمته الورثة عن الموصى له باطلة ، حتى لو قاسم الورثة عن الموصى له ، و أخذ نصيب الموصى له ، فضايع ، رجع الموصى له بثلث ما بقى ؛ لأنه ليس بخليفة عن الميت من كل وجه حتى يكون خليفته عن الموصى له ، و إن أوصى بحجة ، فقاسم الورثة ، فهلك ما فى يده ، حج عن الميت من ثلث ما بقى ، كذلك إن دفعه إلى رجل ليحج به ، فضايع من يده ، و قال أبو يوسف : إن كان ذلك مستغرقا للثلث ، لم يرجع بشئ ، و إلا رجع بتمام الثلث ، و قال محمد - رحمه الله - : لا يرجع بشئ ؛ لأن مقاسمة الوصى الورثة جائزة ، و قد مرت الحجج فى كتاب المناسك .

(1) زيادة المحقق .

و إن ردها فى حياته فى غير وجهه ، لم يكن ردا ، وإن رد فى وجهه ، فهو رد ، وإن لم يقبل حتى مات الموصى ، فقال : لا أقبل ، ثم قال : أقبل ، فله ذلك ، إن لم يكن القاضى أخرجه حين قال : لا أقبل .

وصى باع عبدا من التركة بغير محضر الغرماء ، فهو جائز ، وليس لأحد الوصيين أن يشتري للصغار شيئا أى الكسوة و الطعام ، وهو قول محمد - رحمه الله - ، و قال أبو يوسف - رحمه الله - : فعل أحدهما كفعلهما ، وإن اشترى أحدهما ، أو أحد الورثة كفنا للميت ، فهو جائز .

رجل أوصى بثلاث ألف درهم ، فیدفعها الورثة إلى القاضى ، فقسماها والموصى له غائب ، فقسمة جائزة ؛ لأن الوصية قد صحت . و للقاضى ولاية النظر ، فكان له أن يفرز .

رجل أوصى إلى رجل ، فقبل فى حياة الموصى ، فقد لزمته ؛ لأن الموصى هلك معتمدا على قبوله ، فلو صلح رده بعد موته ؛ لبطلت حقوق الميت ، وإن رده فى حياته فى غير وجهه ، لم يكن ردا ؛ لأنه لو كان ردا لوقع الموصى فى غرور . و إن رد فى وجهه فهو رد ؛ لأنه ليس له ولاية إلزام التصرف عليه .

و إن لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصى ، فباع شيئا من تركته ، فقد لزمته ؛ لأن دلالة القبول و إن لم يقبل ، ولم يرد ، حتى مات الموصى فقال : لا أقبل ، ثم قال : أقبل ، فله ذلك ؛ لأنه لما قال : لا أقبل ، لم يبطل الإيصاء ؛ لأنه لو بطل ، لوقع الموصى فى ضرر ، إلا أن يكون أخرجه القاضى عن الإيصاء حين قال ذلك ؛ لأنه صح إخراجهم ؛ لأنه لو لم يصح ، لوقع الموصى فى الضرر .

وصى باع عبدا من التركة بغير محضر من الغرماء ، فهو جائز ؛ لأنه قائم الوصى ليس لأحد الوصيين أن يشتري للصغار إلا الكسوة و الطعام ،

رجل أوصى أن يباع عبده ، و يتصدق بثمنه على المساكين ، فباع الوصى ، وقبض الثمن ، فضاع من يده ، و استحق العبد ، ضمن الوصى ، و يرجع فيما ترك الميت . و إن قسم الوصى الميراث ، فأصاب صغيرا من الورثة عبدا ، فباعه ، و قبض الثمن ، فهلك و استحق العبد ، رجع فى مال الصغير ، و رجع الصغير بحصته على الورثة .

وصى احتال بمال اليتيم ، فإن كان ذلك خيرا له جاز .
و لا يجوز بيع الوصى ، و لا شراؤه إلا فيما يتغابن الناس فيه ،

و هو قول محمد - رحمه الله - ، و قال أبو يوسف - رحمه الله - : فعل أحدهما كفعلهما ، و إن اشترى أحدهما أو الوارث كفنا للميت ، فهو جائز بالإجماع ، لأبى يوسف - رحمه الله - أن الإيصاء نقل الولاية ، و الولاية إذا ثبتت لاثنتين شرعا ثبت لكل واحد منهما على الإنفراد مثل الأخوين فى ولاية الإنكاح ، فكذا إذا ثبتت شرطا ، ولهما أن الموصى لما أثبت الولاية لهما جملة ، صارت الولاية مقيدة بشرط اجتماع أيهما ، وإنه شرط مقيد ، فوجب اعتباره ، بخلاف ما إذا اشترى أحدهما ما لا بد للصغير منه ، كالكسوة ، و الطعام ، والكفن حيث جاز ؛ لأنه ليس من باب الولاية ، لكن من جملة الضرورة ، ولهذا ملكته الأم و الجيران الرفقاء فى الطريق .

رجل أوصى أن يباع عبده ، و يتصدق بثمنه على المساكين ، فباعه الوصى ، وقبض الثمن ، فضاع فى يده ، و استحق العبد ضمن الوصى ؛ لأنه عاقد ، و يرجع فى جميع ما ترك الميت ؛ لأنه عمل للميت ، فاستوجب الرجوع بما غرمه ديناً على الميت ، و محل الدين كل المال ، وإن هلكت الشركة لا يرجع على أحد ؛ لأن البيع لم يقع إلا للميت .

ولو قسم الوصى التركة ، فأصاب صغيرا من الورثة عبدا ، فباعه ، و قبض الثمن ، فهلك ، و استحق العبد ، رجع المشتري فى مال الصغير ؛ لأنه باعه له ، و يرجع بحصته على الورثة ؛ لبطلان القسمة .

وجوز بيع المكاتب ، و المأذون له بما لا يتغابن الناس فيه ، و قال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله- : لا يجوز بيع المكاتب و شراؤه والعبد المأذون له إلا فيما يتغابن الناس فيه ، وإذا كتب شري على وصي كتب كتاب الوصية على حدة .

و بيع الوصي على الكبير الغائب جائز في كل شيء إلا العقار ، و لا يتجر في المال ، و قال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله- : و وصي الأخ في الصغير و الكبير الغائب بمنزلة وصي الأب في الكبير الغائب ، و يقسم كل شيء بين رجلين من صنف واحد ، ولا يقسم الرقيق ،

وصي احتال بمال اليتيم ، فإن كان خيرا لليتيم جاز ، و قد مر هذا في كتاب الوكالة .

ولا يجوز بيع الوصي و شراؤه إلا بما يتغابن الناس في مثله ؛ لأن الاحتراز عنه غير ممكن مع كثرة حوائج الصغير ، وعن الفاحش ممكن .

العبد المأذون و المكاتب يجوز بيعهما وشراؤهما بالغبن اليسير ، و الفاحش عند أبي حنيفة - رحمه الله - ؛ لأنهما يتصرفان بحكم الإحالة ، وعندهما لا يجوز ؛ لأنهما يتصرفان بحكم النيابة ، و إذا كتب كتاب الشراء على وصي كتب كتاب الوصية على حدة ، و كتاب الشراء على حدة ؛ لأن هذا أحوط .

و بيع الوصي على الكبير الغائب جائز في كل شيء إلا العقار ، و كذلك لا يملك التجارة في ماله ؛ لأنه قائم مقام الموصى ، و الموصى و هو الأب لا يملك بيع مال الكبير الغائب إلا بطريق الحفظ ، نظرا له ، فكذا في الوصي ، و بيع المنقول للنفقة و الإجارة للنفقة من باب الحفظ ، فأما التجارة من الولاية ، و بيع العقار ليس من الحفظ ؛ لأنه محفوظ بنفسه .

و وصي الأخ والعم و الأم في الصغير والكبير الغائب بمنزلة وصي الأب في الكبير الغائب ؛ لما قلنا .

و يقسم القاضى كل شيء بين رجلين من صنف واحد يطلب أحدهما إلا

والدور المختلفة ، و قال يعقوب و محمد - رحمهما الله - : يقسم الرقيق ، و ينظر في الدور ، فإن كان أفضل الأمرين أن يقسم كل دار على حدة ، قسمت كذلك ، وإن كان الأفضل أن يجمع نصيب كل واحد في دار واحدة ، قسمت كذلك ، والوصى أحق بمال الصغير من الجد ، و إن لم يوصى الأب إلى أحد ، فالجد بمنزلة الأب .

وصيان شهدا أن الميت أوصى إلى فلان ، فالشهادة باطلة إلا أن يدعيها المشهور له ، و كذلك الابنان .

وصيان شهدا لو ارث صغير بشيء من مال الميت ، أو غيره ، فشهادتهما باطلة .

الرقيق ؛ لأن التفاوت فيه فاحش ، والقسمة شرعت لإكمال المنفعة ، و ذلك لا يحصل عند كثرة التفاوت ، و قالوا : يقسم الرقيق ، فيجمع حق كل واحد منهما في كل عبد واحد ، و يسوى بينهما باعتبار القيمة ؛ لأن جنس المال واحد ، و أما الدور المختلفة قال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - : ينظر فيها ، فإن كان الأفضل أن قسم كل دار على حدة قسمت كذلك ، و إن كان الأفضل أن يجمع نصيب كل واحد في دار واحدة قسمت كذلك ؛ لإتخاذ الجنس من وجه ، وأبو حنيفة - رحمه الله - أبي هذا ؛ لأن فيه معنى البيع ، و ليس له ولاية الإيجاب على البيع .

وصى الأب أحق بمال اليتيم من الجد ؛ لأن الوصى قائم مقام الأب ، فوجب تقديمه على الجد كما قدم الأب . فإن لم يوص الأب إلى أحد ، فالجد بمنزلة الأب .

وصيان شهدا أن الميت أوصى إلى فلان معهما ، فإن أنكر الوصى ذلك ، فالشهادة باطلة .

و كذلك الابنان إذا شهدا بذلك ؛ لأنهما شهدا لانفسهما ، و أما إذا ادعى الوصى ذلك ، فالقياس أن لا تقبل ، و في الاستحسان تقبل ، و قد مر هذا في كتاب القضاء من هذا الكتاب .

وإن شهدا لوارث كبير في مال الميت ، لم يجوز شهادتهما ، وإن كان في غير مال الميت جاز ، وقال أبو يوسف و محمد - رحمهما الله - :
شهادتهما للوارث الكبير جائزة في الوجهين جميعا .

رجلان شهد الرجلين على ميت بألف وشهدا الآخران للأولين
بمثل ذلك ، جازت ، شهادتهم ، وإن كانت شهادة كل فريق منهم
للآخر بوصية الألف ، لم يجوز .

وصيان شهدا لوارث صغير شئ في مال الميت أو غيره ، فشهادتهما باطلة ؛
لأنهما شهدا لأنفسهما بحق التصرف ، وإن شهدا لوارث كبير بشئ في مال
الميت (1) ، لم يجوز ، وإن كان في غير مال الميت ، جاز . وقالوا : هو جائز في
الوجهين جميعا ؛ لأنهما أجنبيان عن المشهود له كما في غير مال الميت ، ولا يبي
حنيفة - رحمه الله - ؛ لأنهما يوجبان لأنفسهما حق الحفظ ؛ لأن حفظ مال
الميت إليها في حق الكبير إذا غاب ، فكانا متهمين في هذه الشهادة .

رجلان شهدا لرجلين على ميت بألف درهم ، وشهدا الآخران للأولين بمثل
ذلك ، جازت شهادتهم عند أبي حنيفة و محمد - رحمهما الله - ، وعند أبي
يوسف - رحمه الله - لا تجوز شهادتهم ، وذكر الخصاص في أدب القاضى أن
على قول أبي حنيفة و أبي يوسف لا تجوز شهادتهم ، فحصل عن أبي حنيفة -
رحمه الله - روايتان ، و أجمعوا على أنه لو كانت شهادة كل فريق منهم للآخرين
بوصية ألف ، لم تجز وجه رواية الخصاص ، و هو قول أبي يوسف - رحمه الله -
إن الدين يتعلق بالتركة على سبيل الشركة ، فصار بمنزلة الوصية ، ووجه رواية هذا
الكتاب ، و هو قول محمد - رحمه الله - إن الدين إنما تحل الذمة ، ولا شركة في
ذلك أصلا ، وإنما الاستيفاء من ثمراته ، ف وقعت الشهادة بغير الشاهد ، فقبلت ،
ولا كذلك الوصية ؛ لأن الحق في الوصية لا يثبت في الذمة ، وإنما يثبت في العين ،
فصار المال مشتركا بينهما .

(1) (اليتيم) في (ب أ) .

المسلم إذا أوصى إلى الذمي ، أو العبد ، فالوصية باطلة ، وذكر
في كتاب القسمة ما يدل على صحة الإيصاء إلى الذمي أو العبد .

المسلم إذا أوصى إلى الذمي ، فالوصية باطلة . وكذلك إذا أوصى إلى عبد
غيره ، وأشار في كتاب القسمة : أن الإيصاء صحيح ، فكان تأويل ماذكر هاهنا
أن القاضي يخرجهما من الوصية ، زأما صحة الإيصاء فلائهما أهل للتصرف ،
وأما الإخراج فلأن الذمي لا يؤمن على المسلم وعبد غيره مشغول بخدمة مولاه ،
فلا يؤمن عليه أن يقصر .

- باب البازي -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - : لا بأس بصيد البازي ، وإن أكل منه ، والكلب والفهد إن أكلا منه ، لم يؤكل . وكل شيء علمته من ذي ناب من السباع ، أو ذي مخلب من الطير ، فلا بأس بصيده ، ولاخير فيما سوى ذلك إلا أن تدرك ذكاته .

- باب البازي -

لا بأس بصيد البازي ، وإن أكل [منه] (1) ، والكلب والفهد إن أكلا منه لم يؤكل . وقال الشافعي - رحمه الله - : لا بأس بصيد الكلب والفهد ، وإن أكلا منه ؛ لأنه آلة اصطياد ، فأكل من الصيد لا يجرم كالبازي . ولنا أن الافتراس للتناول من ضبع السباع ، والتعليم بتبديل الطبع بالنقل إلى غيره ، وذلك في ترك الأكل ليتبدل ماهو المقصود في طبعه بضده ، وتحقيق هذا الشرط ممكن في الكلب والفهد بضرب كل واحد منهما حتى يدع الأكل ، وتعذر تحقيق هذا في البازي ؛ لأن جثته لا يحتمل الضرب ، فأقيم مقامه مايدل عليه ، وهو الإجابة عند الدعوة ، وكل شيء علمته من ذي ناب من السباع ، أو ذي مخلب من الطيور ، فلا بأس بصيده ؛ لقوله تعالى : ﴿ وما علمتم من الجوارح مكلين ﴾ (2) ، والسباع كلها جوارح ، وعن يعقوب أنه استثنى من هذه الجملة الأسد والدب ؛ لأن الأسد لعلو همته قل مايعمل لغيره ، والدب لخساسته كذلك ، ولاخير في فيما سوى ذلك إلا أن يدرك ذكاته ، فتذكيته يريد به إذا أخذه كلب غير معلم .

(1) زيادة (ك) ، (ع) ، (بر) ، (م) ، (ب أ) ، (أزهر أ) ، (د ج) .

(2) سورة المائدة (5) الآية (4) ، وثمها : ﴿ يستلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيات

وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه واتقوا الله إن الله سريع الحساب ﴾ .

- مسائل متفرقة ليست لها أبواب -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - قال :
إذا احتقن الصبي باللبن ، فلا يحرم شيئا .

أخرس قرئ عليه كتاب وصية ، فقليل له : نشهد عليك ، فأومى برأسه أي نعم ، فإذا جاء من ذلك ما يعرف أنه إقرار ، فهو جائز ، ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل لسانه .

أخرس يكتب كتابا أو يومئ برأسه إيماء يعرف ، فإنه يجوز نكاحه وطلاقه ، وعتقه ، وبيعه ، وشرأؤه ، ويقتص منه وله .

وإن صمت رجل يوما إلى الليل ، لم يجز شيء من ذلك .

- مسائل متفرقة ليست لها أبواب -

محمد ، عن يعقوب ، عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - قال : إذا احتقن الصبي باللبن ، فلا يحرم شيئا ؛ لأن حرمة الرضاع إنما تثبت باللبن الذي يشربه الصغار ؛ لمعنى النشؤ والنمو ، وألحقته مفارقة للشرب في هذا المعنى .

أخرس قرئ عليه كتاب وصية ، فقليل له : أنشهد عليك بما في هذا الكتاب ، فأومى برأسه ، أي نعم ، فإذا جاء من ذلك ما يعرف أنه إقرار ، فهو جائز . ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل لسانه ؛ لأن الإشارة إنما يقوم مقام العبارة في العوارض ، وإنما يتحقق ذلك فيما إذا كان أصليا .

أخرس يكتب أو يومئ بما يعرف ، فإنه يجوز نكاحه وطلاقه ، وعتقه ، وبيعه ، وشرأؤه ، ويقتص منه ، أما الكتاب فلائنه من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر بسبب العجز ، والعجز ههنا أشد ، فصار أحق ، وذكر في كتاب الإقرار أن الكتاب من الغائب ليس بحجة في القصاص الذي يجب عليه إلا بحقيقة الحجة ، فيحتمل أن يكون ههنا كذلك ، ويحتمل أن يكون مقارنا لذلك ، أن يكون الكتابة كالإشارة ، وهو الأشبه ؛ لأن النطق لا يوصل إليه في مسألتنا ، وكذلك الإشارة

غنم مذبوحة وفيها ميتة ، فإن كانت المذبوحة أكثر تحرى فيها وأكل ، وإن كانت الميتة أكثر أو نصفين لم تؤكل .

ويكره أن يلبس الذكور من الصبيان الحرير والذهب .

رجل استأجر بيتا ليتخذ فيه بيت نار ، أو بيعة ، أو كنيسة ، أو يباع فيه الخمر بالسواد فلا بأس به ، وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : لا يكرى لشئ من ذلك ، ولا يعق عن الغلام ، ولا عن الجارية .

إذا عُرِفَتْ ، قامت مقام العبارة في الأحكام كلها ، ولا يحذف في القذف ولا غيره من الحدود ؛ لأنه لم يشرع إلا بصريح القذف ، ولا يحذف له لو قذف ؛ لأن السكوت قد يضمن التصديق ، فلو بطلت هذه الشبهة إنما تبطل بإشارته أو كتابته ، وذلك أمر محتمل ، فبقيت شبهة التصديق ، ودلت المسألة أن الإشارة معتبرة ، وإن كان قادرا على الكتابة ، وإن صمت رجل إلى الليل لم يجز شئ من ذلك ، وقال الشافعي - رحمه الله - : يجوز كما يجوز من الأخرس ؛ لأن العجز جامع لهما ، ووجه الفرق بينهما ما قلنا .

غنم مذبوحة ، وفيها ميتة ، فإن كانت الميتة أكثر أو نصفين لم يؤكل ، وقال الشافعي - رحمه الله - : لا يؤكل في الوجهين جميعا ؛ لأن التحري دليل ضروري ، فلا يصار إليه إلا عند الضرورة في الإيجاب والإباحة ، وبيانه : إنا نعلم أن أسواق المسلمين لا تخلو عن الحرام في سائر الأموال ، وفي اللحوم ، ثم تناول بالشراء وغيره عند الغلبة ، كما جاز عند الضرورة ، كذلك ههنا الضرورة مبيحة عند غلبة الحلال الحرام ، ولكن بواسطة التحري ، فالغلبة تنزل منزلتها .

ويكره أن يلبس الذكور من الصبيان الحرير والذهب ؛ لأن التحريم الثابت بالنص لا قفيل فيه ، والإثم على من ألبسه ؛ لأن عليهم حفظ الصغار .

رجل أجر بيتا ليتخذ فيه بيت نار ، أو كنيسة ، أو بيعة ، أو يباع فيه خمر بالسواد ، فلا بأس به ، وقالوا : لا ينبغي أن يكره لشئ من هذا ؛ لأنه إعانة على المعصية ، ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن العقد يقع على منفعة البيت ، ولا معصية

ويكره التعشير والنقط في المصحف .

سلطان قال لرجل : لتكفرن بالله أو لاقتلنك ، فإنه يسعه ذلك .

في ذلك ، وهذا في سواد العراق الذي يغلب فيها أهل الذمة ، فأما في سوادنا ، فلا يتركون ليبيعوا الخمر مجاهرة .

ولا يعق عن الغلام ، ولا عن الجارية ، يريد به ليس سنة ، لكنه مباح ؛ لما روى عن عمرو بن شعيب (1) ، عن أبيه (2) ، عن جده (3) ، أن النبي - عليه [الصلاة] (4) والسلام - سُئِلَ عن العقيقة ، فقال : ((إن الله تعالى يكره العقوق ، فمن ولد له ولد ، فأحب أن ينسك ، فلينسك عن الغلام شاتين ، وعن الجارية شاة)) (5) ، فدل هذا الحديث على نسخ العقيقة ، قد كانت العقيقة أمراً في الجاهلية يرونها من الواجبات ، وهي الوليمة التي تتخذ هند حلق رأس الصبي ، فكان عادتهم أنهم يفعلونها في اليوم السابع من الولادة ، فالتعليق بالحببة في الحديث ينافي الوجوب والسنة .

ويكره التعشير والنقط في المصحف ؛ لما روى عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال : جردوا المصاحف . (5) والتعشير والنقط ينافي التجريد . هذا في زمانهم ، أما في زماننا ، فالنقط أحسن ، وهو أمر لا بد منه ؛ لأنه ليس في وسع العجم معرفة الإعراب من غير دلالة على ذلك .

السلطان الكافر يقول لرجل : لتكفرن بالله وإلا لاقتلنك ، فإنه يسعه ذلك ، يريد به أن يظهره ، ولا يضمّر ؛ لقوله عز وجل ﴿إِلَّا مِنْ أَكْرَهٍ وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ (6) .

ويؤخذ أهل الذمة بإظهار الكستيجات ، والركوب على السروج التي كهية الأكف ؛ لأنه لا بد من إظهار آثار الذل عليهم ؛ صيانة لضعفاء المسلمين ، وذلك

(1) عمرو بن شعيب بن محمد بن عمرو بن العاص ، وكناه بعضهم أبا عبد الله ، سمع من أبيه ، عنه عطاء ، كان ثقة صدوقاً ، كثير العلم ، حسن الحديث ، توفي بالطائف سنة ثمان مائة وثمانين . (تاريخ الإسلام ج7/433-435 ، لسان الميزان ج7/325 ، تهذيب التهذيب : ج8/48-55) .

-
-
- = (2) أبوه : هو شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل ، سكن الطائف ، اختلف في سماعه من أبيه محمد ، ولم يختلفوا في سماعه من جده ، روى عنه ابنه عمرو وعمر . (تهذيب الكمال : ج12/ص534-536 رقم : 2756 ، تاريخ الكبير : ج4/ص218) .
- (3) جده : هو عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم بن عمرو بن كعب بن لوي القرشي ، يكنى أبا محمد ، أسلم قبل أبيه ، وكان فاضلا عالما ، وعتمر من شهود صفين ، توفي في خلافة يزيد بن معاوية ، سنة ثلاث وستين . (الاستيعاب : ج3/956-959 رقم : 1618) .
- (4) زيادة المحقق .
- (5) الحديث رواه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق الأعمش ، إبراهيم ، قال : عبدالله : جردوا القرآن ، انتهى . ورواه من طريق أبي الزعراء ، عن عبد الله به قال : جردوا القرآن ، لالتحقوا به ما ليس منه . انتهى . (نصب الراية : ج4/ص269) .
- (6) سورة النحل (16) الآية (106) ، ونماها : ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب الله ولهم عذاب عظيم ﴾ .

ويؤخذ أهل الذمة بإظهار الكستيجات ، والركوب على السروج
التي كهينة الأكف .
والجهاد واجب ، إلا أن المسلمين في عذر حتى يحتاج إليهم . والله
أعلم . تم الكتاب .

في الزي ، وأدناها اللباس حتى يمنعوا عن لبس ثياب تختص بها أهل العلم ،
وأعلاهم المراكب .
والجهاد واجب ؛ لقوله عليه [الصلاة] (1) والسلام : ((الجهاد ماضٍ إلى
يوم أن تقوم الساعة)) (2) . ولأنه شرع لإعلاء كلمة الدين ، وذلك فرض ،
فكذلك ماضٍ لأجله إلا أن المسلمين في سعة حتى يحتاج إليهم ؛ لأنه فرض
كفاية يُتأدى بالبعض ، ولأن المقصود إذا حصل بالبعض لم يبق فرضاً لعدمه حتى
يحتاج ، وذلك أن نعم النفي ؛ لأن المقصود ههنا لا يحصل ببعضهم ، فيصير من
فروض الأعيان .
تمت بعون الله وحسن توفيقه ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وآله أجمعين ،
يارب العالمين ، رحم الله لمن قرأ ، ولمن نظر فيه ، ودعا لكاتبه ، ولجماعة
المسلمين أجمعين .

(1) زيادة النسخ الأخرى .
(2) قال الزيلعي : أخرجه أبوداود في سننه من طريق أنس به ، قال : قال رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - : ((ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن ما لا إله إلا الله ، ولا تكفره
بذن ، ولا تخرجه من الإسلام بعمل ، والجهاد ماضٍ منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أممي
الذجال ، لا يبطله جور جائر ، ولا عدل عادل ، ولا الإيمان بالأقدار)) انتهى . قال المنذري
: فيه رجل مجهول . (نصب الراية : ج3/ص 377) .

وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة على يد العبد الضعيف الحنيف
الفقير المحتاج إلى رحمة ربه اللطيف عز الدين ... غازي ،
غفر الله له ولوالديه ، وأحسن إليهما وإليه ، في يوم الأربعاء في وقت الضحى
الشهر المبارك شوال ، سنة أربعين وسبع مائة .

فهرس الآيات القرآنية

الآية ورقمها	الصفحة
﴿الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون﴾ سورة البقرة رقم (2)	52
الآية (156).....	52
﴿وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى﴾ سورة البقرة (2)	160 ، 146
الآية (196).....	160 ، 146
﴿فلا جناح عليهما فيما اتحدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها	221
ومن يعد حدود الله فأولئك هم الظالمون﴾ سورة البقرة (2) ، الآية (229).....	221
﴿وعلى الوارث مثل ذلك﴾ سورة البقرة (2) الآية (233).....	433
﴿وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فإمضوا فريضة﴾ سورة البقرة (2) الآية (283)	577
﴿فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا والله على الناس حج البيت من	222
استطاع إليه سبيلا﴾ سورة آل عمران (3) الآية (97).....	222
﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وءاتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا﴾	13
سورة النساء (4) الآية (20).....	13
﴿فتميموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إن الله	338
كان عفوا غفورا﴾ سورة النساء (4) الآية (43).....	338
﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ فتحريه رقبة مؤمنة	505
ودية مسلمة إلى أهله﴾ سورة النساء (4) الآية (92).....	505
﴿والنخلة﴾ سورة المائدة (5) الآية (3).....	597
﴿يسئلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين﴾ سورة	150
المائدة (5) الآية (4).....	150
﴿ومن قتل منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم﴾ سورة المائدة (5) الآية	112
(95).....	112
﴿إِنَّمَا الصَّلَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ	509
قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ﴾ سورة التوبة (9) الآية (60).....	509
﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون﴾ سورة النحل (16)	509
الآية (8).....	509
﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ سورة النحل (16)	106
الآية (106).....	106
﴿ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا ءاتيتموهن أجورهن ولا تمسكوا	239
بعض الكوافر﴾ سورة المنتحة (60) الآية (10).....	239

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ﴾ سورة الجمعة رقم (62) الآية (9) 87
- ﴿وَالْآتَىٰ يَتْسَمَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مَنْ نَسَاتُكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالْآتَىٰ لَمْ يَحْضَنْ﴾ سورة الطلاق (65) الآية (4)..... 238
- ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ سورة الطلاق (65) الآية (4)..... 238
- ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخْلَدْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ سورة المزمل (73) الآية (16) 579
- ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ سورة الإنسان (76) الآية (1) 278

فهرس الأحاديث وأقوال الصحابة

الحديث	الصفحة
(أجمعون عليها التغليظ ، ولا تجعلون لها الرخصة) ؟	238.....
((ادروا ما استطعتم)).....	37
((أدنى ما يهراق من الدماء في الحج وغيره شاة)).....	148
((أدوا صاعاً من بر ، أو قمح بين اثنين)).....	130
((إذا تتابع على المكاتب نجمان ، فلم يؤد نجومه ، رد في الرق)).....	486
((إذا استطعمك الإمام فأطعموه)).....	51
((إذا عمى الرهن فهو بمافيه)).....	531
((إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد)).....	41.....
((إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث)).....	168
((إذا وقع الذباب في طعام أحدكم ... الحديث)).....	17
((اذهب فوار أباك ، ثم لا تتحدثن شيئاً حتى تأتيني)).....	100
((اذهبي ، فقد عتق معك بضعتك)).....	190
((استنزها من البول ... الحديث)).....	19
((اسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي أجده)).....	84
((أصاب المسلمون نساء يوم أوطاس)).....	324
((أصيب أنفه ، فأمره الرسول أن يتخذ أنفاً من ذهب)).....	514
((اضرب الرأس ، فإن الشيطان في الرأس)).....	302
((اضربوا الرأس ، فإن الفضول فيه)).....	302
((أغدُ يا أنيس على امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها)).....	303
((اغسلوهما ، وكفنوني فيهما)).....	96
((أفر الأوداج بما شئت)).....	505
((اقتلوا الأسودين ، ولو كنتم في الصلاة)).....	64
((اقتلوا الفاعل والمفعول)).....	295
((ألا إن قتيل خطأ العمد قتيل السوط والعصا)).....	539
((ألا من أكل فلا يأكلن بقية يومه ، ومن لم يأكل ، فليصم)).....	132
((الله أطعمك وسقاك)).....	136

- ((أما الزيادة فلا))..... 221
- ((أمر الله شجرة ليلة الغار فنبتت في وجهي))..... 19
- ((إن الله أمدكم بصلاة هي لكم خير من حمر النعم ، وهي الوتر)) 76
- ((إن الله تعالى لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم))..... 526
- ((إن الله تعالى يكره العقوق))..... 600
- ((أن الله حرم الخمر)) 526
- ((أن أناسا من عرينة أجتروا المدينة))..... 20
- ((أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -- نهى عن البتراء)) 70
- ((أن شريحاً كان يشهر ولا يضرب))..... 421
- ((أن طيباً سأل رسول الله عن الضفدع يجعلها دواءً ، فنهى عن قتلها)) 510
- ((أن النبي رخص في لبس الديباج والحرير في الحرب))..... 513
- ((أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رجم امرأة ، فحفر لها إلى التندوة))..... 302
- ((أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقرأ في الظهر))..... 59
- ((أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن التختم بالذهب))..... 514
- ((أن النبي - عليه السلام - كان إذا أراد أن يضحى اشترى كبشين))..... 148
- ((أن النبي كان إذا أراد الحاجة أوثق في خاتمه خيطاً))..... 515
- ((أنت أحق به ما لم تنكح))..... 249
- ((أنه ضرب شاهد الزور))..... 421
- ((أنها حكمت ماسوى البياض الخالص حيض))..... 252
- ((أن النبي - عليه الصلاة والسلام - حرم لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر))... 508
- ((أن النبي - عليه الصلاة والسلام - نهى عن بيع ما لم يقبض))..... 357
- ((إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس))..... 49
- ((أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة))..... 101
- ((إنا لاندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة))..... 36
- ((إنك تأتي قوماً أهل كتاب ، فادعهم إلى شهادة لا إله إلا الله))..... 110
- ((إنه أرفع لصوتك))..... 29
- ((أنه أمر في الفأرة تموت في البئر ، أن تنزع منها عشرون دلواً))..... 22
- ((أنه كان لا يسجد المكررة في المجلس إلا مرة واحدة))..... 67

- ((إنها ليست بنجس ، إنها هي من الطوافين عليكم ، أو الطوافات)) 14
- ((إني رأيت الملائكة تغسل حنظلة بن أبي عامر)) 104
- ((بعث عتاب بن أسيد إلى مكة قاضيا ، و فرض له)) 524
- ((بلغني أن عثمان بن عفان ردت عليه اليمين ، فافتداها بمال)) 418
- ((تضرب المرأة جالسة ولا تجرد عنها ثيابها)) 302
- ((جردوا التسمية عند الذبح)) 507
- ((الجهاد ماضٍ إلى يوم أن تقوم الساعة)) 602
- ((الحمد لله الذي أنقذه من النار)) 520
- ((حمزة سيد الشهداء عند الله يوم القيامة)) 103
- ((خذي من مال زوجك ما يكفيك وولدك بالمعروف)) 312
- ((خرج يوما ، فصلى على شهداء أحد)) 101
- ((خمس صلوات في اليوم والليلة)) 88
- ((دفع الأراضى إلى أهل خير مزارعة)) 500
- ((الذكاة ما بين اللبة واللحين)) 504
- ((ذهب حقك)) 532
- ((الذي يشرب في آنية فضة ، أنما يجر جر في بطنه نار جهنم)) 510
- ((الذي يعمل عمل قوم لوط ، فارجموا الأعلى والأسفل)) 295
- ((روى عن ابن مسعود أنه قال : جردوا المصاحف)) 600
- ((روى أن عليا أسلم في صباه ، وصحح النبي إسلامه)) 328
- ((روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جلس على مرفقة حرير)) 513
- ((روى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قطع رجلا سرق رداء صفوان)) 313
- ((شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه)) 243
- ((شهدت مع النبي - صلى الله عليه وسلم - عيدين اجتماعا)) 89
- ((صالح رسول الله بني نجران على ألف ومائتي حلة)) 321
- ((صل قائما ، فإن لم تستطع ، فعلى جنب)) 79
- ((الضبيع صيد وفيه شاة)) 152
- ((طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان)) 236
- ((الطلاق بالرجال ، والعدة بالنساء)) 236

- ((عرس رسول الله - صلى الله عليه وسلم -)) 46
- ((عن علي أنه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة)) 92
- ((فإن أعياكم فالعشر)) 117
- ((فإن عاد فاقطعوه)) 309
- ((فلما بلغ حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، لوى عنقه يمينا وشمالا)) 30
- ((في الغسل العشر)) 125
- ((قاتل دون مالك)) 568
- ((قالت كنت فيمن غسل أم كلثوم)) 94
- ((قريش بعضهم أكفاء لبعض)) 174
- ((قسم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خير نصفين)) 333
- ((قضى في جنين الأجنبية الغرة على عاقلة القاتل)) 576
- ((كان رسول الله يقرأ في الفجر ما بين الستين إلى المائة آية)) 56
- ((كان رسول الله ينهى عن مكامعة المرأة المرأة ، وليس بينهما شيء)) 517
- ((كان عبد الله يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة)) 91
- ((كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يكبر في كل خفض ، ورفع)) 39
- ((كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري)) 57
- ((كف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في ثلاثة أثواب)) 97
- ((كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي المجنون)) 359
- ((كل لعب على ابن آدم حرام إلا الثلاثة)) 522
- ((كنا نحز قيام رسول الله في الظهر والعصر)) 56
- ((لا تأخذ إلا سلمك أو راس مالك)) 349
- ((لاتقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين)) 131
- ((لا زكاة في مال الضمار)) 107
- ((لاصيام لمن لم ينو الصيام من الليل)) 132
- ((لاطلاق ولاعتاق في إغلاق)) 359
- ((لاغرم على السارق بعد ما قطعت يمينه)) 318
- ((لاقطع في الطير)) 311
- ((لايجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال)) 240

- 45.....((لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق))
- 329((لا يرث الكافر المسلم ، ولا المسلم الكافر ، ولا يتوارث أهل ملتين))
- 131((لا يصام اليوم الذى يشك فيه أنه من رمضان إلا تطوعاً))
- 63((لا يصلى بعد صلاة مثلها))
- 531((لا يعلق الرهن ممن رهنه - وله غنمه ، وعليه غرمه))
- 324((لا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف))
- 37((لا يقطع الصلاة مرور شئ))
- 205((لعن الله المحلل المحلل له))
- 98((لقد شهد سبعون ألف ملك ، لم ينزلوا إلى الأرض قبل ذلك))
- 280((لن يجزى ولد والده إلا أن يجده مملوكاً ، فيشتريه ، فيعتقه))
- 121((ليس فى الخضروات صدقة))
- 334((ليس للمرء إلا ما طابت نفس إمامه))
- 333((ما سقته السماء ، فقيه العشر))
- 255((المتلاعنان لا يجتمعان أبداً))
- 9((المستحاضة تنوضاً لكل صلاة))
- 334((من أحيا أرضاً ميتة فهي له))
- 79((من استطاع منكم أن يسجد فليسجد ، ومن لم يستطع))
- 326((من بدل فاقلوه))
- 301((من بلغ حداً فى غير حد فهو من المعتدين))
- 48((من ترك الأربع قبل الظهر ، لم تنله شفاعتي))
- 140((من تقيا ، فعليه القضاء))
- 141((من خير خلال الصائم السواك))
- 521((من صلى على الجنازة فى المساجد فلا شئ له))
- 539((من غرق غرقناه))
- 138((من قاء فلا قضاء عليه))
- 75.....((من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام ، فليتم صلاته))
- 295((من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به))
- 326((النساء لا تقتلن إذا ارتددن عن الإسلام))

- ((نهى رسول الله عن لحوم الحمير الأهلية)) 508
- ((نهى عن بيع الغنيمة في دار الحرب)) 343
- ((نهى عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع)) 352
- ((نهى عن مكامعة ، أو مكامعة الرجل الرجل ، ليس بينهما شيء)) 517
- ((نهى النبي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان)) 364
- ((نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن المحاقلة والمزابة)) 501
- ((هذا أبوك ، وهذه أمك ، فخذ بيد أيهما شئت)) 248
- ((وأخذ لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - لحدا)) 100
- ((وضع على أراضي العراق الخراج فعله عمر - رضي الله عنه -)) 333
- ((وضع على رؤوس الرجال على الغني ثمانية وأربعين درهما)) 126
- ((وفي الركاز الخمس)) 127
- ((الولاء لمن أعتق)) 488
- ((يابلال ، إذا أذنت ، فترسل ، وإذا أقمت فاحذر)) 33
- ((ياعقبة ، ألا أعلمك خير سورتين قرئتا)) 55
- ((يامعشر النساء تصلقن ، ولو من حليكن)) 110
- ((يضرب الرجل قائما ، والمرأة قاعدة في الحد)) 302
- ((يغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثا ، أو خمسا ، أو سبعا)) 11
- ((يمسح المقيم يوما وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها)) 80
- ((يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهما)) 118

فهرس الأبيات الشعرية

صدر البيت	القافية	القائل	البحر	الصفحة
وفارقتك برهن	عُلِقَ	مجهول	الطويل	532

فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
امرأة ثابت بن قيس	221
أنيس بن الضحاك	303
أحمد بن عبد الله بن محمود	4
أعرابي	132
أبوبكر الخصاص الرازي	113 ، 53
أبوبكر الخصاص	595
أبوبكر الصديق - رضي الله عنه -	302 ، 96
أبو الحسن الكرخي	113 ، 11
أنس بن مالك	22
بلال بن رباح	32 ، 29
بريرة مولاة عائشة	488 ، 190
جابر بن عبد الله	194
أبو جعفر الطحاوي	342 ، 113
جميلة بنت أبي سلول	221
حذيفة بن اليمان	502
الحسن بن زياد	55 ، 14
الحسن بن علي	194
حمزة بن عبد المطلب	101
حنظلة الغسيل	103
أبو حنيفة (النعمان)	كل صفحات المتن
خارجة بن حذافة	76
خالد بن الوليد	510
رقية بنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -	94
زفر بن الهذيل بن قيس	87 ، 82 ، 42 ، 15 ، 14 ، 9 ، 5
	107 ، 114 ، 120 ، 138 ، 144 ، 152 ، 178 ، 181 ، 190 ، 191 ، 193 ، 198 ،

205 ، 252 ، 280 ، 292 ، 299 ، 306 ، 331 ، 357 ، 389 ، 430 ، 436 ، 448 ،

536

- زيد بن أرقم..... 88
- زينب بنت عبد الله الثقفية 109
- سعد بن معاذ 98
- أبوسعيد الخذري 55 ، 37
- شراحة الهمدانية 302
- الشعبي (عامر بن شراحيل) 513
- شعيب بن محمد 600
- صفوان بن أمية 313
- أبو الطاهر الدباس 4
- عبد الله بن ثعلبة 130
- عبد الله بن عباس..... 513 ، 148 ، 96 ، 22
- عبد الله بن عمر بن الخطاب 79 ، 74
- عبد الله بن عمرو بن العاص 600
- عبد الله بن مسعود 507 ، 255 ، 238 ، 194 ، 90 ، 12
- أبو عبد الرحمن السلمي 67
- أبو عبيدة 359
- عتاب بن أسيد 524
- عثمان بن عفان 418
- عرفجة بن سعيد 514
- علي بن أبي طالب 486 ، 328 ، 302 ، 127 ، 126 ، 107 ، 92 ، 51
- عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - 128 ، 117 ، 57
- عمر بن عبد العزيز ابن مازة 3
- عمران بن الحصين 79
- عمرو بن شعيب..... 600
- أبوقتادة..... 59
- مالك بن أنس 136 ، 88

- محمد بن إدريس الشافعي..... 5 ، 32 ، 79 ، 84 ، 98 ، 101 ، 112 ،
 ، 116 ، 120 ، 126 ، 130 ، 132 ، 134 ، 136 ، 148 ، 150 ، 151 ، 196 ، 248 ،
 280 ، 292 ، 317 ، 329 ، 331 ، 343 ، 352 ، 357 ، 359 ، 401 ، 422 ، 430 ، 459 ،
 ، 496 ، 503 ، 518 ، 564 .
- محمد بن الحسن الشيباني..... كل صفحات المتن
- معاذ بن جبل 109 ، 126
- معاوية بن الحكم السلمي 49
- أبوموسى الأشعري 57
- ميمونة بنت الحارث 354
- نعمان بن بشير 88
- نوح بن أبي مريم 12
- هند بنت عتبة 312
- يعقوب بن إبراهيم (أبويوسف) كل صفحات المتن

فهرس الكتب الواردة في المتن

الصفحة	اسم الكتاب
595	أدب القاضي (أبوبكر الخصاف)
127 ، 116	الأصل (لمحمد بن الحسن)
514	الأمالي (لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم)
373 ، 278	الجامع الكبير (لمحمد بن الحسن)
419	الجرح المجرد للخصاف
544 ، 536	الزيادات (لمحمد بن الحسن)
541	السير الكبير (لمحمد بن الحسن)
585	كتاب الإقرار (لمحمد بن الحسن)
541	كتاب الصلح (لمحمد بن الحسن)
187	كتاب العتاق (لمحمد بن الحسن)
153	المناسك (لمحمد بن الحسن)
246	النوادر (لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم)

فهرس القبائل والجماعات والأماكن

المكان	الصفحة
أحد	103 ، 101
أصحاب أبي بردة	319
أهل خير	333
أهل السواد	333
بئر زمزم	22
بني تغلب	117 ، 114
سواد العراق	502
دير هند	298
ذرية أوطاس	324
الكوفة	297 ، 15
النخيلة	297

فهرس المصادر والمراجع

- أخبار أبي حنيفة وأصحابه لأبي عبد الله الصيمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، طبعة مصورة من طبعة وزارة المعارف للحكومة الهندية ، بدون ط ، 394-1974م .
- أخبار القضاة ، لو كيع محمد بن خلف ، تح عبد العزيز مصطفى المراغى ، عالم الكتب بيروت ، بدون ط ، ت .
- اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم ، تح أبي الوفاء الأفغاني ، حيدرآباد الدكن الهند ، بدون ط ، 1358هـ .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لأبي يوسف محمد بن عبد البر ، تح علي محمد البخاوي ، ملتزم الطبع والنشر مكتبة النهضة الفحالة القاهرة - مصر ، بدون ط ، ت .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لابن الأثير الجزري ، طبع في طهران ، المطبعة الإسلامية بالأفست ، بدون ط ، 1970م - 1342هـ .
- الإصابة في تميز الصحابة ، لابن حجر ، طبعة المكتبة التجارية الكبرى القاهرة مصر ، بدون ط ، 1939م .
- الأصول ، للسرخسى ، تح أبو الوفاء الأفغاني ، القاهرة - مصر ، بدون ط ، 1372هـ .
- الأعلام ، للزركلى ، القاهرة - مصر ، بدون ط ، 1959م .
- الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف من الأسماء والكنى والألقاب ، لابن كاكولا ، حيدر آباد الدكن - الهند ، بدون ط ، 1967م -
- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، للسيوطي ، المكتبة الحسينية - مصر ، بدون ط ، 1352هـ .
- الأم ، محمد إدريس الشافعي ، تح محمد زهري النجار ، دار المعرفة للطباعة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1973م .
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ، لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي ، (ت463هـ) ، نشر مكتبة القدسى - القاهرة ، بدون ط ، سنة 1350هـ .

- الأنساب للسمعاني ، تح المعلمي اليمني ، نشر محمد أحمد دمج ، بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ، 1980 م .
- الأمانى ، لمحمد بن الحسن الشيباني ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد الدكن - الهند ، بدون ط ، 1360هـ .
- إيضاح المكنون (ذيل كشف الظنون) ، لإسماعيل باشا البغدادي ، استنبول ، مطبعة البهية ، بدون ط ، 1945م-1947م .
- البداية والنهاية ، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت74هـ) ، مطبعة السعادة ، بدون ط ، 1932م .
- بلوغ الأمانى فى سيرة الإمام الشيباني ، لمحمد زاهد الكوثري ، تح محمد زاهد الكوثري ، وأبو الوفاء الأفعاني ، عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند ، بدون ط ، 1366هـ .
- تاج التراجع فى طبقات الحنفية ، زين الدين قاسم بن قطلوبغا ، بغداد ، مكتبة المثنى ، بدون ط ، 1962م .
- تاج العروس للزبيدي ، دار ليبيا للنشر والتوزيع بيروت ، بدون ط ، 1966م .
- تاريخ الأدب العربي ، لكارل بروكلمان ، (النسخة الألمانية) ليدن - هولندا ، بدون ط ، ج1 الأصل (1941) ، ج2 (ملحق) 1937 ، .
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، للنهي ، تح عمر تدمري ، دار الكتاب العربي ، ط الأولى ، سنة 1995م .
- تاريخ الأمم والملوك ، الطبري ، طبعة مصر ، 1957م .
- تاريخ بغداد للخطيب ، بعناية السيد محمد سعيد العرفي ، دار الكتب العلمية - طهران - النجف ، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت لبنان ، مطبعة الاستقامة ، الطبعة الأولى ، 1366هـ - 1947م .
- تاريخ التراث العربي ، لفؤاد سزكين ، نقله إلى العربية محمود فهمي حجازي ، وفهمي أبو الفضل ، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة ، بدون ط ، ت .
- تاريخ التراث العربي ، لفؤاد سزكين ، أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بالجامعة ، 1403هـ - 1983م .

- التاريخ الكبير ، للبخاري ، حيدرآباد الدكن - الهند ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، بدون ط ، ت .
- تبيين الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة ، لجلال الدين السيوطي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند ، ط الثالثة ، سنة 1380هـ - 1961 م .
- تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، دار إحياء التراث العربي ، بدون ط ، ت.
- ترتيب القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ، ترتيب طاهر الزاوي ، الاستقامة القاهرة - مصر ، بدون ط ، 1959م .
- تفسير الجلالين ، للسيوطي ، دهلي ، 1376هـ ، بدون ط .
- تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي ، إدارة الطباعة المنيرية ، بدون ط ، ت .
- تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، حيدر آباد الدكن الهند ، دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى ، 1325هـ .
- الجامع الصحيح سنن الترمذي ، لمحمد بن عيسى بن سورة ، تح محمد حامد الفقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، بدون ط ، ت .
- الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني (ت189هـ) عالم الكعب بيروت ، الطبعة الأولى ، 1406هـ - 1986م .
- الجامع الكبير ، للشيباني ، تح أبو الوفاء الأفغاني ، القاهرة ، بدون ط ، 1356هـ .
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، عن طبعة حيدرآباد الدكن ، 1952م .
- الجواهر المضية ، للقرشي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد الدكن الهند ، ط الأولى ، 1332هـ .
- أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح ، لعبد الحليم الجندى ، المجلس الأعلى للشتون الإسلامية بالقاهرة ، سنة 1386هـ - 1966م ، بدون ط .
- أبو حنيفة حياته وعصره آراؤه وفقهه ، لمحمد أبي زهرة ، ، دار الفكر العربي ، ط 2 ، لسنة 1955 م .

- أبوحنيفة والقيم الإنسانية في مذهبه ، لمحمد يوسف موسى ، مكتبة النهضة القاهرة - مصر ، بدون ط ، ت .
- الخراج ، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم ، المطبعة الميرية بولاق القاهرة - مصر بدون ط ، 1302هـ .
- دائرة المعارف الإسلامية ، ترجمة محمد ثابت الفندي ، وغيره ، ط 2 ، القاهرة ، لجنة الترجمة ، 1933م ، بدون ط .
- الرد على سير الأوزاعي ، ليعقوب بن إبراهيم ، تح أبو الوفاء ، القاهرة - مصر ، بدون ط ، ت .
- رسم المفتي ، لابن عابدين ، الفجالة للنشر القاهرة - مصر ، الطبعة الأولى ، بدون ت .
- سنن الدارقطني ، للدارقطني ، دار المحاسن ، القاهرة ، بدون ط ، 1966م .
- سنن الدارمي ، للدارمي ، دار الفكر القاهرة ، مصر ، بدون ط ، 1978م .
- سنن أبي داود السجستاني ، محمد محي الدين عبد الحميد ، نشر دار إحياء السنة النبوية ، بدون ط ، ت .
- السنن الكبرى للبيهقي ، وفي ذيله الجوهر النقي لابن تركمان ، دار الفكر بيروت ، بدون ط ت .
- سنن ابن ماجه ، لابن ماجه القزويني ، تح محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، بدون ط ، 1975م - 1395هـ .
- سنن النسائي ، للنسائي ، بشرح السيوطي ، وحاشية السندي ، دار الفكر بيروت لبنان ، 1398هـ - 1978م . بدون ط .
- سيرة أعلام النبلاء ، للنهي ، تح صلاح الدين المنجد ، معهد المخطوطات العربية القاهرة - مصر ، بدون ط ، 1955م .
- شذرات الذهب ، لابن عماد الحنبلي ، المكتب التجاري للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، بدون ط ، ت .
- شرح كتاب النفقات ، للخصاف ، للمصدر الشهيد عمر بن مازة البخاري ، حيدرآباد الدكن - الهند ، بدون ط ، 1349هـ .

- شرح السير الكبير ، للسرخسي ، تح صلاح الدين المنجد ، مطبعة مصر القاهرة - مصر ، بدون ط ، 1957م .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، تح أحمد عبدالغفار ، دار العلم للملايين ، ط 4 ، 1978م - 1407هـ .
- صحيح البخاري ، لمحمد إسماعيل البخاري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، بدون ط ، ت .
- صحيح مسلم ، لمسلم القشيري النيسابوري ، تح عبد الله أبوزينة ، دار الشعب القاهرة ، معه شرح النووي ، بدون ط ، ت .
- ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، مطبعة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة مصر ، ط 5 ، 1952 - 1371 هـ .
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، لتقي الدين التميمي الداري الحنفي ، تح عبدالفتاح محمد الحلو ، إصدار محمد توفيق عويضة ، القاهرة ، بدون ط ، 1970م - 1390هـ .
- الطبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ، تح عبدالفتاح محمد الحلو ، ومحمود الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط 1 ، 1968م - 1387هـ .
- طبقات الفقهاء ، طاشكيري زاده ، المكتبة المركزية العامة الموصل - العراق ، بدون ط ، 1380هـ - 1961م .
- الطبقات الكبرى لابن سعد ، دار صادر بيروت لبنان ، بدون ط ، ت .
- طبقات الفقهاء ، لأبي إسحاق الشيرازي (ت 476هـ) ، المكتبة العربية ، مطبعة بغداد ، بدون ط ، سنة 1356هـ .
- طبقات ابن هداية الله ، لابن هداية الله ، طبع بذييل طبقات الفقهاء للشيرازي ، دار القلم بيروت لبنان ، بدون ط ، 1985م - 1405هـ .
- فتوح البلدان ، للبلاذري ، تح صلاح الدين المنجد ، مكتبة النهضة المصرية ، بدون ط ، ت .
- الفقه الإسلامي مدخل لدراسته نظام المعاملات فيه ، محمد يوسف موسى ، دار الكتاب العربي القاهرة - مصر ، ط 3 ، 1958م .

- **الفهرست** ، لابن النديم ، تح رضا ، تجدد ، طهران ، بدون ط ، 1971 م - 1391 هـ .
- **الفهرست** ، للنديم ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة مصر ، بدون ط ، ت .
- **فهرس مخطوطات مكتبة كوبريلي** ، رمضان شيشن ، استنبول ، بدون ط ، 1986 م .
- **الفوائد البهية في تراجم الحنفية** ، لعبدالحى الكنوى ، بعناية السيد محمد بدر الدين النعساني ، مطبعة السعادة - مصر ، الطبعة الأولى ، سنة 1324 هـ
- **فوات الوفيات** ، للكسي ، تح عبدالحى محي الدين محمد ، ، مكتبة النهضة المصرية ، بدون ط ت .
- **القاموس الفقهي لغة وصطلاحا** ، لسعدى أبوجيب ، دار الفكر دمشق سورية ، الطبعة الثانية ، سنة 1408 هـ - 1986 م .
- **القاموس المحيط** ، لفيروزآبادي ، المكتبة الحسنية القاهرة - مصر ، ط2 ، 1344 هـ .
- **الكامل في التاريخ** ، لابن الأثير ، دار التراث العربي ، بيروت ، ط3 ، 1980 م - 1400 هـ .
- **كتاب الأصل** ، محمد بن الحسن الشيباني ، أعتنى بتصحيحه والتعليق عليه أبو الوفاء الأفغاني ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ببيدرآباد الدكن - الهند ، بدون ط ، سنة 1386 هـ - 1966 م .
- **كتاب الحجة على أهل المدينة** ، الشيباني ، تح : السيد المهدي حسن الكيلاني القادري ، وأبي الوفاء الأفغاني ، مطبعة المعارف الشرفية ببيدرآباد الدكن - الهند ، بدون ط ، 1385 هـ - 1965 م .
- **كتاب شرح السير الكبير** لمحمد بن الحسن الشيباني ، لمحمد بن أحمد السرخسي ، تح صلاح الدين المنجد ، مطبعة شركة مساهمة مصرية ، بدون ط ، 1957 م .

- كتاب **الفقه الأكبر** ، لأبي حنيفة النعمان ، الطبعة الثانية ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند ، بدون ط ، سنة 1373 هـ - 1953 م .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، للحاجي خليفة ، المطبعة البهية استنبول - تركيا ، بدون ط ، 1941م - 1943م .
- **الكنى** ، للبخاري ، حيدرآباد الدكن - الهند ، بدون ط ، 1330 هـ .
- **اللباب في تهذيب الأنساب** ، على بن محمد بن محمد بن الأثير ، مكتبة القدسي ، بدون ط ، 1357 هـ .
- **اللباب في تهذيب الأنساب** ، على بن محمد بن محمد بن الأثير ، دار صادر بيروت لبنان ، بدون ط - 1980م - 1400 هـ .
- **لسان العرب** ، لابن منظور الأفريقي ، دار صادر ، ودار بيروت - لبنان ، بدون ط ، 1955م .
- **لسان الميزان** ، لابن حجر العسقلاني ، حيدرآباد الدكن - الهند ، بدون ط ، 1330 هـ .
- **المبسوط** ، للسرخسي ، تصحيح لجنة من العلماء ، دار المعرفة بيروت لبنان ، ط 2 ، بدون ت .
- **المخارج في الخيل** ، للشيباني ، تح يوسف شخت ، مكتبة المثنى بغداد - العراق ، بدون ط ، 1930 م .
- **مختار الصحاح** ، للرازي ، دار الكتب العربي بيروت - لبنان ، بدون ط ، ت .
- **مختصر تاريخ العرب والإسلام** ، ترتيب محمد دروزة ، المطبعة السلفية - مصر ، ط 2 ، 1344 هـ - 1925م .
- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان** ، لليافعي ، مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد ، الطبعة الأولى ، 1327 هـ .
- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان** ، لليافعي ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان ، ط الثانية ، 1390 هـ - 1970م .
- **المدونة** ، للإمام مالك ، تح المغربي ، مطبعة السعادة بيروت لبنان ، بدون ط ، 1323 هـ .

- مروج الذهب ، للمسعودي ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة بيروت - لبنان ، بدون ط ، 1983م - 1403هـ .
- المستدرک ، للحاكم النيسابوري ، نشر مكتبة المطابع الحديثة ، الرياض ، بدون ط ، ت .
- مسند أبي عوانة ، أبي عوانة ، حيدرآباد الدكن - الهند ، بدون ط ، 1362 هـ .
- مسند أبي حنيفة ، رواية الحصكفي ، مكتبة الآداب ومطبعاتها والمطبعة النموذجية بالعلمية الجديدة ، بدون ط ، ت .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، بهامشه منتخب كنز العمال ، المكتب الإسلامي بيروت لبنان ، بدون ط ، ت .
- المصباح المنير ، للمقري ، مكتبة لبنان بيروت ، بدون ط ، 1987م - 1407هـ .
- مصنف ابن أبي شيبة ، لأبي شيبة ، تح عبد الخالق خان الأفغاني ، المطبعة العزيزية حيدرآباد الدكن - الهند ، بدون ط ، 1966م .
- المعارف لابن قتيبة (ت 276هـ - 889م) ، تح ثروت عكاشة ، مطبعة دار الكتب - القاهرة - مصر ، بدون ط ، سنة 1960م .
- معجم البلدان ، لياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي ، دار صادر - دار بيروت للطباعة النشر - بيروت ، بدون ط ، 1375 هـ - 1956م .
- معجم طبقات الحفاظ والمفسرين ، للسيوطي ، تح عبد العزيز السروان ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، 1404هـ - 1984م .
- المعجم الكبير ، للطبراني ، تح حمدي السلفي ، دار إحياء التراث العربي ، ط 2 مزيده ومنقحة ، 1379هـ .
- معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية ، لعمر رضا كحالة ، مطبعة الترقى بدمشق ، بدون ط ، سنة 1378 هـ - 1959م .
- مفتاح السعادة ومصباح الريادة ، لطاش كبرى زاده ، طبعة الهند ، بدون ط ، 1329 هـ .
- الملل والنحل ، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت 548هـ) ، تح محمد ابن فتح الله بدران ، معهد الدراسات العربية ، بدون ط ، 1966م .

- مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني ، الذهبي ، تح محمد زاهد الكوثري ، أبو الوفاء الأفعاني ، عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية بمحدر آباء الدكن بالهند ، بدون ط ، 1366هـ .
- مناقب أبي حنيفة للكردري المعروف ابن البزاز ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدرآباد الدكن - الهند ، ط 1 ، 1321هـ .
- الموطأ ، للإمام مالك ، رواية الشيباني ، تح عبد الوهاب عبد اللطيف ، القاهرة - مصر ، بدون ط ، 1967م .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للذهبي ، تح محمد علي البجاوي ، دار المعارف بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، 1382 - 1963م .
- النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير (مقدمة الجامع الصغير) لعبدالحى اللكنوى (ت 1304هـ) ، طبعة عالم الكتب بيروت ، ط الأولى ، 1406هـ - 1986م .
- النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس ، لابن دحية ، تح عباس العزاوي ، لجنة الترجمة والتأليف بغداد - العراق ، بدون ط ، 1946م .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردي الاتابكي ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، القاهرة ، بدون ط ، 1983م - 1403هـ .
- نصب الراية لأحاديث الهداية ، للزيلعي ، مع حاشية بغية الأملعي ، مطبوعات المجلس العربي ببيروت لبنان ، ط 2 ، 1393هـ - 1973م .
- النكت ، السرخسي ، وهو شرح لزيادات الزيادات مع شرح للعتابي (ت 586هـ) ، تح أبي الوفاء الأفعاني ، لجنة إحياء المعارف النعمانية (النظامية) بمحدرآباد الدكن (الهند) ، بدون ط ، 1378هـ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير الجزري ، تح طاهر الزاوي وغيره ، دار إحياء التراث العربي القاهرة - مصر ، بدون ط ، 1963م .
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، استنبول ، بدون ط ، 1931م .

- الوافي بالوفيات ، لصالح الدين خليل أبيك للصفدي ، بعناية
هلموت ريتز ، دار النشر فرانز شتايز بقيسبادن ، ط 2 ، 1381هـ -
1961م .
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان (ت 681 هـ) ، تح محمد محي الدين
عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، بدون ط ، سنة
1948م .
- وفيات الأعيان لابن خلكان (ت 681هـ) ، تح محمد محي الدين
عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية - مطبعة السعادة ، ط الأولى ، سنة
1367هـ - 1949م .

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني

بشرح الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر

ابن مازة البخاري للجامع الصغير

- كتاب الصلاة -

5	-باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقضه
9	-باب المستحاضة
11	-باب ما يجوز به الوضوء وما لا يجوز
15	-باب فيمن تيمم ثم إرتد عن الإسلام
17	-باب في النجاسة تقع في الماء
24	-باب في النجاسة تصيب الثوب أو الخف أو النعل
27	-باب في صلاة المرأة وربيع ساقها مكشوف
29	-باب الآذان
35	-باب في الإمام أين يستحب له أن يقوم وما يكره أن يصلى إليه
39	-باب في تكبير الركوع و السجود
44	-باب الرجل يدرك الفريضة في جماعة وقد صلى بعض صلاته
49	-باب ما يفسد الصلاة وما لا يفسده
53	-باب في تكبيرة الافتتاح
55	-باب في القراءة في الصلاة
64	-باب ما يكره من العمل في الصلاة
66	-باب في سجدة التلاوة
70	-باب السهو في الصلاة والتسليم فيها
74	-باب فيمن تفوته الصلاة
78	-باب في المريض يصلى قاعدا
80	-باب في صلاة السفر
82	-مسائل لم تدخل في الأبواب
84	-باب في صلاة الجمعة

- باب فى العيدين والصلاة بعرفات والتكبير فى أيام التشريق 88
- باب فى حمل الجنازة والصلاة عليها 98
- باب الشهيد يغسل أم لا 101
- باب فى حكم المسجد 105

-كتاب الزكاة-

- باب زكاة المال والخمس والصدقات 107
- باب زكاة السوائم..... 114
- باب فىمن يمر على العاشر بمال 116
- باب فى عشر الأرضين وخراجها وخراج رؤوس أهل الذمة 121
- باب فى المعدن والركاز 127
- باب صدقة الفطر 130

-كتاب الصوم-

- باب صوم يوم الشك 131
- باب من أغمى عليه أو جُن والغلام يبلغ والنصرانى يسلم والمسافر يقدم .. 134
- باب فيما يوجب القضاء والكفارة و فيما لا يوجبه 136
- باب من يوجب الصيام على نفسه 142

-كتاب الحج-

- باب حج المغمى عليه والصبى والعبد 143
- باب فىمن جاوز الميقات أو دخل مكة بغير إحرام 144
- باب فى تقليد البدن 147
- باب فى جزاء الصيد 150
- باب المحرم إذا قلم أظافيره أو حلق شعره 155
- باب فى الإحصار 157
- باب فى التمتع 158
- باب فى الطواف والسعى 161
- باب فى الرجل يضيف إلى إحرامه إحراما 163
- باب فى الحلق والتقصير 166
- باب فى الرجل يحج عن آخر 167

- مسائل لاتدخل فى الأبواب 169

- كتاب النكاح -

- باب فى تزويج البكر والصغيرين 170

- باب فى الأكفاء 173

- باب فى الرجل يتزوج المرأة بغير وكالة والرجل يوكل بالتزويج 175

- باب فى النكاح الفاسد 177

- باب فى تزويج العبد والأمة 180

- باب فى تزويج العبد والأمة 188

- كتاب الطلاق -

- باب طلاق السنة 193

- باب إيقاع الطلاق 196

- باب الإيمان فى الطلاق 204

- باب الاختيار 208

- باب الكنايات 210

- باب المشيئة 215

- باب الخلع 220

- كتاب الإيلاء 225

- كتاب الظهار 227

- باب الطلاق المريض 230

- باب فى الرجعة 234

- باب العدة 236

- باب ثبوت النسب و الشهادة فى الولادة 242

- باب الولد من أحق به 247

- باب الاختلاف فى متاع البيت 250

- باب الحيض والنفاس 252

- مسائل من كتاب الطلاق لم تدخل فى الأبواب 254

- كتاب العتاق -

- باب يعتق العبد بين شريكين 257

- باب الحلف بالعتق 262
- باب عتق أحد العبدین 263
- باب العتق على جعل والكتابة 266
- باب الولاء 268

- كتاب الإيمان -

- باب فى الطعام والشراب الملبس 269
- باب اليمين فى الدخول والخروج والسكنى والركوب 273
- باب اليمين فى الكلام 276
- باب اليمين على الحين والزمان 278
- باب اليمين فى العتق 279
- باب اليمين فى البيع 283
- باب اليمين فى الحج 284
- باب اليمين فى لبس الثياب الحلی 285
- باب اليمين فى القتل والضرب 286
- مسائل من كتاب إيمان لم تدخل فى الأبواب 287

- كتاب الحدود -

- باب فى حد السكران 290
- باب الإحصان 292
- باب الوطئ الذى يوجب الحد ، وما لا يوجبه 293
- باب الشهادة فى الزنا 297
- باب الحد كيف يقام 301
- باب فى القذف 304
- باب فيه مسائل متفرقة 308

- كتاب السرقة -

- باب ما يقطع فيه وما لا يقطع 311
- باب ما يقطع فيه 317
- باب فى قطع الطريق 319

- كتاب السير -

- باب الارتداد واللحاق بدار الحرب 322
- باب الأرض يسلم عليها أهلها أو تفتح عنوة 333
- باب فيما يحرزه العدو من عبيد المسلمين ومتاعهم 335
- باب من الديون والغصب وغيرها من الأحكام 337
- باب الإسهام في الخيل 343
- باب الحربى يدخل بأمان متى يصير ذميا 345
- كتاب البيوع -
- باب السلم 346
- باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز 352
- باب البيع فيما يكال أو يوزن 363
- باب اختلاف البائع والمشتري في الثمن 368
- باب في خيار الرؤية وخيار الشرط 370
- باب في المراجعة والتولية 375
- باب العيوب 378
- باب الوكالة بالشراء والبيع 383
- باب الحقوق التي تتبع الدار والمنزل 368
- باب الاستحقاق 388
- باب في الرجل يغصب شيئا فيبيعه أو يبيع عبدا لغيره بغير أمره 390
- باب الشفعة 392
- باب المأذون يبيعه مولاه أو يعتقه 394
- مسائل من كتاب البيوع لم تشاكل الأبواب 395
- كتاب الكفالة -
- باب الكفالة بالنفس 400
- باب الكفالة بالمال 402
- باب الرجلين بينهما المال فيقبضه أحدهما 405
- باب الكفالة العبد والكفالة عنه 407
- كتاب الحوالة 408
- كتاب الضمان 409

- كتاب القضاء -

- باب الدعوى 411
- باب القضاء فى الإيمان 417
- باب القضاء فى الشهادة 419
- باب القضاء فى الموارث والوصايا 426
- باب من القضاء 430
- مسائل من كتاب القضاء لم تدخل فى الأبواب 433

-- كتاب الوكالة -

- باب الوكالة يقبض مال أو عبد 435
- باب الوكالة بالبيع والشراء 438
- كتاب الدعوى 443
- كتاب الإقرار 446
- كتاب الصلح 449
- كتاب المضاربة 451
- كتاب الوديعة 457
- كتاب العارية 459
- كتاب الهبة 460

- كتاب الإيجارات -

- باب من ينقض بعذر وما لا ينقض 463
- باب الإجارة الفاسدة 465
- باب الإجارة على شرطين 469
- باب إجارة العبد 471
- باب ما يضمن فيه المستأجر وما لا يضمن مما يخالف 473
- باب جناية المستأجر 475
- مسائل من كتاب الإيجارات لم تدخل فى الأبواب 477

- كتاب المكاتب -

- باب فى الكتابة الفاسدة 479
- باب فى الحر يكاتب عن العبد أو العبد يكاتب عن نفسه وغيره 481

- باب في العبد بين رجلين يكاتبانه أو يكاتبه أحدهما 483
- باب في المكاتب يعجز أو يموت فيترك وفاء أو لا يترك 486
- باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله و ما لا يجوز 489
- مسائل من كتاب المكاتب لم تشاكل ما في الأبواب 491
- كتاب المأذون 493
- كتاب الغصب 495
- كتاب الشفعة 499
- كتاب المزارعة 500
- كتاب الخراج 502
- كتاب الذبائح 504

- كتاب الكراهية -

- باب الكراهية في الأكل 508
- باب الكراهية في اللبس 513
- باب الكراهية في الوطئ واللمس 516
- باب الكراهية في البيع 518
- باب مسائل من كتاب الكراهية لم تشاكل ما في الأبواب 520
- كتاب العتق 525
- كتاب الأشربة 526
- كتاب الصيد 529
- كتاب الرهن 530

- كتاب الجنائيات -

- باب ما يجب فيه القصاص وما لا يجب وتجب الدية 538
- باب الشهادة في القتل 543
- باب الرجل يقطع يد إنسان ثم يقتله 546
- باب القتل يوجد في الدار والمحلة 548
- باب الجراحات التي هي دون النفس 552
- باب في جنابة العبد والمكاتب 554
- باب في غصب المدبر والعبد والجنابة في ذلك 558

- باب فى الرجل شهر سلاحا واللىص يدخل دارا 565
- باب فى جناية الحائط والجناح 568
- باب فى جناية البهيمه والجناية عليها 569
- مسائل من كتاب الجنائيات لم تدخل فى الأبواب 572
- كتاب الوصايا -
- باب الوصية بثلث المال 575
- باب العتق فى المرضى والوصية بالعتق 578
- باب الوصية بثمرة البستان وغلته 585
- باب وصية الذمى يبيعه أو كنيسة 588
- باب بيع الأوصياء والوصية إليهم 590
- باب البازى 597
- مسائل متفرقة ليست لها أبواب 598